حسن خ. غريب

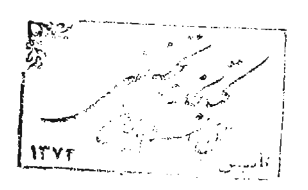
نحو تاريخ فكري - سياسي



الجزء الثاني





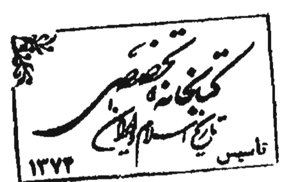


نحو تاريخ فكري - سياسي

شيعة لبنان

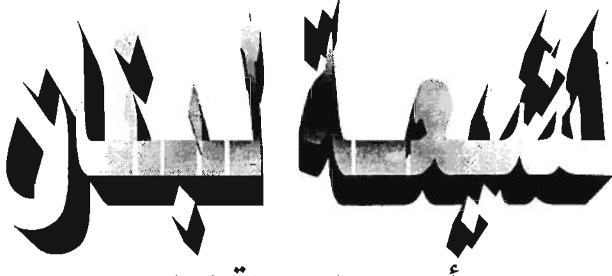
صدر للمؤلف

- **الردة في الإسلام**: دار الكنوز الأدبية: بيروت: الطبعة الثانية: ٢٠٠٠.
- **في سبيل علاقة سليمة بين العروبة والإسلام**: دار الطليعة: بيروت: الطبعة الثانية: ٢٠٠٠.
- **نحو تاريخ فكري سياسي لشيعة لبنان** (الجزء الأول): دار الكنوز الأدبية: بيروت: الطبعة الأولى: ٢٠٠٠.
- **نحو طاولة حوار بين المشروعين القومي والإسلامي**: دار الطليعة: بيروت: الطبعة الأولى: ٢٠٠٠.



حسن خليل غريب

نحو تاريخ فكري - سياسي



(أوضـــاع واتجاهات)

الجزء الثانـي

(منذ العام ١٩٤٣م - ٢٠٠٠م)

توزيع دار الكنوز الأدبية - بيروت

- حسن خليل غريب
- نحو تاريخ فكري-سياسي لشيعة لبنان: الجزء الثاني
- الطبعة الأولى : تموز / يوليو ٢٠٠١
جميع الحقوق محفوظة.

توزيع دار الكنوز الأدبية
بيروت - لبنان
ص.ب. ٧٢٢٦ - ١١
تلفون/فاكس: ٧٣٩٦٩٦ / ٠١

محتويات الكتاب

الباب الثالث
التكوين الطائفي - السياسي لشيعة لبنان ومرحلة البناء السياسي الوطني والقومي (١٩٤٣ - ١٩٧٥م)

الباب الرابع
الشيعة في لبنان يُكملون بناء مؤسساتهم الطائفية ـ السياسية ويُحرزون موقعاً مميَّزاً في النادي الطائفي - السياسي (١٩٧٥م - ...)

الفصل الثامن: عصر شيعة لبنان، ولكن إلى أين؟ (١٩٨٢م - ٢٠٠٠م)

***

المقدمـــة

واجهتني، قبل الدخول في البحث وبعده، عدة إشكاليات، من أهمها:

أولاً: يصطدم البحث عن ظاهرة معاصرة ومعيوشة بعدة من الثغرات:

١- الخوف من هواجس التحيز وغرضية الأهواء.

٢- غياب المصادر، التي غالبا ما تكون وثائق سرية، أي إن ما يُعلن يكون في العادة جزءاً من المصادر فقط وليس كلها.

٣- أن تكون فصول الظاهرة، موضوع البحث، غير مكتملة بعد، أي أنها لم تستقر عند حدود ثابتة يمكن الركون إليها في إعطاء استنتاجات تكون أقرب إلى الصواب.

لكن، على الرغم من ذلك، كان لا بُدَّ من الخوض في موضوع الظاهرة التي نقوم بدراستها، خاصة وإنها شكّلت مفصلاً رئيساً في حياة لبنان المعاصر، بما لها من علاقة مع أهم أزمة تشغل بال العالم والمنطقة ولبنان، وهي أزمة الصراع العربي - الصهيوني. لذلك، حسبنا، قبل الإقدام على هذه الخطوة، من أن ننظر إليها وغرضنا من ذلك الإسهام في ورشة بحثية عملت، وتعمل، على دراستها. فعذرنا هو أننا نبذل الجهد الموضوعي في العرض والتفصيل والتقييم والاستنتاج، وهذا جانب إيجابي على الرغم من أنه محفوف بعدة من الإشكاليات التي ألمحنا إليها. وهو، بالتالي، قد يُقدّم بعض الفائدة إلى الباحثين عنها في المستقبل، وأهمية العمل تكمن في أن باحثاً معاصراً يعيش الظاهرة في وقت نشأتها، فهو قد يستطيع أن يسلّط الضوء على ما لا يمكن للباحثين في المستقبل أن يصلوا إليه بدون هذه البدايات.

ثانياً: من خلال حوارات، كنت حريصاً على إجرائها مع بعض الأصدقاء حول مسودات هذا الكتاب، استغرب البعض منهم أن تكون المقدمات القومية والوطنية لكل فصل أكبر حجماً بكثير من تاريخ الشيعة، وهو الموضوع الأساسي؛ وهذه لا تستقيم منهجياً مع بحث علمي.

لا شكَّ، ظاهرياً، بأن في الملاحظة الكثير من الصحة، ولكن... ما تجدر الإشارة إليه أن تاريخ المذاهب هو أقل حجماً من تاريخ الوطن، لأنها تشكّل جزءاً منه. أما عندما يكون تاريخ الوطن خاضعاً لتاريخ المذاهب فيه فساعتئذٍ تصبح المقدمات الوطنية أقل حجماً من تاريخ المذاهب. أما إذا كان العكس هو الصحيح:

أي تاريخ الوطن هو الأساس، فتصبح المقدمات الوطنية هي الأطول أما النتائج المذهبية فتصبح الأقصر.

لقد ملأ تاريخ الموارنة، ردحا من الزمن، تاريخ لبنان. أما تاريخ الشيعة، منذ تأسيس لبنان وحتى أواسط الثمانينات، فقد كان قفراً، وكان غائبا عن تاريخ لبنان إلى حدّ كبير. فماذا يعني ذلك؟

عندما كان الموارنة يفرضون هيمنتهم السياسية على لبنان، ويستأثرون بالامتيازات من دون منازع، غطى تاريخهم على تاريخه. وعندما لم يكن لشيعة لبنان حقوق وامتيازات، بل حرمان وفقر، غطى تاريخ لبنان تاريخ الشيعة فيه.

كان الشيعة، شعوراً منهم بالحرمان، يتّجهون سياسيا وفكريا باتجاهات طبيعية وصحيحة وواقعية وصحية. فكيف كان يحصل ذلك؟

لم يجد الشيعة موقعا في نادي الطوائف السياسية في لبنان؛ وكانوا يسيرون على طريق تأسيس مقعد لهم فيه. لكن هذا الأمر ترافق مع استقلال لبنان ومع تمظهر وتمأسس الاتجاهات الفكرية الوطنية والقومية. وكان الشيعة، في ظل الحرمان الذي كان يرهق عواتقهم، يفتّشون عن السفينة التي تنقلهم من الظل إلى الضوء. ومن هنا أخذ الشباب الشيعي، في الوقت الذي كانت تتنعم فيه النخب الإقطاعية الشيعية بالسلطة والمال، ينخرطون في دائرة العمل الوطني والقومي. ولما كان الفكر الوطني والقومي يستند إلى مطلبين: نقد النظام الطائفي السياسي، والدعوة إلى استبداله بنظام وطني يؤمّن حقوق جميع المواطنين من دون النظر إلى طوائفهم، حسب الشباب الشيعي أن تلك الدعوات هي سفينتهم المنتظرَة، فأخذوا ينخرطون في العمل الحزبي الوطني والقومي المنظم. فنبتت أولى بذور الشخصية الشيعية على طريقها الصحيح والصحي. ولكن...

في سباق زعماء الطوائف للمحافظة على امتيازاتهم الخاصة، وغرق اتباعهم ومناصريهم في آبار الطائفية السياسية، كانت القواعد الشعبية الشيعية هم الوحيدون الذين يسبحون عكس التيار. ولما لم تكن قيادة الواقع الشيعي معقودة اللواء للمنتسبين إلى الأحزاب، بل كانوا على الرغم من الكثافة التي التحقوا بها إلى صفوفها، يشكلون قلّة بين الشيعة. ولم يصلوا إلى المستوى الذي يحدثون فيه تغييرا ما في الاتجاهات الصحيحة. فوقف في مواجهتهم أكثر من قوة من داخل الطائفة، وأكثر من قوة من خارجها. ولاحت في الأفق بوادر العمل من أجل تأسيس مقعد سياسي طائفي لشيعة لبنان في نادي الطوائف. ولا شك أن الغلبة، ضمن موازين القوى الثقافية والسياسية، كانت للتيارات التي أغرت الشيعة بأن يعملوا بشكل

أساسي للحصول على ذلك المقعد؛ فانطلقت، منذ تلك اللحظة، بداية العد العكسي في التضييق الفعلي على الفكرين الوطني والقومي.

لقد جرَّت مغريات الطائفية السياسية عدداً من النخب الشيعية إلى دائرتها. وكانت القاعدة الواسعة من الشيعة منقادة، بحسها الثقافي والفكري، في هذا الاتجاه. فالمقياس بالتفضيل كان يقوم على أسس أي زعيم هو الأفضل من الآخر، وليس أي اتجاه فكري أو ثقافي هو الأصح الذي يوصل بالمجموعة الشيعية إلى شاطئ حقوقها الأمين.

كان من الأفضل والأسلم، في داخل السياق التغييري للمجتمع اللبناني، أن تنساق الطوائف التي تمارس اللعبة السياسية الطائفية إلى الخروج من دوائرها الطائفية المنغلقة على نفسها، ويتم الانتقال بها إلى خارج تلك الدوائر، أي إلى دوائر الفكر الوطني والقومي. لكن العكس هو الذي حصل، فقد ساقت القوى الطائفية السياسية قواعدها الشعبية إلى المزيد من الانغلاق، وجرفت معها الطائفة الشيعية إلى داخل تلك الدائرة.

ومن خلال تطور الأوضاع السياسية المحلية والإقليمية، حصلت متغيرات سريعة، وربما كانت خارج المألوف على صعيد التغيير في بنى الجماعات، عرف شيعة لبنان شبه انقلاب في موقعهم السياسي، والمتابع لهذا التغيير -وهذا واضح في الفصل الرابع من هذا الكتاب- سوف يرى وكأن تاريخ لبنان قد أصبح تاريخ الشيعة فيه.

ولأننا نبحث عن تاريخ الطوائف في لبنان من منظارين: وطني وقومي، سوف نرى مدى التأثيرات القومية والإقليمية، التي أوصلت شيعة لبنان إلى انقلاب حقيقي في موقعهم. لكن...

وحتى لا يستكين شيعة لبنان وينامون على وسادة من الحرير، كما نام قبلهم الموارنة، ويحسبون أن التاريخ سوف يقف عند حدود ما حصل، أن يعيدوا النظر بموضوعية على قاعدة أن التاريخ يسير بحركة دائمة من المتغيرات. وأن يعوا أن ما أحرزوه من تقدم على صعيد دورهم لم يكن ليحصل بدون عوامل إسناد أُتيحت لهم من خارج. وليست عوامل الإسناد تلك إلاّ مؤقتة وتكتيكية، حتى لو كانت ذات اتجاهات واستهدافات قومية. فالوضع في لبنان، على قاعدة النظام الطائفي السياسي، لن يُنتِج لأي طائفة سياسية سوى مكاسب مؤقتة. لكن المطلوب أن تكون عوامل الإسناد القومية جاهزة لإحداث التوازن بين مصالح الطوائف عن طريق إحداث نقلة نوعية تقوم على أساسها عوامل الإسناد القومي على قاعدة التوازن الوطني والقومي، على الصعد الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية

والاقتصادية، التي نحسب أنها وحدها الكفيلة بإزالة العوائق من أمام مسارات التطور إلى خارج قواعد اقتسام المغانم كما تتم اليوم في لبنان، والتي تنطلق من داخل نظام تسووي مؤقت يتم الخلاف فيه باستمرار على اقتسام جبنة الغنائم بين النخب السياسية لشتى الطوائف على حساب قواعدها الواسعة. وليس أمام تلك القواعد إلاّ الاستناد إلى تغيير جذري في بنى النظام الطائفي السياسي.

وعلى الرغم من أننا قدمنا تبريرات منهجية لاستخدامنا مقدمات قومية ووطنية طويلة نسبياً للدخول في موضوع الشيعة، إلاّ أننا بسبب من خوفنا أن نُثقِل العبء على القارئ، وخشية من أن يضيق صدره بمقدمات طويلة قبل أن يجد غايته في الاطلاع على موضوع الكتاب، ارتأينا أن نوجز تلك المقدمات، على الرغم من اقتناعنا بأنها ضرورية، وهي ما يميّز منهجنا عن المناهج الأخرى التي بُحث على أساسها تاريخ شيعة لبنان. لكننا استخدمنا إلى جانب الإيجاز هوامش كثيرة، نحسب أنها سوف تساعد من يريد الاطلاع على تفصيلات أكثر.

ثالثاً: حيث إن شيعة لبنان ليسوا الظاهرة الطائفية - السياسية الوحيدة التي لعبت دوراً طبع تاريخ لبنان بتأثيراته؛ فقد سبقتها ظاهرة المارونية - السياسية إلى لعب مثل هذا الدور. فالإشكالية، هنا، كانت في عدم إمكانية المقارنة بين الظاهرتين، والسبب يتعلق بضيق مجال البحث الذي نقوم به. لكننا نرجو من الله أن يمنحنا من العمر والفرصة لإتمامه،وهذا ما أشرنا إليه في المقدمات المنهجية للجزء الأول من هذا الكتاب.

وأخيراً، وبعد أن نستميح العذر إذا كنا قد وقعنا بهفوات بذلنا جهداً موضوعياً لتجاوزها، نتوجه بالشكر إلى كل من شجّعنا، ومن أسهم معنا في حوارات حول بعض مواد البحث، و إلى كل من أسهم في مراجعة مسودات الكتاب بالتصحيح والملاحظات القيمة.

حسن خليل غريب

حزيران / يونيو ٢٠٠١

***

الباب الثالث

التكوين الطائفي - السياسي لشيعة لبنان
ومرحلة البناء السياسي الوطني والقومي
(١٩٤٣ - ١٩٧٥م)

تقديـــم

لو كانت أية ظاهرة اجتماعية جزيرة منعزلة عن غيرها لكان من اليسير أن نحيط بمختلف وجوهها؛ لكن لكل ظاهرة، اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، علاقة مع غيرها من الظواهر؛ وهي، أيضاً، تسهم في تشكيلها وتكوينها وتأسيسها.

فشيعة لبنان، كمضمون فكري ديني له أتباعه، هي ظاهرة تاريخية ترسَّخت واقعاً له تأثيرات وتأثُّرات فيما يحيط به، وترتبط مع الواقع الذي تكوَّن فيه واستمرَّ معه علاقات فعلٍ وانفعال. تعايش الشيعة مع هذا الواقع/ المجتمع/ المحيط لقرون عديدة، كانت حدوده الأوسع حدود المنطقة العربية-الإسلامية، ومجتمعه في لبنان هو المجتمع الأقرب.

لبنان، أيضاً، بتشكيلاته الاجتماعية والفكرية والسياسية والاقتصادية، كان وما زال، واقعاً، كما هو الحال في العلاقة الجدلية بين الظواهر، تحت تأثير قانون التفاعل بين الظواهر / المجتمعات / الدول – سواء المحيطة به كالدائرة العربية / الإسلامية، أو البعيدة عنه كالدائرة العثمانية – التركية / الغربية.

والمنطقة العربية / الإسلامية، بعلاقاتها مع الدول الأخرى، لم تكن في خارج دائرة الفعل والانفعال، التأثر والتأثير، مع ذلك المحيط الأوسع، المحيط الدولي...

فإذا كان منطق الأقوى هو الذي يؤثّر على اتجاهات الأضعف، فإن الدولة العربية / الإسلامية، بعد أن تفتت آخر مظاهر وحدتها في العصر العباسي، خضعت إلى سلطة القيادة السياسية للأتراك العثمانيين. وعلى الرغم من أن الحضارة العربية / الإسلامية، عكست إشعاعاتها على الغرب عندما كانت في ذروة تألقها العلمي في أثناء العصر العباسي، إلا أنها أصبحت في الموقع الأضعف، وانكفأت عن دائرة الفعل إلى دائرة الانفعال، ومن موقع التأثير الحضاري الإيجابي إلى موقع التابع المتخلّف.

جاء تراجع الكل العربي / الإسلامي نحو دائرة الانفعال لكي يعكس نفسه على الجزء القطري / الدويلاتي. ولبنان، بدوره، كجزء قطري، تأثّر بحالة الانفعال تلك، وعكست نفسها على الشرائح الاجتماعية والاقتصاديةِ والفكرية للبنانيين. وشيعة لبنان هم شريحة من تلك الشرائح، وقد نالهم ما نال الكل القطري من جرَّاء الوضع العام.

ولما كانت دراسة الوضع الشيعي في لبنان هي موضوع بحثنا، فإنه لن يكتمل فصولاً إلا عن طريق الإحاطة الممكنة بالثوابت والمتغيِّرات، دولياً وإقليمياً ولبنانياً، التي كان لها دور الفعل والتأثير على عوامل نمو هذا الوضع في تلك المرحلة.

– أما بالنسبة إلى **العامل الدولي**، فقد ابتدأ بصيغة المسألة الشرقية، مروراً باتفاقية سايكس بيكو في العام ١٩١٧م، ومقررات مؤتمر يالطا في العام ١٩٤٥م، إنتهاء بالواقع الذي رست عليه تشكيلات القوى الدولية المهيمنة على منطقتنا.

– أما **العامل الإقليمي**، وبعد انهيار الدولة العثمانية، فقد شهد تمظهر حركة القومية العربية بشكل واضح، كما أنه قد طفت الدعوات القطرية / الوطنية على السطح بفعل تأثير تطبيق اتفاقية سايكس بيكو.

لم تتوانَ هذه الحركة عن التنامي المستمر، نظرياً وعملياً، فكرياً وسياسياً، حيث برزت مظاهر ومضامين فكرية جديدة رداً على إشكاليات المراحل التاريخية التراجعية في حياة الأمة. كان من أهمها مرحلتان: مرحلة الهيمنة العثمانية باسم الإسلام، ومرحلة السيطرة الغربية الاستعمارية على مقدّرات الأمة.

أما **المظاهر الفكرية** فقد نمت واستمرَّت، وكانت ذات اتجاهات قومية ووطنية.

- أما **العامل القطري اللبناني** فقد أثّرت فيه صيَغ التفريع الديني والمذهبي المتعددة، إذ كانت تلك الصيغ وليدة لتاريخ طويل تمزَّق فيه الإسلام إلى مئات المذاهب، ثم جاءت سلطة الأتراك العثمانيين لتكرِّس هذا الواقع وتُنمِّيه ولتتولّد عنه تأثيرات مهمة على تطور الوضع السياسي في لبنان، والتي تمظهرت بشكل أجلى وأوضح في ظل الانتداب الغربي، لكي تشكل أهم المداخل لتدعيم وجوده وهيمنته.

في ظل سلطات الانتداب الفرنسي، أخذت البُنى الطائفية السياسية أشكالها الواضحة في لبنان، وأصبحت ذات تأثير في الصراع على السلطة وامتدّ حتى المرحلة المعاصرة. فإذا اتّخذنا نقطة الصفر، في التشكيل الجغرافي السياسي للبنان بداية لتاريخ تطبيق اتفاقية سايكس - بيكو، لاستطعنا أن نحدد الثوابت ذات التأثير على الواقع اللبناني، على الشكل التالي:

١- **الثوابت الدولية**: اتّخذت أوضح مظاهرها، أطماعاً اقتصادية وجغرافية، منذ ولادة "المسألة الشرقية"-في أوائل القرن السابع عشر، حيث كانت هذه المسألة وما زالت، بطبعاتها، القديمة والجديدة، ذات اتجاهات استغلالية، وهي لم تتغيَّر مضموناً على الرغم من تبدُّل القوى والوجوه.

٢- **الثوابت الإقليمية**: لا تزال الحضارة العربية- الإسلامية، وعلى الرغم من الانتكاسة التي أصابتها منذ مئات السنين، تشكل تراثاً روحياً وحضارياً. وأُضيفت إليها العوامل الحضارية والفكرية الغربية، التي دفعت بالنخبة من المفكرين والسياسيين العرب إلى الاستفادة منها.

٣- **الثوابت المحلية**: يتميّز لبنان بتعدد الأديان السماوية، وبالتعدديات المذهبية الدينية المتفرِّعة عنها. وللتأثير التاريخي الروحي / الحضاري للأديان في صياغة تاريخ المنطقة العربية، ولأن المنتسبين إلى الأديان والمذاهب انخرطوا في صراع طويل، أصبحوا عرضة لاستغلال القوى الخارجية. حينئذٍ لعبت كل تلك التعدديات دوراً أساسياً في تشكيل البُنى السياسية والفكرية في لبنان، والتي تميّزت بمختلف أنواع التعصب الطائفي.

في ظل هذه الثوابت، نمت الطائفة الشيعية في لبنان.

وإننا قبل الدخول في موضوع البحث الأساسي، كان لا بد من الإطلالة على مختلف الثوابت الإيديولوجية والفكرية، وتطورها التاريخي والسياسي، ونتائجها المباشرة وغير المباشرة على الاتجاهات الفكرية والسياسية في لبنان. فما هي، إذاً، هذه الثوابت على الصعد: الدولية / الإمبريالية، والقومية / الوطنية ؟

***

الفصل الخامس

النخبوية الشيعية في ظل عوامل التأثير الدولي والقومي والوطني
(١٩٤٣ - ١٩٦٧م)

مدخل

تُشكّل دراسة المسألة الشيعية في لبنان جزءاً لبنانياً من كلٍّ عربي وإسلامي، يؤثّر فيه الكل على الجزء، والكل الأكبر على الكل الأصغر.

أصبح شيعة لبنان جزءاً من المجتمع اللبناني، وأصبح المجتمع اللبناني جزءاً من المجتمع العربي - الإسلامي، الذي كان يشكّل جزءاً من المجتمع الدولي بأسره. ومنه حصل التفاعل بين المجموعة الجزئية والمجتمع الكلي بحيث يؤثّر أحدهما بالآخر ويتأثّر به.

كانت المجموعات اللبنانية الدينية تتلقى المؤثّرات عليها من الخارج وتتفاعل معها على مستويين:

- **الأول**: إما أن تنعكس هذه المؤثرات مباشرة على المجتمع اللبناني ككل وتنتقل إلى مختلف مجموعاته.
- **الثاني**: أو أن تتلقّى كل مجموعة تلك التأثيرات بشكل مباشر من دون المرور بمجتمعها الكلي.

لكن ذلك لا يعني أبداً أن كل مجموعة كانت تشكّل مجتمعاً مستقلاً بذاته؛ وإنما كانت تلك المؤثرات، على مستوييها، تُحْدِث تفاعلات تطال، بتأثيراتها السلبية أو الإيجابية، المجموع اللبناني بأكمله.

I – البناء الوطني – القومي في طوري الصياغة والسلطة
(المقدمات السياسية والعقائدية)

١– القضايا القومية والمشاريع الاستعمارية:

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى، في العام ١٩١٤م، أوزارها، بانتصار التحالف الاستعماري الأوروبي، أخذت تظهر النتائج السلبية تباعا:

– أدار الأوروبيون المنتصرون في الحرب ظهر المجن للشريف حسين، ونكثوا بوعودهم، التي زينوها له، بمساعدته على بناء دولة عربية مستقلة. وأخذت تظهر للعلن خرائط اتفاقية سايكس - بيكو، التقسيمية، في ١٦ أيار/مايو من العام ١٩١٦م، التي كانت من أبرز أمثلة الخداع الاستعماري الذي مورس مع العرب، لأنه في الوقت الذي وعدتهم فيه بريطانيا بتأييد أمانيهم القومية التحررية، إذا ما هم حاربوا إلى جانبها ضد السلطة العثمانية، كانت توقع اتفاقية سايكس-بيكو مع فرنسا[١].

– وكان من أخطر ما ظهر إلى العلن وعد بلفور بإعطاء اليهود المشتتين في شتى أنحاء العالم دولة لهم على أرض فلسطين العربية. ففي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩١٧، وجه اللورد بلفور، رجل الدولة البريطاني، رسالة إلى روتشيلد، المليونير الصهيوني المعروف. ومما قال فيها: «تعاطفا مع أماني اليهود الصهيونيين التي قدموها، ووافق عليها مجلس الوزراء [البريطاني]، إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين. وستبذل أفضل مساعيها لتسهيل تحقيق هذه الغاية»[٢].

٢– تمظهر الفكر القومي العربي وتكوينه.

كانت البذرة القومية العربية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، عبارة عن بعض الملامح المشتركة التي وردت في بعض الكتابات العربية، مثل الحديث عن الأمة العربية، والإشادة بأمجاد العرب وبدورهم الحضاري؛ فكانت محاولة لتعميق مفاهيم قومية قائمة على التراث مثل مفهوم الأمة الواحدة، واللغة العربية الواحدة، والفضائل العربية الموروثة. لكن مفهوم الأمة لم يكن مترافقا مع التأكيد على الدولة الواحدة لتلك الأقطار العربية، ولم تكن الاتجاهات، في داخل هذا التيار، تجمع على مفاهيم واحدة في الاتجاه القومي؛ ولذا فقد غابت النظرية العامة للقومية العربية؛ كما غابت، عن الفئات التي تجسد الفكرة العربية،

---

(١) الكيالي، عبد الوهاب: **موسوعة السياسة** (ج٣): المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت: ١٩٨٣ ط١: ص١٢٠.

(٢) الكيالي، عبد الوهاب: **موسوعة السياسة** (ج١): المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت: ١٩٨٥: ط٢: ص ٥٦٠.

المضامين الواضحة للوجهات الاجتماعية والاقتصادية لهذه الفكرة . وعلى الرغم من ذلك فإنه يبقى لتلك المرحلة أهمية واضحة في رسم وجهة الفكر القومي العربي في المراحل اللاحقة[١].

أ – ما هو دور التاريخ العربي - الإسلامي في تأسيس عوامل النمو الفكري القومي العربي؟

لقد عرَّب الإسلام شعوباً لم تكن بالأصل عربية. عملت تلك الشعوب من أجل اكتساب اللغة العربية لأسباب منها حاجتهم لفهم الإسلام، وتسهيل التعامل مع حكامهم العرب، وتسريع التواصل مع القبائل العربية التي استوطنت بعض المناطق التي افتتحوها؛ فاستطاعت الثقافة الإسلامية أن تهزم غيرها من لغات الشعوب الخاضعة للدولة الإسلامية وثقافاتها القومية السابقة لإسلامها، وأخذت المكانة الأولى في نفوس وحياة تلك الشعوب.

جاءت النظرية القومية من عند الأوروبيين لكي تذكّر العرب بأهمية الروابط القومية التي كانت قد تكوَّنت أصلاً وتحددت معالمها اللغوية والحضارية والثقافية في المراحل التاريخية المتلاحقة .

فانشداد المسلمين العرب إلى اللامركزية مع الدولة الإسلامية العثمانية لم يكن يتعارض مع قوميتهم ، لأن ما كان يشدّهم إلى التمسك بالوحدة مع الأتراك، هو الرابطة الدينية. وهي التي جمعتهم مع غيرهم من الأقوام الإسلامية بأكثر من رباط ثقافي ونفسي وحضاري. وهي، أيضاً، القوة التي تحمي الإسلام والثغور الإسلامية.

وعلى الرغم من كل ذلك، فقد أخطأ النظام الإسلامي في كثير من وجوه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما أوقعه بكثير من الإشكاليات. فكيف نظرت مختلف التيارات إليها، وكيف فسَّرتها؟

– اعتقد الإسلاميون السلفيون والإصلاحيون معاً أن الإشكاليات السابقة قد حصلت لأن النظام العثماني، خاصة، والمسلمين، عامة، ابتعدوا عن جوهر الإسلام. فالحل، إذاً، يتوفر بالعودة إلى الإسلام الصحيح، لكنهم لم يتَّفقوا حول هوية هذا الإسلام. فما هي مضامين اتجاهات السلفيين والإصلاحيين؟

- توقّف السلفيون عند وجوب العودة إلى الإسلام الصحيح.
- أما الإصلاحيون، باستثناء قلة منهم، فرأوا أن الإصلاح الديني ليس هو الوجه الوحيد، وإنما الاستفادة من العلم والحضارة الأوروبية هي الوجه الآخر؛ فدعوا إلى تحقيق الإصلاحات في ظل اللامركزية العثمانية.
- برز تيار ثالث يرى أن حلّ الإشكاليات لن يتم سوى باستبدال الرابطة الدينية بالرابطة القومية، وهو الحل الأمثل -كما يرون- لحل إشكالية الإثنيات الدينية والمذهبية. لكن هذا التيار كان الأضعف.

---

(١) الدوري، عبد العزيز: **التكوين التاريخي للأمة العربية**: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ١٩٨٤: ط١: صص ٢٨٤-٢٨٥.

ب ـ دور اللغة العربية في تعريب المسلمين من غير العرب؟

إستطاعت اللغة العربية، لغة الفاتحين العرب المسلمين، أن تحل مكان اللغات الأساسية لبعض شعوب الدولة الإسلامية دون بعضها الآخر.

كان من المُقدَّر أن تحدِث الثقافة الإسلامية، الثقافة الأم، حالة من الانصهار بين شتى الإثنيات القومية التي انضمَّت إلى الدولة الإسلامية، لكن هذا لم يحصل. وإذا لم يكن عامل اكتساب اللغة هو العامل الوحيد، نلاحظ أن اكتساب اللغة العربية كان له أثر كبير في توحيد الشعوب التي تعرَّبت. وهنا يُطرَح السؤال: ما هو تأثير اللغة في حياة المجتمعات؟

إن اللغة استعمال يتميز به الإنسان؛ فاللغة كمؤسسة احتماعية، تؤثر في رؤية الجماعة للواقع وفي إدراكها له، وينعكس ذلك على التفكير والسلوك وتكوين العقلية، كما تؤثر تأثيراً بالغاً في الثقافة الاجتماعية والانتماء الاجتماعي والهوية الوطنية. فاللغة "اجتماعية، بمعنى أن الصلات الاجتماعية تحدد الطريقة التي يعبِّر بها الأفراد عن أنفسهم ويمثِّل الكلام شكلاً من التفاعل الاجتماعي"[(١)].

وحيث إن اللغة تشكل عنصر الاتصال الأساسي بين أفراد أمة واحدة، ولها، بالتالي، تأثير بالغ في تجانس الثقافة الاجتماعية والانتماء الاجتماعي، فقد دلَّ التاريخ على أن من اكتسب اللغة العربية من الشعوب غير العربية، بدأت تجمعها أواصر وحدوية أكثر مما تجمعها مع المسلمين الذين لم يتعرَّبوا.

فإذا كانت الثقافة من الأسس المهمة لتجانس أبناء المجتمع الواحد وتداجمهم، فإن اللغة هي وسيلة أساسية في انتقال الثقافة من فرد إلى آخر؛ ومن دون اللغة لا يمكن أن تنتشر الثقافة بشكل فاعل بين المجتمعات. ومن هنا دلَّ التاريخ على أن الثقافة الإسلامية، شكَّلت جاذباً توحيدياً في داخل المجتمعات التي اعتنقتها واكتسبت اللغة العربية في آن واحد؛ ولهذا لم يكن من المستغرب أن يلعب عامل اللغة دوراً أساسياً في نشأة العروبة واتساعها إلى خارج الجزيرة العربية في كل من أقطار الهلال الخصيب مشرقاً، وفي أقطار الشمال الأفريقي مغرباً حينما حلَّت محل اللغات الآرامية واليونانية والبربرية ... لكن هذه العروبة، التي اكتسبت ميزاتها القومية العربية، بقيت في خارج أسوار فارس وتركيا والأطراف الأوروبية، لسبب مثل أكدته الوقائع التاريخية في الماضي والحاضر، من أن اللغة العربية لم تستطع أن تحل مكان اللغات الفارسية والتركية والأوروبية .

فمن هنا نستنتج أن الإسلام لم يكن له دور في تأسيس القومية العربية في خارج شبه الجزيرة العربية إلا بالقَدَر الذي أسهم فيه في تعميم تعلُّم اللغة العربية واكتسابها. هذه اللغة عرَّبت، بدورها، شعوباً لم تكن بالأصل عربية. أما الإسلام، حيث لم يستطع أن يُحِلَّ اللغة العربية محل اللغات الأصلية، فإنه لم يستطع تعريبها. ولذلك لجأت تلك الشعوب المسلمة التي لم تتعرَّب إلى أحضان قومياتها السابقة بعد فشل أنموذج النظام الإسلامي الأممي.

---

(١) الزين، نزار: "لغة التعليم والوحدة الوطنية" : ملحق جريدة النهار: العدد ٥٩: تاريخ ١٩٩٣/٤/٢٤.

ج- نشأة المسألة القطرية - الإنفصاليــة وموقعهــا في التاريخ العربي - الإسلامي.

ولأن المسألة القطرية الانفصالية لعبت دوراً سلبياً في الصراع العربي - الإمبريـالي، كان لا بد من أن نطلل على التاريخ العربي-الإسلامي لنفتِّش عن تفسير واقعي لنشأة وتكوين الاتجاهات القطرية - الانفصالية.

كانت الاستقلالية/ القطرية سمة من سمات التاريخ العربي - الإسـلامي. فالدويلاتيـة كانت السمة العملية؛ أما الوحدوية فكانت السمة الاسمية/ النظرية؛ السبب الذي يدفعنـا لنحسب أن دراسة المسألة القطرية، بسماتها المميزة، تشكِّل مدخلاً مهماً وأساسياً، في دراسة المسألة القومية. فما هي أهم سمات الانفصالية/ القطرية/ الدويلاتية في التاريخ العربي؟

تتميز الحركات الانفصالية على مدى التاريخ العربي- الإسلامي بظاهرة التزاوج بـين متناقضين: الانفصال والوحدة.

كانت أسباب الحركات الانفصالية التي واكبت العصر العباسي، بشكل خاص، تتسـم بالاتجاهات المذهبية أولاً، والاتجاهات العرقية ثانياً.

كانت الدويلة المذهبية، على الرغم من انفصاليتها، تطمح لأن تكون مرجعية إسلامية وحدوية، على قاعدة المذهب الديني الذي تؤمن به. فهي في مثل هذه الحالة، كانت تحسـب أنها تتجه نحو الوحدة وهي تمارس حالة الانفصال. فقد كانت تـزاوج بـين المتنـاقضين: إنفصاليتها في الواقع ووحديتها في النظرية. فكانت المذهبية صاحبة مشروع توحيدي، لكـن على شروطها وعقائدها.

أما العرقية فكانت تتجه إلى الوحدوية الإسلامية، شرط أن تكون على رأس السلطة.

أما القبلية والعشائرية، فكانت صاحبة مصلحة في استقلاليتها، لأنها لا تريد أن يكون إلى جانبها شريك يقاسمها المصلحة الاقتصادية، ولا المصلحة السلطوية، حتى ولو كان الشـريك هو النظام المركزي الوحدوي.

وبالإجمال كانت كل شريحة تجد مصلحتها في بناء كيان سياسي مستقل. وتعمل مـن أجل وحدوية ولكن على شروطها، وعلى مقياس مصالحها الاقتصادية والثقافية.

أما من جانب آخر، وفي ظل نظام عالمي أو إقليمي تتزاحم فيه المصالح والقوى، فكانت كل شريحة تشعر أنها بحاجة إلى وحدوية ما، حتى تحت سلطة خصومها، لكي تحمـي بهـا نفسها من العدوان الخارجي.

أما بعد الحرب العالمية الأولى، فلم تتغيَّر العوامل التي كانت تربط الانفصالية بالوحدوية: طموح النخب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالمحافظة على مصالحها، كان يشدُّها نحـو الانفصالية. أما رغبتها في إضعاف عامل الخطر الخارجي فكان يشدها نحو الوحدة.

٣- الأمميتان الإسلاميـة والماركسيـة في مواجهة التيارات القوميـة.

بعد أن تكوَّنت دولة إسلامية أممية على مر قرون عديدة، ضمَّت إثنيات قومية ودينيـة متعددة، وأخذت قسطها الوافر من التجربة في التاريخ، أخذت عوامل التنافر القومي والديني،

في داخل هذه الدولة، تقوم بدور سلبي. وفي النهاية أدت إلى انفصال الإثنيات القومية التي لم تتعرَّب، واتَّخذت وجهة انتماءاتها القومية السابقة لإسلامها، فراحت تبني حدودها الجغرافية - السياسية من دون الاهتمام كثيراً بالرابطة الإسلامية .

أما ما بقي من تلك الإمبراطورية، ولم تتحدد جغراسيته، فهي تلك الشعوب التي تعربت؛ لكنها كانت تعاني من التعدديات القومية والدينية والمذهبية.

حول تحديد هوية لهذا الجزء من الدولة الإسلامية تراوحت المواقف والاتجاهات بين تيارات فكرية متعددة. ويأتي على رأس الرافضين لتوحيد هذا الجزء على أسس الرابطة القومية، كل من الأمميتين: الماركسية - الشيوعية، والأصولية الإسلامية.

أ- موقف الأممية الماركسية - الشيوعية من القضية القومية:

تذبذبت مواقف الأحزاب الشيوعية العربية من القضايا الوطنية والقومية العربية متأثرة بمواقف الاتحاد السوفياتي ومصالحه في المنطقة. فتورطت في حلقات متصلة من الأخطاء. وهي كانت ترى أن في القومية العربية مطامع طبقة بورجوازية تفتش عن أسواق جديدة.

إستمرت المواقف السلبية للأحزاب الشيوعية العربية من المسألة القومية، حتى أواسط الستينات من القرن ٢٠م.

إن مواقف الأحزاب الشيوعية من المسألة القومية كانت محل نزاع دائم بينها وبين التيارات القومية العربية. فكانت تعيق حركة التحرر العربية، وتستنزف من جهودهما التي كان من الواجب أن يبذلاها في مقاومة الاستعمار والقوى المرتبطة به.

ب- مواقف الإسلاميين السلفيين من القضية القومية:

ما إن الغي منصب الخليفة في العام ١٩٢٤م، حتى كانت أقطار المشرق العربي ووادي النيل أشد تأثرا بهذا الفراغ، خلافا لأقطار الجزيرة العربية والمغرب العربي.

لقد وضع هذا الفراغ الحركات الإسلامية في موقع الباحث عن بديل؛ فتشكلت اتجاهات وتيارات وحركات أصولية/ سلفية في معظم الأقطار العربية، ومن أهمها:

- **حركة الإخوان المسلمين وبداية التأسيس للمشروع السياسي الإسلامي**: لقد حصل جدل في مصر حول مبدأ الخلافة؛ عده بعضهم منصبا دينيا فقط، أما البعض الآخر فعده منصبا دينيا وسياسيا في وقت معا. فتأثر حسن البنا (١٩٠٦-١٩٤٩م) بهذا المناخ الفكري؛ فأسس حركة الإخوان المسلمين في العام ١٩٢٨م، وقد مرت بطورين:

- **الأول**: الدعوة إلى الله، والعودة بالمسلمين عن طريق البدع والضلالات، والعودة إلى كتاب الله وسنة رسوله، وعمل الصحابة والتابعين.

- **الثاني**: الانتقال من وسائل تحقيق الأهداف بالحكمة والموعظة الحسنة إلى الجهاد.

أما حول الموقف من القومية والوطنية فكان موقف البنا بأن القومية هي الفطرة والعمل على تحرير البلد من الغاصبين فقط. وعمل على تكوين كتائب الجهاد للقيام بواجب الصراع

مع السلطة لاستلامها وبناء الدولة الإسلامية، لأن الإسلام هو النظام العام الشامل الذي يفضل أي نظام آخر في كل زمان ومكان(١).

ولهذه الأسباب اصطدمت دعوة الإخوان مع كل من ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢م في مصر، ومن نتائجها أنه "قد تم سحق رموز الثقافة الإسلامية، واستبدالها برموز اشتراكية وقومية عربية"(٢). أما في سوريا، فما إن جاءت سلطة الوحدة حتى اتخذت إجراءات ضدها. فدخلت "جمعية الإخوان المسلمين " في سوريا في حركة معارضة مسلحة وأعلنت عن ثورة إسلامية شاملة في سوريا ضد النظام تحت ذريعة أنه فاقد للشرعية(٣).

بعد اغتيال حسن البنا، برز سيد قطب في مصر، الذي دعا إلى تكفير الحكومة ومواجهتها بالعمل الثوري. وقد تأثر سيد قطب بأبي الحسن الندوي (المفكر الإسلامي الباكستاني)، الذي افترض وجود الجاهلية في العالم العربي، فأصبح عالَماً غير مسلم، وقد نادى بحاكمية الله.

متأثراً بالندوي، رأى سيد قطب في الحكام المسلمين أنهم غير مسلمين ما داموا يمارسون حياتهم على أن الحاكمية للبشر وليست لله. لهذا حسب أن المنهج الرباني، ولا منهج غيره، هو منهج الحياة البشرية كلها. وما دامت المجتمعات، القائمة اليوم، غير إسلامية، فإن المنهج الرباني لا يفيد في تقديم حلول لمشكلاتها، لذلك يجب أن يوجد المجتمع الإسلامي أولاً(٤).

تميَّزت الحركة الأصولية **في أقطار المشرق العربي ووادي النيل،** حتى أواخر الستينات من القرن ٢٠م، بوجود تيارين: **الأول:** عقد مصالحة مع السلطة. أما **الثاني:** فكان يتبنى مشروعاً سياسياً، هو إقامة الدولة الإسلامية.

وفي النتائج العامة، وعلى الرغم من أن الحركات الإسلامية حملت، جنباً إلى جنب مع التيارات القومية والوطنية، شعارات التحرر والاستقلال، ونزلت إلى ساحات النضال ضد الاستعمار، فإن التيارات فيها ذات المشاريع السياسية لم تعقد مصالحة مع الأنظمة بمختلف هوياتها القومية أو الوطنية/ القطرية.

– أما في الخليج والجزيرة العربية: فقد ثبَّت التحالف السلفي– القبلي قواعد نظامه السياسي: كانت البيئة الاجتماعية، من عشائر وقبائل، مناسبة لمثل هذا النظام. وكانت السيادة معقودة اللواء للحركة السلفية مدعومة بالقبلية والعشائرية. فاتخذت النخبة الحاكمة في الخليج والجزيرة العربية، منذ البداية، موقفاً عدائياً من التيار القومي، وواجهت حركات المعارضة بالقمع و الإرهاب، وفي إحياء روح التعصب الديني. كما شجعت الطرح

---

(١) خلف الله، محمد احمد: "الصحوة الإسلامية في مصر" (٣٥-١٠٤): **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ١٩٨٧: ط١: صص ٤٣ – ٥١.

(٢) أبو ربيع، إبراهيم: "كيف ندرس التاريخ الفكري للعالم العربي الحديث: العامل الإسلامي " (٦١-٨٤): مجلة **قراءات سياسية**: العدد الثاني: السنة الثالثة: ١٩٩٣: ص ٧٧.

(٣) الجنحاني، حبيب: م . س: صص ١١٩ – ١٢٠.

(٤) خلف الله، محمد أحمد: م . س : صص ٦٠ – ٦٢.

القائل بأن الإسلام هو بديل للقومية، تحت حجة أن القومية هي من البدع التي جاء بها الغرب [1].

مما أصبح واضحاً أن كل الشعوب التي تعرَّبت، وليس بالضرورة أن تكون (أسلمت)، لا تنكر انتماءها للعروبة، بل بالأحرى فإنها تطالب بعروبتها، وتدعو إلى المناداة بما اصطُلِح على تَسميته "بالقومية العربية". بينما الشعوب التي انتمت إلى الإسلام ولم تتعرَّب لم تجد أية مشكلة في العودة إلى حدودها القومية الخاصة بها. وهذا ما حصل مع الفرس والأتراك، وما هو موجود في أندونيسيا وباكستان وأفغانستان وغيرها .

يقودنا هذا التحول إلى السؤال التالي: إذا كانت كل الشعوب الإسلامية غير الناطقة باللغة العربية قد عادت إلى قومياتها الخاصة، فإلى أين سوف تتجه الشعوب الناطقة باللغة العربية؟ وتحت ظل أية دولة سوف يجدون ضالتهم ؟ فهل يبقون في داخل قطرياتهم، التي رسمتها اتفاقية سايكس-بيكو،حتى يستعيدوا وحدتهم في ظل دولة إسلامية؟ وما هو مصير العرب غير المسلمين؟ وإذا استطاع المسلمون أن يفرضوا نظامهم السياسي على الأديان الأخرى، فمن أي المذاهب الإسلامية، سوف يكون الخليفة الذي سيبايعونه؟

وحيث أن الرابطة القومية، التي أثبتت -حتى الآن- أنها حلٌ ممكن، لماذا لا نفتِّش من خلالها عن حلول لرأب التمزق الحاصل في أمتنا؟ ولماذا نقف في الخندق المعادي لها قبل أن نعطي أنفسنا فرصة إخضاعها للتجربة، كما أخضعنا الرابطة الدينية عشرات القرون؟

فللجزء الباقي من الدولة الإسلامية الأممية ميزاته وخصائصه التالية:

- هو الجزء الذي يتكلم باللسان العربي والذي امتلك تراثاً غنياً مشتركاً.
- وهو منذ بداية تكوينه التاريخي، صهر مجتمعات إثنية، عرقية ودينية وعرَّبها.
- وهو الذي اكتسب من خلالها شخصية خاصة تميزه عن الشخصيات الخاصة للشعوب الإسلامية الأخرى.

وطالما أن له كل تلك المميزات والخصائص فلنطلق عليه اسم المجتمع القومي العربي، الذي لعب الإسلام في تكوينه دورا مميزا بعد أن استطاع أن يعربه لغة وثقافة وتاريخا.

٤- تكوين الفكر القومي العربي، وتأسيس الأحزاب القومية.

إذا لم تكن نظريات الغرب الفكرية والسياسية هي التي أوجدته، إذا، لماذا برز الشعور القومي العربي، وكيف تمظهر؟

لقد تضافر عاملان أساسيان في استنهاض الشعور القومي العربي وإبرازه إلى الواجهة:

- عجز النظام الإسلامي العثماني عن تأمين مصالح كل الرعايا المنضوين تحت سلطته، وما استتبعه من ظهور لاتجاهات تركية- طورانية.

---

(١) النقيب، خلدون حسن : **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية:** مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ١٩٨٧: ط١:: صص ٧٤ ١-٧٦ ١.

- وتفتح الأنظار على النظريات القومية التي أخذت تتوارد من الغرب، والتي أثبتت نجاعتها في حل إشكاليات الغربيين.

عجزت فكرة أممية الإسلام، في التطبيق العملي، عن إيجاد الحلول، وفي شتى الحقول، لمشاكل رعاياها. ولهذا السبب نتساءل: ماذا بقي من الحقبة السابقة، أي حقبة التاريخ الإسلامي بالنسبة للبلدان التي تتكلم اللغة العربية؟ وهل الإيمان بأحادية الرابطة الدينية يبقى حلا من الحلول المطروحة، أم أن هناك روابط أخرى علينا أن نعطيها الفرصة للتجربة؟

تناولت النخب العربية الإشكاليات العديدة المتراكمة من العصر العثماني بالنقد، منذ أواخر القرن ١٩م، بدون أن تصل إلى مستوى حاسم من الوضوح الفكري. لكنها، بلا شك، وجدت أنه من المستحيل استعادة الماضي كما كان.

فكيف تكون الفكر القومي العربي وتأسس، وما هي النتائج التي وصلت إليها النخب القومية العربية في مرحلة ما بين الحرب العالمية الأولى، وأوائل الخمسينات من القرن ٢٠م؟

إن ما تجدر الإشارة إليه، هو أنه على الرغم من انتشار الأمية والجهل والتخلف في وسط الشعب العربي، كانت النخبوية الثقافية والاجتماعية والسياسية تمتلك مقومات الحد الأدنى من الوعي لواقعها السياسي والاجتماعي. فشكلت النخبة العربية طليعة أولى في تكوين الخيارات السياسية والاجتماعية وبنائها للمرحلة الجديدة[1]. فتلقفت هذا الشعور و"تشكلت نخبوية وطنية وقومية في صفوف البورجوازيين، والعسكريين، وأبناء العائلات والمحامين... العرب"؛ وكان معظمهم ممن يمثلون أعلى المستويات الثقافية في الدولة آنذاك، من طلبة جامعيين، وطلبة الكلية العسكرية، ومحامين، وموظفين، ونواب في مجلس المبعوثان، وتجارا وصحفيين...[2].

فما هي الأهداف التي كانت تعمل النخب المثقفة لأجلها ؟ ومن هي تلك النخب ؟

كانت الأهداف إصلاحية في ظل لا مركزية في داخل الدولة العثمانية (الاتجاهات الإصلاحية الإسلامية)، وفي حدها الأقصى، تجديدية انفصالية (الاتجاهات القومية العلمانية). أما بعد انهيار الامبراطورية العثمانية، فقد طرأت أهداف أخرى، هي أهداف التحرر من سلطات الانتداب الأجنبي، والنضال من أجل الاستقلال السياسي.

أجمعت النخب الإسلامية والقومية، ثم بعض الحركات الاستقلالية القطرية على أولوية تحقيق أهداف التحرر والاستقلال عن الانتداب الأجنبي، إلا أنها لم تتفق حول طبيعة الهوية المميزة للمجتمع العربي، وحول هوية نظامه السياسي.

ولأن العودة إلى النظام السياسي الإسلامي، فيها من المشاكل الكثيرة، التي لم يمر الزمن بعد لمحوها من ذاكرة النخب العربية المثقفة، فقد شق التيار النخبوي القومي طريقه، في سبيل

(١) راجع بحثنا: **في سبيل علاقة سليمة بين العروبة والإسلام**: م. س: صص ٢٧١-٢٧٣.

(٢) رؤوف، عماد عبد السلام: "الجمعيات العربية وفكرها القومي" (١٠٣-١٤٠): **تطور الفكر القومي**: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ١٩٨٦: ط١: ص ١٢٤.

التجديد، بثقة أكبر من ثقة التيار الديني نفسه. وانكفأ التيار الديني الذي كان يحسب أنه يمتلك حلولا جاهزة لشتى المشاكل، بينما انطلق التيار القومي بزخم راح يعمل فيه على تعميق الشعور بالهوية القومية العربية. وانفتح على الفكر الوافد، ليفتش فيه عن حلول للإشكاليات الذاتية، كما انفتح على التراث ليستلهمه مقومات الهوية[1].

كان ساطع الحصري هو أول من أعطى للفكرة القومية العربية، مضمونا حديثا، وواضحا، ومتميزا عن مفهوم الجماعة الدينية؛ وركز على عوامل: اللغة والثقافة والتاريخ بالدرجة الأولى، ثم حسب أن الحدود السياسية موروثا استعماريا، فرفض أن يعترف بأن الأقطار العربية تؤلف دولا قومية متمايزة[2].

أما تيار القومية العربية، فيدين إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، كنقطة تحول في تاريخ الحركة القومية العربية، لأنه اعتمد الانتقال من النظرية القومية "الخالصة" أو قومية اللغة والتاريخ، إلى النظرية الشاملة ذات المحتوى الاقتصادي والاجتماعي[3].

فماذا يمثل هذا الحزب، إذا، في سياق مراحل تطور الفكر القومي العربي ؟[4].

نشأ الفكر القومي، بشكل عام، وحزب البعث العربي الاشتراكي، بشكل خاص: في بيئة تطلعت فيها الحركات السياسية إلى تحديد هوية جديدة لأمة عربية تعودت أن تحيا تحت سقف مرجعية إسلامية. وكان، قبل الخمسينات من القرن ٢٠م، يساجل ثلاثة أطراف تكن له العداء الصريح التام، وهي: الاستعمار، والسلفية الدينية الداعية إلى جامعة إسلامية وخلافة جديدة، والأحزاب الشيوعية العربية.

أما بالنسبة إلى الاستعمار فقد عده حزب البعث المعرقل لوحدة الأمة، فهو، "وكل ما يمت إليه عمل إجرامي يكافحه العرب بجميع الوسائل الممكنة"[5]. ولذلك أقر في استراتيجيته مبدأ النضال ضد الاستعمار الأجنبي لتحرير الوطن العربي تحريرا مطلقا كاملا[6].

أما السلفية الدينية التي تؤمن بأن الرابطة الدينية هي أساس عقائدي، والجامعة الإسلامية هي مرجعيتها السياسية الوحدوية، فكانت تمثل الطرف النقيض للفكر القومي الذي يعد أن "الرابطة القومية هي الرابطة الوحيدة القائمة في الدولة العربية التي تكفل

---

(١) راجع بحثنا: **في سبيل علاقة سليمة بين العروبة والإسلام:** م. س: صص ٢٧٤-٢٧٥.
(٢) غليون، برهان : **المحنة العربية**: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ١٩٩٣: ط١: ص ٦٦.
(٣) الكبيسي، باسل: **حركة القوميين العرب**: مؤسسة الأبحاث العربية: بيروت: ١٩٨٥: ط ٤: ص ٥٥.
(٤) تأسس حزب البعث الحربي الاشتراكي في ٧ نيسان/ ابريل ١٩٤٧م، وانبثقت أفكاره عن تصور مشترك عند نخبة من المثقفين؛ توافقت، بعد مراحل تمهيدية استمرت سنوات، على المنطلقات النظرية، الفكرية والسياسية، ثم صيغت في دستور للحزب وأعلنت بتاريخ تأسيسه.
(٥) **نضال البعث** (ج ٤): دار الطليعة: بيروت: ١٩٧٠: ط٣: ص ٢٥. (المبدأ الثاني: رسالة الأمة العربية) .
(٦) م . ن : (المادة ٦).

الانسجام بين المواطنين وانصهارهم في بوتقة واحدة..."[١]، وإن الوحدة العربية هي مرجعيته السياسية الوحدوية، فـ "الوطن العربي وحدة سياسية اقتصادية لا تتجزأ "[٢]، وهو "هذه البقعة من الأرض التي تسكنها الأمة العربية..."[٣].

لم يمنع هذا التناقض بين المرجعيتين: الدينية - الإسلامية والقومية العربية، حزب البعث من اتخاذ موقف إيجابي من الدين بشكل عام، والإسلام بشكل خاص[٤]. فبعد أن حدد علاقة القومية بالدين/ العروبة بالإسلام، رافضا أن تكون الجامعة الإسلامية، مرجعية وحدوية دينية وسياسية للأمة العربية، أحل مكانها المرجعية الوحدوية القومية؛ وقام بخطوة أخرى، عندما أعطى للمسألة القومية محتواها الاجتماعي، وربط النضال القومي/ الوحدوي، بالاشتراكية، كمبدأ اقتصادي - اجتماعي، وهو الوحيد الذي يحقق المساواة بين جميع المواطنين ويمنع استغلال جهد الآخرين[٥].

كانت الاتجاهات النخبوية السابقة للبعث قد ركزت على ضرورة استخدام الشعور القومي في التعبئة السياسية والفكرية؛ وعملت في مرحلة لاحقة على التنظير الفكري. لكن في مرحلة البعث، اتخذت النظرية عمقها السياسي والاجتماعي عندما حدد أهداف القومية العربية بشعارات ثلاث: الوحدة والحرية والاشتراكية، مقتنعا أن مضامينها العامة تستجيب للحاجات الأساسية للمجتمع العربي.

٥- مرحلة تأسيس الأنظمة القومية، وقضايا الصراع العربي -الإمبريالي.

شكل نشاط الحركات والأحزاب القومية على الساحة العربية، مدماكا أساسيا في بناء المؤسسة القومية العربية؛ وكان الرافد الآخر في بناء عدد من الأنظمة السياسية التي تتبنى الفكر القومي العربي؛ وشكل العاملان معا جبهة أساسية في مواجهة ما تعده القوى الخارجية للمنطقة العربية من مشاريع استغلال سياسي واقتصادي.

أ - بناء المؤسسات القومية الرسمية.

ارتقت الحركة القومية، منذ العقد الخامس، من مرحلة التبشير إلى مرحلة التأسيس والبناء. فكانت مهماتها كثيرة ومتفرعة، منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وكانت تطلعاتها الاستراتيجية تتجه نحو بناء قوة عربية فاعلة في النظام الدولي. وكانت هذه التطلعات، بلا شك، مما يثير المخاوف الإمبريالية. حصل التطور الإيجابي على صعيد بناء المؤسسات القومية، واحتلت مواقع متقدمة عن المرحلة السابقة على أكثر من مستوى:

---

(١) م . ن : المادة (١٥) من دستور حزب البعث العربي الاشتراكي.

(٢) م . ن : الفقرة (١) من المبدأ الأساسي الأول للدستور.

(٣) م . ن : المادة (٧) من الدستور.

(٤) الياس، جوزيف: **عفلق والبعث:** دار النضال: بيروت: ١٩٩١: ط١: ص ٣٥٧.

(٥) م . ن : (المواد من ٢٦-٣٨) من الدستور.

- الأول: تأسيس عدد من الأنظمة ذات الاتجاهات القومية.

إن كل حركات التغيير في الأنظمة التي شهدتها المنطقة العربية، في الخمسينات والستينات من القرن ٢٠م، قد حصلت بواسطة انقلابات عسكرية، كان يمثل الجيش فيها الأداة الرئيسة، بل الوحيدة، أحيانا. وقلما استقرت الأوضاع لنظام عسكري لفترة طويلة، فالانقلاب كان يعقبه انقلاب آخر. وعلى الرغم من ذلك فقد انتعشت الحركة القومية الشعبية والحزبية، وأخذت المتغيرات المتتالية تشكل تهديدا لمصالح التحالف الاستعماري مع الأنظمة التقليدية، التي أفرزتها مرحلة سايكس - بيكو[1].

- الثاني: المؤسسات القومية، الرسمية والشعبية.

تأسست جامعة الدول العربية، في العام ١٩٤٥م، وكانت تشكل الإطار المنظم للعلاقات العربية - العربية، فكانت أول مؤسسة تكتسب الطابع القومي[2].

إن التحديات الكبيرة التي كانت تواجهها الأمة العربية، خاصة مواجهة الأطماع الصهيونية، كانت تفرض على الدول العربية تعزيز عملها المشترك. فكانت الجامعة هي الإطار الجاهز لاستيعاب تطلعات العرب في المواجهة ضد المشاريع المعادية، لهذا قرروا تحويل

---

(١) حصلت في سوريا، في أعقاب هزيمة العرب في فلسطين، في العام ١٩٤٨م، سلسلة من الإنقلابات العسكرية؛ واستقر الوضع نسبيا في أواسط الستينات.

- قامت ثورة ٢٣ تموز / يوليو من العام ١٩٥٢ في مصر.
- نتيجة التقارب الإيديولوجي بين النظامين، السوري والمصري، أعلنت وحدة بين القطرين في ٢٢ شباط / فبراير من العام ١٩٥٨م.
- قامت ثورة ١٤ تموز / يوليو، من العام ١٩٥٨م، في العراق، كردة فعل من الأحزاب القومية واليسارية ضد الأحلاف الاستعمارية التي شارك فيها النظام الملكي. إلا أن محاولة الشيوعيين العراقيين بإعادة العراق إلى العزلة عن المحيط القومي العربي، دفعت بالقوى القومية وعلى رأسها حزب البعث العربي الاشتراكي، إلى إعادة العراق إلى الحظيرة القومية في ثورة شباط / فبراير من العام ١٩٦٣م. ومرة ثانية في ١٧ - ٣٠ تموز / يوليو من العام ١٩٦٨م.
- إنتصرت الثورة الجزائرية، وحصلت الجزائر على استقلالها السياسي عن فرنسا في العام ١٩٦٢م.
- تحرر اليمن من نظام الأئمة، وأعلن قيام النظام الجمهوري فيه في العام ١٩٦٢م.
- الإطاحة بنظام الإنفصال في سوريا، في ٨ آذار / مارس من العام ١٩٦٣م. ذلك النظام الذي انقلب ضد الوحدة السورية - المصرية، وأعلن انفصال وحدة القطرين في ٢٨ أيلول / سبتمبر من العام ١٩٦١م.
- على أثر انتصار ثورتي شباط / فبراير في العراق، وثورة آذار / مارس في سوريا، اللتان فجرهما حزب البعث العربي الإشتراكي، عقد اتفاق وحدة ثلاثية، بين الأقطار الثلاثة: مصر وسوريا والعراق، في ١٧ نيسان / أبريل من العام ١٩٦٣م.
- الخلاص من النظام الملكي السنوسي في ليبيا في الأول من أيلول / سبتمبر من العام ١٩٦٩م.

(٢) اتسعت عضوية الدول المشاركة من سبع إلى اثنتي عشرة دولة، وازداد التعاون في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وازدادت المنظمات المشتركة والمعاهدات على الصعيدين: الجماعي أو الثنائي. وكان من أهم هذه المنظمات: منظمة العمل العربية (١٩٦٠م)، الوحدة الثقافية العربية (١٩٦٤م)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (١٩٦٤م)، السوق العربية المشتركة(١٩٦٤م)، اتحاد إذاعات الدول العربية (١٩٦٥م).

وتميز عمل الجامعة أيضا بتنويع المجالس الوزارية والمنظمات المتخصصة، بإعطائها قدرة على الحركة بعيدا عن الأمانة العامة للجامعة. كما نشأ في خارجها العديد من الاتحادات والتنظيمات العربية بتشجيع من الجامعة (مثل الاتحادات المهنية والعمالية).

مؤتمرات القمة العربية إلى مؤسسة دائمة، على أن تعقد سنويا وكلما اقتضت الحاجة إلى ذلك. وكان من أهم بنود جدول أعمالها: مسألة الصراع العربي- الإسرائيلي، ومعالجة العلاقات العربية- العربية التي كانت غالبا ما تسوء لأكثر من سبب(١).

- على الرغم من التطورات الإيجابية في تلك المرحلة فقد ترافقت مع بعض التراكم السلبي في مسيرة العمل القومي(٢).

وبالإجمال، كانت أواسط الستينات، قبل نكسة حزيران/ يونيو ١٩٦٧م، مليئة بالصراعات العربية - العربية، والأوضاع الداخلية لبعض الأنظمة لم تكن على ما يرام(٣).

---

(١) فعلى صعيد مؤسسة القمة عقدت، منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤م، أربعة مؤتمرات عالجت فيها أهم المشاكل التي كان يعاني منها العرب في تلك المرحل، ومن أهمها:

- مواجهة التحدي الذي أعلنته "إسرائيل" عبر نيتها في تحويل مجرى نهر الأردن. وتقرر إنشاء قيادة عربية موحدة تكون مسئوليتها، حماية مشروعات نهر الأردن؛ كما تقرر إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية. و أعلن المؤتمرون أنهم "سينظمون علاقاتهم السياسية والاقتصادية، بالدول على أساس موقفها من كفاح العرب المشروع ضد المطامع الصهيونية في العالم العربي"(١).

- تميز المؤتمر الثالث بأنه مؤتمر التضامن العربي، فقد انعقد، من ١٣-١٧/٩/١٩٦٥م، في الدار البيضاء، وفي ظل ظروف العلاقات المتوترة بين عدد من الأقطار العربية.

(٢) وكان من أهم التراكمات السلبية:

- نكسة الانفصال بين القطرين المصري والسوري، وفشل محاولة وحدوية أخرى بين الأقطار الثلاثة: مصر وسوريا والعراق. وتدهور العلاقات العربية- العربية، خاصة بين الأنظمة العربية التي كانت تبشر بأمل الوصول بها ومعها إلى نماذج جديدة من العمل القومي.

- كان انفصال القطرين السوري والمصري ردة يمينية وقعت في سوريا، في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١م. قادها نفر من الضباط السوريين، وساندهم بعض السياسيين المحافظين، الذين كانوا قد أسندت إليهم مراكز قيادية في الاتحاد القومي، في أيام الوحدة، بعد إبعاد العناصر الموالية لحزب البعث العربي الاشتراكي عنها. وكانت القرارات الاشتراكية، التي اتخذها عبد الناصر في العام ١٩٦١م، السبب المباشر في حصولها، لأنها أضرت بمصالح العائلات التي ينتمي إليها هؤلاء الضباط. فتركت هذه الحركة ذكرى أليمة لدى الجماهير العربية.

- شهدت ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨م في العراق، تباعدا بين (الشيوعيين والقوى القومية وخاصة حزب البعث) الأطراف التي فجرتها، مما أدى إلى انحياز سياسة السلطة لمصلحة الاتجاهات الشيوعية، وسجلت تاريخا دمويا في العلاقة بين الشيوعيين والبعثيين. لكن الأمور أعيدت إلى نصابها القومي بعد ثورة ٨ شباط/ فبراير.

- أما اتفاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق، فتم توقيعه بين الأقطار الثلاثة في ١٧نيسان/ أبريل ١٩٦٣م، بعد ثورة ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣م على حكم عبد الكريم قاسم في العراق، وثورة ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣م في سوريا ضد حكم الانفصال، واللتان قادهما حزب البعث. وعلى الرغم من أن الاتفاق لم يطبق، لكنه كان من المشاريع الوحدوية الواعدة، وأضاف عدم تطبيقه انتكاسة نفسية أخرى عند الجماهير العربية.

منذ أواسط تلك المرحلة كانت الصراعات تحكم العلاقات بين الدول العربية؛ وما كان يثير الانتباه أنها انصبت حول الدول التقدمية وبينها، وليس حول الأنظمة المحافظة. وقد عبر أحد رؤساء الوفود العربية إلى مؤتمر القمة العربي الثالث، الذي عقد بتاريخ ١٧/٩/١٩٦٥م عن هذه الصراعات بما يلي: " إنه لا يعرف كيف يستطيع العرب أن يواجهوا المستقبل مهما كانت احتمالاته، والعلاقات الثنائية بين كل دولة من دولهم مع الأخرى مقيدة بأسباب الشك ومظاهر التوتر والحملات المتبادلة".

(٣) ساءت العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن.

- كان اليمن يواجه حربا مسلحة ويتعرض لانقسامات داخلية في الوقت الذي كانت تعمل فيه الحكومة البريطانية على ترتيب الوضع في الخليج العربي بما يلائم مصالحها قبل انسحابها المرتقب في العام ١٩٦٨م.

- كانت سوريا تتعرض بعد الانفصال لسلسلة من الانقلابات.

- والوضع في العراق كان مهتزا ووضعه يبعث على القلق.

-الثالث: الأحزاب والتنظيمات والمؤسسات الشعبية:

منذ أوائل الأربعينات، نشطت النخب العربية في تأسيس أحزاب ذات اتجاهات قومية، وكان من أهمها:

– **حزب البعث العربي الاشتراكي:** أشرنا إلى اتجاهاته الفكرية والإيديولوجية، وكذلك عن دوره السياسي في الفقرات السابقة من هذا الفصل.

– **حركة القوميين العرب:** وهي حركة نشأت بعد نكبة العام ١٩٤٨م في فلسطين. تركز نشاطها في البداية على شعار تحرير فلسطين، والثأر من الذين فرطوا بها. ولما انتصرت ثورة ٢٣ تموز / يوليو، من العام ١٩٥٢م، نسجت الحركة علاقات إيجابية معها.

– **الحركة الناصرية:** كانت عبارة عن مد شعبي قومي واسع تأثر بفكر جمال عبد الناصر وسياسته القومية. كانت حركة ناشطة في أثناء حياته، لكن تأثيرها، على المستوى القومي، أخذ ينحسر بعد وفاته. لكن شذ لبنان عن القاعدة حيث نشطت فيه العديد من التجمعات والتنظيمات والقوى التي تنتسب إلى فكر مؤسسها(١).

ب - القضية الفلسطينية محرك قومي ووطني:

في النصف الأول من القرن ٢٠م، شكل الغزو الاستيطاني الصهيوني لأرض فلسطين، أمام معظم القوى والأحزاب العربية، باستثناء الأحزاب الشيوعية العربية، قضية رئيسة استولت على المشاعر الشعبية، وفرضت نفسها على برامج الأحزاب الوطنية والقومية والحركات الإسلامية. وهذه بدورها بنت أسسا ثقافية نتج عنها تراكمات ثقافية وسياسية، لم تستطع النخب الإقطاعية/ العائلية الموجودة على رأس الأنظمة القطرية أن تتجاوزها(٢).

---

(١) راجع بحثنا المنشور: **في سبيل علاقة سليمة بين العروبة والإسلام**: م. س: صص ٣٨٦ – ٣٨٨.

(٢) في أثناء التحضير لميثاق جامعة الدول العربية، وفي بروتوكول الإسكندرية بتاريخ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤م، جاء حول القضية الفلسطينية ما مضمونه: إن المساس بحقوق العرب في فلسطين يؤدي إلى إضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي. وطالب المجتمعون بريطانيا بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وأعلنت "تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة". لكن في المقابل أعلنت اللجنة عن ألمها لما أصاب اليهود على يد بعض الدول الأوروبية الديكتاتورية !!!. ودعت الحكومات والشعوب العربية للتبرع في سبيل إنقاذ أراضي العرب في فلسطين.

وجاء، حول القضية ذاتها، في بلاغ لمؤتمر الملوك والرؤساء والأمراء العرب، بتاريخ ٢٩ أيار/ مايو، ١٩٤٦م، إن المؤتمر يعتبر قضية فلسطين ليست خاصة بعرب فلسطين وحدهم، بل هي قضية العرب جميعا.

كانت مقررات جامعة الدول العربية تتصاعد كلما اقترب استحقاق المشروع الصهيوني – الإمبريالي من حدود تحقيقه، ولهذا جاءت مقررات مؤتمر أنشاص في العام ١٩٤٦م لتؤكد على ما يلي: اعتبار قضية فلسطين جزءا لا يتجزأ من القضايا القومية العربية ويتم دعمها. و اعتبار الصهيونية خطرا داهما لفلسطين وللبلاد العربية. وإيقاف الهجرة وتحريم بيع الأراضي. والمطالبة باستقلال فلسطين، واتخاذ الوسائل الممكنة للدفاع عنها، ومن ضمنها مساعدة عرب فلسطين بالمال.

تطورت هذه الإجراءات في مؤتمر بلودان، المنعقد في سوريا بتاريخ ٨-١٢حزيران/ يونيو ١٩٤٦م، إلى تشكيل هيئة تمثل دول الجامعة العربية ويكون مركزها في القاهرة، ومهمتها معالجة قضية فلسطين، ومقاطعة البضائع

كانت طريقة المعالجة التي اتبعتها الأنظمة العربية الرسمية لقضية فلسطين قد أدت إلى نتائج مأساوية بحق الشعب الفلسطيني الذي شرد إلى العديد من الأقطار العربية؛ وهذا ما كان يشكل بداية لمرحلة شهدت متغيرات عديدة في الأنظمة العربية، التي حملت المسؤولية عن نكبة فلسطين؛ كما أنها مهدت لتنامي تيارات قومية حزبية وشعبية ورسمية؛ وأدت إلى تغيير في اتجاهات تيارات أخرى.

ج – المشاريع المعادية للتحولات على الصعيد القومي:

– برزت مظاهر التآمر الامبريالي واضحة عندما أخذت الإمبريالية تعمل على تعزيز موقع الصهيونية في فلسطين بعد اغتصابها في العام ١٩٤٨م. وتمظهرت في مؤامرات سياسية وأحلاف عسكرية، واعتداءات كانت تمارسها "إسرائيل" ضد عدد من الأقطار العربية.

الصهيونية، ورصد مبلغ مالي لمساعدة الفلسطينيين، وتشكيل لجان شعبية للدفاع عن فلسطين. و لوحت الجامعة باتخاذ بعض الإجراءات ضد بريطانيا وأميركا إذا أدى تدخلهما إلى ما لا يؤمن الحقوق الفلسطينية.

أما بناء لمقررات اللجنة السياسية لمجلس الجامعة، المنعقد في صوفر- لبنان في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧م، أي قبل صدور قرار التقسيم بوقت قليل، فقد وجهت مذكرة إلى بريطانيا وأميركا بتحميلهما مسؤولية ما يحدث إذا ما اتخذ قرار يمس بحق الفلسطينيين، وألحقت بها قرارات أخرى لتلبية حاجات الفلسطينيين المادية والدفاعية. لهذا قرر مجلس الجامعة اتخاذ احتياطات عسكرية على حدود فلسطين، وشكلت لجنة تشرف على إدارة العمل وتنظيمه وصرف الأموال التي تخصصها الدول العربية لمعاونة الفلسطينيين في الدفاع عن أنفسهم وكيانهم".

أما بعد صدور قرار التقسيم عن الهيئة العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧م، فقد اتخذت حكومات دول الجامعة العربية مقررات سرية في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٧م، وكان مضمونها: العمل على إحباط قرار التقسيم. ورصد إمكانات عسكرية للجنة الدائمة. وإرسال متطوعين إلى سوريا. وتشكيل لجنة فنية عسكرية يكون مقرها في سوريا، لكي تعمل على تنظيم وتدريب المتطوعين من مختلف البلدان العربية وتسليحهم، وتشكيل لجنة مالية وفتح باب التبرعات.

وما إن نشبت الحرب في ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨م، حتى وقف، في مواجهة القوات الصهيونية، الثوار الفلسطينيون وجيش الجهاد المقدس وجيش الإنقاذ، الذي هو أول تجربة شعبية عربية تشارك في الحرب ضد العدو الصهيوني(٢). وتقرر انتشار قوات من الجيوش العربية على حدود فلسطين، وكان دورها الاكتفاء بدعم الفلسطينيين والمتطوعين، بدون أوامر بالدخول إلا بعد أن قامت القوات الصهيونية بعدد من المذابح ضد الفلسطينيين.

كانت القوات العربية تعاني من عدم وجود مخطط لتنسيق أعمالها، ولذا فقد تم تحديد هدف مستقل لكل جيش عربي؛ كما أن بعض الجيوش العربية، بالإضافة إلى ضعفها، كانت خاضعة للهيمنة الاستعمارية، وكانت بريطانيا تتحكم بمعظم تسليحها.

على الرغم من كل ذلك، فقد حققت الجيوش العربية نتائج أدت إلى وقوع القوات الصهيونية في مأزق حدي، مما دفع بالأميركيين و البريطانيين إلى إجراء ضغوط كبيرة على مجلس الأمن، فأصدر قرارا بوقف إطلاق النار في ١٩٤٨/٥/٢٢م، رفضته الدول العربية؛ لكنها ما لبثت أن قبلت به في ٦/٢، وتوقف القتال في ٦/١١، وعقدت الهدنة الأولى التي شكلت فرصة للصهاينة للاستعداد. انفجر القتال مجددا في ٧/٧، وحققت فيه القوات الصهيونية نجاحات عسكرية. وما إن عقدت هدنة رودس في العام ١٩٤٩م، حتى كان الصهاينة قد احتلوا من الأرض ما يفوق القسم الذي حدده قرار التقسيم لهم.

كثيرة كانت الجوانب التي تثير مخاوف الإمبرياليين بشكل عام، والأميركيين بشكل خاص، فكان أهمها مسألة النفط[1].

في ظل هذه المتناقضات، القومية العربية - الرأسمالية الإمبريالية، تصرف الأميركيون حيال السوفيات الشيوعيين بما ظنوا أن موقفهم يتلخص في استغلال القومية العربية من أجل خلق صعوبات في وجه الدول الأوروبية للحصول على النفط. فالنصف الثاني من القرن ٢٠م، كانت مرحلة الصراع على النفوذ بين القوى العظمى، وهي أيضا مرحلة الطموح القومي العربي إلى إنجاز بنى سياسية قادرة على مقاومة الأطماع الإمبريالية.

فكيف كانت مظاهر الصراع، وكيف كانت تسير خطى المشروع القومي، وماذا كانت نتائجها ؟

كانت مرحلة الخمسينات، بحق، مرحلة تصاعد المد القومي العربي، على المستويين الشعبي والرسمي، وازدادت فيها الفجوة بين العرب والإمبريالية الأميركية، كما ازدادت أواصر اللقاء مع الاتحاد السوفياتي.

كان ذلك المد يستثير الإمبريالية، ولم يدفعها الفشل في مواجهته إلى الاستسلام بل إلى المزيد من الإصرار على ضربه أو تطويقه، وعلى الأقل لمنع امتداداته من أن تصل إلى قلب الأنظمة المحافظة/ الرجعية الموالية لها. فبلغ الإعداد الإمبريالي الأميركي حدا كبيرا من التراكم سوف تظهر نتائجه في النصف الثاني من الستينات من القرن ٢٠م.

٦- وضع لبنان بعد الحرب العالمية الأولى:

لأنه لم يكن هناك إجماع على العروبة، كإطار للانتماء التاريخي والثقافي، وكمرجعية عامة، نشأت نزعات منافسة ومناهضة، كالنزعة الفينيقية والقومية السورية ...[2].

- **ففي لبنان وسوريا**، عندما اشتدت قوة المعارضة العربية في وجه الدولة التركية، قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة، انفجرت مقاومة اللبنانيين والسوريين، مسيحيين ومسلمين، في وجه سلطة الأتراك، وقد تعرض عدد كبير منهم للإعدام شنقا على أيدي تلك السلطة. أما بعد الانتداب، ونتيجة عوامل ضعف المقاومة العربية، فقد نشأ تياران:

- مسيحي: ربط الولاء للوطن بالولاء للطائفة، في محاولة لجعل المارونية ترادف اللبنانية.
- **إسلامي**: تطورت اتجاهاته من اللامركزية إلى الاستقلال بعد دعوة الشريف حسين[3].

---

(١) يقول نيكسون أحد الرؤساء الأميركين- كان الشرق الأوسط، منذ زمن بعيد، يشكل ملتقى للطرق المودية إلى آسيا و أفريقيا وأوروبا، وأصبح نفطه الآن دم الحياة الذي يسري في عروق الصناعة الحديثة. كما "أصبحت الآن، أكثر من أي وقت مضى، مسألة من يسيطر على ما في الخليج العربي والشرق الأوسط تشكل مفتاحا بيد من يسيطر على ما في العالم ". [نيكسون، ريتشارد: **الحرب الحقيقية**: دار حسان: دمشق: ١٩٨٣: ط ١: صص ١٠٣-١٠٤.].

(٢) غليون، برهان: م. س: صص ٧٠-٧١.

(٣) مراد، سعيد: **الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين**: معهد الإنماء العربي: بيروت: ١٩٨٦: ط ١: صص ١٣٨- ١٣٩.

لما جاءت الثورة السورية الكبرى، في العام ١٩٢٥م، استقطبت مئات المتطوعين من لبنان، وفي هذه المرحلة انقسم اللبنانيون إلى تيارين: مسيحي، بغالبيته، يصر على المحافظة على لبنان كما هو. وإسلامي، بغالبيته، يدعو إلى الوحدة السورية. لكن ما أن أقرت معاهدة العام ١٩٣٦م، مع سلطات الانتداب الفرنسي، حتى توافق المسلمون والمسيحيون على قيام دولة مستقلة نالت استقلالها في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ١٩٤٣[١].

إن وجود إشكاليات القومي- القطري، والاثني- الديني، ذات الأسس التاريخية الذاتية، يمهد الطريق لتسلل عوامل التخريب من الخارج.

أسهمت إشكالية الاثنية الدينية في لبنان، في تعميق الاتجاه القطري، والسبب، في ذلك، هو الخوف من التجارب التاريخية الوحدوية التي اتسمت بالمضمون الإسلامي. ففي الحل الوحدوي الإسلامي ما لا يطمئن غير المسلمين. لكنه على الرغم من تلك المخاوف التي دفعت بمعظم المسيحيين اللبنانيين باتجاه القطرية، لم تصل بهم إلى اتجاهات فكرية فاعلة تسير بهم إلى خارج الدائرة العربية.

لكنه حصل اختراق لواقع الانقسام الطائفي، عندما أخذت تتأسس في لبنان أحزاب، ذات اتجاهات علمانية؛ وبعضها كان طائفيا. ومن أهمها:

– **الحزب الشيوعي:** تأسس في سوريا ولبنان معا. تذبذبت مواقفه من القضايا الوطنية والقومية العربية متأثرة بمواقف الاتحاد السوفياتي ومصالحه في المنطقة[٢].

وتأثرت مواقفه من القومية العربية وقضية فلسطين بالخط الإيديولوجي العام للحزب الشيوعي السوفييتي والأحزاب الشيوعية العربية، التي تورطت في حلقات متصلة من الأخطاء، بدأت من الولاء المتعصب لستالين والخطأ في تحديد موقع إسرائيل من الصراع العربي مع الاستعمار. فحتى بعد حرب فلسطين، في العام ١٩٤٨م، ظلت الأحزاب الشيوعية تتصور أن إسرائيل قوة تحديث في المنطقة قادرة على تطويرها. أما مواقف الحزب الشيوعي السوري من القومية العربية فكانت ترى فيها مطامع طبقة بورجوازية تفتش عن أسواق جديدة. وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعي المصري كان يرى فيها حركة وطنية معادية للاستعمار لم يلبث أن وجد نفسه، في العام ١٩٥٨م، مضطرا إلى العودة للموقع نفسه الذي وقفت فيه الأحزاب الشيوعية العربية[٣]. وتتميز مواقفها بما يلي:

١-لا بد من الصلح مع إسرائيل، لأنه الطريق إلى توحيد كل جهود المنطقة ضد المصالح الاستعمارية.

---

(١) الكيالي، عبد الوهاب: **موسوعة السياسة** (ج ٥): المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت: ١٩٨٧: ط١: ص ٤١٠.

(٢) م. ن: صص ٣٧٦-٣٧٩.

(٣) هيكل، محمد حسنين: **سنوات الغليان** (ج١): مركز الأهرام: القاهرة: ١٩٨٨: ط ١: ص ٤١٢.

٢-إن الوحدة العربية دعوة رومانسية عاطفية، وهي لن تكون إلا وسيلة لفتح أسواق أكبر أمام البورجوازية العربية[١].

- **الأحزاب الإقليمية**: تأسس في لبنان، في العام ١٩٣٢م، **الحزب السوري القومي الاجتماعي**، ودعا إلى إقامة نظام جديد في سوريا الطبيعية (لبنان - سوريا - العراق - فلسطين - الأردن). كما تميز بدعوته إلى فصل الدين عن الدولة. وعلى الرغم من أنه شارك بفعالية في قضية فلسطين، إلا أنه سار في خط معاد لحركة القومية العربية؛ وغير مواقفه، منذ العام ١٩٦٩م[٢]. لكن المسلمين، بشكل عام، لم يأنسوا لتحفظ الحزب إزاء الوحدة العربية الشاملة. وفي المقابل، قاومت أكثرية المسيحيين دعوته للوحدة السورية[٣].

-الأحزاب والتنظيمات القومية في لبنان:

ولأننا تكلمنا -في الفقرات السابقة عن الأحزاب والحركات القومية بشكل عام- وبما نحسب أنه يفي بالغرض في هذا البحث، نذكر -هنا- فقط: إن تلك الأحزاب والحركات قد دخلت إلى الساحة اللبنانية بزخم قوي، وكانت مستندة إلى تعلق الجماهير الشعبية الوجداني بالمسألة القومية، وإلى عمق قومي عربي، شعبي ورسمي.

- الأحزاب الطائفية في، لبنان، فعل ورد فعل:

ردا على دعوة المسلمين إلى الوحدة مع سوريا، فكر المسيحيون بتأسيس حزب قومي لبناني يعمل لاستقلال لبنان وضمان سلامة أراضيه. فتأسس حزب (**الكتائب اللبنانية**) في العام ١٩٣٦م، على قاعدة التمسك بالكيان اللبناني. وفي المقابل اندفع المسلمون إلى تأسيس (**منظمة النجادة**)، في أوائل العام ١٩٣٧، للوقوف في وجه حزب الكتائب[٤]. لكن تناست الكتائب والنجادة خلافاتهما، ووقفتا موقفا موحدا في وجه سلطات الانتداب الفرنسي، التي اعتقلت أركان الدولة اللبنانية في ١١ ت٢/ نوفمبر من العام ١٩٤٣م[٥].

تأسست كتلتان سياسيتان: **الكتلة الدستورية ويتزعمها** الماروني بشارة الخوري؛ **والكتلة الوطنية** ويتزعمها الماروني إميل إده. كانت الكتلتان ذات أهداف سياسية انتخابية محلية، ولهذا السبب ضمت كل منهما أعضاء من كل الطوائف.ووطدت الكتلة الدستورية علاقاتها بالقوميين العرب، ودعت إلى إنجاز استقلال سياسي تام. أما الكتلة الوطنية فقد كان لها تحفظات في شأن الاستقلال التام، وآثرت الحفاظ على صلات سياسية مع فرنسا[٦].

---

(١) م. ن: ص ٣١٦.
(٢) الكيالي، عبد الوهاب: **موسوعة السياسة** (ج ٥): م . س : صص ٣٠٨-٣٠٩.
(٣) الصليبي، كمال: **تاريخ لبنان الحديث**: دار النهار للنشر: بيروت: ١٩٧٨م: ط٤. ص ٢٢٧.
(٤) الصليبي، د. كمال: **تاريخ لبنان الحديث**: م. س: صص ٢٢٧ - ٢٢٨.
(٥) م. ن: ص ٢٣٧.
(٦) م. ن: ص ٢٣٤.

- كما تأسس الحزب التقدمي الاشتراكي في العام ١٩٤٩م، ورفع شعارات مطلبية تقدمية، لكنه تميز بوقوفه إلى جانب حركات التحرر العربية [١]. كان سبب تأسيسه لتأطير الدروز في حزب، وقد عمل مؤسسوه على التنديد بالفساد الذي كان سائدا، وبسيطرة المصالح الاقتصادية الكبرى على مقدرات البلاد. وعقد، في أوائل الخمسينات من القرن ٢٠م، تحالفات مع أقطاب المعارضة اللبنانية المارونية، وخاصة مع كميل شمعون[٢].

- أما في العام ١٩٥٨م، فقد تأسس، لأسباب انتخابية، حزب الوطنيين الأحرار، وقد اعتبر لبنان دولة عربية ذات سيادة تربطه مع العرب علاقات الأخوة على أساس أداء واجباته في الأسرة العربية من خلال جامعة الدول العربية[٣].

***

---

(١) م . ن : ص ٢٩٧.

(٢) الصلبي، د. كمال: **تاريخ لبنان الحديث**: م. س: ص ٢٤٢.

(٣) الكيالي، عبد الوهاب: **موسوعة السياسة** (ج ٥): م . س: ص٥٣٠.

II - لبنان في مرحلة تأسيس البنى السياسية والفكرية القومية والوطنية.

١- التسوية بين الطوائف في لبنان: الميثاق الوطني وسمات المرحلة.

إتفق مختلف المفكرين والمؤرخين في لبنان على صحة وقائع وخطوات التسوية بين اللبنانيين، التي تم التوافق عليها في العام ١٩٤٣م، وهي ما عرفت بالميثاق الوطني.

كان من أهم بنود هذا الميثاق، الذي عقد بين الرئيسين بشارة الخوري (١٨٩٠-١٩٦٤م) ورياض الصلح (١٨٩٣-١٩٥١م)، أن يمتنع المسيحيون عن طلب الحماية الأجنبية، في مقابل أن يمتنع المسلمون عن طلب الوحدة مع سوريا[1].

كان يسيطر على المسيحيين خوف من الغرق في المحيط الإسلامي-العربي؛ ويراود المسلمين خوف من غبن يلحق بهم من لبنان يقع تحت سلطات الانتداب الفرنسي. لعب الخوف والغبن دورا أساسيا في صياغة بنود التسوية الداخلية؛ وهذا يؤكد على وجود حقيقتين اثنتين: لم يكن استقواء المسيحيين اللبنانيين بالغرب المسيحي عائدا لأسباب دينية. ولم يكن استقواء المسلمين اللبنانيين بالعمق العربي الإسلامي عائدا لأسباب دينية.

كانت التسوية، التي توجها ميثاق العام ١٩٤٣م، تنطلق من إقفال البوابات والنوافذ التي يشتم أحد الطرفين أنها تشكل مصدر قلق له؛ فهي قد تمت على قاعدة سلبية: فمن أجل إقفال بوابات الخوف، نسي أصحاب التسوية أنهم أقفلوا بوابات إيجابية، وهي أن لبنان لن يستطيع أن يعيش منعزلا عن محيطه العربي وحسب، وإنما عن العلاقات مع الغرب لأسباب حضارية وجغرافية واقتصادية وفكرية أيضا. على الرغم من ذلك، نرى أن العديدين حلولوا -فيما بعد- استدراكا، أن يضمنوا التسوية تلك الإيجابيات التي لم تكن لتحملها في الظرف والمكان الذي حصلت فيه.

---

(١) نقلا عن يوسف قزما الخوري: **مشاريع الإصلاح والتسوية في لبنان (ج١)**: دار الحمراء: بيروت: ١٩٨٩م: ط١: ص ١١٧، جاء في كلمة الرئيس رياض الصلح، في أثناء احتفال لحزب النجادة، بتاريخ ١٩٤٧/١/١م، ما يلي: " قلت لفريق من اللبنانيين: أنت تريد استقلال لبنان بحدوده الحاضرة، فليكن ما تريد. وأنت لا تريد معاهدة مع الأجنبي فليكن أيضا. وقلت للفريق الآخر: وأنت تريد أن يكون التعاون مع البلاد العربية بأقصى حدوده على شرط بقاء لبنان بحدوده الحاضرة، فليكن ما تريد".

راجع، أيضا، باسم الجسر: **ميثاق ١٩٤٣م**: دار النهار للنشر: بيروت: ١٩٧٨م: ص ١٤٠. وفيها جاء ما يلي: " أما أهداف الميثاق – كما حددها الشيخ بشارة الخوري، ونقلها يوسف يزبك، فهي خمسة:

١- استقلال لبنان التام والحقيقي بالنسبة لكل الدول الغربية.

٢- استقلال لبنان التام والحقيقي بالنسبة لكل الدول العربية.

٣- لا وصاية ولا حماية ولا امتياز ولا أفضلية بالنسبة لأي دولة.

٤- التعاون إلى أقصى الحدود مع الدول العربية الشقيقة.

٥- الصداقة مع كل الدول الأجنبية التي تعترف باستقلال لبنان وتحترمه.

لم يولد الميثاق في العام ١٩٤٣م، فقد سبقته، على المستوى المحلي، مقدمات كثيرة، فكان هو نتيجة لها. فما هي تلك المقدمات؟

خرج لبنان من العهد العثماني، فابتهج جميع أبنائه لخلاصهم من كابوس طويل كان قد عانى فيه المسيحي من سلطة ذات إيديولوجية دينية إسلامية، ولا تربطه معها مصالح قومية أو وطنية. أما المسلم، وعلى الرغم من أنه يرتبط معها برباط ديني إلا أنه قد عانى منها لأنه لا يرتبط معها برباط قومي أو وطني. لكنه لا بد من الإشارة إلى أن معاناة المسلمين لم تكن بالمطلق، لأن المذاهب الإسلامية -باستثناء السنة- لم تكن تطمئن للسلطة العثمانية لأنها لا تمثلها مذهبيا، وهي لا تشعر أنها ترتبط معها بأواصر دينية ثابتة.

لم يدم الابتهاج الجماعي بانتهاء العصر العثماني طويلا لأن البديل عنه كان انتدابا فرنسيا لا يربطه مع المسلمين والمسيحيين أي رابط وطني أو قومي. ولكن لأنه كان يدخل في دائرة التصنيف الديني، أي إلى المسيحية، دفع بالمسلمين إلى دائرة الخوف ذاتها التي كان يعاني منها المسيحيون اللبنانيون في أثناء حكم الدولة العثمانية، فتبادل الطرفان -المسيحي والمسلم- المواقع؛ فاستأنس المسيحيون بتغيير عوامل الاستقواء، وخاف المسلمون من انقلاب الوضع السابق إلى نقيضه.

وفي ظل غياب أي نظرية وطنية أو قومية تصهر اللبنانيين وتوحدهم ظل الخوف المتبادل قائما؛ فراح كل فريق يفتش عن عوامل استقواء في وجه الفريق الآخر:

أ- **الفريق المسلم**: عمل النخبويون السياسيون للطوائف الإسلامية على تجميع مختلف الطوائف الإسلامية في كتلة داخلية واحدة على الرغم من وجود التناقضات فيما بينها. والتلويح بطلب الوحدة مع سوريا لتأمين ورقة الاستقواء بالعرب.

وترجمت نخب الطوائف الإسلامية خطتها بالمؤتمرات التي كانت تعقدها، وكان من أهمها مؤتمر الساحل (١٠ آذار / مارس ١٩٣٦م)، الذي صدرت عنه مقررات ذات شقين: مساواة سياسية داخلية، ودعوة إلى الارتباط مع سوريا. لكن الذي كان يجمع تلك النخب الطائفية ليس إلا الأغراض السياسية وليست الدينية.

ب- **الفريق المسيحي**: جمعت نخب الطوائف المسيحية المسيحيين في فريق واحد على الرغم من المخاوف المتبادلة بين أعضاء هذا الفريق. وظلت متمسكة بسلطة الانتداب الفرنسي، إن لم يكن بشكل مباشر فبامتيازات خاصة للفرنسيين. و لم يكن يجمع هذا الفريق أسباب دينية بل نوازع للمكاسب السياسية.

أحدث غياب الرؤية القومية والوطنية، التي كانت -حتى ذلك الحين- في طور التكوين، التباسا شديدا عند اللبنانيين المسلمين والمسيحيين على حد سواء. فما هي طبيعة هذا الالتباس؟

لم تكن عوامل اللقاء بين العروبة والإسلام وعوامل التمايز بينهما، واضحة عند المسلمين، وإنما كان مفهوما العروبة والإسلام واحدا. فسبب هذا الالتباس مشروعية استمرار الخوف عند المسيحيين.

وعلى الرغم من ذلك، كانت الطائفية السياسية وسيلة مضمونة للحصول على المكاسب السياسية التي كان يتنازع النخبويون المسيحيون والمسلمون عليها. وهذا يفسر السبب الذي دفع بعضا من المسيحيين لكي يقف في صف المسلمين، وبعضا من المسلمين لكي يقف في صف المسيحيين. و لم تكن الدعوة إلى الاستقلال، في مواجهة الدعوة للوحدة مع سوريا، تميز موقف المسيحيين وحدهم، بل كان بعض التيارات الإسلامية يدعو للبنان الكبير المستقل، أو المتعاون مع فرنسا. كمثل ما فعل بعض الدروز، وقد تحولت نسبة غير قليلة من أوساط الطائفة الشيعية من الدعوة للانضمام إلى الداخل السوري إلى الدفاع عن الدولة اللبنانية الناشئة. بموازاة ذلك، كانت مواقف نخب واسعة من الطائفة المسيحية الأرثوذكسية –وهم في الأغلب سكان المدن– يدعو للانضمام إلى الوحدة السورية، وكان يتخوف من طموح بعض القيادات المارونية(١).

لم يكن يربط أعضاء كل فريق فكر إيديولوجي أو سياسي واضح، وإنما كانت أسباب تأسيس كل فريق تكتيكات سياسية تنتفي الحاجة إليها بعد أن تحقق أغراضها. ومن أهم تلك الأغراض:

أ- أن يمنع الفريق المسلم المسيحيين من الاستفراد بالمؤسسات السياسية والإدارية في لبنان، أو الهيمنة عليها؛ بينما كان الفريق المسيحي، أيضا، يعمل على منع المسلمين من ذلك.

ب- كانت تتفاعل، في داخل كل فريق مسلم أو مسيحي، تيارات متناحرة، على الرغم من انتماء تلك التيارات لفريق واحد وطائفة واحدة. وكانت أهداف تلك التيارات الاستئثار بالسلطة السياسية خدمة لأغراضها الاقتصادية بشكل أساسي(٢).

لهذا كله سنرى، فيما بعد، أن المسلمين أصبحوا أكثر اقتناعا بالموافقة على حدود لبنان الكبير كما حددتها اتفاقية سايكس-بيكو، والابتعاد عن رفع شعار الوحدة مع سوريا، ومن بعد أن أصبح المسيحيون أكثر ابتعادا عن رفع شعار الحماية الفرنسية.

إندثر التقسيم العامودي الطائفي-السياسي السابق لكي تحل محله كتل سياسية أفقية تضم الواحدة منها أعضاء من مختلف الطوائف المسيحية والإسلامية؛ وقد عرف فجر

---

(١) خليفة، عصام: "الميثاق الوطني ليس سبب كارثتنا" (٩-٣٥): مجلة المنبر: باريس: أيار / مايو ١٩٨٨م: ص ٣٠.

(٢) نقلا عن كمال الصليبي: **تاريخ لبنان الحديث**: م. س: ص ٢٢٥. جاء ما يلي: إن أنصار بشارة الخوري هم من كبار المتمولين الذين كانوا يترقبون فرصة فوزه بالرئاسة ليبسطوا نفوذهم. وقد تبادل أنصار الكتلتين الدستورية والوطنية الاتهامات بأن منافستها غارقة بالمصالح الاقتصادية الكبرى التي تعمل للسيطرة على البلاد.

- راجع، أيضا، وجيه كوثراني: "الإمكان التاريخي لصياغة ميثاق وطني جديد" (٤٧-٥٤): مجلة المنبر: باريس: أيار/مايو: ١٩٨٨م: ص ٥٠.

الاستقلال كتلتين رئيستين، هما: الكتلة الدستورية، والكتلة الوطنية، وكانت كل منهما بزعامة ماروني لبناني.

في السياق التاريخي، ولأن الكتلة الدستورية كانت تتميز بمرونة أكثر في التنازل عن شعار الحماية الفرنسية، استطاعت أن تحوز على قصب السبق في الوصول إلى السلطة السياسية باتفاق بين رئيسها بشارة الخوري وبين رياض الصلح اللذين أعلنا اتفاقهما على حدود التنازلات المتبادلة بين المسيحيين والمسلمين بالنسبة لأوراق الاستقواء الخارجية، وهي: امتناع المسيحيين عن المطالبة بالحماية الفرنسية يقابله امتناع المسلمين عن الاستقواء بالوحدة مع سوريا. فكان هذا الاتفاق يشكل جوهرا لما عرف بالميثاق الوطني للعام ١٩٤٣م.

إذا لم يأت هذا الاتفاق بما يحقق الآمال بإلغاء كل عوامل التفجير، وإذا كان هو أفضل ما كان يمكن الحصول عليه في الزمان والمكان والظرف الذي حصل فيه، إلا أنه لم يكن -كما نحسب- أكثر من إعلان لوقف إطلاق النار بين تيارات سياسية متناحرة تمتطي جواد الطائفية السياسية في سبيل إيصال ممثليها إلى سدة الحكم تأمينا للمصالح والامتيازات.

إن سياق التحول التاريخي -حتى العام ١٩٤٣م- لم يعرف طبقة سياسية قادرة على قيادة دفة الحكم بديلا لأبناء العائلات العريقة في السياسة أو في الثروة. فكانت تلك القيادة النخبوية تؤسس دولة بالمقاييس التي تحفظ لها امتيازاتها السياسية ومصالحها الاقتصادية، وكانت الطبقات الشعبية عاملا مساعدا في ترسيخ تلك القيادة وإدامتها.

إن استمرار فكروية الطائفية السياسية، منهجا يسلكه النخبويون المتحدرون من أصول عائلية تنتمي إلى الطبقات الأكثر غنى وعلما، ويؤيده أبناء الطبقات الأخرى، كان عاملا كثير الأهمية في كبح أي تطور أو تغيير في بنية الاتجاهات الفكرية السياسية أو الاجتماعية للبنانيين، وبالتالي كان يشكل استمرارا وإدامة للطبقة الحاكمة، من الأصول النخبوية الطبقية، على كرسي الحكم.

لم يكن ميثاق العام ١٩٤٣م محطة منعزلة عما قبلها أو عما سيأتي بعدها، داخليا وخارجيا، وإنما كان حلقة وصل بين التحولات التاريخية الداخلية والخارجية، السابقة منها واللاحقة. لهذا الأمر جاءت مرحلة سياسية جديدة في تاريخ لبنان: ميثاق العام ١٩٤٣م، وإعلان استقلال لبنان، لتحمل معها السمات التالية:

– إن بناء لبنان المستقل لم يكن منعزلا عن الاتجاهات السياسية والاقتصادية والجغرافية الدولية.

– على الرغم من غياب الدور العربي، الذي كان واقعا تحت سيطرة الدول الكبرى، كان لبنان مرتبطا ارتباطا وثيقا مع محيطه العربي بالجغرافيا واللغة والتاريخ والمصالح المشتركة.

– عندما تحقق للبنان استقلال سياسي في داخل حدود جغرافية جديدة مرسومة من قبل الدول الاستعمارية، كان اللبنانيون ما زالوا يشعرون بالولاء للطائفة أو للمنطقة، ولم يستطيعوا -حتى ذلك الحين- من تأمين حالة انصهار وطني تتلاءم مع الوضع الجديد الذي

فوجئوا به. ولهذا استمرت الطائفية السياسية منهجا أساسيا يحدد مسار التطور السياسي عند اللبنانيين بكل طوائفهم وفئاتهم وطبقاتهم.

- أخيرا، كان مستوى الوعي الشعبي العام، فكرا وثقافة سياسية، قاصرا عن استيعاب مفاهيم الديموقراطية والحرية، وعاجزا عن الوصول إلى السلطة السياسية أو المشاركة فيها.

إن ما يتعلق بالمسألتين: الشعور بالولاء للطائفة وغياب تعميم الوعي السياسي في داخل كل شرائح المجتمع، لم يكن واقعا يشمل كل اللبنانيين لأن جميع الطوائف والطبقات في لبنان عرفت أقليات نخبوية من المفكرين والسياسيين الذين لم ينساقوا مع اتجاهات المرحلة. وإذا لم يكن من الضرورة أن نتكلم عن تلك الأقليات، ليس لسبب إلا لأنها لم تكن ذات تأثير كبير في إحداث التغيير على المستويين السياسي والفكري في المرحلة التي سنتكلم عنها، وإنما كان تأثيرها بطيئا وبشكل يتناسب مع وقائع الوعي العلمي والسياسي والطبقي لأوسع الطبقات الشعبية.

إن السمات، التي ميزت مرحلة الميثاق، أثرت -وما زالت- في تاريخ لبنان السابق واللاحق. لكن السؤال الذي يفرض نفسه أمام الباحث حول ما إذا كان من الممكن معالجة الوضع اللبناني بناء على ثوابت. وأي من تلك السمات هي التي تعد ثوابت، والتي تساعد على معالجة ذلك الوضع؟

وتسهيلا للمعالجة، يمكننا أن نختصر تلك السمات على الشكل التالي: منطق الهيمنة الدولية. الرباط القومي العربي. التعددية الطائفية. الصراع الطبقي.

إستطرادا، لا يمكن الوصول إلى حصر الظواهر الثابتة والمتحولة إلا باعتماد منهج لذلك؛ فما هو تعريف الثابت والمتحول، الذي على أساسه يمكننا أن نحصل على نتائج؟

في محاولات عديدة جرت لتفسير تطور البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في لبنان، حاول عدد من المفكرين في التاريخ والسياسة والاجتماع أن يستندوا إلى ما حسبوا أنها ثوابت في تاريخه، وهي تصلح بالتالي أن تكون منطلقا لبلوغ غرضهم في الوصول إلى نتائج تساعدهم على وضع حلول للإشكاليات الناتجة عنها.

حسب البعض منهم أن الطائفية في لبنان ثابتا من الثوابت الأساسية، التي تحتاج إلى تفسير فمعالجة. أما البعض الآخر، فقد حسب أن الصراع الطبقي هو المنهج العلمي الذي يؤدي إلى الغرض ذاته. أما آخرون فحسبوا، بدورهم، أن المنهج الوطني أو القومي العربي هو ثابت آخر. ووصل البعض إلى أن يحسبوا أن المسألة الشرقية هي التي تحدد استراتيجية الأطماع الاستعمارية في الوطن العربي ولبنان جزء منه، هي من الثوابت التي أثرت، وما زالت تؤثر، بتطور الأوضاع في لبنان.

جاء نص الميثاق الوطني، المتفق عليه، لكي يلقي ضوءا على العوامل التي أثرت وتؤثر في تشكل لبنان التاريخي:

١ – **العامل الدولي**: "إستقلال لبنان التام والحقيقي، بالنسبة لكل الدول الغربية؛ فلا وصاية ولا حماية ولا امتياز ولا أفضلية بالنسبة لأي دولة، وإنما الصداقة مع كل الدول الأجنبية التي تعترف باستقلال لبنان وتحترمه"[١]. كما جاء في النص الذي وافق عليه بشارة الخوري، أو حسب ما جاء في إحدى خطب رياض الصلح: "قلت لفريق من اللبنانيين: أنت تريد استقلال لبنان بحدوده الحاضرة، فليكن ما تريد؛ وأنت لا تريد معاهدة مع الأجنبي فليكن أيضا"[٢].

حدد هذا النص، الذي ورد على لسان كل من الرئيسين: المسيحي والمسلم، أهمية العامل الدولي؛ ودل، بشكل غير مباشر، على مدى تأثيره في وضع صيغة سياسة لبنان.

ما هو مدى تأثير العامل الدولي على وضع لبنان السياسي والاقتصادي والاجتماعي؟ هل هو من الثوابت التي لن تزول تأثيراتها على تشكيل وصياغة الوضع في لبنان؟

إن العلاقات الدولية هي ثابت من الثوابت التي تسهم في تحديد العلاقات السياسية والاقتصادية بين مختلف الدول. لكن هذا لا يعني أبدا أن المسألة الشرقية، ذات المضامين الاحتكارية والاستغلالية، ثابت يستحيل تغييره؛ أو يمكن أن نؤسس على مفاهيمه مواقف سلبية من العلاقات الدولية. ونحن نعد أن العلاقات الدولية هي واقع وضرورة وحاجة. فهي، إذا، ثابت من ثوابت العلاقات الإنسانية. أما ما يمكن أن نعده متغيرا فهو مضمون تلك العلاقات، وما إذا كانت تقوم على قاعدة التوازن والعدالة بين المصالح.

يرى وجيه كوثراني أن ثمة ضرورة لاعتماد منهج تاريخي في النظر إلى الحالة اللبنانية التي هي قيد **التشكيل التاريخي الدائم**. لهذا السبب يرى أن نظام المتصرفية في العام ١٨٦٠م، وإنشاء دولة لبنان الكبير في العام ١٩٢٠م، وميثاق الاستقلال في العام ١٩٤٣م، لم تكن الاضطرابات الداخلية، نتيجة أوضاع اجتماعية واقتصادية، معزولة عن العوامل الخارجية. فالتسوية الدولية التي قامت من أجل لبنان، في أعقاب اضطرابات العام ١٨٦٠م، والتي فرضتها اللجنة الدولية الأوروبية الخماسية فضلا عن مندوب الدولة العثمانية، قد وضعت دستورا للبنان، من دون العودة إلى أطراف الصراع المحلي.

أخذت تلك التسوية، بعين الاهتمام جعل لبنان بوابة للشرق أمام الإرادة الدولية،؛ لذا أصبح نظام المتصرفية، كتسوية دولية، نواة تأسيسية للكيان اللبناني كما ستتحقق في دستور العام ١٩٢٦م، وميثاق العام ١٩٤٣م[٣].

تراوحت اتجاهات اللبنانيين حول العلاقة بين لبنان والعالم الغربي، وبشكل خاص مع الدول الأوروبية، بين مستقو ومستضعف. فالمستقوي كان خائفا من الغرق من جديد في

---

(١) راجع، باسم الجسر: **ميثاق ١٩٤٣م**: م. س: ص.١٤٠.

(٢) راجع، يوسف قزما الخوري: **مشاريع الإصلاح والتسوية في لبنان** (ج١): م. س: ص ١١٧.

(٣) كوثراني، وجيه: "الإمكان التاريخي لصياغة ميثاق وطني جديد" (٤٧-٥٤): **مجلة المنبر**: باريس: أيار/مايو ١٩٨٨م.

محيط طائفي إسلامي - عربي بعد أن تخلص من الغرق في المحيط الطائفي الإسلامي-العثماني. أما المستضعف فكان خائفا، أيضا، من الغرق في محيط طائفي مسيحي - غربي، بعد أن تخلص من المحيط العثماني.

توهم الفريق الأول أن جامعا مشتركا يربطه مع الثنائي الجديد (المسيحية وأوروبا)، وهو كان قد حسب أن الانتماء المسيحي لأوروبا سوف يكون خشبة الخلاص للمسيحيين، واهما أن المصلحة المسيحية هي القانون الذي يقاتل الغربيون / الأوروبيون من أجله.

أما الفريق الثاني، الذي افتقد أي جامع مشترك مع الانتداب، فقد خاف من السبب الذي زرع الاطمئنان في نفس الفريق اللبناني الآخر .

فالخوف، إذا، كعامل سلبي، هو الذي دفع بالطرفين لأن يتخذا موقفين متناقضين من العلاقة مع الغرب، وكذلك من العلاقة مع العرب. ولهذا نتساءل عن طبيعة هذا الخوف وعن أسبابه؟

إذا كان لبنان حلقة وصل في العلاقات الدولية بين الشرق والغرب، سواء ظهرت بصورة ممر اقتصادي لتبادل البضائع، أو بصورة ممر سياسي، لبقيت تلك الحلقة في داخل السياق الطبيعي والمقبول للعلاقات الدولية.

فالعلاقات الدولية هي حاجة أساسية لتطور البشرية، فهي ثابت لم تتغير حقيقته ولم تنتف الحاجة إليه منذ فجر التاريخ، ولا يبدو أن في تطور البشرية -في عصرنا الراهن- ما يدل على أن هذه الحاجة - الحقيقة يمكن التشكيك في ضرورتها للتقدم الحضاري للبشرية.

لكن ما قد يتعرض فيها للتغيير هو محتواها؛ ويتم ذلك في الحالة التي تنحرف فيها هذه العلاقات عن مفهومها الإنساني الحضاري العادل في التبادل المتكافئ بين الشعوب.

فالعلاقات الدولية في مفهومها العادل والمتكافئ القائم على الاحترام المتبادل لإرادة الشعوب هو ثابت لن تزول الحاجة إليه؛ أما العلاقات التي تخرج عن هذا الخط فهي متغير يتعارض مع مصالحها الحضارية. فلماذا، إذا، يحسب البعض أن المسألة الشرقية هي ثابت من الثوابت الدولية؟

إذا ارتبط فهمنا للثابت بمدى زمني محدد، يمكن القول إن المسألة الشرقية -كمفهوم استغلالي دولي وضعه عدد من الدول الخارجية ذات المصالح الاقتصادية لاستغلال واستنزاف طاقات الشعوب الأخرى- هي من الثوابت التي مر عليها عدد من القرون، لكنها كانت وما زالت تؤثر تأثيرا سلبيا على الواقع اللبناني.

أما إذا كان فهمنا للثابت مفهوما فلسفيا مطلقا، يرى في قيمة العدالة بين الأطراف المتعاقدة رابطا إنسانيا ضروريا في العلاقات بينها. وإذا كان المتغير هو في علاقات القوي المستغل بالضعيف المستغل، فإننا نرى أن المسألة الشرقية ليست أمرا ثابتا لا يمكن تغييره.

جاء ميثاق العام ١٩٤٣م لكي يتجاهل حقيقة أساسية من حقائق المعرفة الإنسانية، ولأسباب سياسية تسووية قصيرة النفس، وكان من أسباب تجاهل تلك الحقيقة مرحلة خوف عابرة في مرحلة من مراحل التاريخ.

إذا كان الميثاق قد جاء في مرحلة لم يكتمل فيها الوعي المعرفي عند النخبويين السياسيين والدينيين، وإذا كان الخوف من العلاقة مع الدول الغربية هو خوف مشروع لأن سياستها كانت لا تزال محكومة بما تمثله "المسألة الشرقية" من محتوى استغلالي، فإن تطوير الميثاق الوطني هو حاجة وضرورة إنسانية وحضارية، لكي يحل الاطمئنان المعرفي الإيجابي مكان الخوف السلبي. ويتم هذا ليس برفض منطق "المسألة الشرقية" كمنطق للاستغلال والهيمنة فحسب، وإنما بتطوير الوعي المعرفي الوطني إلى أن العلاقات مع مختلف الدول، ومنها أصحاب سياسة "المسألة الشرقية" هي حاجة وضرورة، لكن بشرط أن يلغى واقع العلاقات الدولية القائمة على الاستغلال والاحتكار، ويبنى بديل عنه مفهوم للعلاقات القائمة على العدالة الإنسانية والتكافؤ الإنساني.

لا شك بأن العوامل الدولية، ومنها المسألة الشرقية، كانت ذات تأثير في وضع حدود جغرافية جديدة للبنان، كما كانت من وراء صياغة الميثاق الوطني. وبالإجمال لعبت تلك العوامل دورا مهما في التحول التاريخي الذي صاغ وضع لبنان المعروف حاليا.

٢- العامل العربي: وهو ما تحدد في نص بشارة الخوري:"إستقلال لبنان التام والحقيقي بالنسبة لكل الدول العربية، فلا وصاية ولا حماية ولا امتياز ولا أفضلية بالنسبة لأية دولة، إنما التعاون إلى أقصى الحدود مع الدول العربية الشقيقة"(١).

أما ما جاء في إحدى خطب رياض الصلح، فهو التالي: "وقلت للفريق الآخر: وأنت تريد أن يكون التعاون مع البلاد العربية بأقصى حدوده على شرط بقاء لبنان بحدوده الحاضرة، فليكن ما تريد"(٢).

حدد النصان حدود العامل العربي ومدى تأثيراته في الصيغة اللبنانية: فلماذا على المسيحي أن يبقى ذميا ناقص الحقوق في مواطنيته إذا استطاع أن يحصل على المواطنية كاملة؟ ولماذا على المسلم أن يعترف بأحقية غير المسلم أن يتولى أمور المسلمين إذا استطاع أن يكون خليفة مسلما هو الذي يتولى شؤون المسلمين؟

مسألتان متناقضتان، لا يمكن أن تتنازل إحداهما للأخرى إذا كانت موازين القوى متساوية، إذ لا يمكن أن ترضخ إحداهما إلا إذا اختلت تلك الموازين. ولهذا لجأ كل فريق إلى عمق آخر يستند إليه، فكان أحدهما هو العمق العربي.

---

(١) الجسر، باسم: م. س: ص ١٤٠.

(٢) الخوري، يوسف قزما: **مشاريع الإصلاح والتسوية في لبنان** (ج١): م. س: ص ١١٧.

لم يتخل الفريق المسلم عن الاستقواء بالعمق العربي إلا عندما تخلى الفريق المسيحي عن الاستقواء بالعمق الأجنبي. واتفق الفريقان على بقاء لبنان بحدوده الحاضرة، إنما بشرط التعاون مع الدول العربية الشقيقة.

إن تسوية ما قد حصلت، إرتضى فيها الفريقان للخروج من دائرتين متناقضتين على أمل منهما بأن تندفع الأمور، مستقبلا، نحو تقليص حدود التناقض لتحل مكانها جوامع مشتركة تجعل الوحدة الوطنية أقرب منالا.

لكن الوحدة الوطنية لا يمكن أن تتم في ظلال التمسك بالذرائع الدينية، التي تصل إلى حدود أن تحرم جماعة دينية أن يتولى رئاسة الدولة (أي ولاية الأمر) من لا ينتسب إلى دينها.

أما لماذا حصلت التسوية بين الموارنة والسنة تحديدا، دون غيرهما من الطوائف اللبنانية؟

برز الموارنة في واجهة العمل السياسي في لبنان، بدعم من الدول الأوروبية، بعد المجازر الطائفية التي حصلت في العام ١٨٦٠م، وبذلك تبادل الطرفان: الأوروبي والماروني، سبل تدعيم مصالحهما. أما السنة، فهي "الطائفة التي كانت تعتبر تاريخيا هي الشرعية [الإسلامية] على مدار مئات السنين، آخرها فترة الحكم العثماني بين (١٥١٦ - ١٩١٨م)"[١].

إختلط القومي/ الوطني بالديني / الطائفي حتى أخذت الأمور تظهر وكأن الديني / الطائفي ثابت لا يتحرك، تتفاعل معه المتغيرات لتكتسب شرعيتها من وجوده.

جاءت الدعوات السماوية الثلاث، في سياق تاريخي واحد: أنبياء لاحقون أحفادا لأنبياء سابقين؛ وكل دعوة سابقة لم تعترف بلاحقاتها، وحسبت أن خالق الكون قد أولاها شأن العالم لوحدها. لكن في الوقت عينه تؤمن كل دعوة لاحقة أن الدعوة التي سبقتها هي جزء منها؛ فعلى الجزء، إذا، أن ينضم إلى الكل[٢].

على الرغم من ذلك، ومن خلال استقراء للحروب الدينية التي حصلت في التاريخ، كان أعنفها وأشدها مرارة هي تلك التي دارت بين أبناء المذاهب المختلفة ذات الأصل الديني الواحد. أما الحروب الصليبية، مثلا، التي صنفت في دائرة الصراع بين المسيحيين والمسلمين، فإنما يكفي للتدليل على أن أهدافها الدينية لم تكن أهدافا رئيسة، وأنها لم تشكل سببا وحيدا لها، أن المؤرخين والمحللين قد حملوها أهدافا اقتصادية كانت تحدو بالطبقات البورجوازية

---

(١) حلاق، د. حسان: **دراسات في تاريخ لبنان المعاصر**: دار النهضة العربية: بيروت: ١٩٨٥: د. ط: ص ١٧٧.

(٢) ليس من شأننا، هنا، أن ننخرط في نقاش مع فلسفة الأديان، وإنما أن نلقي الضوء على أهم العقد التي لها علاقة مع طبيعة بحثنا، ولأن التشخيص الدقيق، أو الأقرب إلى الوضوح، هو الذي يساعد على تحضير العلاج المناسب، لذا كان لا بد من الدخول في جوهر المسألة، وبالقدر الذي يساعد على الاقتراب من طبيعة البحث.

الأوروبية لتمويل تلك الحملات، فاستغلت النعرات الدينية المسيحية في سبيل استنهاض همم الأوروبيين للانخراط في الجيوش الزاحفة إلى الشرق العربي ذات النظام الإسلامي.

لم يكن الديني في أية مرحلة من مراحل التاريخ يشكل الثابت الوحيد في حياة البشر، وإنما كان جزءا من جملة ثوابت تنظمها على المستويات الروحية والمادية. كانت تلك الثوابت تفتش، بشكل دائم، عن أفضل الصيغ لتنتظم في أنساق اجتماعية واقتصادية وروحية يتفق عليها أبناء المجتمع الواحد. فكيف، إذا، اتجه المجتمع اللبناني لصياغة أنساقه الخاصة به؟

إستمر عهد الحكم العثماني أربعة قرون متواصلة، ونتيجة للظلم والاستبداد اللذين ألحقهما برعاياه من غير الأتراك العثمانيين، أخذ الشعور القومي عند المسلمين والمسيحيين - أي بعد ثلاثة قرون من ذلك الحكم- يستفيق شيئا فشيئا.

إبان عهد المتصرفية، الذي تأسس في أعقاب المجازر الطائفية في العام ١٨٦٠م، واصل الموارنة جهودهم في سبيل المحافظة على الامتيازات التي وفرها لهم ذلك النظام؛ لكن في الوقت ذاته، اتجهت نخبة من المسيحيين اللبنانيين نحو التبشير بأن هناك ما يجمع بين شتى طوائف لبنان ويوحدهم؛ وهذا الجامع هو الشعور القومي العربي، وبالتالي الوطني اللبناني. ومع مرور الأيام، نمت عند هذه الفئة من الوطنيين المسيحيين فكرة القومية السورية، التي تخطت العوامل الدينية والطائفية لتحتضن إليها المسلمين والمسيحيين السوريين على السواء. كان من مقاصد القومية، القائمة -حينذاك- على اللغة العربية والتراث الثقافي المشترك بين السوريين جميعا، أن تضع صيغة تجمع بين شتى مصالح المسيحيين والمسلمين، وهي في الوقت نفسه تنزع الاطمئنان في نفوس المسيحيين وتزيل مخاوفهم.

كان بطرس البستاني أول من دعا إلى اليقظة الأدبية العربية، وإلى التآخي بين مسلمي سوريا ومسيحييها؛ وكان تعبير الوطن عنده في شعاره الذي أطلقه (حب الوطن من الإيمان)، يعني سوريا لكنها غير المنفصلة عن التراث الثقافي العربي.

تطورت "سوريا" البستاني، شيئا فشيئا، إلى "عروبة" المفكرين اللاحقين به من المسيحيين اللبنانيين، أمثال: إبراهيم اليازجي ويعقوب صروف وفارس نمر[١].

إذا كان النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد أسس بداية للنهضة العربية، فإنه من غير الحقيقي أن فكرا قوميا عربيا متكاملا قد نشأ في تلك الفترة. فالفكر العربي، في تلك المرحلة، كان تعبيرا عن الأزمة التي يعيشها المجتمع العربي الخاضع لنير المظالم العثمانية، خاصة أن تلك المظالم كانت تظهر وكأنها تستند إلى الشرائع الإسلامية: فالنظام السياسي الحاكم هو نظام إسلامي، والثقافة السائدة هي ثقافة إسلامية.

لم يكن المفكرون المسيحيون اللبنانيون وحدهم الذين دعوا إلى استنهاض العامل القومي استنادا إلى إحياء اللغة والتراث، إنما رأى بعض المفكرين المسلمين العرب أن سر الاستنهاض يكمن في العودة إلى الإسلام الحقيقي؛ ومنهم رفاعة الطهطاوي الذي كان أول

(١) الصليبي، كمال: تاريخ لبنان الحديث: م. س: صص ١٩٨-١٩٩.

من حاول التوفيق بين الإسلام وعلوم العصر، ولحقه في ذلك خير الدين التونسي، ثم جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وشكيب أرسلان[١].

كانت بوادر التلاقي المسيحي - الإسلامي، في سبيل إحياء الشعور القومي، يشكل جامعا مشتركا يمكن له أن يتجه نحو التعميق والنضج لتكوين صيغة تكون صالحة لتأسيس، ثم بناء، أنساق اجتماعية واقتصادية وروحية وحدوية تجمع بين أبناء الديانات المختلفة. وهذا ما حصل، فيما بعد، عندما تلاقى المسيحيون والمسلمون ووقفوا في وجه الدعوة التي أطلقها السلطان محمد رشاد وحزب الاتحاد والترقي، اللذين كانا يسعيان إلى "تتريك" رعايا السلطنة. فنشأت على أثرها، بين مسلمي سوريا تباشير حركة قومية عربية، أصبحت صنوا للحركة التي نادى بها المسيحيون اللبنانيون في تشديدها على اللغة والتراث العربيين كأسلس للوحدة القومية. لكن، على الرغم من تشديد المسلمين على علمانية الحركة القومية العربية إلا أنهم لم يستطيعوا، عمليا، فصل العروبة عن الإسلام، إلى أن توقفت تلك الحركة عن الاهتمام الجدي بالمبادئ العلمانية، بعد أن أصبحت أكثرية الداعين إليها من المسلمين، وأصبح المسيحيون أقلية فيها؛ عندها أخذ موقف المسيحيين يتبدل تجاهها[٢].

٢- تأثير التحولات القومية، الفكرية والسياسية، الرسمية والحزبية، على الأوضاع في لبنان.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، في العام ١٩٤٥م، برزت إلى السطح تأثيرات وعد بلفور في إعطاء وطن قومي لليهود في فلسطين. حينئذ وضعت القوى الغربية، وبريطانيا بشكل خاص، كل ثقلها لتنفيذ هذا الوعد؛ فتحول الصراع العربي - البريطاني إلى صراع أساسي حول هذه المسألة، التي كانت قد بلغت أواخر فصولها بعد استقدام أعداد كبيرة من اليهود في العالم إلى أرض فلسطين.

وكان من أبرز متغيرات المرحلة تأسيس أول هيئة دولية، الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن من جهة، وتأسيس أول هيئة وحدوية عربية، وهي جامعة الدول العربية من جهة أخرى.

لما بدأ الصراع اليهودي - الفلسطيني المسلح، في العام ١٩٤٨م، دخلت الدول الغربية طرفا إلى جانب اليهود؛ أما جامعة الدول العربية فقد انخرطت في الصراع إلى جانب الفلسطينيين. كان الاشتباك بين القوى الغربية والقوى العربية فاترا. وكأن الدول العربية كانت تعالج المسألة الفلسطينية بشكل خجول لامتصاص نقمة الشعب العربي عامة والفلسطينيين خاصة. فبعد حرب عربية - يهودية، لم تدم أكثر من أشهر قليلة من العام

---

(١) مراد، سعيد: **الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين**: م. س: صص ٢٣-٢٦.
(٢) الصليبي، كمال: **تاريخ لبنان الحديث**: م. س: صص ٢٠٠-٢٠٢.

١٩٤٨م، إستطاعت بريطانيا وأميركا، من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، تمرير مشروع لتقسيم فلسطين أسس لاعتراف دولي وعالمي بأول دولة يهودية على أرض فلسطين العربية.

لم يكن العرب كلهم، في حدود ذلك الزمن، قد حصلوا على استقلالهم السياسي. ومن كان منهم قد حصل عليه، فإنما كان مرتبطا سياسيا وماديا بالغرب. وكانت إمكاناتهم المادية والعسكرية مرتبطة بما كانت تمن به الدول الغربية عليهم. أما من ناحية الدعم والإسناد الدوليين فلم يكن لهم أي نصير يستندون إليه؛ لأن الاتحاد السوفياتي كان يقف، في ذلك الوقت، إلى جانب التقسيم. أما الدعم الكامل والتام لليهود فكان يتم بدون حساب.

كان لهذا التحول تأثير كبير ومهم ومصيري، على الصعيدين العربي والعالمي. فبرزت الولايات المتحدة الأميركية قوة جديدة، فتية ومقتدرة، وورثت تركة الرجلين المنهكين: بريطانيا وفرنسا، بما فيها الالتزام بمساعدة الصهيونية على بناء دولة يهودية في فلسطين، وهي القضية التي تبنتها أميركا، فيما بعد، بكل حرارة.

فجرت تلك الأحداث ردود فعل شعبية عربية غاضبة، فكانت سببا لحصول عدد من المتغيرات، كان من أهمها إسقاط عدد من الأنظمة العربية في كل من سوريا ومصر.

كان قد سبق تلك التحولات، أو ترافق معها تأسيس منظمات وأحزاب ذات اتجاهات قومية عربية، وكان من أهمها: حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تأسس في سوريا في العام ١٩٤٧م، وحركة القوميين العرب التي تأسست في لبنان في أوائل الخمسينات من القرن ٢٠م، والحركة الناصرية التي تأسست في مصر في أعقاب ثورة تموز / يوليو. وقد انتشر تأثيرها في جميع أرجاء الوطن العربي. واستتبع تلك المتغيرات على الصعيد العربي فرز واضح بين قوى عربية تناهض الاستعمار الغربي، وقوى أخرى تقف إلى صفه.

تعد مرحلتا الخمسينات والستينات، من القرن ٢٠م، مرحلة اشتباك سياسي بين الاستعمار الغربي والعرب. وترافقتا مع تأييد واسع للحق العربي من كتل سياسية دولية كانت مناهضة للاستعمار. ومن تلك الكتل: كتلة دول عدم الانحياز. وقد أخذ منذ ذلك الحين ينبت للعرب أنياب، خاصة بعد أن أخذ الاتحاد السوفياتي يتجه نحو تأييدهم.

أثارت تلك التحولات مخاوف الأميركيين، فهرعوا إلى مواجهتها، والعمل على إسقاط البنى والمؤسسات والأنظمة والأحزاب، التي كانوا يعدونها بؤرا لثورة عربية ستقف في وجههم وتهدد مصالحهم.

ترعرع في ظل التحولات العالمية والعربية عدد من القوى العربية المنظمة، وخلقت تيارا شعبيا واسعا مؤيدا لبناء وحدة عربية وتحرير الأرض الفلسطينية المغتصبة بالقوة.

ولأن لبنان وفلسطين متجاوران جغرافيا، ولأن هناك اختلاط بين شعبيهما، خاصة بعد دخول عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان في أعقاب حرب ١٩٤٨م، إستقبل اللبنانيون بالارتياح التغييرات في بعض الأنظمة العربية المسؤولة عن التقصير في منع

اليهود من احتلال فلسطين. وقوبل، أيضا، تأسيس الأحزاب والحركات القومية، بترحيب في داخل الأوساط الإسلامية اللبنانية.

إشتبك المشروعان: القومي العربي، والإمبريالي الغربي، في نزاعات سياسية متواصلة. وكانت تبنى من هنا مؤسسات قومية ومشاريع سياسية تقف في الخندق المضاد للاستعمار، وتبنى من هناك مؤامرات ومشاريع ومخططات استعمارية لإحباط ما يجري من متغيرات على الساحة القومية العربية. ومن أهمها:

على الصعيد القومي العربي:

- إنضمام العرب المناهضين للاستعمار إلى أحلاف دولية مناهضة له أيضا.
- إعلان الوحدة بين سوريا ومصر في العام ١٩٥٨م.
- مساندة الاتحاد السوفييتي للحقوق العربية، عقد على أثرها بعض الدول العربية اتفاقيات اقتصادية معه.
- قيام ثورة شعبية في لبنان، في العام ١٩٥٨م، لإسقاط نظام كميل شمعون الموالي للأميركيين.
- إسقاط النظام الملكي في العراق في ١٤ تموز / يوليو من العام ١٩٥٨م. وكان هذا النظام سائرا في ركاب المشروع الاستعماري.
- إنطلاقة المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد العدو الصهيوني في ١ / ١ / ١٩٦٥م.
- ... ...

على صعيد المخططات الاستعمارية:

- إعلان حلف بغداد، في العام ١٩٥٥م، بين تركيا والعراق الملكي وإيران الشاه، وباكستان وبريطانيا.
- الاعتداء البريطاني – الفرنسي – الإسرائيلي على مصر، في العام ١٩٥٦م، بعد تأميم قناة السويس.
- إعلان الوحدة الهاشمية، في العام ١٩٥٨م، بين العراق الملكي والأردن.
- إعلان كميل شمعون في لبنان عداءه للوحدة المصرية – السورية. وإنزال قوات أميركية على السواحل اللبنانية، في العام ١٩٥٨م، لمواجهة الانتفاضة الشعبية اللبنانية ضد نظامه.
- العدوان الإسرائيلي، في ٥ / ٦ / ١٩٦٧م، واحتلال مزيد من الأراضي العربية في سوريا ومصر والأردن ولبنان.

في حمى هذا الصراع المتواصل كان لبنان موجودا في القلب منه. وتمظهر هذا الوجود من خلال نشاط الحركة السياسية للأحزاب القومية، ومن خلال الالتفاف الشعبي المؤيد من خلال التظاهرات وغيرها من وسائل الاستنهاض والدعم لكل حركة تحررية عربية.

كان الانقسام السياسي في لبنان حول القضايا القومية العربية واضحا على شتى الصعد الشعبية والحزبية. ففي مرحلة الخمسينات والستينات، كان النظام الطائفي - السياسي ما زال يؤثر بشكل كبير على صياغة الاتجاهات الفكرية والسياسية.

أصبح من المعلوم أن ولادة الميثاق الوطني في لبنان تمت على قاعدة المساومة بين المسيحيين (الموارنة) والمسلمين (السنة). فكان الجامع المشترك هو الرضا بلبنان واحد مستقل تنال فيه الطوائف حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبمثل هذا الحل يزول خوف المسيحيين من الغرق في بحر عربي إسلامي، ويزول الغبن السياسي اللاحق بالمسلمين.

لكن الخطورة كانت في النتائج. ربح المسيحيون كل شيء: رئاسة الجمهورية، قيادة الجيش، مديرية الأمن العام، الأمن الداخلي، رئاسة القضاء الأعلى، مديرية المالية، المديرية العامة لوزارة الخارجية؛ وباختصار حصر الفريق المسيحي سياسة الدولة العليا بأيديهم. أما المسلمون فقد خسروا كل شيء: الوحدة العربية، وحقوقهم السياسية في دولة لبنان الواحد[1].

وهكذا لم يزل الميثاق الوطني خوف المسيحيين ولا غبن المسلمين.

فأصبح تمسك المسيحيين بامتيازاتهم السياسية، في الوقت الذي بقوا يتطلعون فيه إلى الغرب الأجنبي، هو ما يحسبون أنه يزيل مخاوفهم. ويندرج، في هذا السياق، موقف كميل شمعون[2]، الذي انحاز بموقف لبنان السياسي إلى تأييد السياسة الأميركية في إحباط المشاريع القومية العربية المعادية للاستعمار، والاستعانة بالأسطول الأميركي في العام ١٩٥٨م، ونزول قوات أميركية إلى بيروت لحفظ الأمن فيها[3] بعد اندلاع الثورة الشعبية اللبنانية استنكارا لسياسته المنحازة لأميركا.

أما المسلمون، فبقي الأمل يحدوهم بالاستقواء بالظهير القومي العربي طوال مرحلتي الخمسينات والستينات من القرن ٢٠م. ولذلك بدأت الأغلبية الإسلامية تشعر أن قيام الجمهورية العربية المتحدة (بين سوريا ومصر في العام ١٩٥٨م) قد أعطاها سندا تستطيع أن تطمئن إليه في مواجهة أوهام راودت بعض الزعماء الموارنة في سلخ لبنان عن انتمائه العربي وإلحاقه بالغرب[4].

***

---

(١) حلاق، د. حسان: **التيارات السياسية في لبنان (١٩٤٣ - ١٩٥٢)**: معهد الإنماء العربي: بيروت: د. ت: د. ط: ص ١٩٠.

(٢) رئيس الجمهورية اللبنانية بين العامين ١٩٥٢ - ١٩٥٨م.

(٣) هيكل، محمد حسنين: **سنوات الغليان** (ج١): م. س: ص ٣٢٢.

(٤) م. ن: ص ٣١٩.

III - شيعة لبنان يؤسسون لمقعد لهم في النظام السياسي - الطائفي

١- وضع الشيعة السياسي في مرحلة ما بعد الاستقلال

برز الشيعة إلى واجهة العمل السياسي في لبنان بعد اعتراف سلطات الانتداب الفرنسي بهم كطائفة سياسية. ومنذ ذلك الوقت أخذوا يؤسسون لموقع سياسي لهم بين الطوائف السياسية. ويبدو أن السمة الأبرز التي عرف بها الشيعة، حتى في الخمسينات من القرن ٢٠م، هي عدم تأثيرهم في مجرى السياسة اللبنانية.

في أثناء مرحلة الحكم العثماني، الذي كان قائما على قاعدة حكم الأكثرية المذهبية السنية، لحق بالشيعة اضطهادين: إضطهاد مذهبي كانت تمارسه السلطات الإسلامية الحاكمة، وظلم اجتماعي اقتصادي كان يمارسه عليهم ذوو القربى من الزعماء الشيعة.

وفي أثناء مرحلة الانتداب الفرنسي زال الظلم المذهبي عن الشيعة بالاعتراف بهم كملة[1]، لكن الظلم الاجتماعي والاقتصادي لم تزل آثاره ولا أسبابه؛ بل ظلت آثار البؤس ماثلة في كل زوايا مناطق الشيعة في لبنان. وليس من المعقول أن يزول الفقر والحرمان بقدرة قادر أو بعصا سحرية. فدون الشيعة ورفع الغبن عنهم أجيال وأجيال، خاصة وإن اتجاهات النظام الانتدابي الجديد، وحتى نظام لبنان القائم على ذهنية الميثاق الوطني ذي الاتجاهات الطائفية السياسية، لم تكن مؤهلة لإحداث مثل تلك النقلة النوعية.

ظلت الزعامة الشيعية، في جبل عامل / أكبر منطقة سكنية لشيعة لبنان، معقودة اللواء إلى الزعامة التقليدية، وكانت تتغذى من دعم السلطة الحاكمة لها. أما الزعامة الدينية، أي دور فقهاء الشيعة، فبقيت ضعيفة التأثير.

أما في المرحلة التي نقوم بالبحث فيها، فنرى أن هناك بدايات مغايرة لما كان يحصل في السابق. وسنعمل، فيما يأتي من البحث، على رصد هذه المتغيرات.

إن المتغيرات التي أصابت الزعامة الشيعية التقليدية كانت: إنتهاء دور الزعيم كواسطة ابتزاز بين السلطة والشعب إلى دور الابتزاز السياسي كمحام عن المذهب وحام لحقوق الشيعة. فكيف كانت، أولا، صورة الزعيم الشيعي التقليدي، وكيف رست التركيبة السياسية لزعماء الشيعة؟

كانت الطائفة الشيعية ترزح، غالبا، تحت وطأة سيطرة عدد قليل من الزعماء الشيعة الذين استمدوا قوتهم السياسية من ملكية الأراضي، ومن اللافعالية السياسية لقاعدتهم الشعبية. وقد سيطر هؤلاء الزعماء التقليديون، بعد الاستقلال في العام ١٩٤٣م، على المراكز السياسية والإدارية المخصصة للطائفة الشيعية، وفازوا المرة تلو المرة بمقاعد نيابية وحقائب وزارية. لهذا

---

(١) في أوائل العام ١٩٢٦م، أعطت سلطات الانتداب الفرنسي الشيعة في لبنان وضع "ملة" منفصلة، وسمح لهم بإقامة محاكمهم المستقلة للأحوال الشخصية بالمرسوم الذي يحمل الرقم ٣٥٠٣ الصادر في ٢٧ / ١ / ١٩٢٦.

كانت حصة الشيعة في السلطة هي في الحقيقة حصة الزعماء التقليديين الذين كانوا يتربعون على السلطة دون منازع[1].

كان النافذون من العائلات المتوارثة للعمل السياسي، هم الذين قادوا الحركة الاستقلالية. فمنذ الاستقلال" لا بل حتى قبل هذا التاريخ، سعت الإقطاعية السياسية لأن تجعل من كل الدوائر والمؤسسات الحكومية والخاصة مزرعة لأنصارها ومؤيديها وأتباعها"؛ فامتحان الدخول إلى الوظيفة "كان يقتصر على اختيار مدى الطاعة والاستزلام للزعيم..."، والقبول في مؤسسات البورجوازية الناشئة، كان يتم لمن "يزكيهم الإقطاع السياسي، ويرى فيهم أدوات صالحة لخدمة سياسته وتنفيذ مناهجه"[2].

وظل التحالف الديني - الزمني قائما بين علماء الشيعة وسياسييها، مما أتاح الفرصة أمام الزعامة السياسية أن تعمق جذورها الشعبية. فهي كانت، كما تدعي وكما يحسب أنصارها، الناطق الرسمي، والأمين على حقوق الطائفة ضمن كيان لبناني يتسم بالصراع والتنافس بين الطوائف. كما نلاحظ أنه في العهود الاستقلالية الأولى، أيضا، بقيت تلك الزعامة محركا أساسيا مع أجهزة الحكم، والمتعامل الأول معها[3].

وكانت السلطات الحاكمة تعمل على تدعيم نفوذ الزعامة السياسية. وكلمة بشارة الخوري، رئيس جمهورية لبنان بعد إعلان الاستقلال، حينما دعا الشيعة إلى الالتفاف حول زعمائهم، تظهر مدى اهتمام السلطة وحرصها على هذا التدعيم[4].

ظل التمثيل السياسي للشيعة محصورا في العائلات التقليدية، وهي التالية:

الأسعد - بيضون - الحسيني - حمادة - الخليل - الزين - عسيران - العبدالله - أما عائلتي: الفضل وحيدر[5]، فقد انتهت عضوية الأولى من نادي العائلات التقليدية منذ العام ١٩٦٠م؛ أما الثانية فانتهت عضويتها في العام ١٩٧٢م[6].

وقد انضمت إلى نادي النواب والوزراء الشيعة عدد من العائلات، التي لم تستمر عضويتها طويلا. أما الأسباب التي ساعدت على انضمامها فكانت متعددة، ومنها:

---

(١) أ. ر. نورثون: **أمل والشيعة**: دار بلال: بيروت: ١٩٨٨: ط ١: [تعريب غسان الحاج عبدالله]: صص ٤٣ - ٤٤.

(٢) **نضال البعث** (ج ١١): دار الطليعة: بيروت: ١٩٧٦: ط ٢: ص٢٣٤.

(٣) الشيخ علي، غسان: "السلطة السياسية في جبل عامل بعد سنة ١٩٢٠" (١٠١ - ١٠٨): **مجلة الباحث**: بيروت: (العددان ٢٠ و ٢١ / ت٢/ نوفمبر ١٩٨١ - شباط / فبراير ١٩٨٢). ص ١٠٧.

(٤) جاء في كلمة الشيخ بشارة الخوري، ما يلي: "نحن نريد أن تبقى البيوتات الكريمة، كبيت أحمد الأسعد، معززة مصونة... لأننا نعرف مكانتها في لبنان. لا ترتكبوا، هنا، الخطيئة التي ارتكبناها نحن في مناطقنا المسيحية. إحترموا زعماءكم والتفوا حولهم، لأنه يصعب عليكم أن تبلغوا أفرادا ما تبلغونه جماعات. ومتى كنتم ملتفين حول رجل، وكان هذا الرجل فضلا عن الثقة، والمميزات التي ورثها عن الآباء والأجداد، متحليا بالإخلاص والتفاني والوداعة، فهذا أمر لا يستهان به". [نقلا عن المرجع المذكور أعلاه، ص ١٠٧].

(٥) من خلال تسع دورات تشريعية للمجلس النيابي، والتي تمتد من ٢٠ / ٩ / ١٩٤٣ - ١٠ / ٥ / ١٩٧٦، تمثلت العائلات التقليدية بعدد من المرات، كما تدل عليها الإحصائية التالية: الأسعد (١٠مرات) - بيضون (٩) - حمادة (٩) - الزين (٩) - عسيران (٩) - حيدر (٦) - العبد الله (٦) - الخليل (٥) - الفضل (٤) - الحسيني (٣).

(٦) راجع الملحقين (١) و (٢) في آخر الكتاب.

- ازدياد عدد مقاعد النواب والوزراء الشيعة، والسبب هو زيادة عدد المقاعد في المجالس النيابية والوزارية، بشكل عام؛ مما فرض زيادة حصص الطوائف فيها.

- حاجة العائلات التقليدية لأصوات داعمة في الانتخابات النيابية. خاصة وقد كان التنافس على أشده بينها على مستوى المحافظات. فكانت تلك العائلات تتنافس على إيصال أكبر عدد ممكن من النواب المؤيدين لها، مما يكسبها المزيد من الثقل السياسي في دوائر الدولة. وكانت العائلات المنضمة إلى نادي السياسيين الشيعة لا تعني تغييرا في التركيبة الأساسية لدور العائلات التقليدية لأن لوائح المرشحين كانت تخضع في سياستها واتجاهاتها إلى توجيه صارم من قبل رؤساء اللوائح من الزعماء التقليديين. من هنا لم يكن يعني إضافة العائلات الجديدة تغييرا في النهج السياسي ولا الاجتماعي ولا الاقتصادي لممثلي الطائفة الشيعية، بقدر ما كان إضافات عددية تصب في مصلحة هيمنة أكبر للزعماء التقليديين.

- حاجة زعماء العائلات التقليدية / رؤساء الكتل النيابية إلى تمويل معاركهم الانتخابية، فكانوا غالبا ما يأتون بالأفراد الذين حصلوا ثروات مادية ضخمة على لوائحهم لتمويل تلك المعارك. وهذا ما يفسر لنا وصول عدد من أصحاب الرساميل والتجار والصناعيين إلى المجلس النيابي.

-كان أرباب الحكم، وخاصة رؤساء الجمهورية، يعملون لإيصال بعض الوجوه الجديدة من التكنوقراط، ، لأنهم كانوا غالبا ما ينخرطون في صراعات مع القوى السياسية التقليدية للتخفيف من ضغوطاتها ومطالبها.

وإن العودة لمراجعة لائحة أسماء ممثلي العائلات الجديدة، نجد أنها لم تستمر طويلا في عضوية النادي السياسي الشيعي[١].

أما بالنسبة للمشاركة في أعمال مختلف مجالس الوزراء، فقد اقتصر تمثيل الطائفة الشيعية فيها، على زعماء العائلات التقليدية؛ وفي بعض الأحيان على النواب أو الشخصيات المتمولة من مؤيديهم. وفي أحيان قليلة من التكنوقراط، أو ممن كانت القوى الحاكمة تعمل على إبرازها. وقد حصلت العائلات التقليدية الشيعية، في (٤١) مجلسا وزاريا، على ٣٥ مقعدا من أصل ٦١. أي ما نسبته ٥٨ %، هذا إذا استثنينا من الإحصاء حصة أنصار العائلات التقليدية، ممن يعملون بتوجيهات زعماء تلك العائلات[٢]. لقد انحصرت الوزارات التي توكل للوزراء الشيعة بالوزارات التي يطغى عليها الطابع الخدماتي، مثل: الإعاشة - التجارة - الصناعة - الأشغال العامة - الزراعة - البريد - الصحة - الشؤون الاجتماعية - الدفاع الوطني - الاقتصاد - التربية - العمل - الموارد - التصميم - الإعلام - السياحة - العدل - ولم يستلم الشيعة وزارات مثل وزارة المالية. أما بالنسبة للداخلية والخارجية فقد سلمت لهم لمرة واحدة، وقد يكون إعطاء وزارة الداخلية للشيعة، حيث عين عادل عسيران وزيرا للداخلية في العام ١٩٦٩م، له علاقة بتطورات الأوضاع الداخلية، وتحديدا في علاقة السلطة اللبنانية مع المقاومة الفلسطينية، التي كانت -في ذلك الوقت- قد أخذت تركز

---

(١) راجع الملحق الرقم (٤).

(٢) راجع الملحق، الرقم (١).

مواقعها السياسية والعسكرية في لبنان، خاصة وأنها كانت مدعومة من معظم أحزاب اليسار اللبناني؛ وكانت قد فرضت على الدولة اللبنانية إتفاقية القاهرة. ونظمت هذه الاتفاقية الوجود الفلسطيني في لبنان على الصعيدين السياسي والعسكري، بحيث أصبح من المشروع لها أن تقيم مراكز عسكرية لها في أراض لبنانية متاخمة لحدود الفصل بين لبنان والكيان الصهيوني.

وقد استأثرت ثلاث عائلات شيعية برئاسة مجلس النواب اللبناني منذ أن أصبح هذا المنصب، عرفا، من حق الشيعة، أي منذ العام ١٩٤٣م؛ وهي: عسيران - حماده - الأسعد[١].

٢- تأثير التحولات القومية على الاتجاهات السياسية الشيعية:

أما بالنسبة لاتجاهات أعضاء النادي السياسي الشيعي، ومن خلال رصد بعض مواقفهم في أثناء مناقشاتهم للبيانات الوزارية، منذ العام ١٩٤٣م حتى أواخر الستينات من القرن العشرين م، فقد سجلت، عن اتجاهات مختلف فئات النواب الشيعة، العناوين التالية:

أ- اتجاهات بعض النواب الشيعة من خارج النادي التقليدي، التي كانت تعد بلغة ذلك الزمان (بفلتات الشوط)، لأنها لم تكن مدعومة ومحمية بأي سقف شعبي متماسك ولا بأي دعم من الحكم أو من الزعامات التقليدية، ومنها:

- توجيه النقد ضد قوانين الانتخاب وقواعده وممارسات المنخرطين في العملية الانتخابية. وكان الاتهام الموجه ضدها أنها لم تكن شعبية، بل قائمة على الطائفية والإقطاع، وهذا مرض أساسي يمنع ممارسة الديموقراطية، أي المطلوب تطبيق "الانتخابات الشعبية، تلك التي يصبح فيها الفرد مرتبطا بالقانون والدولة فقط، لا بقائمة أو طائفة أو زعيم"[٢]. أما المرشحون -في ذلك العصر، والكلام مسجل في العام ١٩٥١م- فيخضعون للقائمة الانتخابية الكبرى المؤلفة من عدة نواب؛ ورئيس القائمة يتصرف بمشيئته، وهم يخضعون له[٣]. وهناك دعوة أخرى لإصدار قانون للانتخابات بحيث يتم التمثيل النيابي على أساس تيارات سياسية (يمين - وسط - يسار) وليس ممثلا للتيارات الطائفية[٤].

- إتهام بعض المشاركين بالحكم بالعمل على الصلح مع إسرائيل[٥]. والدعوة إلى

(١) راجع الملحق، الرقم (٣).

(٢) الخوري، د. يوسف قزما: البيانات الوزارية اللبنانية... (م ١): مؤسسة الدراسات اللبنانية: بيروت: ١٩٨٦: ط ١: ص ٢٣٥. [راجع مواقف النائب **عبد الله الحاج**، الذي ابتدأت نيابته في العام ١٩٥١م، وانتهت في العام ١٩٥٧م].

(٣) م. ن: (م ١): ص ٢٤٥.

(٤) م. ن: (م ١): ص ١٠١٤. [راجع، مواقف **جعفر شرف الدين**، الذي ابتدأت نيابته في العام ١٩٦٠م وانتهت في العام ١٩٧٢م].

(٥) م. ن: (م ١): ص ٢٩٥. [راجع، عبد الله الحاج].

مراجعة علاقات لبنان بالغرب الذي يزود "إسرائيل" بالسلاح والمعونات[1]، ونسج علاقات مع الدول الشرقية، ودعوة الدول العربية إلى الوقوف على الحياد بين الشرق والغرب، ودعوة الحكومة اللبنانية إلى قطع العلاقات مع الدول المعتدية على مصر في العام ١٩٥٦م[2]. أما، منذ أن تصاعدت الاعتداءات الصهيونية ضد لبنان بعد دخول المقاومة الفلسطينية بعد هزيمة حزيران / يونيو من العام ١٩٦٧م، فارتفعت الأصوات الداعية الدولة اللبنانية لتسليح أهل الجنوب "ليدافعوا عن أنفسهم"[3].

– وعلى الصعيد الداخلي، وبالإضافة إلى الدعوة في سبيل تحسين الخدمات، هناك دعوة إلى توحيد المناهج المدرسية، وتدريس شرعة حقوق الإنسان[4]. وتطهير أجهزة الحكومة، وملاحقة الأرباح والاستثمارات غير المشروعة. وضبط الفلتان الداخلي الحاصل من وجود العصابات المسلحة التي يؤازرها الدرك، والتي ارتكبت عددا من الجرائم لأسباب سياسية شخصية[5]. والإشارة في جلسة للمجلس النيابي إلى أن الحكومة تقوم بتسليح عدد من المواطنين وتتفرج على المظاهر المسلحة[6]، وفي هذه اللفتة إشارة إلى استعداد عهد شمعون -رئيس جمهورية لبنان، المؤيد للغرب- لمواجهة أية حالات اعتراضية على سياسته الخارجية. وقد قامت، بالفعل ثورة شعبية، في أواسط العام ١٩٥٨م، شاركت فيها الأحزاب اليسارية جنبا إلى جنب مع القوى السياسية التقليدية، ومنها القوى التقليدية الشيعية. وكانت هذه الثورة قد حصلت على مساعدة ومؤزارة السلطات الحكومية في الجمهورية العربية المتحدة، بعد إعلان الوحدة السورية – المصرية في شباط / فبراير من العام ١٩٥٨م.

ونتيجة لبعض المواقف [اتهام بعض أركان الحكومة اللبنانية بالعمل للصلح مع إسرائيل] وجهت التهم إلى القائل بها بالتدجيل[7].

-إستناد الوزارة إلى قوى رجعية[8]. عجز الدولة عن تحويل الميثاق الوطني إلى مستوى المواطنية الصحيحة، التي هي فسح المجال أمام تكافؤ الفرص في صفوف الشعب، وليس على أساس الطائفية والمناطقية[9].

---

(١) م. ن: (م ١): ص ٤٧٤. [راجع، مواقف علي بزي، الذي ابتدأت نيابته في العام ١٩٥١م وانتهت في العام ١٩٦٤م].

(٢) م. ن: (م ١): ص ٤٥٧. [عبد الله الحاج].

(٣) م. ن: (م ١): ص ١٠١٤. [جعفر شرف الدين].

(٤) م. ن: (م ١): ص ٤٥٧. [علي بزي].

(٥) م. ن: (م ١): ص ٤٧٤. [علي بزي].

(٦) م. ن: (م ١): ص ٥٢٣، [علي بزي].

(٧) لقد توجه صائب سلام -رئيس الحكومة بتاريخ ١٢ / ٥ / ١٩٥٣- ضد النائب عبد الله الحاج، قائلا: "أجبرت على الكلام بعد أن سمعت هذا الصوت الذي كنت أربأ بنائب لبناني... أن يثيره على الشكل الذي أثاره... إنما ليكن واضحا صريحا أن الذي أثار شعور هؤلاء [أي تصفيق الحاضرين، من غير النواب، في المجلس النيابي] ليس كلامي أنا، بل التدجيل الذي تعودنا أن نسمعه من هذا النائب". (راجع، **البيانات الوزارية**: (م١): م. س: ص ٢٨٠).

(٨) الخوري، د. يوسف قزما: **البيانات الوزارية**... (م ١): م. س: ص ٢٧٨. [راجع مداخلات علي بزي].

(٩) م. ن: (م ١): ص ٥٨٤. [راجع، مداخلات جعفر شرف الدين].

ب- اتجاهات النواب الشيعة المرتبطين بأحزاب لبنانية لها مواقف سلبية من الاتجاهات القومية العربية:

إنضم نائبان شيعيان إلى حزب الوطنيين الأحرار، الحزب الذي يترأسه كميل شمعون رئيس الجمهورية، أحدهما من نادي العائلات الشيعية التقليدية، أما الآخر فهو من خارج النادي. إستمر الأول منذ العام ١٩٤٣م حتى آخر مجلس للنواب قبل اندلاع الأحداث الدامية في العام ١٩٧٥م، وقد أفسح له في المجال لاستلام حقائب وزارية طوال العهد الشمعوني، أما الثاني، فهو من خارج النادي التقليديين. وإذا كنا نستطيع أن نحدد السياسة العامة لحزب الوطنيين الأحرار، والقائمة على موالاة الغرب، بل الانحياز له، وإشهار العداء للمشاريع القومية على الصعيدين الرسمي والشعبي، فإن معرفة مواقف واتجاهات هذا التيار الشيعي الموالي يصبح أمامنا واضحا أيضا.

فالنائب الأول، وبحكم تمثيله الشيعة في مجلس الوزراء بشكل دائم، أي منذ العام ١٩٥٣م وحتى العام ١٩٥٨م -تاريخ إسقاط نظام شمعون- لم نستطع أن نحدد اتجاهاته الشخصية، لأننا نعد اتجاهاته هي ذاتها اتجاهات الحزب والنظام الذي كان أحد قيادييه.

أما الثاني، وهو الذي انضم إلى حزب الوطنيين الأحرار، وبفضل انضمامه كان يفوز بالمقعد النيابي المخصص للشيعة في جبل لبنان، فإننا نستطيع أن نرصد اتجاهاته من خلال مواقفه في أثناء مناقشات البيانات الوزارية في قاعة المجلس النيابي، وهي كما يلي:

- تأييده لحكومات العهد، وإنه كان يدبج خطبا في مدحه ومدح إنجازاته[1]، كمثل امتداح السياسة الخارجية؛ وقد دعا إلى التعاون المتوازن بين دمشق والقاهرة من جهة، وبغداد وعمان من جهة أخرى، أي تأييد الاتحادين [الجمهورية العربية المتحدة، ذات السياسة المعادية للأميركيين. والاتحاد الهاشمي، العضو في حلف بغداد الذي أسسه الأميركيون في العام ١٩٥٥م]. والإشادة بالحريات، ولا سيما الصحفية منها، التي تمتع بها اللبنانيون في ذلك العهد[2]. وبعد انتهاء عهد شمعون، وبعد انفصال إقليمي الجمهورية العربية المتحدة: سورية ومصر، إثر الانقلاب في سوريا ضد حكم الوحدة في ٢٨ / ٩ / ١٩٦١، وجه نقدا لبعض التصريحات السلبية لعدد من الوزراء اللبنانيين ضد "حركة ٢٨ أيلول / سبتمبر"[3]. ووجه، في العام ١٩٦٤م، نقدا آخر ضد مؤتمرات القمة العربية، التي-كما يحسب- لن تودي إلى حل قضية فلسطين[4].

ج- إتجاهات النواب الشيعة التقليديين:

وهنا سوف نستعرض نماذج عن بعض المواقف المنتخبة لعدد من النواب الذين يعدون مؤسسين للنادي السياسي الشيعي التقليدي:

---

(١) الخوري، د. يوسف قزما: البيانات الوزارية... (م ١): م. س: ص ٤٩٢. [راجع مواقف **محمود عمار**: إبتدأت نيابته في العام ١٩٥٧م، وانتهت في العام ١٩٧٦م].

(٢) م. ن: (م ١): ص ٥٤٦، [محمود عمار].

(٣) م. ن: (م ١): ص ٦٦٥، [محمود عمار].

(٤) م. ن: (م ١): ص ٧٠٩، [محمود عمار].

- الاحتجاج على الغبن اللاحق بالطائفة الشيعية(١). ولكن لم تكن تمر هذه الادعاءات من دون نقد كان يوجه ضدها من هنا أو هناك، فالمضحك المبكي -حسب بعض التعليقات- هو أن نقمة النواب "على الحكومة وإعلان الثورة عليها، إذا لم تحقق شهواتهم، ولم تنزل عند رغباتهم... يحتجون عليها بحقوق الطائفة وضياعها"(٢).

- أنف عدد من نواب الشيعة ووزرائهم عن المطالبة بحقوق طائفته على أسس الطائفية السياسية، كما ادعى أحد وزراء الشيعة، لأن "الطائفة الشيعية لا تؤمن بالطائفية، وأن للشيعة دورا في بناء هذه الدولة فيجب أن ينصرفوا إلى لعب هذا الدور"(٣). وتناسى الوزير -كما ورد في بعض التعليقات المنتقدة- أن الدولة قائمة على الطائفية التي ينص عليها الدستور؛ فإما أن يطبق الدستور بالعدل، وإما أن يعدل الدستور لجهة إلغاء الطائفية(٤).

أما الأسباب التي دفعت ببعض أولئك الممثلين لطائفتهم عن الابتعاد عن المطالبة، بحقوق الطائفة التي يمثلون، من منطلق طائفي؛ فنحن لا نحسب أن هؤلاء مقتنعون بما يقولون وإلا كان من الواجب عليهم أن يفضحوا النظام الطائفي وسلبياته، بدءا من قانون الانتخاب وصولا إلى المطالبة بتعديل الدستور. ولكن دوافع هؤلاء لا تنطلق من أهداف مبدئية، إلا بالقدر الذي يريدون فيه أن يسجلوا موقفا تكتيكيا يبتغون من وراء تسجيله مصالح شخصية لا يمكن أن يحددها بحث، فالواقفون هم وحدهم الذين يستطيعون أن يكشفوا عما كانوا يريدون من تسجيل تلك المواقف.

- أما بالنسبة لموقع لبنان القومي، فقد اتفقت الاتجاهات على أن يكون لبنان مستقلا داخل المجموعة العربية(٥)، لأنه "من مصلحة العرب والأمة العربية تدعيم كيان لبنان واستقلاله، وإن صالح لبنان وعزته وكرامته هي من صالح الأمة العربية وعزتها وكرامتها"(٦). وإنه " ليس في العروبة انتقاص من سيادة لبنان، ولكن على العكس هي من مستلزمات وجوده"(٧).

---

(١) م. ن: (م ١): ص ٣٥٥، [موقف **صبري حماده**: إبتدأت نيابته في العام ١٩٢٥م، وانتهت في العام ١٩٧٦م]. راجع، أيضا: ص ١٣٣، [موقف **أحمد الأسعد**: إبتدأت نيابته في العام ١٩٣٧م، وانتهت في العام ١٩٦٤م]. راجع، أيضا: صص ٣٣٧، [موقف **يوسف الزين**: إبتدأت نيابته في العام ١٩٢٢م، وانتهت في العلم ١٩٦٤م]. راجع، أيضا: ص ٧١١، [موقف **عبد الكريم الزين**: إبتدأت نيابته في العام ١٩٦٤م، وانتهت في العام ١٩٦٨م]. راجع، أيضا: ص ٧٧١، [موقف **محمد عباس ياغي**: إبتدأت نيابته في العام ١٩٦٤م، وانتهت في العام ١٩٦٨م]. راجع، أيضا: ص ٦٦٩، [موقف **عادل عسيران**: إبتدأت نيابته في العام ١٩٤٣م، وانتهت في العام ١٩٧٦م]. راجع، أيضا: ص ٤١٥، [موقف **سليم حيدر**: إبتدأت نيابته في العام ١٩٥٣م، وانتهت في العام ١٩٧٢م]. راجع، أيضا: (م ٢): ص ٨٨٤، [موقف **كامل الأسعد**: إبتدأت نيابته في العام ١٩٥٣م، وانتهت في العام ١٩٧٦م].

(٢) مغنية، محمد جواد: **تجارب محمد جواد مغنية** (بقلمه): دار الجواد: بيروت: ١٩٨٠م: ط ١: ص ٩٨.

(٣) نقلا عن، مغنية، محمد جواد: **تجارب محمد جواد مغنية** (بقلمه): م. ن: ص ٤٥٦.

(٤) مغنية، محمد جواد: **تجارب محمد جواد مغنية** (بقلمه): ص ٤٥٧.

(٥) م. ن: (م ١): صص ١٣٣ و٤٥٠، [أحمد الأسعد].

(٦) م. ن: (م ١): ص ٥٧٢، [أحمد الأسعد].

(٧) م. ن: (م ١): ص ٦٠٩، [كامل الأسعد].

- بالنسبة لمختلف القضايا القومية، مثل العلاقة مع الدول العربية والشرقية، والموقف من إسرائيل والعلاقات مع الدول الغربية، فقد كانت بعض المواقف والاتجاهات تصب في الدعوة إلى ما يلي: الدفاع عن شراء مصر للسلاح من المعسكر الاشتراكي، والدعوة إلى تأييد مصر والوقوف إلى جانبها ضد العدوان الثلاثي الذي تعرضت له في العام ١٩٥٦م، وتطبيق المادة الثانية من معاهدة الدفاع العربي المشترك[١]. معارضة سياسة لبنان الخارجية المنحازة إلى الأميركيين[٢].

كما رأينا، من خلال عرضنا لبعض مواقف السياسيين التقليديين من القضايا القومية، نرى أن هذه المواقف تتسم بالإيجابية، ولكن لو نظرنا إلى تلك المواقف من خلال الظروف التي كانت سائدة في الوقت الذي صدرت فيه، ومن خلال تقييمها من قبل الأحزاب اليسارية العاملة في ذلك الوقت لوجدنا هذا التقييم كما يلي: كان بعض زعماء الصف الوطني أو التقليدي يتخذون مواقف إيجابية من العروبة -منذ عهد شمعون، قبل العام ١٩٥٨م، وإلى ما بعد العام ١٩٦٦م- والسبب الذي كان يدفعهم إلى رفع تلك الشعارات وإشهار تلك المواقف أنهم كانوا يعملون للاستفادة "من إمكانات العروبة الخارجية المادية والمعنوية"؛ "فباعوا العرب خارج لبنان ما شاؤوا من أحاديث الثناء على الاتجاه التحرري، والتضامن مع الركب العربي، والتنديد بالصهيونية والاستعمار، [لكنهم] عملوا داخل لبنان على إقفال أي حديث عن العرب والعروبة، ليتكلموا لغة واحدة هي لغة الإسلام السياسي، واجدين في هذه اللغة الفرصة الواسعة لصيد المناصب والمنافع والأرباح..أما الإسلام السياسي فهو كالمسيحية السياسية قاموس تسهل ترجمته بالحصص والحظوظ[٣]. وهكذا عملوا على "تدجين العقيدة العربية داخل لبنان وبرجزتها، وتحويلها من عقيدة حقيقية قادرة على العمل والعطاء والفداء إلى عاطفة عاجزة، تكتفي بالاتكال على الغير من العرب خارج لبنان والتصفيق له والدعاء له بالنصر والفلاح"[٤].

أما الأجهزة العربية التي تتولى التنسيق مع القوى السياسية في لبنان كانت، مثلا في انتفاضة العام ١٩٥٨م، تولي عنايتها للزعماء التقليديين على حساب التنظيمات التقدمية[٥].

٣- تطور اتجاهات المراجع الدينية الشيعية:

كنا قد أعطينا صورة عن أعضاء النادي السياسي الشيعي، نرى من المناسب أن نطل بشكل سريع على ما كانت عليه صورة رجال الدين الشيعة، قبل المرحلة التي نقوم بدراستها. ورأينا أن هذه الصورة ستكون حية وأقرب إلى الواقع إذا كانت مأخوذة من رواية أحد رجال المؤسسة الدينية.

---

(١) م. ن: (م ١): ص ٤٥٦، [كامل الأسعد].

(٢) م. ن: (م ١): صص ٤٩٦ و٥٥٢، [كامل الأسعد].

(٣) **نضال البعث** (ج ١١): دار الطليعة: بيروت: ١٩٧٦: ط ٢: ص ٢٠٧.

(٤) م. ن: ص ٢٠٨.

(٥) **نضال البعث** (ج ٨): م. س: ص ١٢.

تنتقد رواية المصدر الذي نأخذ عنه، بداية، الدروس النجفية - في مدارس النجف الموجودة في العراق منذ أكثر من ألف سنة، وهي المدرسة التي يتخرج منها رجال الدين الشيعة- "كما وكيفا، بأنها مسلمات متوارثة جيلا عن جيل، لم تمسها يد التقليم والتطعيم إلا نادرا ... ونفس الشيء يقال فيما تخرجه المطابع من كتب فقهية وأصولية... يدور الخلف في فلك السلف، ويعيد اللاحق ما قاله السابق باللفظ والمعنى... ولو أن الفقهاء تجاوزوا أسوار النجف وكتبها الموروثة، واطلعوا على المنجزات الحديثة... وأعادوا النظر في التراث... لأثروا الفقه الإسلامي"(١).

لم يكن الجمود في حركة علماء الدين وانكفائهم عن تطوير الفقه الإسلامي من التقليد والنقل، الجانب السلبي الوحيد في واقع الشيعة فحسب، وإنما كانت مواصفات رجال الدين واتجاهاتهم هي وجه سلبي أيضا. وهناك بعض النماذج التي تذكرها الرواية، ومنها:

كان بعض طلاب العلم الديني في النجف من أبناء العائلات الدينية المتوارثة يعيشون في "دنيا الوهم والخيال. فقد أيقن كل واحد منهم بأن الرياسة تنتظره، والشهرة له دون غيره"(٢). والبعض منهم، ومن رجال الدين المعممين أيضا، كانوا ينظرون إلى رجل الدين الذي يريد أن يأكل لقمة عيشه بجهده وعرقه بأنه يمارس عملا لا يتناسب مع موقع عائلته المرموق(٣)، وكان بعض المنتقدين يبقون في "جحور آبائهم وأمهاتهم حتى بلغوا سن الأربعين أو يزيد"(٤). أما البعض الآخر، فكانوا يحملون شهادات من النجف من دون أن يمتلكوا الكفاءة(٥).

وكان دور رجل الدين الشيعي الأساسي في القرية، هو: الإجابة عن مسألة دينية، والعظة في المناسبات، والصلاة على الجنازات، والشهادة على الطلاق، وإجراء عقد الزواج، والفصل بين الخصوم، "وما عدا ذلك مما يهول ويذهل فما هو من اختصاصه في شيء، ولا شأن له إن قامت الدنيا ولم تقعد"(٦).

وهذا ما كان يحس به صاحب الشهادة، الذي نروي عنه، فهو عندما عاد من النجف حاملا شهادته، حسب أن عمامته ولحيته ستفرضانه فرضا على الناس، فكان نصيبه الفشل، لأن "هذه المقاييس أحدثت هوة سحيقة بين [رجل الدين] وبين الناس كافة"(٧). أما سبب تذمر الناس، فلأن بعض رجال الدين "لا يمت إلى شؤونهم المعيشية بشيء. ومنهم من ابتغى رئاسة أو وظيفة... وآخرون تهالكوا على التعظيم والتقديم"(٨).

---

(١) مغنية، محمد جواد: تجارب محمد جواد مغنية (بقلمه): م. س: ص ٥١.
(٢) م. ن: صص ٣٩ - ٤٠.
(٣) م. ن: ص ٢٩.
(٤) م. ن: ص ٢٩.
(٥) م. ن: ص ٦٥.
(٦) م. ن: ص ٩٠.
(٧) م. ن: ص ٨٠.
(٨) م. ن: ص ٨١.

٤- صورة العلاقـة بين السياسيين الشيعة وفقهاء المذهب:

كان ما يستأثر بالاهتمام هو مضمون العلاقة وطبيعتها بين: الزعامة السياسية الـتي كانت تترل الظلم والاضطهاد بالعامة من أبناء مذهبهم، وبين فقهاء الشيعة المطلوب منهم أن يشكلوا حماية للعامة. ونحن نقف باهتمام عند هذه العلاقة، تحديدا مع الفقهاء، لأنـه مـن المفترض أن يمثل الفقيه في الدين النخبة العالمة بأصول فكر الجماعة الدينية، وذلـك بقصد اختبار مدى صحة العلاقة التي يجب أن تربط بين الفكر والسياسـة. فمـا يربـط الفكـر والسياسة، كما نحسب، هو خيط منطقي وواقعي. فالفكر هو الدليل النظـري، وميـدان السياسة هو تطبيق هذا الدليل؛ وبها نستطيع أن نتأكد من واقعية الفكر أو لا واقعيته.

مما أصبح واضحا أن الزعامة السياسية الشيعية كانت تتوسل من العلاقة الطيبة مـع فقهاء المذهب ترسيخ مواقعها وإضفاء الشرعية الدينية عليها، وهذه مسألة بغاية من الأهميـة لزعيم سياسي يقود جماعة مشبعة بالثقافة الدينية، سواء كان هذا الإشباع صادرا عن وعـي ومعرفة أو صادرا عن إيمان ساذج وتقليدي.

قد عرفنا من المرحلة السابقة، مرحلة سيادة النظام الإسلامي التركي - العثمـاني، أن سكوت فقهاء الشيعة عن مظالم الزعماء السياسيين كان يلعب دورا سلبيا في تشجيعهم على الولوغ في استعباد نفوس وجهود أبناء ملتهم من فلاحي الشيعة ومزارعيهم.

أما عن العلاقة بين زعماء الشيعة وفقهاؤهم فكانت غير مستقرة، لأن ولاة الأمـر، حسب الشريعة الإسلامية، بشكل عام، لم يكن محددا تحديدا دقيقا. أما عند الشيعة فكـان محددا بآل بيت الرسول. أما زعماء السياسة وفقهاء الدين فليسوا منهم. وأن يجمـع الفـرد الواحد بين الفقه والسياسة فلم يكن موجودا طوال التاريخ الإسلامي على الإطـلاق. فمـا العمل في مثل هذه الحالة؟

كان السجال بين الطرفين: الزعماء السياسيين ورجال الدين الشيعة، دائرا بشكل غير معلن. وكانت الغلبة، دائما، للزعيم السياسي. أما عن السبب، في داخل دائرة الشـيعة في لبنان، فهو أن الزعيم السياسي كان مالكا للأرض والمال، وبهما يمكنه السيطرة على الفلاحين والفقراء والمحاصصين وطلاب الوظائف والخدمات، وكسب ود علماء الدين، الذين يتفرغون لطلب العلم، وليس لديهم الوقت أو الإمكانيات للتفرغ لكسب لقمة العيش، أن ينظروا إلى الأغنياء على أنهم القادرون على القيام بحاجيات رجال الدين المادية؛ وهناك أكثر من وسـيلة تعد شرعية في أن ينال رجل الدين من الأغنياء والموسرين على مبالغ من المال، سواء كـانت باسم الزكاة أو الصدقات... ومن الممكن أن نرى أن رجال الدين من العائلات العريقة الـتي تمتلك الإمكانيات المادية هي الأقل تعرضا لضغط رجال السياسة والمال، وهذا ما يكسـبهم

الموقعين: الزعامة الدينية والمقدرة المادية، وهؤلاء الذين كانوا غالبا ما يشكلون ضغطا على رجال السياسة.

وعلى العموم، كان كل رجل دين هدفا لضغط رجال السياسة وكسب ودهم، سواء بالترهيب أو بالترغيب. ومن لا يستجيب من رجال الدين الشيعة لرغبات أهواء رجال السياسة كان لا بد له من أن يتعرض لتحاملهم، وأن يكون هدفا لسهامهم[1].

ومنذ أوائل الستينات أطلت مظاهر جديدة على صعيد رجال الدين الشيعة، حينما برز رجل دين جديد يدعى السيد موسى الصدر، وبعد وصوله من خارج لبنان بفترة قصيرة أخذ يتميز عن الآخرين بخطابه وحركته السياسية. وقد التف من حوله العديد من النخب الشيعية من شتى الطبقات، والذين لم يحظوا من الإقطاع السياسي بشيء من المكاسب. كما أن الطبقات الشعبية محضته ثقة ومحبة لم تمحضهما لغيره من رجالات الدين الشيعة السابقين. وقد يكون لخطابه السياسي والديني شيء من التميز، ولفرادة شخصية فيه وفي ثقافته الدينية اللاتقليدية، التي طعمها بنكهة وطنية وانفتاح على الآخر، ما يفسر السعة في الالتفاف من حوله.

يقول العارفون عنه، وعن واقع الحال وطبيعة الأوضاع السياسية، في الوقت الذي ظهر فيه الصدر، إن تركيبة السلطة كانت بحاجة إلى متنفسات جديدة في وجوه جديدة، إذ أنها كانت بحاجة إلى من يكسر احتكار السياسيين التقليديين في تمثيل الشيعة، وبحاجة إلى إبراز شخصيات إسلامية تنافس احتكار السنة لتمثيل المسلمين.

٥-الوضع التنظيمي الخاص بالطائفة الشيعية في لبنان:

خلال الخمسينات من القرن العشرين، حصل الشيعة على مكسبين إثنين، على صعيد تنظيم شؤون القضاء الشرعي الجعفري، وهما:

- الأول هو تعديل المادة ٢٤٠ من قانون المحاكم الشرعية الإسلامية، وتعطي هذه المادة الحق للأكثرية في مجلس القضاء الشرعي بتعيين القضاة الشرعيين ونقلهم وترقيتهم، وكان هذا المجلس مختلطا بين الشيعة والسنة -وكان يمثل الشيعة فيه عضو واحد- مما يعني أن الأكثرية السنية هي التي تقرر تعيين قضاة الشرع الجعفريين. ونتيجة للمطالبة حصل الشيعة على تعديل للمادة، بحيث أصبحت أحكام هذه المادة لا تطبق بحق القضاة الجعفريين إلا إذا وافق العضو الشيعي على القرار[2].

---

(١) مغنية، محمد جواد: **تجارب محمد جواد مغنية** (بقلمه): م. س: ص ٨١. وهنا سننقل شهادة من رجل دين أبى أن يرضخ لإرادة رجال السياسة وتجرأ على أن لا يحابيهم، وأن ينشر ما كان يحصل عليه من ضغوطات، وحول ذلك يقول: كثيرا ما كنت أخذل في أحكامي رؤساء ووزراء ونوابا لأنهم كانوا على باطل... وحذرني بعض الأصحاب من غضب الأشرار وغدرهم. وقد حصل صدام بيني وبين بعض الزعماء، الذين أرادوا "المحاكم الجعفرية مزرعة لهم... وقال لي [أحد وزراء الشيعة] في العام ١٩٥٦م... : إستجب لطلبي وأنا أثبتك في الرئاسة". [لمزيد من المعلومات راجع، محمد جواد مغنية: م. س: صص ٩٩ - ١٠٥].

(٢) م. ن: ص ١٠١.

- والثاني، ولكي يحافظ أهل السياسة من الشيعة على سلطتهم على رجال الدين أبقوا على طريقة تعيين قضاة الشرع بدون امتحان، "ويترك أمر اختيارهم إلى ذوي النفوذ من نواب الشيعة"(١). ولكن نتيجة للملاحقة أقر قانون تنظيم القضاء الجعفري، فيما له علاقة بتعيين القضاة، بحيث أصبح تعيينهم خاضعا لشرطي حيازة الشهادة من النجف، والنجاح في الامتحان. ولأن تطبيق هذا التعديل أخرج مسألة التعيين من أيدي رجال السياسة، كان السبب الذي أثار، في العام ١٩٥٦م، غضب نواب الشيعة وزعمائهم، وكان الثمن الذي دفعه المتمرد على إرادة رجال السياسة هو إقصاؤه عن الموقع الديني الرسمي الذي كان يحتله(٢).

ونتيجة لعوامل عدة ذكرنا بعضها، وقد يكون هناك عوامل أخرى لم يكشف النقلب عنها، أحرزت الشيعة أول مكسب مهم في داخل تركيبة لبنان الطائفية السياسية عندما حصل موسى الصدر على قانون ينظم فيه أوضاع الشيعة كطائفة لها كيانها المذهبي والسياسي المستقل. وكان القانون التشريعي يحمل الرقم ٧٢ / ٦٧، وهو قانون إنشاء المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى.

إن أهمية هذا القانون تبرز إذا ما عرفنا أنه، في العام ١٩٥١م، كانت رتبة رئيس المحاكم الشرعية الجعفرية أعلى منصب رسمي ديني شيعي في لبنان، وذلك لغياب المؤسسات الشيعية الرسمية في ذلك الوقت(٣).

ولأننا سنتناول هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل السادس من هذا البحث، نكتفي بما أشرنا إليه في هذا المكان.

٦- رصد تأثير التحولات القومية على الاتجاهات الشعبية الشيعية.

أ- الوضع الاقتصادي - الاجتماعي في المناطق الشيعية:

أما عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والبنى التحتية لشتى أنواع الخدمات، فكانت أكثر من مزرية. فهي متخلفة إذا وجدت، وإذا كانت مفقودة فإن الأمور تصبح أسوأ بكثير. ولأنه كتب الشيء الكثير، وقيل أكثر، عن أوضاع المناطق الشيعية، لن نقف في بحثنا عند كثير من التفاصيل؛ ولكننا نرى أن ننقل بعض الشهادات الحية، التي تكمن أهميتها، في أنها صادرة عن شاهد موضوعي(٤).

---

(١) م. ن: ص ١٠٠.

(٢) للمزيد من التفاصيل، راجع: مغنية، محمد جواد: **تجارب محمد جواد مغنية** (بقلمه): م. س: صص ١٠١ - ١٠٥.

(٣) مغنية، محمد جواد: **تجارب محمد جواد مغنية** (بقلمه): م. س: ص ٥١٣.

(٤) وتأتي موضوعيته -كما نحسب- من أنه كان شاهدا وعانى مباشرة من الوضع المزري الذي كان قائما في الجنوب في ذلك الوقت. وإنه كان على علاقة متوترة مع رجال السياسة النافذين بسبب امتناعه عن الرضوخ لإرادتهم، و لم يكن محتاجا ليجاملهم، أو بغير موقع وظيفي ليحابيهم.

- عشت في قرية جنوبية، في منطقة قريبة من الحدود مع فلسطين، منذ العام ١٩٣٩م إلى العام ١٩٤٨م، " وما شكوت من شيء إلا من السأم والملل... ولا (راديو) ينبئني بالأخبار، ولا مواصلات تقربني من المدينة"[١].
- كانت قرى جبل عامل "في مكان الوصيف، وغيرها في مكان السيد. لغيرها الغنم وعليها الغرم. لغيرها المدارس والمستشفيات والطرقات... وعليها الضرائب والنفقات..."[٢].
- ففي القرية "لا كتاب جديد، ولا صحيفة... لا شيء إلا الملل والضجر"[٣].
- ونظرا لقلة الماء... كانت ربة البيت تغسل الثياب بالماء أولا حتى تصبح غسالة الثياب كالقطران، ثم تجمعها ثانية ليغتسل بها صاحب الثياب..."[٤].
- "ليس فيها مدرسة تأوي إليها الأطفال الذين يقضون حياتهم بين الحيوانات ولعبا مع الكلاب"[٥].
- الذين كانوا يريدون أن ينقلوا مريضا إلى طبيب، كانوا "كلما مشوا قليلا وضعوه على الأرض، واختبروه هل مات من الخوف وحرارة الشمس... وأنا أعرف أفرادا... ماتوا على هذه الحالة... قبل أن يبلغوا الطريق العام"[٦].
- كان الجنوب اللبناني، منذ العام ١٩٢٠م حتى العام ١٩٤٨م، يعتمد اقتصاديا على العمل في الزراعة في حقول الجليل وسهل الحولة في فلسطين. أما بعد حرب العام ١٩٤٨م، وإعلان دولة "إسرائيل"، فتراجع وضع الشيعة الاقتصادي بعد إقفال باب العمل في وجههم. فقصد الشيعة بيروت، بشكل خاص للعمل، هربا من الفقر. فعملوا في كل المهن الوضيعة: كعمال نظافة في البلدية، وماسحي الأحذية، وحمالين في المرفأ والطرقات، وشكلوا يدا عاملة رخيصة في فترة الازدهار الاقتصادي في المدن، وفي ظل الحاجة إليهم في بداية التصنيع.

ولأن كل شيء تركز في العاصمة، جذب هذا الأمر رؤوس الأموال المهاجرة، وفتح باب الهجرة إلى الداخل. فحصل التروح من الجنوب الشيعي، ومن البقاع، أيضا. وتركز في بيروت وحولها، أي في الأمكنة التي نشأت فيها المصانع، خاصة في منطقة المدينة الصناعية في المكلس، وكذلك في الشويفات، وكانت تلك المصانع بحاجة إلى أيد عاملة رخيصة. فتشكل حول بيروت حزام من المصانع وبقربه حزام من البشر الجنوبيين والبقاعيين، وأكثريتهم الساحقة من الشيعة، وعرف ذلك الحزام باسم حزام البؤس في منطقتي النبعة والضاحية الجنوبية[٧].

---

(١) مغنية، محمد جواد: **تجارب محمد جواد مغنية** (بقلمه): م. س: ص ٨٥.
(٢) م. ن: ص ٩٢.
(٣) م. ن: ص ٨٣.
(٤) م. ن: ص ٩٤.
(٥) م. ن: ص ٩٣.
(٦) م. ن: ص ٩٤.
(٧) **الحركات الإسلامية في لبنان**: ملف مجلة الشراع: بيروت: ١٩٨٥ ؟: د. ط: صص ١٢ – ١٣.

أما بالنسبة للوضع التعليمي ، فقد تسنى للطلاب الشيعة أن يلتحقوا بالجامعات منذ أوائل الخمسينات من القرن العشرين وبأعداد قليلة لأن التعليم الجامعي كان محصورا في الجامعات الخاصة التي تفرض على طلابها أقساطا مرتفعة، وهي لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي للطبقات الشيعية الفقيرة. ولهذا نجد، من خلال الاطلاع على إحصائيات ثلاثة أعوام دراسية في ثلاث جامعات[1]، أن الطلاب الشيعة كانوا يمثلون أقلية هزيلة. ولما أصبح التعليم مجانيا، بعد تأسيس الجامعة اللبنانية، في العام ١٩٦٢م، إزدادت نسبة الطلاب الشيعة بين الطلاب الجامعيين في لبنان.

ب- الاتجاهات السياسية عند العامة من الشيعة:

كان المزاج الشعبي، منذ تأسيس أول بنية سياسية ذاتية للشيعة في جبل عامل، يقوم على محبة الزعماء الشيعة على الرغم من أنهم كانوا يمارسون أبشع علاقات السيد والمسود مع العامة من أبناء مذهبهم. واستمر هذا المزاج، في المرحلة التي نقوم بالبحث عنها، بدون تغيير عند الأكثرية الساحقة من عامة الشيعة[2].

(١) راجع، هاني فارس: النزعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث: الأهلية للتوزيع والنشر: بيروت: ١٩٨٠: د. ط: صص ١٥٥ – ١٥٦.

جدول بتوزيع الطلاب الشيعة في ثلاث جامعات لبنانية وفي ثلاث سنوات جامعية

أولا: الجامعة الأميركية (تأسست في العام ١٨٦٦م)

العام	الشيعة	المسلمون	المسيحيون	المجموع العها	النسبة المو
١٩٥٥	٨٣	٥٨٦	١٢٣١	١٨١٧	٤،٥٦ %
١٩٦٢	٢٢٦	١٢٦٥	١٥٤٢	٢٨٠٧	٨،٠٥ %
١٩٦٥	٢٥٣	١٢٩٨	١٧٩٦	٣٠٩٤	٨،١٧ %
ثانيا: الجامعة اليسوعية (تأسست في العام ١٨٨١م)					
١٩٥٥	٥٩	٢٨٩	١١٥٧	١٤٤٦	٤،٠٨ %
١٩٦٢	٤٤	٢١٧	١٤٩٩	١٧١٦	٢،٥٦ %
١٩٦٥	٥٩	٢٣٢	١٧٠٧	١٩٣٩	٣،٠٤ %
ثالثا: الجامعة اللبنانية (تأسست في العام ١٩٥٩م)					
١٩٦٢	٧١٥	١٨١٧	١٢١٣	٣٠٣٠	٢٤ %
١٩٦٥	٧٤٠	٣٠١٨	٢٥٤٥	٥٥٦٣	١٣،٣٠ %

(٢) وهذا مثال على ذلك، حسب رواية أحد رجال الدين الشيعة: كان أهل القرية "يحملون طبلهم، يطبلون وينشدون "للبيك" والنائب حتى يبست منهم الحناجر...". "قلت لبعضهم: ماذا أخذتم من البكوات... والنواب لتطبلوا لهم وتزمرون؟... فأجابني: أطال الله عمرك يا سيدي... نحن الذين يجب أن نعمل لأجل البيك... نحن مقصرون بحقه" [مغنية، محمد جواد: تجارب محمد جواد مغنية (بقلمه): م. س: ص ٩٥].

ومثال آخر منقول بشكل مباشر: في مجلس بين عدد من الكبار في السن، في خلال مرحلة الستينات من القرن ٢٠م، ذكر إسم أحد زعماء السياسة الشيعة، فإذا بأحد الحاضرين يبكي؛ فسئل عن السبب، فأجاب: عندما أتذكر إسم [...] بيك، أطال الله عمره، لا يحلو لي إلا البكاء. [حادثة عاينها الباحث بنفسه].

لقد كانت الاتجاهات السياسية على الصورة التي قمنا بإيضاحها في الفقرة السابقة: طبقة سياسية نخبوية تقليدية، تهيمن على العامة وعلى رجال الدين معا. وبيدها المال والنفوذ في أجهزة الدولة.

لكن هل استمر الوضع على ما كان عليه، في أواخر الأربعينات من القرن ٢٠م؟

أخذت المنطقة تشهد عددا من التحولات على الصعد كافة: سياسية واجتماعية واقتصادية. وفي الساحتين اللبنانية والعربية. وكانت كلها تسهم في إدخال الكثير منها إلى المناطق الشيعية، ومن تلك التحولات، نذكر ما يلي:

خرج شيعة لبنان من هم الاضطهاد المذهبي من بعد أن اعترفت بهم سلطات الانتداب الفرنسي طائفة سياسية؛ فأصبحوا لا يخشون من ملاحقتهم بتهمة مذهبية. فهذه التهمة والآثار المترتبة عليها قد ذهبت إلى غير رجعة. لكن تبين أن زوال الاضطهاد المذهبي لم يكن السبب الوحيد في تخلف شيعة لبنان وتأخرهم، فالآثار الصارخة من التخلف والجهل والأمية والفقر ما زالت تسمهم وتدل عليهم.

شيئا فشيئا، أخذت التحولات السياسية الجديدة التي انتشرت في داخل لبنان وخارجه، بحركة جدلية متواصلة ومتسارعة، تلقى تأثيراتها المباشرة وتحدث تحولات موازية على الساحة الشيعية.

٧- تأثير التحولات القومية والوطنية على الفئات الشيعية الشعبية؟

كان الشيعة، بشكل عام، لا يمتلكون من الثقافة أكثر مما اكتسبوه من التقليد والسماع شيئا. لكن هذا لا يلغي ما كانت تتميز به نخبهم المثقفة، وهي كانت أشبه بالنقد النادر، من ثقافات أخرى غير ثقافتهم الدينية- المذهبية. لكن المراقب والباحث والمتابع للحركة الثقافية، في مرحلتي الخمسينات والستينات، يرى مدى تقدم تلك الحركة، بحيث لم تبق الثقافة حكرا على النخبة الشيعية من جهة، وتنوعت مصادر تلك الثقافة من جهة أخرى. وبدأت تغيب اتجاهات الاستسلام لثقافة التقليد والسماع. فما هي العوامل والتأثيرات التي أدت إلى مثل هذا التغيير؟ إن هذا يطرح العديد من الأسئلة والتساؤلات، ومنها:

ما هو السبب الذي أدى بالشيعة إلى طفرة ثقافية قياسا إلى المرحلة التي نقوم بالبحث فيها؟ هل حصلت متغيرات في الثقافة الشيعية الشعبية التقليدية؟ هل تغيرت اتجاهات مصادر تلك الثقافة، التي كانت تتحدد بمصدرين، وهما:

- سلوك وعلاقات القادة السياسيين، الذين كانت ثقافتهم تستند إلى تقاليد موروثة في العلاقات بينهم وبين العامة من أبناء مذهبهم.
- ثقافة زعماء المذهب من رجال الدين والفقهاء. وكانوا جميعهم، تقريبا، ينقلون عن أسلافهم شتى أنواع التعاليم الدينية البعيدة عن التطوير والاجتهاد.

لقد أصبح من الواضح من خلال معرفتنا لمواقع هذين المصدرين وعلاقاتهما أنه لم يحصل، حتى أواخر الأربعينات من القرن ٢٠م، أية متغيرات في أنماطهم المعرفية، على الرغم من أننا لا نستطيع أن نغفل بعض تلك المتغيرات التي حصلت في اتجاهات المعرفة عند النخب

الشيعية المثقفة ومصادرها، والأمر واحد عند المثقفين من ذوي الاتجاهات الدينية أو من هم ذوي اتجاهات وضعية.

كانت مصادر الثقافة الشيعية عند العامة منهم ثابتا لم يتغير لأنها كانت تستند إلى التقليد والسماع، والسبب أنه لم يكن هناك أية وسائل ثقافية تسمح للشيعي أن يأخذ عنها ويحصلها بجهد ذاتي وواع. فالأمية هي السائدة، والكتاب كان الغائب الأكبر، والمدرسة لم تكن موجودة؛ وإذا وجدت فلم تكن تدرس أكثر من حفظ القرآن. وكان المدرسون ممن يقلدون ثقافات الأسلاف و يتحرجون من الاجتهاد لأنفسهم؛ كما يتحرجون من التصرف بغير ما يأمرهم به من يعدون من أهل العلم من مشايخ المذهب.

أ- المتغيرات المحلية والقومية والعالمية:

ولكن ما حصل من متغيرات كانت خارجة عن إرادة زعماء السياسة وزعماء المذهب، وكان من أهمها الانتقال من تحت سلطة نظام سياسي إسلامي إلى الخضوع لسلطة أنظمة سايكس بيكوية (مجزأة) علمانية. كان النظام السابق يطبق من الشرائع الإسلامية ما يستفيد منه في تدعيم مواقعه في السلطة وما يعزز إمكانيات أرباب السلطة الاقتصادية. أما الأنظمة البديلة فقد أخذت عن الغرب هياكل الإدارة الغربية في الحكم ومفاهيمها السياسية، لكن من دون أن تؤثر تلك المفاهيم في تغيير عقلية الاحتكار السياسي والاقتصادي. و لم يتغير على العامة أي شيء: فالزعيم الإقطاعي أصبح نائبا في البرلمان أو وزيرا في مجلس الوزراء.

فإذا كان الانتقال من نظام إسلامي إلى نظام علماني لم يغير شيئا من واقع حال الشعب، فما هو السبب الذي أحدث تلك النقلة الثقافية بين أفراده، أي الانتقال من ثقافة التقليد والسماع والخضوع والاستسلام إلى ثقافة النقد والتمرد على الأوضاع التقليدية؟

لم يكن تطور الوضع الشيعي منعزلا عن المحيط اللبناني الذي يعيش فيه، بل كان هذا التطور ذا علاقة وثيقة بكل تفصيلات الحياة السياسية والفكرية والاقتصادية. و لم يقتصر المحيط على حدود لبنان، بل تعداه إلى المحيطين الإقليمي والدولي.

ومن خلال البحث نجد أنه قد حصلت بعض المتغيرات، وهذه المتغيرات كانت نتيجة لانعكاسات ومؤثرات كان أكثرها خارجيا وليس ذاتيا، ومن أهمها:

- إتساع رقعة التواصل بين الناس. وعلى الرغم من تعاسة أسبابه وتخلفها، نذكر منها: البدء في تأسيس المدارس الحديثة. إنتشار وسائل النقل. إنتشار وسائل الإعلام من راديو وتلفزيون. وانتشار وسائل انتقال الثقافات الجديدة من خلال الكتب والمجلات.
- إنتشار الأحزاب اليسارية، أي الأحزاب المناهضة للثقافات التقليدية ومنها الثقافة السياسية. وقد عملت كل تلك الأحزاب جاهدة في سبيل الوصول إلى المناطق والقرى والبلدات المتخلفة. وكان الأهم من كل ذلك أنها أنزلت أحزاب وجمعيات النخب إلى أحزاب الشعب وجمعياته.
- تصارع ثقافة الأحزاب، التي تلامس عواطف الناس ومصالحهم، مع ثقافة الأسياد سواء كانت مذهبية – دينية أو سياسية – إقطاعية.

- إنفتاح الناس على شعارات القومية والوطنية، التي كانت تطلق على كفاح شعب قطر عربي في سبيل استقلاله السياسي عن الاستعمار؛ أو على كفاح شعب يعمل على الخلاص من أنظمة قطرية مستقلة ترتبط مصالح حكامها مع مصالح الأجنبي؛ أو أقطار إنقلبت على أنظمتها التقليدية وراحت تعمل في سبيل مناهضة المصالح الغربية المستغلة لثرواتها وإرادتها...
- فتح اغتصاب اليهود الصهاينة لأرض فلسطين العربية أعين الشعب العربي على خطورة الغزو الصهيوني، وعلى أن محاربة الصهيونية ليست مهمة محصورة بالفلسطينيين، لأن المشروع الاستيطاني ابتدأ بفلسطين وسوف يتمدد إلى غيرها من الأراضي العربية الأخرى.
- إقتراب الاتحاد السوفياتي، الذي يطبق النظام الاشتراكي ويعمل في سبيل الوصول إلى المجتمع الشيوعي، من ملامسة حقيقة الإشكاليات التي تعاني منها الأمة العربية. فقد أخذ منذ الخمسينات يعمل من أجل الحصول على موطأ قدم له في المجتمع العربي؛ ولم يترك زمام الأمور كلها في أيدي الأحزاب الشيوعية العربية المؤيدة له.

إن المتغيرات التي حصلت على الصعيد القومي والعالمي لم تكن لتجد صدى شعبيا بدون هيئات منظمة تعمل على نشرها وتعميمها. فنحن لو افترضنا أن تلك المتغيرات قد حصلت في ظل وجود احتكار ثقافي سياسي محاصر ومحصور بين أيدي الطبقات السياسية والدينية التقليدية، من دون وجود ثقافة نقدية معترضة، فهل كان يمكن للشعب أن يستفيد منها، بل وهل كان من الممكن أن يتفاعل معها؟

كانت الطبقات السياسية التقليدية ستقف موقف المساوم مع أية موجة استعمارية أو أية جهة اقتصادية احتكارية. فتتم العلاقة معها، إيجابا أو سلبا، على أساس اقتسام الفائدة.

أما الطبقات الدينية التقليدية فستقف منها منفعلة بمواقف السياسيين، لأنها لم تخرج طوال التاريخ السياسي الإسلامي عن الخضوع لإرادتهم.

ب- تأسيس الأحزاب اليسارية والقومية: طفرة نوعية في التأثير على الاتجاهات الشعبية الشيعية:

لكن ما نلاحظه، من خلال البحث، أن المتغيرات القومية والوطنية، التي أخذت تشق طريقها بشكل خجول في لبنان، ترافقت مع ظهور نشاط واسع لأحزاب كانت تمتلك إيديولوجيات سياسية شعبية تلامس عواطف الناس ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، أو تثير فيهم أهمية الروابط الوطنية اللبنانية أو القومية العربية. وهنا لا بد من إعادة التذكير بأهم الأحزاب التي وجدت لها أرضا في لبنان، مع التذكير بأهم ما كانت تتميز به من مبادئ إيديولوجية:

- **الحزب الشيوعي اللبناني:** تأسس في العام ١٩٢٠م، كان ذو تطلعات إيديولوجية ترتبط بتحقيق ثورة أممية، بحيث يصبح العالم بأسره دولة واحدة،

يحكمه نظام شيوعي يكافح في سبيل تأمين العدالة الاجتماعية على قاعدة إلغاء الطبقات الرأسمالية والبورجوازية، وتأمين مصالح طبقتي العمال والفلاحين.

وقعت الأحزاب الشيوعية العربية في خطأ تقدير أهمية موقع القومية والدين في البيئة العربية، متأثرة بالفلسفة الماركسية ذات المنبت الفكري الغربي. وفسرت تفسيرا خاطئا موقع القضية الفلسطينية عندما نظرت إليها من زاوية الصراع الطبقي الأممي وليس من زاوية الصراع القومي العربي مع الصهيونية والغرب الرأسمالي[1]. بسبب وقوعها في هذين الخطأين الإستراتيجيين إستثارت نقمة القوميين والإسلاميين ضدها.

لكن ما بقي من أهدافها، وخاصة تلك التي تغلب مصالح الطبقات الدنيا من عمال وفلاحين على قاعدة بناء النظام الاشتراكي، شدت إليها اهتمام طبقات واسعة من الشعب اللبناني، ومنها المناطق الشيعية.

- **حزب البعث العربي الاشتراكي**: تأسس في العام ١٩٤٧م، وكان ذو تطلعات إيديولوجية قومية تدعو إلى وحدة عربية تشمل كل الأقطار العربية التي فرضت إتفاقية سايكس – بيكو التجزئة القسرية عليها. وإنه كان يرفع، أيضا، شعارات لها علاقة بمصالح الطبقات الشعبية، كالحرية والاشتراكية. وهو استنادا إلى دعوته القومية الوحدوية، عد قضية فلسطين من القضايا القومية. وعد الكفاح القومي من أجل تحريرها واجب كل العرب لأن المشروع الصهيوني هو مشروع توسعي وضع في سبيل الهيمنة على كل المنطقة العربية؛ وكان اغتصاب فلسطين هو الخطوة الأولى على طريق تحقيق مشروعه بشكل كامل. ومن أهم مميزات هذا الحزب أنه سبق في تأسيسه، كحزب منظم دوره في الوصول إلى أنظمة حاكمة.
- **حركة القوميين العرب**: تأسست في أوائل الخمسينات، وكان من أهم ثغراتها أنها انطلقت دعوة قطرية مؤسسوها فلسطينيون ناقمون على أسباب ضياع فلسطين ومسببيها. ولهذا كانت أقل انتشارا من غيرها من الأحزاب في لبنان.
- **الحركة الناصرية**: ولدت هذه الحركة متأثرة بثورة ٢٣ تموز / يوليو التي قادها جمال عبد الناصر، في العام ١٩٥٢م، فاكتسبت إسمه.

ولأن ثورة تموز / يوليو قد اندلعت ردا على تقصير النظام الملكي المصري في معركة فلسطين، في العام ١٩٤٨م. ولأنها رفعت شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية، وجاءت بشخصية مؤسسها الفذة، لتنعش آمال الجماهير العربية، لاقت تأييدا شعبيا واسعا لم تلاق شتى الأحزاب العربية مثيلا له. ولم تكن الساحة الشعبية اللبنانية، ومنها الساحة الشيعية بمعزل عن هذا الالتفاف.

- **الحزب السوري القومي الاجتماعي**: تأسس في العام ١٩٣٢م، وكان يستند إلى إيديولوجية قومية إقليمية، قائمة على الجنس والبيئة الجغرافية. أي أنه اختصر

---

(١) ذبيان، سامي: **الحركة الوطنية اللبنانية**: دار المسيرة: بيروت: ١٩٧٧: ط ١: صص ١٦٣ – ١٦٦.

الدعوة إلى وحدة قومية وحصرها في رقعة جغرافية تسمى بـالهلال الخصيب (لبنان، سوريا، فلسطين، شرق الأردن، العراق، ونجمته جزيرة قبرص).

رفع الحزب شعار تحرير فلسطين، ورفع شعارات علمانية، وكان مناهضا للأنظمة القطرية، فاستقطب قطاعا واسعا من المسيحيين اللبنانيين، والمسلمين أيضا. لكنه لما لعب دور الداعم لنظام كميل شمعون المنحاز إلى الأميركيين، في العام ١٩٥٨م، فقد مصداقيته بالنسبة لتحرير فلسطين، ولشعارات التحرر من الاستعمار.

- **الحزب التقدمي الاشتراكي:** تأسس في الأول من أيار من العام ١٩٤٩م، أسسه كمال جنبلاط كرجل متميز بفكره الإنساني والوطني، والمناهض للاستعمار والاستغلال السياسي والمادي للطبقات الحاكمة. لكن هذا لم ينف عنه النظرة الشائعة بأنه حزب درزي على الرغم من انتشاره، وإن بشكل محدود بين الطوائف الدينية الأخرى.

وإذا كنا لم نستعرض الأحزاب والجمعيات الطائفية فالسبب أنها كانت تخدم اتجاهات الطبقة السياسية التقليدية. تلك الاتجاهات التي كانت تستفيد من استمرار نهج الطائفية السياسية. فهم لن ينازعهم أحد على احتلال مقاعد تمثيل طوائفهم في شتى المؤسسات السياسية والإدارية. لم يبق التقليديون مطمئنين في مقاعدهم، مستندين إلى مواقعهم الطائفية الراسخة فحسب، وإنما، في سبيل الوقاية من خطر انتشار الأحزاب اليسارية وتهديدها لمصالحهم حتى بعد عشرات السنين، كانوا يحاربونها بشتى الوسائل وتلفيق الاتهامات ضدها، ومنها أنهم كانوا يشيعون حولها التهم بالتخريب، وأحيانا بالإلحاد، حتى أصبحت "التهمة باليسار والشيوعية موضة العصر في الخمسينات، [وفي الستينات أيضا]، يطلقها... الرجعيون ضد كل وطني ينادي بالعدل والحرية. وفي حينها ألصقت هذه التهمة بالكثير من المناضلين في لبنان والعالم العربي"[1].

ولما أخذت الأحزاب العقائدية تنشط في لبنان، ومنها المناطق الشيعية، كان هذا النشاط، وخاصة للأحزاب القومية، مترافقا مع بداية هبوب رياح حزب "البعث العربي" إلى جنوب لبنان، وانتصار ثورة ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢م في مصر[2].

لماذا أثارت الأحزاب اليسارية، ولا زالت تثير، مخاوف السياسيين التقليديين المستندين إلى نظام حكم الطائفية السياسية؟

إن الأحزاب اليسارية، خاصة التي تتبع هيكلية تنظيمية قائمة على الديموقراطية في أنظمتها الداخلية، تزرع روح التعاون بين شتى فئات المنتسبين إليها. وتمنع الفردية وحكم الفرد الواحد. وهي، في مثل هذه الحالة، تجعل الفرد يشعر -مهما كان انتماؤه الطبقي- بأنه ذا قيمة نوعية وليست عددية، وتشعره بقوته وتأثيره، وتزرع الثقة بنفسه. وطالما أن الحزب يتبنى مطالب من لا يستطيعون أن يصلوا إلى حقوقهم في ظل نظام الطائفية السياسية، فلماذا لا ينشد هؤلاء عوامل استقوائهم، بعيدا عن الاستقواء بالطائفة وبزعمائها، من خلال

---

(١) مغنية، محمد جواد: **تجارب محمد جواد مغنية** (بقلمه): م. س: ص ١٠٥.

(٢) عبود، أحمد: **إنتفاضة الجنوب**: دار الكتاب الحديث: بيروت: ١٩٩٤: ط١: ص ٥١.

التجمعات التي تبنيها الأحزاب التي ينتمون إليها؟ ولأن الاستقواء يتحول عند الحزبيين من الجماعات الطائفية – الدينية إلى الاستقواء بالجماعات السياسية والاجتماعية والمهنية، فهو يفقد الزعيم التقليدي هيبته وسطوته في أوساطه الطائفية. ولخطورة هذه النتيجة كان الزعماء التقليديون الحاكمون، من شتى الطوائف الدينية في لبنان، يعملون على مهاجمة الأحزاب اليسارية لإضعاف تأثيرها، ولا يتورعون عن أن يمزقوا وحدة التنظيمات العمالية، بل أن يجبروها "على التجزوء"[١].

لقد أدخلت الأحزاب اليسارية مفاهيم واتجاهات جديدة، سواء على صعيد التنظيم أو على صعيد الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعملت على قاعدة تتجاوز قيادة النخبة ونضالها، ووضعهما في متناول أيدي الجماعة من جميع الطبقات.

ففي وجه استغلال عواطف الشعب الطائفية السياسية جاءت الأحزاب العقائدية لتحدد أن المشكلة هي في الطائفية ذاتها. ولو استعرضنا عددا من الأحزاب السياسية في لبنان لوجدنا أنها أحزاب يقودها زعماء تقليديون، وفيها تتعارض مصالح زعمائها مع مصالح الغالبية العظمى من أعضائها. أما الأحزاب العقائدية فتنشد المساواة بين مصالح كل فئات الحزب من جهة ومصالح كل أعضاء المجتمع من جهة أخرى[٢].

والحزب العقائدي، بالتالي، يعالج المسألة الطائفية بتكوين جبهة علمانية تهتم بمصلحة كل الطبقات المسحوقة والمغبونة في كل الطوائف الدينية، أي بتحقيق أهداف الشعب. والصيغة الوطنية لهذه الأهداف يمكن أن تكون: بعلمنة التعليم والوظائف والقضاء، ومحاربة الاستغلال الطبقي، والاهتمام بكل الساحة الوطنية، واتباع سياسة اقتصادية تقدمية، وسياسة عربية ودولية تحررية.

وإن القوى الأساسية التي يمكن أن تعمل في هذا الاتجاه هي قوى المثقفين التقدميين وجماهير الشعب التي لها مصالح موحدة مهما كانت انتماءاتها الطائفية والسياسية. ولهذا فإن تكتيل المواطنين في الأحزاب العقائدية، مهما كانت طوائفهم، هو تحرير العمل الوطني من الطائفية[٣].

كان دخول العمل الحزبي إلى أوساط أوسع الجماهير الشعبية اللبنانية، ومنها الأوساط الشعبية الشيعية، قد أعطى أنموذجا جديدا في العمل السياسي، لم تعهده الساحة اللبنانية من قبل. فهو قد أخرج الجنوبي من مفاهيم التعصب لهذا الزعيم أو ذاك إلى رحاب عمل منظم يقوم على إيصال ثقافة سياسية واجتماعية واقتصادية تلامس همومه اليومية. كما حاول العمل الحزبي إخراج المواطن الجنوبي من ذهنية التبعية والاستزلام إلى لعب دور في التغيير، مستندا إلى قوة حزبه، وإلى اكتسابه رصيدا ثقافيا يجعله في صف الواعين لأساس مشاكل التخلف.

---

(١) **نضال البعث** (ج ١١): دار الطليعة: بيروت: ١٩٧٦: ط ٢: ص ٢٣٦.
(٢) **نضال البعث** (ج ٨): م. س: ص ٢٧٢.
(٣) **نضال البعث** (ج ٨): م. س: ص ٢٧٤.

- ولذلك كانت الأحزاب[1] تركز، بالدرجة الأولى، على تنظيم الناشطين من أعضاء المجتمع لتكوين جهاز حزبي واع ليقوم بكفاءة بمهمات التوسع والانتشار بين أفراد المجتمع الذي يعيشون فيه. والاهتمام ببناء جهاز قادر على إيصال شعارات الحزب إلى أوسع الأوساط الشعبية. وبهذا المعنى يصبح الحزب شعبيا وقياديا. والتركيز على "أن يتم انتشار [الحزب] بين جماهير الشعب... بين كل طبقاته، بإيجاد ركائز قيادية في هذه الطبقات".
- التركيز على الانتشار بين كل الطوائف، لأن حكام لبنان يستغلون الطائفية لتأمين مصالحهم.
- التركيز على أهمية تنظيم العمال والفلاحين، وعدم الاقتصار على الأوساط الطلابية فقط.
- لا يمكن إلا للمثقف الواعي أن ينقل فكر الحزب إلى الآخرين[2].

لم يكن يعني –عند قيادة الحزب- أن كل من ينتسب إلى صفوفه سيتحول بسرعة إلى اكتساب الأخلاق الحزبية وآلية النضال الأنموذجية، وإنما لا بد أن يتصف المنتسبون بصفات الواقع الاجتماعي والسياسي الذي تربوا عليه، ولهذا كانت التوجيهات تنصب على معالجة الأخطاء التي كان المنتسبون إلى الحزب يرتكبونها[3].

لم يكن إعداد العضو الحزبي ثقافيا يمثل الوجه الوحيد للنشاط الحزبي فحسب، وإنما كان الإعداد السياسي يمثل الوجه الآخر، أيضا. تصيغ الأحزاب برامجها بشكل يتلاءم مع ظروف الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في لبنان، بشكل عام، وبما يستجيب لبعض خصوصيات المناطق بشكل خاص[4]. وعلى سبيل المثال[5]، ننقل، فيما يلي عناوين عامة لبرنامج سياسي اجتماعي اقتصادي مرحلي:

١- تأميم شركات الكهرباء- والريجي - ومصافي البترول - واستيراد الأدوية.
٢- مكافحة الغلاء، ووضع قانون عادل للإيجارات- محاربة الطائفية - تعزيز المدرسة الرسمية وتطوير وسائل التعليم- حماية الصناعة ووضع حد للاحتكار - تشجيع الزراعة وحماية الإنتاج الزراعي - تعزيز التنظيم النقابي - إقرار الضمان الاجتماعي ...

---

(١) أخذنا أنموذجا على ذلك بعضا من التوجيهات التي كانت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، في خمسينات القرن ٢٠م وستيناته، تعممها على الجهاز الحزبي وتعمل على تطبيقها.
(٢) **نضال البعث** (ج ٨): دار الطليعة: بيروت: ١٩٧٦: ط ٢: صص ٩١ - ٩٤.
(٣) **نضال البعث** (ج ٨): دار الطليعة: بيروت: ١٩٧٦: ط ٢: ص ٤٦.
(٤) كمثال على ذلك، ورد في أحد التقارير الحزبية ما يلي: أصدرت اللجنة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي تعليمات إلى منظمة الجنوب لكي تولي العمل في الجنوب اهتماما خاصا من حيث تميزه بالتناحر الحزبي الشخصي وخاصة بين مؤيدي الزعماء التقليديين. ووجوب الاهتمام بتنظيم الفلاحين وتوضيح مشاكلهم. [راجع، م. ن: ص ٢٦].
(٥) **نضال البعث** (ج ١١): دار الطليعة: بيروت: ١٩٧٦: ط ٢: صص ٢٤٤ - ٢٤٥.

وعلى العموم، لم يكن للأحزاب السياسية دور فاعل في أوائل الخمسينات، لأنها كانت لا تزال في بدايات تأسيسها، وكان تأثيرها على الطبقة الشعبية ضئيلا. وعلى سبيل المثال، لقد خاض الحزب الشيوعي الانتخابات النيابية، في العام ١٩٥٣م، فكانت حصة مرشحه لاتتجاوز المئتي صوتا في الوقت الذي حصلت فيه لوائح الإقطاع السياسي على آلاف الأصوات(١).

لم تستطع الأحزاب العقائدية، حتى أواسط الستينات، أن تلعب دورا فعالا في السياسة اللبنانية؛ ومن جملة الأسباب:

- الضعف في تنظيماتها وتركيبتها الاجتماعية وعدم اندماجها بما يكفي بالواقع اللبناني.
- قوة خصومها التقليديين، ووجود السلطة بيدهم يحركونها لضرب تلك الأحزاب كلما أحسوا بخطرها(٢).

أما بالنسبة إلى الحزب الشيوعي اللبناني، فقد عقد مؤتمره الأول في العام ١٩٤٣م، وكان الحزبان في كل من لبنان وسوريا حزبا واحدا في العام ١٩٢٠م. منذ ذلك الحين كانت مواقفه مضطربة بين تأييد مطلق للاتحاد السوفييتي، ومواقف خاطئة من كل من القضيتين: القومية العربية والقضية الفلسطينية، حاول أن يشق طريقه النضالي في الاهتمام بالقضايا العمالية. لكن هذه المسألة لم تغفر له، في عصر متفجر تنال فيه القضايا القومية كل اهتمام الجماهير العربية ومنها اللبنانية بشكل عام، فتعثرت خطواته ولم يستطع أن يشق طريقه بشكل سليم ومتناسق مع هموم المنطقة العربية والجماهير فيها إلا منذ العام ١٩٦٥م(٣).

أما بالنسبة إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي أعلن تأسيسه في العام ١٩٤٧م، فلم تكن، في العام ١٩٥٢م، أية منطقة من مناطق لبنان قد عرفت أية نواة حزبية له. وكان نشاطه قد تركز بداية في الجامعة الأميركية، ثم أخذ يتوسع إلى بيروت وطرابلس وبعلبك. وأطل على الجنوب في مهرجان أقامه في صيدا في ٦ / ٥ / ١٩٥٢م. وشارك فيه الطلبة والمثقفون، ثم أخذ فيما بعد يصل إلى سائر قطاعات الشعب، فشق طريقه إلى أوساط العمال والفلاحين، وركز جهوده في مناطق حزام البؤس في بيروت وفي الجنوب(٤).

رفع الحزب الشعارات القومية العربية، ودعا للنضال من أجلها، وكان لقضية فلسطين موقع مركزي في نضاله. ومن أجل القضايا القومية، رفع الحزب شعارات الصراع مع الاستعمار وناضل ضد مشاريعه المشبوهة. ساعتئذ توجهت إليه أنظار السلطة وبدأت أجهزتها في ملاحقته(٥).

---

(١) عبود، أحمد: إنتفاضة الجنوب: م. س: ص ٥٠.

(٢) نضال البعث (ج ١١): ص ١٥٢.

(٣) ذبيان، سامي: الحركة الوطنية اللبنانية: م. س: صص ١٦٦ – ١٧٦.

(٤) نضال البعث (ج ٨): م. س: ص ٨.

(٥) م. ن: ص ٩.

ومن جملة النشاطات التي كان تقوم بها الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية: حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب، كأحزاب وحركات منظمة، بالإضافة إلى زخم الحركة الناصرية، كحركة شعبية منفعلة بشخصية جمال عبد الناصر وخطابه السياسي القومي، كان من أهمها:

- الانخراط في صفوف المعارضة لحكم كميل شمعون، منذ العام ١٩٥٧م، من خلال الاتفاق على أول عمل جبهوي لها، وهي جبهة الاتحاد الوطني(١). وكان من اللافت أن تلك الجبهة قد لاقت تأييدا من المعارضة اللبنانية، وكان منهم النواب الشيعة(٢).
- نشطت جبهة الاتحاد الوطني بإقامة المهرجانات والتظاهرات. وكان جنوب لبنان قد بدأ يشهد مثلها، منذ العام ١٩٥٤م، حيث عمت التظاهرات ضد حلف بغداد في مدن صيدا وصور والنبطية وبنت جبيل، والتي سقط فيها عدد من الجرحى نتيجة تصدي أجهزة السلطة لها(٣).
- تحولت بعض المؤسسات التعليمية، ومن أهمها الكلية الجعفرية في صور، إلى معقل للأحزاب القومية: حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب(٤).
- أثر نمو الأحزاب، بشكل مباشر، على مواقف بعض الزعامات الشيعية التقليدية في الجنوب، فاندفعت إلى الوقوف ضد حلف بغداد(٥).
- وقفت موقف المدين للاعتداء الثلاثي الذي تعرضت له مصر في العام ١٩٥٦م. وعمت التظاهرات معظم مدن الجنوب(٦).
- كثرت التظاهرات، في العام ١٩٥٧م، ضد مبدأ أيزنهاور، في معظم مدن الجنوب(٧).
- بسبب إعلان الوحدة بين القطرين السوري والمصري، في ٢٢ شباط / فبراير من العام ١٩٥٨م، نشطت الأحزاب القومية في تنظيم التظاهرات المؤيدة، وحشد الوفود إلى دمشق للتهنئة(٨).
- عندما أحدث نظام كميل شمعون فجوة كبيرة بين لبنان والمحيط العربي إندلعت ثورة شعبية قادتها الأحزاب القومية، وغيرها من الأحزاب اليسارية، والقيادات

---

(١) عبود، أحمد: إنتفاضة الجنوب: م. س: ص ٥٢. ضمت جبهة الاتحاد الوطني: الحزب التقدمي الاشتراكي، حزب النجادة، حزب التحرير العربي، حزب النداء القومي، حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي.
(٢) م. ن: ص ٥٤.
(٣) م. ن: صص ٥٤ و ٨٠ – ٨١.
(٤) م. ن: ص ٨١.
(٥) م. ن: ص ٨٥.
(٦) م. ن: صص ٩٤ – ٩٦.
(٧) م. ن: ص ١٠٤.
(٨) م. ن: صص ١٠٨ – ١٠٩.

الإسلامية. وكان من نتائجها إسقاط نظامه[1]. وكان حزب البعث قد لعب دورا أساسيا فيها[2]. وتجدر الإشارة إلى أن الزعماء التقليديين والطائفيين وأنصارهم شاركوا في الثورة. وقد انحدرت إلى دائرة الاقتتال الطائفي، وخرجت المبادرة من أيدي التقدميين إلى أيدي الزعماء التقليديين[3].

- وتعاطفت الجماهير اللبنانية مع ثورة الجزائر، وقادت الأحزاب شتى النشاطات السياسية والإعلامية لدعم تلك الثورة، وقد نظم مهرجان تأييد لها، في أيار / مايو من العام ١٩٥٨م، في مدينة النبطية[4].

وعلى الرغم من انتشار الأحزاب العقائدية في الجنوب واتساع نشاطاتها ودعواتها التقدمية على الصعد القومية والوطنية والطبقية، ظلت الزعامات التقليدية تحتل قسطا وافرا من الفعاليات السياسية لأسباب، من أهمها:

- عدم امتلاك الأحزاب العقائدية قوة على الصعيد الشعبي بشكل كاف.
- لارتباط مصالح الناس بها، لأنها الفئة التي تهتم بالخدمات الشخصية نظرا لنفوذها في دوائر الدولة[5].

لكننا نتساءل: إذا كانت الزعامات التقليدية، استنادا إلى طبيعة النظام الطائفي – السياسي وإلى تغييبهم لبرامج الإنماء الشامل، لم تستطع -وهي لن تستطيع- أن تقدم خدمات شخصية لكل شرائح المجتمع وأفراده، فلماذا يبقى الأفراد والجماعات الشعبية تصر على تأييد تلك الزعامات وتمحضها ثقتها في الانتخابات؟

إن مظاهر التخلف في المناطق الشيعية هي أكبر برهان على التقصير الذي كانت تمارسه الزعامات التقليدية. وإن تلك المناطق كانت تعاني من إهمال تاريخي، وأسبابه كانت تعود في العهد العثماني إلى أن الدولة كانت تعرف كيف تأخذ من المواطن، ويأخذ معها الزعماء المباشرون، ولكنها لم تنطلق من سياسة الإنماء في سبيل تحسين معيشته. فالنظام الإقطاعي كان هرما إقطاعيا يزداد فيه نهب عرق الرعايا كلما كانت تكثر الطبقات الوسيطة بين رأس السلطة والمواطنين. أما حينما حل البديل الديموقراطي في عهد الانتداب فكأن المواطن، الذي أعطي حق انتخاب ممثليه، لم يكن بمستوى من الوعي والقوة اللذين يؤهلانه لاستخدامه بشكل سليم، وبالشكل الذي يستخدم فيه صوته للدفاع عن حقوقه.

إن جوابنا على التساؤل، كما نحسب، كان يستند إلى جملة من الأسباب، ومنها:

- لم يخرج المواطن، من عامة الشيعة، من عقدة الخوف من السياسي التقليدي. وازداد هذا الخوف وهو يرى أن الزعيم التقليدي، وعلى الرغم من تغير الظروف، قد ظل زعيما: بيده السلطة التي تدافع عنه وهي جاهزة للدفاع عن مصالحه.

---

(١) م. ن: صص ١١٥ وما بعدها.
(٢) **نضال البعث** (ج ٨): م. س: صص ١١٩ – ١٣٥.
(٣) م. ن: ص ١١.
(٤) م. ن: ص ١٢٢.
(٥) **نضال البعث** (ج ١١): م. س: ص ٤٧.

- وبواسطته يمكن الحصول على وظيفة أو تسهيل معاملة في إحدى دوائر الدولة، لأن بعض الموظفين يرتبطون بالزعيم، الذي سعى لتوظيفهم في هذه الدائرة أو تلك لاستغلال مواقعهم في سبيل التوسط لهذا أو ذاك من ناخبيه...
- بعض المواطنين من رعايا هذا الزعيم أو ذاك يفتشون عن مرجعية (أو كما يقلل باللغة الشعبية "عن ظهر") يستندون إليها في سبيل الاستقواء المعنوي.
- ربما كانت ثقافة الناس، من العامة، تقوم على شعور الفرد منهم بأنه لا يمكن أن يبقى حياديا، فعليه أن يكون له حزب أو زعيم أو مذهب أو ملة يستقوي بهم.
- إن الانتماء إلى حزب أو جماعة، بمفهوم الأكثرية الساحقة، كمن ينتمي إلى ظهير لا ظهر له في السلطة أو بين الناس. فلماذا، إذا، الدخول في مغامرة غير محسوبة؟

***

وبالإجمال، لقد شهدت نهاية هذه المرحلة (من العام ١٩٤٣ – ١٩٦٧م)، على الصعيد الشيعي في لبنان، متغيرين:

- بروز ظاهرة التنظيمات الحزبية العقائدية، التي لم تكن لها خصوصيات مباشرة بالشيعة، لأنها لم تكن ذات اتجاهات طائفية، بل عدت الشيعة موضوعا لها لأنهم من الفئات المغبونة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. فالشيعة، في نظر تلك الأحزاب، مواطنون منقوصو الحقوق، ولا يمكن أن ينالوها إلا في ظل نظام وطني يعمل في سبيل حقوق المواطن من غير النظر إلى طائفته أو منطقته أو طبقته.
- ظاهرة جديدة على صعيد العلاقة بين رجال الدين الشيعة ورجال السياسة منهم. وهي ظاهرة لم تكن مريحة لرجال السياسة، بل مزعجة لهم، لأنها سوف تنافسهم على كسب الأضواء السياسية، وبالتالي سوف تشكل حصان طروادة الذي سيغزو حصونهم السياسية، وينافسهم على الزعامة، وسوف يقلل من تأثير دورهم في المحافظة على مصالحهم.

*****

الفصل السادس

تأسيس البُنى الطائفية السياسية للشيعة في لبنان

(١٩٦٧ -١٩٧٥م).

I – التحولات القوميــــة وطور المواجهـــة الشعبيـــة مع المشاريع المعاديـــة:

(هزيمة حزيران ١٩٦٧م، وتنامي صعود المقاومة الفلسطينية).

حققت مرحلة الستينات إنجازات عديدة على الصعيد القومي، ومن أهمها:

- تكريس الفكر الوحدوي السياسي القومي مطلباً شعبياً ورسمياً.
- تطوير مؤسسات التنسيق القومي: جامعة الدول العربية – المعاهدات والمنظمـات الشعبية والرسمية – ولادة مؤسسة القمة العربية.
- بناء علاقات إيجابية بين الدول العربية الليبرالية والدول الإشتراكية ودول العـالم الثالث.
- تحويل الصراع ضد الصهيونية، من صراع فلسطيني – صهيوني إلى صراع عربي – صهيوني.

أما أهم ثغرات المرحلة، فهي:

- لم يتم بناء علاقات إيجابية بين السلطة والمجتمع.
- العجز عن تأسيس بنى اقتصادية قومية ثابتة ومتينة تكون كافية لخدمـة المجهود الحربي العربي.

ومن جانب آخر، نجحت الإمبريالية الأميركية في إحباط أكثر المشاريع القومية الـتي كانت لا تزال على طريق النمو. وكانت حرب حزيران / يونيو من العـام ١٩٦٧م، محطـة أساسية في إحباط تلك المشاريع، فشكلت حدّاً فاصلاً بين مرحلتين: مرحلة ولادة النـهوض القومي، فكراً وأنظمة وأحزاباً سياسية، وبين مرحلة انحسارها وانكفائها عن الواجهة، والـتي مازلنا نشهد فصولها حتى أواخر القرن العشرين.

١– هزيمـة حزيران / يونيو وحالـة التراجع السلطوي القومي.

لم تكن علاقة السلطة بالمجتمع قائمة على أسس سليمة لأسباب عديدة منها:

- طبيعة الاتجاهات السلطوية للنخب الحاكمة، التي كانت تدافع عن بقائها في ظل ظروف صعبة كان الصراع بينها وبين القوى المعارضة المتربصة بها على أشدِّه.
- عدم وعي السلطة والشعب لأفضل الصيغ النظرية الممكنة للعلاقة بين السلطة والمجتمع. أو عدم اهتمام السلطة ببناء هذا الجانب بشكل سليم.
- عدم توفر الإمكانيات المادية الكفيلة بالصمود عسكرياً في وجه الخارج، والضرورية لتنفيذ المشاريع الإنمائية، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، في الداخل.

فنتج عن ذلك، في وجه الأنظمة التقدمية العربية، ثغرتان أساسيتان:

– **الأولى**: عجزها عن بناء ذاتها، أي أنها لم تكن قد حلّت إشكالية العلاقة بين السلطة والمجتمع بمختلف مستوياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وإن كان هذا العجز محكوماً بأسباب ذاتية لدى النظام العربي بشكل عام، وأسباب موضوعية لها علاقة بظروف ووسائل التغيير ومداه الزمني المطلوب، إلا أنه لا ينفي ما حققته الأنظمة التقدمية من قفزات نوعية، قياساً مع المراحل السابقة، على مختلف الصُعُد.

– **الثانية**: وهي عجز هذه الأنظمة عن بلوغ مستويات التكافؤ والتوازن العسكري مع العدو الصهيوني، السبب الذي منعها من خوض معارك الصراع العربي- الصهيوني بكفاءة أكبر. وكان لهذا العجز علاقة بمستوى البناء الاقتصادي الذي كان مستسلماً لمصدر النفط، كمصدر وحيد للتنمية بمختلف وجوهها، والذي كانت تمتلكه الأنظمة المحافظة/ الرجعية فاستفادت منه سياسياً لصالح استمرارها في أنظمة الحكم.

من خلال هاتين الثغرتين، نطرح السؤال التالي: هل كانت النكسات التي أصابت الأنظمة التقدمية، كما أخذت تُشيع الحركات الماركسية والأصولية الإسلامية، دليل إثبات على فشل النظرية القومية، أيديولوجياً وسياسياً ؟

لا بُدَّ من الإشارة إلى أن تلك التيارات، في مرحلة الستينات من القرن ٢٠م، كانت بالأصل معادية للفكر القومي العربي. وكانت إشكالية: (أية هوية نريد؟) في دائرة التجاذب الأيديولوجي بين التيارات العربية المختلفة. وبالإضافة إلى الصراع الأيديولوجي كان عدد من الأمراض يستفحل في جسم الأمة، ومنها:

– **القطرية**، التي كانت سمة سياسية تُبرِّر وجود أنظمة انفصالية على الرغم من أنها كانت تغلف نفسها بالخطاب القومي؛ وكانت تحسب أن وسائل التنسيق مع الأقطار العربية الأخرى عبر جامعة الدول العربية (المعاهدات التي لم تلزم الكثيرين، والاتفاقات الثنائية، ومقررات القمم العربية التي كانت قلما تُنفَّذ...)، هي أقصى ما كان يمكن أن تقوم به.

فكانت القطرية تظهر، أحياناً، عند الأنظمة التقدمية، التي على الرغم من خطابها الأيديولوجي القومي، كانت قلما تستطيع الاتفاق فيما بينها على صيغ وحدوية قابلة للاستمرار (الوحدة السورية- المصرية، وميثاق ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٣م بين مصر وسوريا والعراق، إضافة إلى ما شهدته مرحلة ما بعدها من مشاريع عديدة...).

- **والنظام العشائري- السلفي، أو العائلي- الملكي،** لم تصبه أية متغيرات، بل كان محمياً سياسيا وأمنياً من الغرب الإمبريالي، ومحمياً أيديولوجياً وفكرياً ضد التأثيرات الليبرالية أو القومية، ومن نماذجه (السعودية- الأردن- المغرب- إمارات الخليج ومحمياته).

- **وإن كانت الاتجاهات الأيديولوجية القومية** قد شهدت اتساعاً نسبياً، من خلال اكتسابها لمواقع رسمية في السلطة، أو بفعل توسع قواعدها الحزبية، إلا أن البنى البشرية التحتية فيها، التي وإن عرفت شبه شمولية جماهيرية قومية، كانت وجدانية الاتجاهات أكثر منها منظمة ومعمَّقة الوعي.

- **أما القوى الإسلامية السلفية** من جهة، **والقوى الماركسية** (الأحزاب الشيوعية العربية) من جهة أخرى، فهي وإن امتلكت قواعد بشرية ذات فعالية، إلا أنها كانت تقف في الطرف المناقض، والمناهض، أحياناً كثيرة، للتيارات القومية.

وما إن أطلت نكسة حزيران ١٩٦٧م، حتى أطلت معها مظاهر الردة على الفكر القومي العربي، وأخذت القوى السلفية والماركسية تُعِدُّ نفسها للاستيلاء على الميراث في المراحل اللاحقة، إذ كان المسرح مهيأً لها بفعل الصدمة النفسية العميقة التي أصيبت بها الجماهير القومية.

إنه بالقدر الذي زرعت الثقافة الشعبية القومية والوجدان الشعبي العربي ثقة بالنفس قبل نكسة حزيران في العام ١٩٦٧م، أُصيبت الجماهير العربية بالإحباط من بعدها. وقد أصبح من الواضح أن الأنظمة والجماهير العربية كانتا تعيشان ثورة وجدانية منفعلة بالتحولات الجديدة على الصعيدين الإقليمي والدولي، بأكثر مما استقطب اهتمامهما الإعداد لمواجهة شتى وجوه التخلف الداخلي من حيث الاهتمام بالتنمية في شتى الحقول، ويأتي على رأسها الإعداد الجيد والسليم لمقاومة المشاريع الاستعمارية المعادية.

فلما حصلت الهزيمة، ما لبثت تأثيراتها، على الوضعين الرسمي والشعبي، أن أفرزت عدة متغيرات على الصعيدين الرسمي والشعبي أيضاً، ومن أهمها:

- نجاح ثورة ١٧-٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨م في العراق، وعودة حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة.
- نجاح ثورة أول أيلول / سبتمبر ١٩٦٩م، في ليبيا ضد النظام الملكي السنوسي.
- تصاعد دور المقاومة الفلسطينية في ممارسة الكفاح الشعبي المسلح، الذي كانت له آثار واسعة في استقطاب تأييد ومشاركة الجماهير الشعبية العربية.
- المراجعات النقدية الذاتية التي مارستها الأحزاب الشيوعية العربية حول مواقفها السلبية السابقة من القضيتين: القومية العربية، وقضية فلسطين وثورتها.

وبالإجمال، فبعد نكسة حزيران، سوف يسود الخطاب اليساري في الوقت الذي اتخذ فيه المسار السلطوي للنظام العربي، بشكل عام، وجهة الغرب.

٢- واقع الحركات القومية بعد الهزيمة:

كانت النخبة المثقفة الليبرالية، القومية والوطنية، لا تجد ما تدافع به عن أسباب النكسات فحسب، و إنما أيضاً كانت في موقع الناقد لما يحصل. وهي في الوقت ذاته لم تستطع أن تنظم نفسها في حركة معارضة هادفة وفاعلة، لكي تقدِّم البديل الليبرالي القومي / الوطني في سبيل مواجهة النكسات والعمل في سبيل تصحيح الأخطاء التي وقعت.

بين هذين التيارين: القومي / الوطني والإسلامي، كانت الأكثرية الساحقة من الجماهير الشعبية، المصابة بالإحباط النفسي والوجداني، تفتش عن تعليل وتفسير لما كان قد حصل.

كانت الأوساط الشعبية، في مراحل المد القومي، من أشد المتحمسين للاتجاهات الوحدوية القومية، تجذبها أية بادرة تدفع للأمل بتحقيق تلك الوحدوية. لكنها أخذت تنجذب إلى ما يمكن أن يكون متعارضاً مع الاتجاهات الوحدوية القومية، أو إلى ما يمكن أن يكون في الطرف النقيض منه. أفليس لهذه المظاهر من تعليل وتفسير ؟

كانت الثقافة الإسلامية، بما زرعته عبر القرون الطويلة من عادات وتقاليد، ومن تراث مكتوب أو محكي، تمثِّل عمق الوجدان الشعبي. وأهم ما في هذه الثقافة، أنها شكَّلت حالة وحدوية نفسية تائقة إلى تحقيق وحدة ما لمواجهة مشاريع التهديد القادم من الخارج من جانب؛ ولأنها، من جانب آخر، أصبحت بموقع الضمير الذي يستشعر الظلم والمعاناة فيحرِّض على مصادره ومرتكبيه.

تعمَّقت الوجدانية الوحدوية في الوعي الشعبي العربي، وكانت الجماهير الشعبية ترفع الشعارات الوحدوية وتلتف من حولها كلما وجدت نفسها معرضة لأخطار خارجية. ولهذا السبب كانت تقفز من فوق الانفصاليات المذهبية، والانفصاليات القطرية، لتهتف لأية بادرة وحدوية تظهر على الصعيد القومي، لكنها كانت تذرف دموع الحسرة والألم كلما أُصيبت الاتجاهات الوحدوية بانتكاسة ما.

لم تكن هذه الوحدوية، العميقة الجذور في داخل الوجدان الشعبي، قد ميَّزت هويتها بعد، فهي تارة وحدوية إسلامية تستند إلى وحدة أبناء الدين الواحد؛ وتارة أخرى وحدوية قومية تستند إلى قوة أبناء الشعب العربي الواحد. فأصبحت الجماهير الوحدوية، بمثل هذه الصفات، كمثل كتلة من الطين الجاهز للتشكيل، يحاول كل اتجاه وحدوي أن يصنع منها الوحدة التي تناسب الهوية التي اختارها. وكانت النخبة هي دائماً ذلك الصانع، لأنه على الرغم من اتساع رقعة الوعي، لم تتحول تلك الجماهير، بعد، إلى المستوى الذي تميِّز فيه، بشكل واعٍ، بين الخيارات الفكرية و السياسية والاجتماعية المعروضة أمامها. لذلك بقيت

الثقافة الوحدوية الوحدانية العفوية للطبقات الشعبية، مأسورة في داخل دائرة الانفعال، لتتجاذبها التيارات القومية تارة، والتيارات الإسلامية تارة أخرى[1].

وفي المقابل وقفت الأنظمة القومية / الوطنية الليبرالية، وتياراتها الثقافية موقف الذي يقاوم الثقافة الإسلامية باسم الحداثة، لكنها فشلت في التحديث ولم تنجح في تهذيب هذه الثقافة وتطويرها. وانشغلت التيارات الثقافية «في متاهات الثقافة التي فُصمت عن مناخ الناس، وذلك حين ما تقاعد المثقفون أو تقاعسوا «عن وصل الثقافي بالسياسي، وعن تفعيل النخبة أو النخب العلمية مع النخب السياسية الحاكمة والمحكومة على حد سواء »[2].

لا شك في نقاء وطهارة العمق الوجداني الوحدوي العربي، ولا شك أيضاً بأن حالة التجاذب التي تقوم بها التيارات الوحدوية المختلفة الاتجاهات كانت تساعد كثيراً على تمزيق هذا الوجدان، لا بل تعمل، أحياناً كثيرة على تلويث طهارته. فحالة الصدام بين المشاريع السياسية الوحدوية الإسلامية، وبين اتجاهات المشاريع الوحدوية القومية، لا تنعكس تمزيقاً في داخل الوجدان الوحدوي الشعبي فحسب، و إنما عملت القوى المستفيدة، في الداخل والخارج، أيضاً، على تأجيجه باستمرار.

ولأن الخلاف ليس على أهمية الوحدوي، وإنما كان حول الأسس التي يقوم عليها، لهذا انقسم الوحدويون إلى طرفين: أحدهما، ليبرالي يؤمن بالحوار. أما الثاني، انطلاقاً من عقائده الدينية، فينفي الحوار بين الوضعي و الإلهي ويرفضه.

٣- هزيمة حزيران / يونيو وانتعاش الحركات الأصولية الإسلامية:

كانت من أهم ردود الفعل على النكسة، والتي سوف يتضح تأثيرها في العقود اللاحقة من القرن ٢٠م، تلك التي صدرت عن الحركات الإسلامية ذات المشاريع السياسية. وظناً من تلك الحركات أن المشروع القومي قد أثبت فشله، سوف تبدأ بتحضير نفسها لوراثة القيادة من القوى والحركات والأحزاب القومية والشيوعية؛ لذا شكلت نكسة حزيران، بالنسبة للحركات الأصولية، نقطة البداية في العودة إلى النشاط السياسي بعد أن كانت قد استكانت لفترة من الزمن.

اتخذت الحركات الإسلامية من تقاليدها وتراثها ومن قاعدتها الشعبية العريضة، وعقائدها السياسية الإسلامية، دوافع تحسب نفسها من خلالها أنها ليست البديل للأنظمة الليبرالية القومية والوطنية فحسب، و إنما هي النظام الأصيل أيضاً. فالأنظمة الليبرالية منعتها من هذا الحق،

---

(١) راجع بحثنا: **في سبيل علاقة سليمة بين العروبة والإسلام**: م. س: صص ٤٥٨ – ٤٥٩.

(٢) خليل، د. خليل أحمد: «العرب وواجهات القرن المقبل» (٣ – ١٩): **مجلة دراسات عربية**: بيروت: العدد ١٢: السنة ٢٦: ص ٦.

وهي اليوم، بعد إثبات الفشل الذي أصيبت به تلك الأنظمة، لأنها ذات شرائع وضعية، تعود لكي تستعيد الحق الذي سُلب منها، ولكي تباشر النضال -كما تدَّعي- من أجل بناء نظام تقوم دعائمه على شرائع إلهية.

كثيرة هي القوى التي وجدت في الحركات الإسلامية وسيلة في سبيل استخدامها، أو الاستفادة من الزخم الذي تتميَّز به، لمنافسة الاتجاهات القومية والوطنية حول القواعد الشعبية لتفكيكها وإضعاف قوة تأثيرها وشرذمتها بين هذه التيارات أو تلك.

وبالإجمال، أخذت الصحوة الإسلامية المعاصرة تطل، بقوة متصاعدة لافتة، على المسرح السياسي العربي، منذ أوائل السبعينات من القرن ٢٠م.

جاءت جملة من العوامل الذاتية والموضوعية، لكي تساعد على انتعاش الصحوة الإسلامية، وحركاتها الأصولية، ومن أهمها:

– **التراجعات التي واجهت المشروع القومي:** بحلول عام الهزيمة في ٥ حزيران / يونيو ١٩٦٧م، كان الاقتصاد المصري قد شارف على الإفلاس، وكثرت الضحايا وتوزعت في القرى والأرياف المصرية، فكانت مادة خصبة للإسلام الشعبي المتأثر بالطرق الصوفية[١]. وانعكست تأثيرات نكسة حزيران على أقطار المغرب العربي أيضاً[٢]. وفي الخليج والجزيرة العربية، حصلت ردة ضد القوى القومية الناشئة، واشتدَّت اكثر عندما انخرطت الأنظمة التقدمية في مشروع التسوية مع الأنظمة المحافظة / الرجعية في قمة الخرطوم، في مقابل الحصول على مساعدات مالية منها، وخاصة من السعودية والكويت[٣].

لم تكن هزيمة حزيران تشكِّل عامل الإحباط الوحيد، فقد كانت هناك، أيضاً حالة من تراكم الإحباط التي سبقتها، ومنها: فشل المشاريع الوحدوية. وانتشار الصراعات العربية - العربية، التي انصبَّ معظمها بين الدول التقدمية، وليس حول الأنظمة المحافظة / الرجعية[٤].

– العجز عن التلاقي بين المجتمع والسلطات الليبرالية: **وقد ظهر واضحاً في ميدانين: الميدان السياسي، والميدان الاقتصادي – الاجتماعي.**

---

(١) كانتوري، لويس : «المحافظة والتقدم في مصر: الإحياء الإسلامي» (٨ – ٢٦): **مجلة قراءات سياسية**: العدد الثاني: السنة الثالثة: ١٩٩٣: فلوريدا: صص ١٤-١٥.

(٢) الجابري، محمد عابد: »الحركة السلفية والجماعات الدينية المعاصرة في المغرب» (١٨٧ – ٢٤٥): **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ١٩٨٧: ط١: ص ٢٣٠.

(٣) النقيب، خلدون حسن : م . س : ص ١٣٧.

(٤) هلال، علي الدين : **العرب والعالم**: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ١٩٨٨: ط١: ص ١٢١.

ففي **الميدان السياسي**، اتخذ الكفاح التحرري والاستقلال أولوية، بين الحربين العالميتين، الذي اتَّسم بسمة الإحياء القومي، وعرفت تلك المرحلة بأنها عصر العروبة الكبرى، حيث تخفّى صراع الطبقات وراء العصبية القومية. لكن بعد التحرر القومي ستعرض بالضرورة القضيتان الاجتماعية والديموقراطية[١]. ففي هذا المجال عجزت الأنظمة عن إيجاد حلول لتلك المشاكل. وأحد الأسباب في ذلك أن طائفة من الزعماء والحكام ومحترفي السياسة، ارتبطت منافعهم ومطامعهم بالأوضاع السياسية الراهنة...[٢].

ومن هنا أخذت الفجوة تتسع بين السلطة والمجتمع، وكانت نشوة النصر في الحصول على الاستقلال السياسي بدأت تنحسر شيئاً فشيئاً، ليحل مكانها تقييم الأنظمة على أساس مدى قدرتها على تطوير أوضاع مجتمعاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولأن الإخفاق أصبح حاصلاً، لأسباب ذاتية في النظام وموضوعية في الإمكانيات، أخذ الصراع بين السلطة والمجتمع يشق طريقه.

كانت جدلية الصراع بين السلطة والمجتمع تشهد تراكمات متواصلة. ولأن السلطة كانت عاجزة عن إيجاد حلول للمشاكل، كان الصراع بينها وبين المعارضة يتصاعد بحركة جدلية متنامية.

كانت الحركات الأصولية في المشرق العربي ووادي النيل، قد استفادت، كثيار له مشروعه السياسي البديل، من آثار النكسة العسكرية في العام ١٩٦٧م، كما أنها كانت تستفيد من حالة الصراع السلطوي - المجتمعي أيضاً. ولهذا تصادمت الأنظمة مع الحركات الإسلامية لأكثر من سبب.

ففي سوريا ومصر، مثلاً، كان لحركة الإخوان المسلمين مشروعها السياسي الذي يهدف، ليس لإزاحة النخب الحاكمة فحسب، وإنما تغيير النظام السياسي بأكمله، أيضاً. فتحوَّل الصراع إلى دفاع من السلطة عن نفسها وعن النظام السياسي الليبرالي[٣].

أما في أقطار المغرب العربي، فكان ما حصل في الجزائر مثلاً واضحاً، لعب فيه عامل الفجوة بين السلطة والمجتمع دوراً أساسياً في نمو الحركات الأصولية الإسلامية؛ ووقع آلاف الشباب الجزائريين ضحية تلك الفجوة، فانتظروا أية دعوة معارضة تجيب عن مشاكلهم[٤].

تركت علاقات الحركات الإسلامية السلبية مع الأنظمة القومية الليبرالية، في مرحلة ما قبل الهزيمة، فجوة عميقة من العداوة دفعت بتلك الحركات إلى أن تعود إلى النشاط، بعد هزيمة

---

(١) خليل، خليل أحمد: **العرب والديمقراطية**: دار الحداثة: بيروت: ١٩٨٤: ط١: ص ١٣.

(٢) طربين، أحمد: **التجزئة العربية، كيف تحققت تاريخياً ؟**: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ١٩٨٧: ط١: ص ٢٣٢.

(٣) الفيلالي، مصطفى: «الصحوة الدينية الإسلامية»: م . س : ص ٣٦٩.

(٤) دحماني، مصطفى: «الأصولية في الجزائر» (٣-١٦): **مجلة دراسات عربية**: بيروت: العدد ١٢: السنة ٢٨: تشرين الثاني/نوفمبر: ١٩٩٢:صص ٥-٨.

حزيران، مستعيدة مشروعها السياسي، ومستفيدة من الاخفاقات التي منيت بها التيارات والقوى والأنظمة القومية والوطنية والعلمانية.

تضافرت تلك العوامل معاً، وأخذت تنذر بولادة معارضة تعمل على المطالبة بتصحيح الخلل. فالمعارضة، عادة، تأخذ شكل الوعاء الثقافي الأكثر تأثيراً في حياة الشعوب. وكان الوعاء الثقافي السائد في المجتمع العربي، بشكل عام، هو الثقافة الشعبية الإسلامية ذات الرصيد العريق، الذي يعود إلى أكثر من عشرة قرون من الزمن.

فاستندت الحركات الإسلامية إلى القاعدة الشعبية ذات الثقافة الإسلامية. كما أنها التقت بتراث الحركات الوطنية، وكانت شريكة أساسية في الحصول على الاستقلال السياسي في مختلف الأقطار العربية. لذلك اتخذت من تقاليدها وتراثها ومن قاعدتها الشعبية العريضة، وعقائدها السياسية الإسلامية، دوافع حسبت، من خلالها، أنها ليست البديل للأنظمة الليبرالية القومية والوطنية فحسب، و إنما هي النظام الأصيل أيضاً.

٤- التحولات على الصعيد القومي بعد هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧م:

كشفت هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧م عن بعض مواطن الخلل، ويأتي على رأسها العامل الاقتصادي الذي كانت تفتقد إليه الأنظمة القومية الليبرالية، فاستطاعت القوى القطرية، بفعل امتلاكها للثروة النفطية، أن تضبط الحالة القومية الوحدوية عندما أخذت تقدِّم المساعدات المالية إلى دول المواجهة. واطمأنت إلى ما يوفره لها ميثاق التضامن العربي، الذي أقره مؤتمر الخرطوم (١ / ٩ / ١٩٦٧م) من الطمأنينة على أوضاعها الداخلية من خطر التيارات التحديثية. واستراح أيضاً العالم الصناعي / الإمبريالي، واطمأن باله على ضمان مسألتين مهمتين: استمرار تدفق النفط، وحماية الأنظمة القطرية الموالية له(١).

رسم تراجع الأنظمة التقدمية، وضعف المد القومي الثوري، والانتكاسة النفسية للجماهير، معالم المرحلة المقبلة، مرحلة السبعينات من القرن ٢٠م، والتي حفلت بالتطورات المتلاحقة، ومنها:

أ- **على الصعيد الفلسطيني**، تمكّنت فصائل المقاومة الفلسطينية، منذ العام ١٩٦٨م، أن تسيطر على منظمة التحرير الفلسطينية. وفي العام ذاته **وُضع الميثاق الفلسطيني الذي نصَّ على تحرير كل فلسطين**؛ ومن هنا «بدأت المغامرة الكبرى لليسارية العربية»(٢). وترافقت هذه

---

(١) راجع بحثنا: **في سبيل علاقة سليمة بين العروبة والإسلام**: م. س: ص ٤٠٥.

(٢) قرم، د. جورج: **إنفجار المشرق العربي**: دار الطليعة: بيروت: ١٩٨٧: ط ١: صص ١١٩-١٢٠.

الحالة مع المراجعات النقدية التي أجرتها الأحزاب الشيوعية في كل من سوريا ولبنان والأردن، والتي حاولت من خلالها تصحيح مواقفها السلبية السابقة من القضية القومية العربية، ومن قضية فلسطين والثورة الفلسطينية.

قام النظام الأردني، استجابة للأطراف الدولية والإقليمية: العرب المحافظين/ الرجعيين والكيان الصهيوني وبمساعدتها، بتدمير القوات العسكرية للمقاومة الفلسطينية في الأردن في أيلول / سبتمبر من العام ١٩٧٠م. وحصل ذلك في ظل حالة التراجع السلطوي العربي، بحيث عجزت الأنظمة العربية، التي كانت مؤيِّدَة للثورة الفلسطينية، عن حمايتها.

في المقابل تنامت حالة الالتفاف الجماهيرى العربي الواسع حول المقاومة الفلسطينية، على قاعدة اعتبار الكفاح الشعبي المسلح طريقاً أساسياً في الصراع بين الحركة التحررية العربية والكيان الصهيوني.

انتقلت قوات المقاومة الفلسطينية إلى لبنان، وساعدها على ذلك وجود فلسطيني فاعل فيه، مستنداً إلى عمق من الأحزاب الوطنية اللبنانية المؤيدة للثورة. فانتقلت معها وسائل الصراع وقواه إليه، والتي سوف تشهد فصولاً أخرى منذ العام ١٩٧٥م.

ب- **أما على الصعيد العربي العام**، فبعد وفاة عبد الناصر في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠م، قام أنور السادات بخطوات متسارعة على صعيد الابتعاد عن السوفيات، والتقارب مع الأميركيين والدول العربية الموالية لهم، وراح ينخرط في وضع الأسس لحل دائم للنزاع العربي - الإسرائيلي[١].

يبدو من تلك التطورات وكأنها، رسمت الخطوط العريضة لاستراتيجية العمل القومي لمرحلة ما بعد هزيمة حزيران / يونيو، ثم شرعت بتنفيذها.

٥- التأسيس للخيارات السلمية بعد هزيمة حزيران / يونيو:

قام السادات بخطوات ثلاث، كانت تشكل مضمون تلك الخيارات الأساسي:

أ- تقارب مع الأنظمة المحافظة والإسلامية: خاصة مع السعودية وإيران، حليفتي أميركا في المنطقة. ثم رفع لواء التدين والتضامن الإسلامي لتثبيت دعائم الكومنولث الإسلامي المؤيد، سياسياً، للغرب[٢]. واستكملها بخطوة داخلية، وهي محاولة التقارب مع الحركة الناشطة للأصوليين في مصر، لتدعيم موقفه في الداخل حينما تصبح المواجهة بينه وبين الاتجاهات القومية الرافضة لاستراتيجيته أمراً لا مفرَّ منه.

---

(١) شيبان، د. أنطوان : **قرار أميركا بالفشل في الشرق الأوسط**: ١٩٨٤: ط. خاصة: صص ١٤٥-١٤٦.

(٢) قرم، جورج: م . س : صص ٦٤ - ٦٥.

ب- **قطع العلاقـــة مع السوفيـــات لحساب تمتينها مع الغرب**: وفيها أقـدم، في تموز/ يوليو ١٩٧٢م، على طرد الخبراء السوفييت تحت ذرائع شتى، ومنها: عدم تلبية طلبـات مصر بالأسلحة الروسية النوعية، الأمر الذي يحول دون تمكنها-كما يدَّعون- مـــن خـوض جولة جديدة في الصراع ضد «إسرائيل»[١].

وعلى الرغم من أن بعض الواقع كان حقيقياً، إلا أنه لا يفسر تماماً موقف الانحياز الذي اتخذه السادات إلى جانب الغرب، لأن اتجاهاته الاستراتيجية كانت تسير نحو هذه النتيجـــة، لكنها كانت تفتش عن ذرائع تتستَّر بها. والدليل على كذب تلك الادعاءات هو أن نوعيـــة السلاح السوفياتي كانت ذات تأثير واضح في تحقيق الانتصارات الجزئية في حرب ٦ تشـرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣م.

كان دور السادات جزءاً من تيار يعمل باتجاه التفاوض والتسوية مع العدو الصـهيوني. بعض هذا التيار **كان خارجياً**، وإذا ما حسمنا مصلحة الغرب الأساسية في العمل من أجل هذا النهج، فإن الاتحاد السوفياتي كان بإسهامه الفكري والسياسي يعمل جاداً من أجل الاتجـاه التسووي، «وقد وضع، في أحيان كثيرة ثقله السياسي، والفكري والإعلامي وراءه»، وفي أحيان عديدة شن حملات مباشرة أو غير مباشرة على القوى المناهضة للتسوية، واصفاً إياها بالتطرف واللاواقعية»[٢]. وتبنَّت موقفه معظم الأحزاب الشيوعية والأوساط المتأثرة بها.

أما **الجزء الداخلي**، فقد أدى قبول مصر بنهج التسوية إلى تشجيع بعـض القيـادات والأوساط الفلسطينية للقبول به. ثم بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر من العـام ١٩٧٣م، انضمَّت سوريا إلى ركب التسوية فاكتسب هذا الاتجاه قوة كبيرة[٣].

ج- تحريك الجمود في الصراع وصياغة الخيارات الاستراتيجية الجديدة:

أصبحت القضية الفلسطينية تمثل أحد مصادر عدم الاستقرار السياسي المزمن بالنسـبة للقوى والدول المحافظة/ الرجعية، خاصة دول الخليج، لهذا أصبح من مصلحتها المباشـرة أن تنخرط في تصفيتها[٤]. وزاد من حرارة الحركة بعد أن أخذت تشكل عنصر تحريض دائم ضد هذه الدول. ولمواجهة كل تلك المخاطر، كانت الإدارة الأميركية مُلزَمة بأن تجد حـلاً مـا للقضية الفلسطينية على قاعدة إيجاد حل شامل لقضية الصراع العربي - الصهيوني.

كان لحرب ١٩٧٣م وحظر النفط، دور أساسي، في دفع الولايات المتحدة للبحث عن

---

(١) الكيالي، عبد الوهاب: **موسوعة السياسة (ج ٢)**: م . س : ص ٢٠٩.

(٢) حزب البعث العربي الاشتراكي: **التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر**: دار الحرية: بغـداد: ١٩٨٠: ص ١١٥.

(٣) م . ن : صص ١١٥-١١٦.

(٤) النقيب، خلدون حسن : **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية**: مركز دراسات الوحدة العربية: بـيروت: ١٩٨٧: ط١: ص ١٧٨.

السلام في الشرق الأوسط. وبدون أن تضعف الولايات المتحدة التزامها الأساسي بوجود «إسرائيل»، بدأت تتحرك باتجاه وضع الوسيط النشيط بين الجانبين[1].

وفي المقابل، وعلى الصعيد الرسمي العربي، دعا مؤتمر القمة العربي السادس (الجزائر في ٢٨/ ١١/ ١٩٧٣م) إلى إقرار «السلام» على أساس شرطين: «انسحاب «إسرائيل» من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس». و«استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة»[2].

وقد أوضحت مقررات مؤتمر القمة السابع (الرباط في ٢٨/ ١٠/ ١٩٧٤م)، أن «السلام العادل، هو «التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان يونيو/ حزيران ١٩٦٧م»». و«الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفق ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني»[3]. وهذه الحقوق هي: «في إقامة السلطة الوطنية المستقلة على أي أرض فلسطينية يتم تحريرها»[4].

حلّت الاتجاهات الجديدة، العربية والفلسطينية مكان لاءات قمة الخرطوم الثلاث: لا للاعتراف، لا للصلح، لا للتفاوض. كما أنها حلّت مكان الكفاح المسلح أسلوباً لتحرير الأرض الفلسطينية بكاملها، كما جاء في الميثاق الفلسطيني بتاريخ ١٠/٧/١٩٦٨م[5].

وبهذا تكون اتجاهات التسوية قد استجمعت عناصر تأسيسها، على المستويات الرسمية العربية من خلال مقررات مؤتمرات القمة، ولاقت تأييداً أميركياً للقيام بدور العرّاب الكامل، فكانت فاتحة للمحطة الثانية، وهي صياغة الحلول وتنفيذها.

أصبحت الأجواء ملائمة، بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر من العام ١٩٧٣م، لإجراء تسوية للصراع العربي - الصهيوني، خاصة وأن الاتجاهات التسووية أصبحت مقبولة ومقرَّرة على الصعد الرسمية العربية، وفي المجلس الوطني الفلسطيني، أيضاً. فكان على الولايات المتحدة، في مثل تلك الأجواء المناسبة، يقول فانس، أن تكون وسيطاً نشيطاً بين الجانبين، إذا أريد أن تكون هناك أي فرصة لسلام حقيقي»[6].

ومن هنا أخذت الإمبريالية الأميركية، بدعم من حلفائها العرب، تُعِدُّ من أجل تنفيذ مخططها. وكان أن لجأت إلى تأسيس عدد من القواعد الثابتة لتنطلق منها نحو أهدافها المرسومة. وللإعداد لمشاريع إحباط أي توجه قد يعرقل تلك المشاريع:

---

(١) فانس، سايروس : **خيارات صعبة**: المركز العربي للمعلومات: بيروت: ١٩٨٣: ط ١: ص ٧.

(٢) خوري، د. يوسف: **المشاريع الوحدوية العربية**: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ١٩٨٨: ط١: ص ٢١٩.

(٣) م . ن : ص ٢٢٢. (عامود أول).

(٤) م . ن : ص ٢٢٢. (عامود ثاني).

(٥) الكيالي: **موسوعة السياسة** (ج ٦): المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت: ١٩٩٠: ط١: ص ٥٠٥

(٦) فانس، سايروس : م . س : ص ٩.

كانت خطوط المواجهة الساخنة بين الإمبريالية والأمة العربية تصب دائماً في المشرق العربي. ففيه أهم المصالح الاستراتيجية الأميركية: النفط و«إسرائيل».

ففي المشرق العربي بشكل عام، ودول المواجهة: لبنان وسوريا والأردن ومصر بشكل خاص، تنتشر الأحزاب والحركات القومية، مدعومة بتيار عريض من القوى الشعبية. وفيها وجود فاعل لفصائل المقاومة الفلسطينية التي تمارس الكفاح الشعبي المسلح.

ولأن مركز القضايا العربية، فيما يختص بالصراع العربي - الصهيوني، هي القضية الفلسطينية؛ وحيث إن المقاومة الفلسطينية كانت الحامل الأساسي لها، كانت تفتش دائماً عن تأمين موطئ قدم لها على أرض متاخمة لحدود فلسطين المحتلة.

اشتدَّ عود المقاومة وتصاعد تأثيرها بعد اتفاقية القاهرة (٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩م) بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات اللبنانية، والتي سُمح فيها للمقاومة الفلسطينية ببناء قواعد عسكرية على الأراضي اللبنانية، والانطلاق منها بعمليات عسكرية ضد الوجود الصهيوني في فلسطين المحتلة[1].

ولما أصبحت الساحة اللبنانية، منذ أوائل السبعينات، مقراً لأهم تجربة جبهوية نضالية اكتسبت بعدها القومي، لفتت إليها أنظار العاملين من أجل حل تسووي لقضية الصراع العربي - الصهيوني. فأخذت الأطراف المعنية، وعلى رأسها أميركا و«إسرائل»، تخطط من أجل إجهاض تلك التجربة، في سبيل منعها من إعاقة المشروع التسووي.

كانت المرحلة متجهة، نظرياً وعملياً، إلى صياغة مخطط يتم فيه حصار القوى الحزبية والشعبية المؤتلفة على الساحة اللبنانية، وكان هذا المخطط يلتقي مع مصالح أطراف عديدة، خارجية وعربية، لأن «تصفية المقاومة الفلسطينية... وتصفية الحركة الوطنية اللبنانية تزيل من المنطقة بؤرة ثورية نشيطة، تعرقل تنفيذ مخطط ترتيب الأوضاع فيها »[2].

في ظل هذه الأجواء، انفجرت الأوضاع في لبنان تحت ستار حرب أهلية طائفية، في الثالث عشر من نيسان/ أبريل ١٩٧٥م.

***

---

(١) الكيالي، عبد الوهاب: **موسوعة السياسة** (ج ٤): المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت: ١٩٨٦: ط١: ص ٧٤٢.

(٢) **التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر لحزب البعث العربي الاشتراكي**: م . س : ص١٢٩.

II - إنعكاسات التحولات القومية، والخيارات السلمية، على الوضع في لبنان.

١- إنتقال المقاومة الفلسطينية إلى الساحة اللبنانية.

وجنباً إلى جنب مع تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية كان يتمّ الإعداد لتنظيم عسكري يمارس أسلوب الكفاح الشعبي المسلح لتحرير فلسطين. وهكذا أُعلن عن انطلاقة هذا العمل في ١ / ١ / ١٩٦٥م، بعد تنفيذ أول عملية عسكرية لقوات «العاصفة» -الجناح العسكري لحركة فتح- ولم يتعاون معها، منذ البداية، سوى التنظيمات الفلسطينية التابعة لحزب البعث العربي الاشتراكي. وبعد هزيمة حزيران / يونيو من العام ١٩٦٧م، تصاعدت عمليات المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال. وانتُخب ياسر عرفات -الناطق الرسمي لحركة فتح- رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٩م(١).

بعد تصفيتها عسكرياً وسياسياً في الأردن أصبحت الساحة اللبنانية هي الساحة الرئيسة التي استندت إليها المقاومة الفلسطينية للانطلاق منها في سبيل القيام بعمليات عسكرية ضد العدو الصهيوني. لكن هذه الساحة، بما يعني اتجاهاتها ومواقف شتى التيارات الرسمية والحزبية والشعبية فيها، كان يتآكلها التشرذم والاختلاف الحاد، ليس حول المقاومة الفلسطينية بل من مجمل الوضع العربي كله.

ففي اللحظة التي انطلقت فيها أول عملية فدائية من الأرض اللبنانية في العلم ١٩٦٥م، لم تلاق تلك الخطوة تأييداً واحتضاناً حتى من قبل الحركات والأحزاب اليسارية. لكن انطلاقاً من إيمان حزب البعث العربي الاشتراكي بالكفاح الشعبي المسلح، وبعد انطلاق قوات «العاصفة» -الجناح العسكري لحركة فتح- كانت جريدة الأحرار -الناطقة بلسان الحزب في لبنان- هي الوحيدة التي نشرت بيانها العسكري الأول(٢). كما أصدر الحزب عدة بيانات تأييد وتبشير بالعمل الفدائي، وكانت مواقفه تشير إلى عجز الأنظمة عن استرداد فلسطين. لأن الكفاح الشعبي المسلح هو الطريق الرئيس لاستردادها. وتتوجه بانتقاد ضد من يدَّعون الحرص على فلسطين، والذين لا يجرءون على الإشارة إلى مجهود «العاصفة». وإلى أن مكان العمل الفلسطيني هو على أرض فلسطين وليس في المؤتمرات. ويُعدُّ عمل «العاصفة» وأسلوبها في الكفاح الشعبي المسلح هو ما يجب على العرب أن يأخذوا به(٣).

هذا، وكان العمل الفدائي الفلسطيني يعاني من عدة ثغرات، ومن أهمها:

---

(١) الكيالي، عبد الوهاب: **موسوعة السياسة** (ج ٢): م. س: صص ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٢) **نضال البعث** (ج ١١): م. س: ص ١١.

(٣) **نضال البعث** (ج ١١): م. س: صص ١٨٢- ١٨٤.

- أن المقاومة الفلسطينية كانت منقسمة إلى منظمات عديدة. وبمرور الزمن وتكاثر البلاغات كانت تبتعد عملية التوحيد عن أن تصبح مطلباً واقعياً. ولكي تحصّن انطلاقتها كان يجب عليها أن تأخذ بعين الجد والاهتمام إشراك الجماهير الفلسطينية في داخل الأراضي المحتلة في عملية الكفاح المسلح على أوسع نطاق، وإيجاد حماية خلفية للعمل الفدائي في كل بلد عربي يتواجد على أرضه. ومن هذه البوابة يأتي دور الحركات الثورية العربية[١].

٢- إتجاهات السلطة اللبنانية ومواقفها من العلاقة مع العرب والمقاومة الفلسطينية:

منذ العام ١٩٥٨م، كان الموقف اللبناني الرسمي -كما عبَّر عنه فؤاد شهاب (١٩٥٨ - ١٩٦٤م) رئيس الجمهورية اللبنانية- يتلخَّص بما يلي:

إن لبنان مقسَّم على الطوائف، ويقيم النظام حساباته من خلال هذا المنظار. ولبنان يعدُّ الفلسطينيين طائفة إضافية، تعدادها ٤٠٠ ألفاً، فهم من أكبر الطوائف. وهي، بالإضافة إلى ذلك، طائفة متميِّزة، تتجمَّع في أمكنة معيَّنة بمستويات اجتماعية متساوية، وهي واعية سياسياً بحكم وجود قضية وطنية لها. «فمن الطبيعي... أن تتعامل الدولة اللبنانية، وخصوصاً أجهزتها، بحذر مع هذه المجموعة البشرية الضخمة القادرة في أية لحظة على أن تلعب الدور الحاسم في السياسة اللبنانية»؛ وفي ظل غياب التوازن بين إمكانيات الدولة وأجهزتها، وحجم الوجود الفلسطيني، كان لا بُدَّ من أن تعطي الدولة الجانب الأمني الدور الأساسي[٢].

لذا استخدم الجيش كذراع قوي يدافع عن النظام مستقوياً بجهاز أمني صارم، وهو ما عُرِف في تلك المرحلة بالشعبة الثانية[٣].

كان موقف الطبقة الحاكمة في لبنان من هزيمة حزيران / يونيو: الحد من الخطر الصهيوني يتم عبر سياسة الامتناع عن تحدي «إسرائيل» ونصب العداء لها. وإعتماد لبنان على وعود بالحماية من الدول الكبرى. لذلك كان يتم الترويج إلى أن الخطر الصهيوني لا يستهدف لبنان بل يستهدف دولاً عربية أخرى[٤].

ولأن لبنان لم يعترف بخطر «إسرائيل»، قاده عدم الاعتراف هذا إلى الاعتقاد بأن الوجود الفلسطيني هو الذي يشكّل ذلك الخطر. ولهذا قال شارل حلو -رئيس الجمهورية اللبنانية: الثورة ثورة، والدولة دولة، ولن تلتقيا. فكانت كلها أسباب قادت إلى توجيه أنشطة

---

(١) م. ن: صص ٣١١ - ٣١٢.
(٢) الأمين، عبد الله: لماذا لبنان؟: دار المسيرة: بيروت: ١٩٨٠: ط ١: صص ٩ - ١١ من مقدمة منح الصلح.
(٣) فارس، وليد: التعددية في لبنان: الكسليك: بيروت: ١٩٧٩: د. ط: صص ٢٦٥ - ٢٦٨.
(٤) نضال البعث (ج ١١): م. س: ص ٢٩٥.

الدولة إلى الاستعداد لأي اصطدام قد يحصل بين السلطة والمقاومة، وكأنَّ الاصطدام بينـــهما كان حتمية لا مفرَّ منها[1].

حصل التصادم بين السلطة اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، وغابت كل المؤسسات الرسمية عن التعاطي معها، وتمَّ اختزال السلطة لتصبح كلها في يد رئيس الجمهورية. وما حصل فيمـا بعد أن الدولة اصطدمت بمؤسسات الدولة إلى جانب اصطدامها بالفدائيين[2].

لكن موقف الدولة لم يكن سهلاً، بسبب مظاهر التأييد الواســع للعمــل الفدائــي الفلسطيني، إلى الدرجة التي أوقعت الجيش اللبناني في ارتباك شديد لدى محاولتــه التصــدي للفدائيين[3].

حصلت اشتباكات، في ٢٤ نيسان / أبريـــل ١٩٦٩م، في بـيروت. وفي ٢٨ آب / أغسطس في طرابلس بين قوات الأمن اللبناني وبين الفدائيين الفلسطينيين[4]. وفي ٢٠ تشـرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٩م وقعت اشتباكات واسعة بين الطرفين[5].

في أعقاب الاشتباكات بين الفدائيين الفلسطينيين وقوى الأمن اللبنانية استقال رشـيد كرامي من رئاسة الحكومة اللبنانية- استنكاراً لما كان يحصل. وتناقضت المواقف بين رئاســة الجمهورية ورئاسة الحكومة، وانفرط عقد الوفاق الوطني، وانقسم اللبنانيون إلى فريقين: فريق قلق من نمو قوة الفدائيين، وفريق يؤيد حريتهم في التحرك[6].

- تشكَّل حلف مسيحي ثلاثي ضمَّ إليه الأحزاب المارونية الثلاثة: بيار الجميل / حزب الكتائب، وكميل شمعون / حزب الوطنيين الأحرار، وريمون إده / حزب الكتلــة الوطنيــة. وكانت أهداف تشكيل هذا الحلف الوقوف ضد العهد الشهابي الذي اتُّـهم بـالتواطؤ مـع الفلسطينيين. وقد أسقط هذا الحلف مرشح الشهابية في انتخابات رئاسة الجمهورية، في العـام ١٩٧٠م[7].

وبعد إسقاط العهد الشهابي، الذي عدَّه المسيحيون متواطئاً مع المقاومة الفلســطينية، اشتعلت في الأردن أحداث أيلول / سبتمبر ١٩٧٠م، مما دفع بأعداد كبـيرة مـن المقاومـة الفلسطينية إلى الدخول إلى لبنان لممارسة العمليات الفدائية انطلاقاً من أراضيه. ولقد توسَّـل

---

(١) الأمين، عبد الله: لمـاذا لبنـان؟: م. س: صص ١٢ - ١٣ من مقدمة منح الصلح.

(٢) م. ن: صص ١٣ - ١٤ من مقدمة منح الصلح.

(٣) لوران، آني و بصبوص، أنطوان: م. س: ص ٢٢.

(٤) م. ن: ص ٢٥.

(٥) م. ن: ص ٢٦.

(٦) م. ن: ص ٢٦.

(٧) حزب الكتائب اللبنانية: **القوى النظامية الكتائبية**: مطابع حبيب عيد: بيروت: ١٩٨٦: ط ١: صـــص ٣٥٨ - ٣٥٩.

الفلسطينيون علاقات إيجابية مع المسلمين اللبنانيين تحت ذريعة أنهم يشكلون جيشاً للدفاع عنهم. فاستغلّت الزعامات الإسلامية هذه القوة في سبيل الضغط على النظام اللبناني للحصول على بعض المطالب من المسيحيين[1].

٣- واقع القوى والأحزاب والحركات الشعبية اللبنانية واتجاهاتها:

تباينت المواقف من العمل الفدائي الفلسطيني في لبنان، وانقسمت إلى تيارين، وهما:

الأول: يتألف، بصورة أساسية، من أهل النخبة المسيحية والسياسية والدينية (وعلى الخصوص حزب الكتائب)؛ وانضمَّت إليهم الأرستقراطية الشيعية وبعض مشاهير السُنَّة والدروز. وإذا كان هذا التيار يعلن تضامنه مع الفلسطينيين لعدالة قضيتهم إلا أنه يرفض التضحية بالسيادة اللبنانية.

الثاني: القوميون العرب والماركسيون والداعون لسوريا الكبرى والناصريون[2].

- زرعت هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧م انتفاضة قومية عربية في لبنان ضد انهزامية السلطة اللبنانية، وقابلها خوف مسيحي على الدولة من الانهيار أمام زخم التيار العربي، فلجأ المسيحيون إلى الاستعداد والتدريب على السلاح.

- أما عندما قويت شوكة الثورة الفلسطينية، منذ العام ١٩٦٨م، إنقسم اللبنلنيون إلى تيارين متقابليْن مُعبّأيْن بالشكوك: إنفلت الشارع الإسلامي من أيدي الزعماء التقليديين لصالح تيار القومية العربية، وأصبحت المقاومة الفلسطينية وسيلته الاستراتيجية في الضغط على الدولة اللبنانية. أما الشارع المسيحي، الذي لم يكن قد تجاوز مخاوفه التاريخية في الخوف من الغرق في بحر قومي إسلامي، فقد حمل السلاح وأصبح جاهزاً للقيام بدور السلطة في التصدي للمقاومة الفلسطينية[3].

كانت من جملة ردات الفعل على هزيمة حزيران / يونيو، ما يلي:

- دعوة حزب الكتائب إلى تدويل لبنان وضمانة من الدول الكبرى. ويعني هذا المشروع أن يتهرَّب لبنان من أية التزامات على الصعيد العربي. وتهرّبه من الالتزامات القومية يصب في مصلحة «إسرائيل» والإمبريالية العالمية[4].
- التفتت الحاصل بين صفوف القوى التقدمية، بحيث انشغل بعضها بالقضايا الاجتماعية المحلية على حساب الاهتمام بالقضايا القومية[5].

---

(١) م. ن: صص ٣٦١ – ٣٦٢.

(٢) بصبوص، أنطوان: **الحروب السرية في لبنان**: طبعة خاصة: بيروت: ١٩٨٨: د. ط: صص ٤١ – ٤٢.

(٣) فارس، وليد: **التعددية في لبنان**: الكسليك: بيروت: ١٩٧٩: د. ط: صص ٢٦٩. – ٢٨٩.

(٤) **نضال البعث** (ج ١١): م. س: صص ٢٥٤ – ٢٥٥.

(٥) م. ن: ص ٢٥٦.

- الإعداد للكفاح الشعبي المسلح من خلال دعوة حزب البعث العربي الاشتراكي إلى مؤتمر شعبي عربي يضم كل القوى الشعبية التي تؤمن بإزالة العدو الصهيوني(١).

كان من أهم الدعوات التي عمل حزب البعث العربي الاشتراكي -منذ العام ١٩٦٨م- على تعميمها: المشاركة في العمل الفدائي. بناء اقتصاد الحرب على المستويين القومي واللبناني. تطبيق التجنيد الإجباري في لبنان. تدريب جميع أفراد الشعب على استخدام السلاح. تحصين قرى الحدود وتحويلها إلى وحدات زراعية ودفاعية. دخول لبنان في وحدة عسكرية مع العرب(٢).

وبالإضافة إلى دعوته تلك، أسهم الحزب في القتال إلى جانب المقاومة الفلسطينية من خلال تنظيمه الفلسطيني (جبهة التحرير العربية) من جهة، وأسس في عدد من القرى اللبنانية المحاذية للأراضي الفلسطينية المحتلة، خلايا حزبية قام بتدريبها وتسليحها، وقد قامت بالعديد من المواجهات مع جنود جيش العدو الصهيوني، الذين كانوا يتسللون ليلاً إلى تلك القرى. وقد سقط نتيجة لتلك المواجهات عدد من الشهداء البعثيين في كل من قريتيْ الطيبة وكفركلا في خلال التواريخ التالية: ١/١/١٩٧٥م في الطيبة. و٢٧/١١/١٩٧٥م في كفركلا*. وقد عدَّ موسى الصدر أن هاتين التجربتين هما من المواقف العملية التي يمكن الاقتداء بهما(٣).

أما بالنسبة لوضع بعض أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية، بعد هزيمة حزيران / يونيو فقد تميَّز بما يلي:

- ركَّزت بعض الأحزاب على القضايا الاجتماعية المحلية على حساب الاهتمام بالقضايا القومية(٤)، وكأنها كانت تعمل على التنصل من تهمة (الانتماء إلى العروبة)(٥). تصرَّفت بعض قوى اليسار اللبناني وكأن القضية العربية لا تعنيها(٦).

فكان تفكك القوى القومية واليسارية ظاهرة بارزة، وقد دخلت في معارك جانبية أبعدتها عن مواجهة الخصوم الرئيسيين(٧).

نتيجة لهذا التشرذم في داخل صفوف أحزاب اليسار تقدَّم حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان بميثاق عمل جبهوي بين الأحزاب والقوى اليسارية، ومن أهم مهماته:

---

(١) م. ن: ص ٢٥٩.

(٢) م. ن: ص ٢٩١.

* منهم، الشهداء: علي شرف الدين وولديه عبد الله وفلاح (الطيبة). وعبد الأمير حلاوي (كفركلا).

(٣) شرف الدين، حسين: **الإمام السيد موسى الصدر**: دار الأرقم: بيروت: ١٩٩٦: ط١: ص ١٤٠.

(٤) **نضال البعث** (ج ١١): م. س: ص ٢٥٦.

(٥) م. ن: ص ٢٦٧.

(٦) م. ن: ص ٢٨٠.

(٧) م. ن: ص ٢٨٦.

العمل من أجل تطوير الوضع اللبناني في شتى الحقول السياسية. وتوثيق العلاقات القومية بين مختلف القوى التقدمية، وخاصة الشعبية، ويأتي في مقدمتها القضية الفلسطينية ودعم العمل الفدائي وتقديم كل وسائل العون والمساعدة له[1].

أما الحزب الشيوعي اللبناني، فكان تطوره، وتصاعد نضاله، وتطلعاته، تتم تحت شعار النضال السلمي الديموقراطي لتحقيق أهداف الجماهير. وقد التزم الحزب بهذا الشعار وأكّد عليه في مؤتمراته التي عُقدت في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، وخاصة في مؤتمره الثالث الذي عقده بتاريخ ٧ - ١٠ كانون الثاني / يناير من العام ١٩٧٢[2].

حتى أواخر العام ١٩٧٢م، لم يتَّضح موقف الحزب الشيوعي من أهمية الممارسة المسلحة التي كان يقوم بها الفلسطينيون، بل ظلَّ يرجِّح الخط السلمي في نضاله. ولم ينخرط الحزب الشيوعي اللبناني في القتال إلا منذ نيسان / أبريل في العام ١٩٧٥م، فالعمل المسلح كان عنده رد فعل، «ولم يكن من منطلقات نظرية تقول سلفاً بالعمل المسلح»[3].

عرف اللبنانيون، منذ العام ١٩٦٧م، أياماً صعبة وقاسية في مواجهة أجهزة السلطة واتباع النظام اللبناني، التي مارست محاولات شرسة لقمع الحركة الشعبية اللبنانية. وعلى الرغم من ذلك استطاع احتضان الحركة الوطنية والجماهير الشعبية للمقاومة الفلسطينية، أن يحقق أول انتصار لها في مواجهة النظام. وانتزعت للمقاومة حق الوجود على الأرض اللبنانية في اتفاقية القاهرة[4]. وكما كانت القوى الوطنية درعاً للمقاومة، كانت هذه بدورها غطاء لها في سبيل تصليب عودها. وعلى هذه القاعدة كانت عملية دخول الثورة الفلسطينية في المعادلة السياسية اللبنانية. وفي المقابل إنطلق المخطط المقابل من خلال رفع شعار خطورة التدخل الفلسطيني الذي أصاب المعادلة اللبنانية بالخلل لصالح المسلمين[5].

إنتهت حرب تشرين الأول / أكتوبر، من العام ١٩٧٣م، وانضمَّ السادات إلى ركب التفتيش عن وسائل لعقد تسوية مع العدو الصهيوني؛ وبذلك خرجت مصر من دائرة الصراع العربي - الصهيوني[6]. وبسبب التأثيرات السلبية التي تركتها حرب تشرين على المصالح الإمبريالية، ولأن النقمة كانت واسعة وشاملة على النظام المصري بعد إخراجه مصر من المعركة، كان لا بُدَّ من الالتفاف على ذلك الواقع.

---

(١) **نضال البعث** (ج ١١): م. س: صص ٣١٦ - ٣٢٦.

(٢) ذبيان، سامي: م. س: ص ١٥٩.

(٣) ذبيان، سامي: م. س: صص ١٨٢ - ١٨٣.

(٤) الأمين، عبد الله: م. س: صص ٥٦ - ٥٧.

(٥) م. ن: ص ٥٨.

(٦) م. ن: ص ٣٩.

- بعد أن أجهض النظام الأردني عمل المقاومة الفلسطينية في أيلول / سبتمبر من العام ١٩٧٠م، تجمَّعت قوات المقاومة الفلسطينية في لبنان، واشتدَّ عـود الأحـزاب والقوى الوطنية.
- كانت التناقضات الاجتماعية والسياسية في لبنان جاهزة لاستقبال أيـة دعـوة للانفجار.
- أخذت السلطة اللبنانية تتنصل من توقيعها على اتفاق القاهرة مع الفلسطينيين.
- كانت التدريبات على السلاح قائمة على قدم وساق وبشكل غير بعيد عن أنظـلو السلطة، وكانت تتم أحياناً تحت رعايتها.
- أخذت صحف اليمين تلعب دوراً في التعبئة والتحريض ضد المقاومة الفلسـطينية وقوى اليسار اللبناني.
- رفع المسلمون صوتهم مطالبين بمنع هيمنة الطرف الماروني[١].

٤- الإسلام السياسي: محاولات استقواء بالمقاومـة الفلسطينيـة لفرض معادلات جديدة في التطييف السياسي.

حصلت المراجع الشيعية في لبنان، في تموز / يوليو من العام ١٩٦٨م، على فتوى مـن المجتهد الأكبر في النجف - العراق تجيز العمليات الفدائية في فلسطين. ونتيجة نداء وجَّهه مفتي جبل لبنان انضمَّ مئات من الشباب المسلم إلى صفوف حركة فتح[٢].

كانت القيادات الروحية للطوائف الإسلامية تتحرك لدعم الثورة الفلسطينية، وكان من أهم تحركاتها تلك التي حصلت بتاريخ ٢٣ و٢٥ تشرين الأول / أكتوبـر ١٩٦٩، حينمـا عقدت مؤتمراً دعت السلطات اللبنانية من خلاله إلى وقف الإجـراءات العسـكرية ضـد الفدائيين، وتنظيم الأمور المتعلقة بنشاطاتهم[٣]. وحدَّد حسن خالد -مفتي الجمهورية اللبنانيـة الراحل- موقع الثورة الفلسطينية بأنها تشكِّل طليعة المسيرة الإنسانية نحو سلام حقيقي[٤].

في العام ١٩٧٣م، وبعد أن تكاثرت الاشتباكات بين الفدائيين الفلسطينيين من جهـة، والجيش اللبناني والأحزاب المسيحية من جهة أخرى، برز إلى العلن تحرك إسلامي كثيف، شمل شتى المستويات السياسية والدينية في سبيل تطويق ذيول الاشتباكات. ومن هنا كيف كـانت تنظر المراجع الروحية الإسلامية إلى تلك الأزمة؟

---

(١) الأمين، عبد الله: م. س: صص ٤١ - ٤٧.
(٢) لوران، آني و بصبوص، أنطوان: م. س: ص ٢٤.
(٣) م. ن: ص ٢٩.
(٤) خالد، حسن: **المسلمون في لبنان والحرب الأهلية**: دار الكندي: بيروت: ١٩٧٨: ط ١: ص ١٠.

يرى حسن خالد أن هناك مغالطة كانت سائدة حول ما كان يجري. كانت الاتجاهات تسير ضمن حدين: إما إعطاء الحرية للعمل الفدائي في لبنان فيفقد لبنان سيادته على أرضه، وإما دعوة تقول أن تكون السيادة للبنان على أرضه فيفقد العمل الفدائي حريته في لبنان. فهناك مغالطة في الموازنة بين القضيتين حسب هذا المنطق. لأنه ليس للفدائيين خريطة فلسطينية تضم لبنان، وليس لهم غاية في تغيير نظامه. وإنما غايتهم العودة إلى ديارهم عن طريق استخدام أسلوب الكفاح المسلح. ولهذا فإن الوجود الفلسطيني، بشكله النضالي، هو جزء من السيادة اللبنانية، لأن عودة الفلسطينيين إلى ديارهم، وإلغاء فكرة التوسع الصهيوني يوضح منطق النضال المشترَك بين الشعبين اللبناني والفلسطيني[1]. إن الفلسطينيين جزء من الأمة العربية، ومن حقهم أن يسترجعوا أرضهم، ومن واجب الأمة العربية أن تتحرك بكل إمكاناتها وطاقاتها لتساعدهم على ذلك[2].

كانت فئة كبيرة من المسلمين تميل إلى تأييد اليمين المسيحي في إدانة التصرفات الفلسطينية، إلا أنها كانت ترفض، أيضاً، أعمال الميليشيات المسيحية وتدريبها[3].

وفي المقابل كان ما يميِّز زعماء الصف الإسلامي السياسي، أنهم كانوا يجاهرون بالثناء على الاتجاه التحرري العربي، ربما كان هذا الموقف انتهازياً في سبيل كسب غطاء قومي، يؤمِّن لهم مصالحهم في تدعيم مواقعهم في السلطة السياسية. وقد يتأكد هذا الاستنتاج إذا ما نظرنا إلى ما كانت تفعله أيديهم في داخل لبنان، فهم أقفلوا فيه أي حديث عن العرب والعروبة ليتكلموا، بديلاً عن ادعاءاتهم، لغة الإسلام السياسي[4].

لم يكن الصف الإسلامي السياسي التقليدي صادقاً في ارتباطه مع العروبة لأنها ليست «مادة للتصدير لتقتصر على أن تكون موقفاً في السياسة الخارجية ... وإنما العروبة حقيقة يجب أن تنعكس في تصرفات الدولة اللبنانية في جميع الميادين، وعلى الأخص في ميدان العمل الشعبي لقضية فلسطين. وهي بدلاً من ذلك فإنها تمارس ازدواجية في السلطة: فالسياسة الخارجية مطليّة بالطلاء العربي، لتحجب حقيقة النوايا نحو القضية العربية. وهذه الحقيقة تظهر من خلال ممارسة القمع بحق مناضلي الثورة الفلسطينية وتعذيبهم حتى الموت، كما حصل مع الشهيد جلال كعوش[5].

وأرضت ازدواجية الإسلام السياسي التقليدي كلاً من: المتاجرين بالخوف من العروبة والتخويف منها. والمتاجرين بمناصرة العروبة[6].

---

(١) خالد، حسن: م. س: صص ١٦ – ١٧.

(٢) م. ن: ص ١٢٩.

(٣) اليازجي، يوسف: **الحرب اللبنانية**: مكتبة أنطوان: بيروت: ١٩٩٢: د. ط: صص ١٥١ – ١٥٢.

(٤) **نضال البعث** (ج ١١): م. س: ص ٢٠٧.

(٥) م. ن: صص ٢٠٣ – ٢٠٤. كان جلال كعوش عضواً في حزب البعث العربي الاشتراكي.

(٦) م. ن: ص ٢٠٦.

كان تأييد المسلمين اللبنانيين للعرب، وخاصة بعد هزيمة حزيران / يونيـــو ١٩٦٧م، ينطلق، بشكل عام، من موقع قومي عربي يستند إلى وحدة المصير العربي والتضامن القومي. في مثل هذا الواقع، لن تكون إرادتهم في دخول الحرب مع «إسرائيل» لتخرج عن صحة انتمائـــها القومي، لكنه عندما طالب المسلمون بإقحام الدولة اللبنانية كلها، أي كل لبنان في الحرب مع «إسرائيل»، كانوا يحسبون، وهم معذورون، أن كل لبنان هو عربي[1].

٥- المسيحية السياسية: هواجس ومخاوف من الإخـــلال بـــالتوازن الطائفي السياسي.

بعد الاتفاق على مضامين الميثاق الوطني اللبناني، في العام ١٩٤٣م، على قاعدة إلغـــاء الخوف والغبن، لم يمر وقت كاف لاختبار صدق النوايا بين الطرفين المتعاقدين على الميثـــاق. فالمتغيرات على الساحة العربية بشكل عام وانعكاساتها على الساحة اللبنانية بشـــكل خـــاص كانت في حركة مستمرة ومتواصلة. ولأن لتلك المتغيرات عمق عربي من جهة، وعمق غـــربي من جهة أخرى، لم يتسنَّ للأطراف الطائفية في لبنان فرصة كافية لكي توحِّد مواقفها علـــى قاعدة توحي بالثقة والاطمئنان لكليْ الطرفين. فكانت شتى الأطراف الطائفية تلهث، في غالب الأحيان، وراء الإمساك بتلك المتغيرات. فالقرارات كانت، دائماً، إقليمية عربية، أو دوليـــة غربية. ولما جاءت أحداث العام ١٩٥٨م، أعادت توزيع الأفرقاء من جديد: فريق يقف مؤيداً للعمق العربي، وفريق يستجير بالعمق الغربي. فتجددت الهواجس والشكوك والمخاوف لما رمت المقاومة الفلسطينية بثقلها على الساحة اللبنانية. لكن هذه المرة، كانت أحداث العام ١٩٥٨م، قد أسَّست لبدايات تشكيل ميليشيات مسلحة، كاحتياط لما قد يثير المخاوف، أو يهدد الصيغة الهشَّة للميثاق الوطني بالسقوط. فانبرى حزب الكتائب لكي يتولى تلك المهمة على الصعيـــد المسيحي.

فلماذا كان حزب الكتائب يقوم بعسكرة جهازه الحزبي؟

منذ العام ١٩٥٧م، بدأت عسكرة حزب الكتائب على قاعدة التوازن بـــين العمـــل السياسي والعمل العسكري، بحيث توضع الآلة العسكرية في خدمة الأهداف السياسية[2].

في ٢٣ كانون الثاني / يناير ١٩٦٠م، صدر قرار بتنظيم الوحدات العسكرية في حزب الكتائب. وحُصِرت مهماتها بالدفاع عن الحزب والبلاد. وقسَّم القـــرار لبنـــان إلى أقـــاليم ومقاطعات وفصائل. وفي نهاية العام ١٩٦٤م، بلغ عدد أفراد الجهاز العسكري ٢٢ ألفـاً. ولم يهمل الحزب مهمة قطاع الاستخبارات، الذي كان يلعب دوراً رائداً على صعيد إعلام القيادة الكتائبية بالمعلومات الضرورية التي تسمح لها باتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

---

(١) فارس، وليـــد: م. س: ص ٢٧٢.

(٢) حزب الكتائب اللبنانية: **القوى النظامية الكتائبية**: م. س: ص ٣٤٠.

لم تقف الدولة اللبنانية موقفاً سلبياً من تدريبات القوى النظامية الكتائبية مع أنها كانت تعلم أن الطابع الغالب عليها هو الطابع العسكري، وذلك للأسباب التي يحددها حزب الكتائب، ومنها: العلاقة الوثيقة مع حكم فؤاد شهاب، ولأن الجيش اللبناني غير مهيأ لضبط الأوضاع الداخلية في حال حصول فتن وثورات داخلية. هذا بالإضافة إلى أن شهاب كان بحاجة إلى تغطية شعبية مسيحية لم يكن غير حزب الكتائب قادراً على تأمينها(١).

إن هذا يدل على أن الثورة الفلسطينية لم تكن سبباً مباشراً في عسكرة قطاع واسع من الشعب المسيحي. وإن كان هذا التواجد قد أخذ يتراكم كماً ونوعاً، منذ بداية العام ١٩٦٥م، تاريخ انطلاقة أول عملية فدائية فلسطينية عبر الحدود اللبنانية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولهذا، منذ هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧م، أخذ حزب الكتائب اللبنانية يطوِّر آلته العسكرية بشكل حدي لتأمين القوة الكافية لمجابهة التواجد الفلسطيني الكثيف على أرض لبنان. وأعطى اهتماماً لبناء فرقة كومندوس وصل تعدادها، في العام ١٩٦٨م، إلى ١٢٠ عنصراً. وكثف التدريبات والمناورات في العام ١٩٦٩م(٢).

ترافق الإعداد العسكري مع رفع وتيرة الإعلام الكتائبي، ومنذ العام ١٩٦٨م، أصبح حزب الكتائب اللبنانية مسانداً رئيساً للنظام في لبنان من خلال سلوكه الإعلامي التعبوي ضد القوى اليسارية، وضد أي مظهر من مظاهر تأييد المقاومة الفلسطينية(٣).

أما كيف يبرر حزب الكتائب إعداد عناصره عسكرياً، فيأتي الرد، كما يلي:

إن الوجود الفلسطيني لم يعد محتَملاً لأن الفلسطينيين يتصرَّفون وكأنهم دولة ضمن دولة. وعوضاً عن أن تتحرك الدولة لكي تدرس أسباب هذا التصرف وتعالجه بالوسائل المنطقية، إلا أنها لم تتحرك، وتقوقعت في موقف سلبي تاركةً الميليشيات تقوم عنها بدورها. ولهذا لجأت الميليشيات إلى ترويج عدد من المقولات ضد الفلسطينيين، وهذه كانت كافية لتجييش نزوات فئة من الشبيبة المسيحية. فاشتعلت «النفوس، واستثمر الدافعون إلى القتال كل شاردة وكل حدث في النداء إلى السلاح... وكانت الدولة إما نائمة وإما مشاركة في المشروع، تترك الحبل على غارب دعاة الحرب». وكان على رأس تلك القوى يقف حزب الكتائب يستجمع الشبيبة ويطوِّعها ويدرِّبها على القتال(٤).

كانت الدولة ضعيفة وعاجزة عن حسم الأمور قبل أن تستفحل الفتنة. فأصبح الأمر موقوفاً على الأقوياء الذين تقاسموا مهمة الدولة من دون تكليف منها. فتحوَّل دور قسم من

---

(١) م. ن: صص ٣٤٣ و٣٤٦ و٣٥٠ - ٣٥١.

(٢) م. ن: ص ٣٥٦.

(٣) نضال البعث (ج ١١): م. س: صص ٣٥٩ - ٣٦٢.

(٤) اليازجي، يوسف: م. س: صص ١٤٠ - ١٤١.

اللبنانيين إلى العناية بسلامتهم بصورة مباشرة، فانتشرت ظاهرة التسلّح والسلاح والميليشيات. ولن تحل المشكلة إذا حلّ طرف ميليشياوي نفسه، بل الحل في أن ينصاع الجميع للقرار[1].

ينظر حزب الكتائب اللبنانية إلى المقاومة الفلسطينية من خلال منظارين: الأول فكري - إنساني. والثاني سياسي.

– **الأول**: لا وجود للحق التاريخي لليهود في فلسطين إلا في معتقدات اليهود فقط. وإذا كانت سلامة اليهود هي مبرر وجود «إسرائيل» فإنه ليس هناك ما يهدد هذه السلامة أكثر مما يهددها مثل هذا الوجود في صيغته الحاضرة؛ لأن «إسرائيل» لا تزال مرفوضة في هذه المنطقة. ويتوهّم البعض أن قيام «إسرائيل» بإلحاق الخسائر بالعرب هو الوسيلة التي ترغمهم على التسليم بوجودها؛ لكن هذا التسليم لن يحصل إلا إذا حُلّت مشكلة الفلسطينيين المشرّدين من أرضهم. وهي لن تتم بأقل من عودتهم إلى وطنهم[2].

فلذلك يوجز حزب الكتائب موقفه معتقداً أن إبعاد الفلسطينيين عن لبنان عملية تكاد تكون مستحيلة إذا لم يقترن هذا الاعتقاد بعزم أكيد على مساعدتهم في العودة إلى ديارهم[3].

أما الثاني، فهو سياسي: ويأتي رفض بعض القوى المسيحية للوجود الفلسطيني خوفاً من أن يشكّل وجودهم حالة لا توازن طائفي في التركيبة اللبنانية.

وأما إذا كانت القضية الفلسطينية قضية قومية، فعلى العرب أن يتضامنوا معها ومع لبنان، البلد العربي الذي يحتضنها[4]. وإذا كان المطلوب حرباً، في سبيل إبقاء العمل الفدائي الفلسطيني على أرض لبنان كما هو، فلتُتَّخذ قرارات عربية بالحرب على أعلى المستويات[5].

أما على صعيد توحيد الموقف الداخلي في لبنان، فهناك شروط، ومن أهمها: أن يتم الاستغناء عن رصيد القضية الفلسطينية وتوظيفه لخدمة الأرصدة الداخلية[6].

وعلى عتبة تفجير الأوضاع العسكرية في لبنان، في نيسان / أبريل من العام ١٩٧٥م، كانت الصورة، كما رسمها الإعلام في حزب الكتائب، كما يلي: إنقسم اللبنانيون، بالإضافة إلى خلافاتهم التقليدية، بين فريق يدعو إلى التساهل مع الفلسطينيين تحت ذريعة الظلم الذي أوقعته «إسرائيل» بهم ونسيان الضمير العالمي لقضيتهم؛ وبين فريق يدعو إلى الخضوع لسلطة

---

(١) يونس، عماد: **سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية** (ج ١): طبعة خاصة: بيروت: ١٩٨٥: د.ط: ص ٥٠.

(٢) م. ن: راجع، نص الكتاب المفتوح الذي أرسله رئيس حزب الكتائب اللبنانية إلى هنري كيسنجر، وزير خارجية أميركا، في ١٦ كانون الأول / ديسمبر / ديسمبر ١٩٧٣م، حول قضية فلسطين. صص ٢٦ – ٣١.

(٣) م. ن: ص ٣٩.

(٤) م. ن: ص ٥٣.

(٥) م. ن: ص ٦٢.

(٦) م. ن: ص ٥٣.

واحدة وأن لا يتقاسم لبنان أكثر من سلطة واحدة، وتأتي المقاومة الفلسطينية إحدى القوى التي تقاسم السلطة اللبنانية دورها[1].

وكلما كانت الفجوة السياسية - الأمنية تزداد اتساعا، كلما انعكست في تصاعد الاصطدامات العسكرية بين المقاومة الفلسطينية من جهة، تارة مع الجيش اللبناني وتارة أخرى مع الكتائب اللبنانية، فحصلت سلسلة منها، ومن أهمها:

- في ربيع العام ١٩٦٩م، حصل اشتباك بين المقاومة وقوى الأمن الداخلي اللبناني. قدم على أثرها رشيد كرامي استقالته من رئاسة الحكومة اللبنانية.
- في العام ١٩٦٩م، حصل اشتباك في مدينة الكحالة الجبلية بين عناصر من المقاومة الفلسطينية وعناصر من حزب الكتائب اللبنانية.
- وفي العام نفسه، اختطفت عناصر من المقاومة الفلسطينية بشير الجميل في منطقة الدكوانة في بيروت، فجرت اشتباكات ضد مخيم تل الزعتر اشتركت فيها فرقة الكومندوس الكتائبية، واستمرت ٤٨ ساعة، وأفرج على أثرها عن المخطوف.

على أثر كل تلك الأحداث تمّ توقيع اتفاق القاهرة في ٢ / ١١ / ١٩٦٩م، الذي ينظم الوجود العسكري الفلسطيني على الأرض اللبنانية.

وتجددت الاشتباكات بين المقاومة الفلسطينية وأفراد من بعض الأحزاب اليسارية من جهة، وحزب الكتائب من جهة أخرى، وكان منها:

- اشتباك في الجامعة الأميركية بين بعض أنصار الحزب السوري القومي الاجتماعي والكتائب اللبنانية تدخَّل فيها بعض الفدائيين الفلسطينيين في ٩ نيسان / أبريل ١٩٧١م.
- اشتباك آخر بين الطرفين في الحدث بتاريخ ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧١م.
- تفجير صيدلية الجميل في ساحة الشهداء في بيروت في ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٧٢م.
- اشتباكات واسعة بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية في ربيع العام ١٩٧٣م.
- اشتباك مع الكتائبيين في بلدة ترشيش الجبلية بتاريخ ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٤م[2].

كانت الفترة بين العامين ١٩٧٠ و ١٩٧٥م، مليئة بالتوتر. وكانت الكتائب تقوم بتعزيز قواها النظامية باستمرار[3].

---

(١) م. ن: ص ٦١.

(٢) م. ن: صص ٣٦٢ - ٣٦٧.

(٣) م. ن: ص ٣٦٩.

في مقابل محطات التوتر كانت تتشكل لجان مشتركة بين الكتائب والفلسطينيين لتنظيم التعاون بين الجانبين. وكانت الاجتماعات تنعقد تارة في صبرا وتارة أخرى في بيت الكتائب[1].

٦- المشاريع المعادية للتحولات القومية تنقل المعركة إلى لبنان.

نتيجة اتساع الفجوة بين اللبنانيين وتباين المواقف من حول الوجود الفلسطيني في لبنان، كانت القوى المستفيدة من توسيع الشرخ بين الطرفين، تعمل جاهدة لإشعال نيران التناقض بينهما، لعل في سعير النار التي سوف تشتعل أن تحرق المقاومة الفلسطينية، وإذا لم يكن فبإخراجها من لبنان، وإذا لم يكن فبتحجيمها أو بإضعافها وهو أضعف النتائج، فالمهم أن يتم جرها إلى طاولة المفاوضات والإقلاع عن ممارسة الأسلوب المسلح في الصراع.

ولما كانت الثورة موجودة في لبنان. ولما كان طرف لبناني يقف إلى جانبها. ولما كان هناك طرف لا يستهان بإمكانياته، يقف منها موقف العداء، وتزداد قوته خاصة إذا ما أضيفت إليه قوة السلطة اللبنانية. أصبحت كل تلك الأسباب أنموذجا صالحا لتفجير الوضع في لبنان. ولما كان مخطط التفجير جاهزا للتنفيذ، لم يكن ينقص المخطط أكثر من اختلاق أسبابه.

***

(١) يونس، عماد: سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية (ج ١): م. س: ص ٣٩.

III – الشيعـــة في لبنان يؤسسون للانخراط في الصراع على الساحـــة اللبنانيـــة:

١– الشيعة في لبنان يُحرزون تطوراً على شتى الصُعُد:

على الرغم من الحساسية التي تنتاب البعض من إعطاء بعض الفضل الإيجابي للغـــرب على البشرية، لم يمر انفتاح المنطقة العربية والإسلامية على الحضارة الغربية من دون تأثـــيرات إيجابية عليها. وكان لبنان قد بدأ ينال حصته من نتائج الانفتاح الإيجابية؛ لكن لم تكن تلـــك الإيجابيات قد انعكست على شتى طوائفه بقَدْرٍ واحد. أما الشيعة في لبنان فقد بدأوا يستفيدون منه من بعد أن تحوَّل النظام السياسي إلى نظام علماني، حتى لو كان تحت عبـــاءة طائفيـــة – سياسية. لم تكن تلك الاستفادة سريعة، بل كانت بطيئة، ويعود سبب بطئها إلى عدد مـــــن المعوقات الذاتية والموضوعية، سواء على صعيد الطائفة أو على صعيد النظام ككل.

واستناداً إليه، لا بُدَّ من الإطلالة على ما أحرزه الشيعة، في المرحلة التي نبحث فيـــها، من تطور على شتى الصُعُد.

أ– فعلى الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي لشيعة لبنان، حتى أواخر الستينات، كان الوضع كما يلي:

- كان عدد السكان الشيعة في لبنان يشكِّل ٣٠ % من عدد سكان لبنان؛ بينمـــا تعداد السُنَّة ٢٠ %، أما الدروز فكانوا يمثلون ١٠ %. وعلى الرغم من أن عـــدد السكان الشيعة في جنوب لبنان كان يبلغ ٢٠ % من عدد السكان العام، فإنـــه لم يحظَ سوى ب ٠،٧ % من ميزانية الدولة.
- كانت بين الطائفة الشيعية أكبر نسبة مئوية من العائلات التي لا يبلغ مدخولها الحد الأدنى.
- عرفت تلك المرحلة هجرة واسعة للشباب الشيعي. لكنها لم تكن، هـــذه المـــرة، بسبب الهروب من الاضطهاد المذهبي، أو طلباً للعلم الديني في الحوزات الشيعية في العراق أو إيران؛ بل كانت الهجرة، هذه المرة، في سبيل التفتيش عن لقمة العيـــش؛ فأصاب العشرات، بل المئات من المهاجرين ثروات طائلة، فحملوهـــا إلى لبنـــان وعادوا بها، وكان بعضهم ممن يعملون لكسب موقع سياسي هنا أو هناك.
- كانت الطائفة الأقل تعلماً: فكان الأميون فيها يبلغون ال ٥٠ %، مقابل نسبة ال ٣٠ % في لبنان كله. لكن لما اتَّسعت دور العلم، وازدادت الثروة عند البعـــض، وتأمن للبعض الآخر سُبُل تغطية نفقات الدراسة، ازداد عدد طالبي العلم والدراسة، فازداد عدد حاملي الشهادات العليا.

- كانت نسبة التلاميذ، في العام ١٩٦٨م، من السكان الشيعة في البقاع والجنوب تقل عن المحافظات الأخرى ب ٥ %. وكان، في العام ١٩٧١م، ٦،٦ % من الشيعة قد نالوا تعليماً ثانوياً مقابل ١٥ – ١٧ % عند السُنَّة والمسيحيين(١).

ب– أما على صعيد أندية الزعامات الدينية والسياسية، فلم يصبه أي تغيير:

- كان المفهوم التقليدي لرجل الدين الشيعي ما زال سائداً، في أوائل المرحلة التي نقوم بالبحث فيها، باستثناء بعض الظواهر الفردية. كانت تلك الظواهر تقوم على جهود فردية ذاتية، منتقدة الوضعين الفقهي والسياسي الجامدَيْن السائدين للطائفة. إن تأثيرات تلك الجهود قلّما كانت تنتشر خارج دائرة نشاط الأفراد المحدودة. وكان من أبرز مَنْ يمثل تلك الظاهرة، رجل دين شيعي هو محمد جواد مغنية. وسوف نُطلّ على اتجاهات هذه الظاهرة الفردية، في السياسة والدين في الفقرات القادمة من هذا الفصل. لكنها أخذت تتطوَّر بشكل تصاعدي مع متغيرات سياسية واقتصادية وتعليمية أصابت عدداً لا يُستهان به من الأفراد الشيعة. وتُوِّجت المرحلة بخروج زعامة دينية، أو قدومها من الخارج، فكانت تتميَّز بفرادها، وقد اتَّسعت تأثيراها واستفادت من كل تلك المتغيرات الشيعية الذاتية وأفادها؛ وقد سارت معها وبها من خلال تطويرها إلى مفهوم جديد في السياسة الشيعية. فكان موسى الصدر هو الذي مثّل تلك الشخصية. وسيكون له الحظ الوافر من البحث في هذا الفصل.

- هيمنة الزعامات السياسية التقليدية على القرار الشيعي.

- كانت منافسة الأحزاب العلمانية للزعامتين: الزعامة الشيعية التقليدية، ورجال الدين الشيعة التقليديين، تميِّز أهم المتغيرات على الصعيد الشيعي منذ أوائل الخمسينات. وقد استمرت تلك المنافسة بشكل متصاعد وملفت للنظر والاهتمام حتى أواخر السبعينات.

- هيمنت المؤسسة السُنِّيَّة على القرار الإسلامي، من بعد أن تحالفت المارونية السياسية، في حكمها مع الإقطاع السياسي المسلم، بشكل عام، والعائلات السياسية السُنِّيَّة بشكل خاص، وقد رضِيَ هذا الإقطاع «هيمنة الموارنة. ورضي أن يكون شريكاً ضعيفاً في الحكم على أن يتمتع بنفوذ خاص، ويحتفظ بموقعه الإقطاعي السياسي»(٢).

إدعى السُنَّة أنهم أصحاب العباءة الإسلامية: المفتي الأكبر للجمهورية اللبنانية، رجل دين من المؤسسة السُنِّيَّة، كان الممثل المفترَض لجميع المسلمين. ولم يكن مع حاشية من تجار المدينة، الأعيان والمثقفين، مؤهلاً لتمثيل الفلاحين الشيعة. لذلك كان نمط العلاقة الشيعية السُنِّيَّة مضطرباً في لبنان(٣).

---

(١) أ. ر. نورثون: **أمل والشيعة**: دار بلال: بيروت: ١٩٨٨: ط ١: ص ٤٧: [تعريب غسان الحاج عبد الله].

(٢) مغنية، محمد جواد: **تجارب محمد جواد مغنية** (بقلمه): م. س: ص ٤٨٨.

(٣) عجمي، د. فؤاد: : **الإمام المُغيَّب موسى الصدر**: دار الأندلس: بيروت: ١٩٨٧: ط ١: صص ١٥٢ – ١٥٣.

ونتيجة لاعتراف المادتين ٩ و ١٠[1] من الدستور اللبناني بالاستقلال السياسي - الاجتماعي الخاص بكل طائفة: تمتَّع بطريرك الموارنة بحصانة الجهاد التاريخي لأنه استقلَّ بأبناء رعيته خارج سلطة الشرع الإسلامي وأحكام أهل الذمة. وأصبح مفتي الجمهورية اللبنانية، عملاً بالمرسوم الصادر في ١٣ كانون الثاني / يناير ١٩٦٥م، ممثل السُنَّة الرسمي تجاه السلطات العامة.

وهكذا تحوَّل ميثاق العام ١٩٤٣م، كتسوية بين الموارنة والسُنَّة، إلى أنموذج تحتذيه الطوائف اللبنانية الأخرى[2].

وعلى وقع هذه السيمفونية الطائفية - السياسية، استفاق الشيعة على الاعتراف بهم كطائفة من قِبَل سلطات الانتداب. وبقي تمثيلهم المذهبي خاضعاً لزعمائهم السياسيين التقليديين؛ والخضوع لتوجيه الفقهاء الشيعة، الذين لم تكن تجمعهم مؤسسة مذهبية تشكِّل مرجعية سياسية وفقهية واحدة. وإنما كان الهمُّ السياسي متروكاً لغيرهم من السياسيين، ربما كان سبب انكفائهم عن التدخل في السياسة هو الاعتقاد الشيعي بنظرية انتظار المهدي الذي سوف يعود ليقيم دولة الإسلام. كان فقهاء الشيعة، إذاً، يقتفون، في الغالب الأعم، خطى زعماء النادي السياسي التقليدي للشيعة. وإذا نبتت ظاهرة جديدة في السماء الشيعية من بين الفقهاء فإنما كانت تبقى معزولة ووحيدة، لتعمل خارج سرب الفقهاء التقليديين. وظلَّت الحال على هذا المنوال إلى أن ظهر موسى الصدر، كرجل دين شيعي مميَّز، لكي ينتقل بالشيعة من مظلة الزعماء التقليدين إلى مظلة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى. وكان قد حصل من الدولة اللبنانية، على قانون يحمل الرقم ٧٢ / ٦٧ بتاريخ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧م.

لكن قبل الدخول في تحليل تلك الظاهرة الجديدة والنوعية، التي قادها موسى الصدر، كان لا بُدَّ من الإطلالة، بشكل سريع وانتقائي، على المواقف الشيعية تجاه القضايا القومية، التي كانت تطغى وتستأثر بالقسط الوافر من اتجاهات الشيعة ومواقفهم.

دافع البعض من النواب الشيعة، بعد أن فرض العمل الفدائي الفلسطيني نفسه في لبنان منذ العام ١٩٦٨م -خاصة بعد توقيع اتفاقية القاهرة بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية-

---

(١) تنص المادة ٩ من الدستور اللبناني على ما يلي: «حرية الاعتقاد مطلقة، والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب، وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام، وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مِلَلِهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية».

أما المادة ١٠ منه، فتنص على ما يلي: «التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرَّض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب، ولا يمكن أن تمسَّ حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفاقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية».

(٢) عساف، د. ساسين: **مسألة العيش المشترك**: مختارات: بيروت: ١٩٨٨: ط ١: ص ٦٤.

عن حق الفلسطينيين بالقتال ضد إسرائيل، ونتيجة لذلك وُجِّهت الدعوة للحكومة اللبنانية بالاهتمام بالمجهود الدفاعي، مثل: بناء الملاجئ وتدريب الشعب وتسليحه وتنفيذ خدمة العَلَم[1].

كانت الأصوات التقليدية تحاول أن لا تدع الأحزاب اليسارية تسرق الأضواء، وبالتالي أن تسرق الجماهير الشيعية -كأصوات انتخابية. فالأحزاب كانت تحمل همَّ القضية الفلسطينية بخطابها وتنظيرها وتحريضها وتوجيهها. ويأتي الجنوبيون، لا سيما الشيعة منهم، على رأس الجمهور الذي كان يتوجَّه إليه الخطاب الحزبي؛ فالجنوب يمثِّل مركز الثقل الديموغرافي الفلسطيني. لذا برزت الأصوات الشيعية من نادي الزعماء التقليديين لكي تؤيد العملِ الفدائي من جهة، ولكي تحذِّر من أن يتجاوز الخطوط الحمراء، كما أنها جاءت لتحذِّر، أيضاً، من محاولات التخريب، كما تدَّعي تلك الأصوات، التي يقوم بها اليساريون اللبنانيون.

إرتفعت تلك الأصوات لكي تؤيد العمل الفدائي ولكن بعد تأمين شروط لا بد من توفرها، مثل: التحذير من التيارات التي تدغدغ الشارع [لا شك أن المقصود هي الأحزاب اليسارية] وتحرّض الطلاب؛ وإذا عمَّت هذه الموجة من دون ضوابط «فسوف تحدث ثورة دموية». وإذا كان هناك تأييد لقضية الفدائيين والتجنيد الإجباري وتحصين قرى الحدود، فإنما يجب أن يكون مترافقاً مع وجود جيش لبناني قوي على مستوى المسؤولية، فتسليح أبناء الجنوب ليس كافياً لأن «إسرائيل» أمنع من أن تُدَكَّ حصونها بواسطة البنادق»[2]. والحال على هذا المنوال، فإن تأييد العمل الفدائي -يتابع أحد الزعماء التقليديين- من دون رادع يمنع «إسرائيل» من احتلال الأرض اللبنانية، سيكون هذا العمل سبباً في احتلال أرض عربية من قِبَل «إسرائيل»، وهذا ما لا نرضاه[3].

لقد تميَّزت بعض المواقف الشيعية السابقة لمرحلة التأسيس الطائفي – السياسي في داخل مؤسسات رسمية أو شعبية، بأنها كانت تعبِّر عن اتجاهات فردية. أي أنها كانت متميزة بآراء متقدِّمة عن غيرها من المؤسسات الدينية والسياسية الرسمية، التي كانت تمثلها الزعامتان الدينية والسياسية للشيعة. وقد سبقت تلك الشخصيات- الرموز المرحلة السابقة بانفتاحها السياسي الفكري والوطني والقومي. وقد عبَّر عن تلك المرحلة ظاهرة شبه فردية ورجل دين شيعي من أبرز رجالات الدين الشيعة منذ الخمسينات، وهو محمد جواد مغنية، الظاهرة التي عملت بجهد خاص على الرغم من أن السياسيين التقليديين قد عملوا بكل جهد لعرقلة جهوده. وهنا سنسلط بعض الأضواء على اتجاهاته، ومنها:

(١) الخوري، د. يوسف قزما: البيانات الوزارية اللبنانية (م ٢): صص ٩٣٣ و ٩٨٦، [موقف عبد المجيد الزين: إبتدأت نيابته في العام ١٩٦٨م، وانتهت في العام ١٩٧٢م].
(٢) م. ن: (م ٢): ص ٩٥٣، [كامل الأسعد].
(٣) م. ن: (م ٢): ص ١٠٣٦، [كامل الأسعد].

دعوة الشباب من كل الأديان والطوائف اللبنانية إلى الوقوف تحت عباءة وطنية، لأنه «لا وطن إلا بالوحدة الوطنية، ولا عروبة ولا قوة بل لا حياة إلا بالتعاون والتكاتف مع جميع القوى والعناصر لدرء الخطر»[1].

وهو يلفت النظر إلى أنهم ليسوا وحدهم ضد المنحرفين عن الدين وأهدافه، وهو يطمئنهم إلى أن رجال الدين المتفهمين هم إلى جانبهم، فيقول: «نحن وأنتم أيها الشباب ضد المنحرفين عن الدين وأهدافه، الذين يتاجرون باسمه... وعليكم... أن تميزوا بين من يصلي على الميت نهارا ويسرق كفنه ليلا»[2].

وإنه ليس هناك من لمسات شيعية مذهبية مميزة تعمل في لبنان، وإنما يعمل الشيعة في لبنان، «على صعيد وطني»، يعملون كلبنانيين ويضحون من أجل لبنان... «فلنتنافس على [بنائه] وإظهاره بمظهر لائق بحريته وثقافته وبتاريخه»[3].

ولأنه كان عارفا بمسارات الأمور على أرض الواقع، وجد أن الموقف السلبي من العمل الفدائي لم يكن محصورا بطرف ديني دون آخر، «في هذا الوقت بالذات يقف معمم [شيخ] على حدود «إسرائيل»، وفي قرية من قرى الجنوب... وينادي في الجموع من مكبر للصوت: الفدائيون مخربون... تماما كما يقول دايان وأشكول وإيبان»[4].

ويحمل السلطة مسؤولية الحؤول دون الجنوبي وبين الدفاع عن أرضه، ومسؤولية إهمال تنمية الجنوب، كما أنها لا توفر للمواطن «أسباب الأمن، ولا يمهدون له سبيل الاستشهاد على أرضه ومن أجل كرامته، بل يفرضون عليه ... أن يتقبل الهوان ويستسلم للإذلال»[5].

أما على صعيد القضايا القومية، فيخرج عن سرب الكثيرين من رجال الدين الذين يتقوقعون في سراديب الغمز من المسألة القومية. فهو يرى، على الرغم من كل شيء، « أن يقظة القومية العربية أصبحت كالشمس لا يمكن أن يجهلها أو يتجاهلها إنسان ... فهذه القومية العربية، وتلك صيحاتها الواعية المناضلة ترتفع من أفواه العرب أجمعين: مسيحيين ومسلمين، سنيين وشيعيين»[6].

تلك كانت مقدمات ضرورية لتيسير فهم حقيقة أن الوضع الشيعي لم يكن جامدا، بل كان يتحرك وينفعل بالتأثيرات الوطنية والقومية من جهة، ومع المؤثرات الحضارية

---

(١) مغنية، محمد جواد: **تجارب محمد جواد مغنية** (بقلمه): م. س: ص ٤٦١.

(٢) م. ن: ص ٤٦٤.

(٣) م. ن: ص ٢٧٦.

(٤) م. ن: ص ٤٦٥.

(٥) م. ن: ص ٤٧١.

(٦) م. ن: صص ٣٩٣ و٤٤٤.

الإنسانية من جهة أخرى. لذلك كان يأخذ من هذه وتلك، ويعطي إلى هذه وتلك من القضايا - المؤثرات الفكرية والسياسية والاجتماعية على الصعد المذهبية والوطنية والقومية. فكانت كل تلك التحولات، على الصعيد الوطني والقومي العام، والصعيد الشيعي اللبناني الخاص، قد مهدت لما سيعرفه شيعة لبنان من تحولات كبيرة على وضعهم الذاتي في المراحل اللاحقة.

٢- زعامة دينية جديدة بخطاب شيعي جديد:

أ-رجل الدين الشيعي التقليدي: حالة من الجمود والتقليد والاستكانة:

كان ما يلفت النظر في أواخر الستينات تكاثر أعداد رجال الدين من شيوخ الجيل الجديد، فيعيد أحد رجال الدين الشيعة هذا التضخم للأسباب التالية:

- دفعت البطالة بالشباب للبحث عن مصدر للعيش بواسطة العمامة.
- الرغبة بوظيفة ينالونها بزيهم الديني.
- ضرب القطاع الديني من داخله، وهو ضخ أكبر عدد ممكن من المعممين ليعملوا باسم الدين لخدمة الأعداء والرجعيين، والغزو من الداخل هو أخبث أساليب الهدم والتخريب[١].

كانت صورة رجل الدين الشيعي، في الستينات والمرحلة التي سبقتها، محاطة بالشك والدونية فالنظرة إليه أنه كان طفيليا وأنه كان يعيش على كد الرجال الآخرين[٢]. وقد حشا عقله بالأوهام والعجائب والأساطير الأكثر استحالة[٣]. فكان رجال الدين الشيعة غير قادرين على مواكبة المتغيرات، وحسبوا أن كل فكرة جديدة هي بمثابة بدعة تضرم النار في المعتقدات المقدسة. وكانت سلوكاتهم وثقافتهم نتيجة منطقية للنظام التقليدي الذي كان يصنع رجال الدين على صورته ومثاله[٤].

كانت النظرة القديمة حول رجل الدين الشيعي التقليدي تقوم على عدة شبهات: الشبهة حول الطريقة التي كان يحصل فيها على المال. والطريقة التي تذلل فيها رجال الدين أمام رجال السلطة. علامات الاستفهام حول خطبهم المبهمة. ومظهرهم الخارجي المنفر. وطريقتهم في مهاجمة العقائد الفكرية الأخرى، كالماركسية، كانت شبيهة بسلاح القرون الوسطى في مواجهة المدفعية الحديثة للسياسة الجديدة[٥].

---

(١) م. ن: صص ٤٨٣ - ٤٨٤.

(٢) عجمي، د. فؤاد: م. س: ص ٩٢.

(٣) نجيب جمال الدين: الشيعة على المفترق: نقلا عن عجمي، د. فؤاد: م. س: ص ٩٣.

(٤) عجمي، د. فؤاد: م. س: ص ٩٤.

(٥) عجمي، د. فؤاد: م. س: ص ١٣٤.

عاد جيل من العلماء الشيعة اللبنانيين من الحوزة العلمية في النجف - العراق إلى لبنان في منتصف الستينات، ومنهم: محمد حسين فضل الله، الذي كان ميالا إلى تأهيل رجال الدين ليقوموا بدورهم في المشروع الاجتماعي - السياسي، وهو بهذا الاتجاه كان متأثرا بـالخميني. وقد أسس المعهد الشرعي الإسلامي في العام ١٩٦٦م. وصار لعدد من خريجيه شأن في الحركة الإسلامية في لبنان. أما محمد مهدي شمس الدين فقد التزم بحركة موسى الصدر[١].

ب- موسى الصدر: حركة لا تقليدية دؤوبة باتجاه الشيعة المتنورين:

وصل الصدر إلى الجنوب في العام ١٩٥٩م، ليعمل في وسط شعب هادئ سياسيا، في جمهورية كانت فيها الطائفة الشيعية هامشية، وحاملة تقليد الندب والإذعان[٢]. ولما «جاء من قم إلى لبنان... خرق تقليد رجال الدين الشيعة السائد الذي كان قائما على الهدوء والانكفاء السياسي»[٣].

لا تنفصل القيادة عن الوعاء الثقافي الذي اكتسبته. فالمسألة الثقافية هي طاقة موجهة في السياسة، ومحركة للأمة[٤]. فما هي الاتجاهات الثقافية التي تأثر بها موسى الصدر، وكانت وراء تميزه كقائد، وأحدثت بالتالي محركات جديدة في اتجاهات شيعة لبنان؟

تميزت شخصية موسى الصدر، قبل قدومه إلى لبنان، بانفتاح نحو الحضارة الإنسانية الحديثة. وكان التحاقه بكلية الحقوق في طهران دليلا على أن لديه قالب عقل عصري «ونوعا من عدم الرضى بما كانت تقدمه دنيا رجال الدين وثقافتهم. [التي] كانت، بالإجمال، (غيتو) معزولا. وكان هذا الإمام الوحيد الذي يتحلى بفضولية حول العالم الآخر»[٥].

شب الصدر في إيران، التي بكر فيها رجال الدين في الانفتاح على الواقع السياسي، وكانوا لا يعتبرون أن المسألة السياسية بعيدة عن الدين. فتأثر الصدر بهذا المفهوم فشب عليه. لذا، يقول أحد عارفيه من رجال الدين اللبنانيين: كانت طموحات الصدر تتطلع إلى أكثر من أن يتحول إلى مرجع ديني، يجلس في بيته ليقدم فتاوى؛ بل أراد أن ينطلق، وساعدته الظروف الموضوعية في لبنان على تحقيق ما كان يصبو إليه[٦].

---

(١) بلقزيز، د. عبد الإله: **المقاومة وتحرير جنوب لبنان**: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ٢٠٠٠: ط ١: صص ٤٤ - ٤٥.

(٢) عجمي، د. فؤاد: م. س: ص ٦٠.

(٣) م. ن: ص ٢٣.

(٤) قصير، د. أحمد: **الإمام موسى الصدر: الإسلام المعاصر وتجربة القيادة المؤسسية**: د.ن: د. م: ١٩٩٨: د. ط: ص ١٠.

(٥)عجمي، د. فؤاد: م. س: ص ٤٨.

(٦) محمد حسين فضل الله: نقلا عن، شرف الدين، حسين: **الإمام السيد موسى الصدر**: م. س: صص ١٢٢ - ١٢٤.

لقد جاء موسى الصدر، في العام ١٩٥٩م، في أعقاب حرب أهلية (ثورة العام ١٩٥٨م، ضد عهد كميل شمعون). وترافق، أيضا، بعد انتهائها، مع وصول فؤاد شهاب إلى رئاسة الجمهورية. وكان شهاب ضابط في الجيش اللبناني، ولأنه كان ذو اتجاهات سياسية - اجتماعية يغلب عليها الطابع اللاتقليدي لنظام الحكم المعروف في لبنان، أخذ يفتش عن رجال جدد للحكم يستطيع العمل معهم من أجل كبح نفوذ الزعماء الإقطاعيين(١).

كانت صورة الحياة السياسية عند الشيعة، قبل وصول الصدر، موزعة بين الإقطاع السياسي من جهة، والأحزاب من جهة أخرى، فكان عليه أن يكتشف طريقا ثالثا(٢).

كان العقد الأول، من مجيء الصدر إلى لبنان مرحلة للسعي إلى تأسيس مكانة له، ولتأسيس شهرته، ولكي يجعل عمله يتكلم عن نفسه. وجمع نواة من الرجال الشيعة يتمتعون بالمكانة والثروة. أما في العقد الثاني، فلم يسع الصدر إلى مواجهة مكشوفة مع الأوصياء على السلطة في الطائفة الشيعية(٣).

وكي لا يبقى صوته مغردا بمفرده، نشطت اتصالاته مع بعض الشباب المثقفين الذين بهروا بشخصيته وثقافته. وشملت اتصالاته الطبقات والزعامات السياسية الشيعية، ومنهم آل الخليل. ربما تكون شخصيته المنفتحة نحو التجديد، والرافضة لجمود الفقهاء في داخل صوامعهم، هي التي دفعته إلى الخروج من الصومعة إلى رحاب العمل المباشر في داخل المجتمع الذي يعيش فيه. وربما يكون بعض الذين توافدوا من الشباب الشيعي المتنور إلى اللقاء والعمل معه، ومعظمهم كان قد أدرك حقيقة الطبيعة المميزة للحياة السياسية في لبنان، قد وجهت أنظاره لصعوبة العمل الفردي. وهذه الحقيقة تقتضي أن يحيط الصدر نفسه بعدد من الواجهات السياسية والاجتماعية ومن النخب المثقفة، من خلال استقطابها وجمعها في داخل فريق عمل، فيؤسس منهم نواة منظمة تساعده في مهماته.

ولكي يستقطب مختلف شرائح المجتمع الشيعي، ومنها الطبقات العامة، التي لا تقدر أن «تنظر حتى إلى الله إلا بصورة رغيف الخبز» -كما قال غاندي- ولكي يشد إليه الجماهير الشيعية بخطاب يلامس عواطفها، ويستند إلى ثقافتها الموروثة، أدرك الصدر أن الفعالية السياسية في عقيدة ما تقوم على قدرتها في تحريك الحواس والعصبية، أكثر مما تقوم على منطقها اللاهوتي. فكان يشير إلى التراث الشيعي الغني بالعواطف والحماسة(٤).

---

(١) عجمي، د. فؤاد: : م. س: ص ١٠٥.

(٢) م. ن: ص ٩١.

(٣) م. ن: ص ١٢٧.

(٤) بقرادوني، كريم: **السلام المفقود**: عبر الشرق للمنشورات: بيروت: د. ت: د. ط: ص ١١٧.

٣- نقلة نوعية في التاريخ الشيعي في لبنان: الزعامة الدينية تتنافس مع الزعامة السياسية التقليدية، وتحرز قصب السبق:

منذ أوائل السبعينات، قلص موسى الصدر نفوذ النخب التقليدية. وكان نمو الأحزاب قد بدأ يحول تلك الشخصيات إلى مجرد رموز لمرحلة غابرة. وهذا توزع النفوذ على الساحة الشيعية عاملان جديدان، وهما: ظاهرة موسى الصدر، والأحزاب اليسارية. وسوف تشهد مرحلة الحرب الأهلية هذا المشهد بشكل أوضح، إذ أننا سوف نرى أن قسما من الشيعة قد حمل السلاح مع الأحزاب، والقسم الآخر مع حركة أمل(١). لكن الصراع تحول، في أثناء الحرب الأهلية، أي منذ أواخر السبعينات، بين ذينك الطرفين المؤثرين اللذين عرفتهما الساحة الشيعية: حركة أمل والأحزاب اليسارية. وهذا ما سوف نطل عليه في الفصل القادم.

ومن أبرز حملاته كانت تلك الموجهة إلى كامل الأسعد، حتى ولو لم يذكره بالإسم، فهو برأيه إقطاعي سياسي يستمد قوته من إتقانه لألاعيب السياسة الطائفية على حساب جماهير الشيعة. ولذلك شهدت أوائل السبعينات تنازعا حادا على السلطة بينهما، وكانت ساحته الرئيسة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى.

كان المجلس، الذي أنشئ في العام ١٩٦٧م بقانون يحمل الرقم (٧٢ / ٦٧)، قد أدخل عناصر جديدة في حسابات توزيع السلطة السياسية. وكانت نشاطات الزعامات الدينية التي سبقته ذات شخصية دينية، ونادرا ما كان لها موقف سياسي. وبعد أن انتخب الصدر رئيسا له لأول مرة، في ١٨ أيار / مايو من العام ١٩٦٩م، أصبح من أهم الشخصيات السياسية الشيعية. فأخذ منذ تلك اللحظة يمارس مهمات سياسية- اقتصادية - عسكرية. وكان من أهم إنجازاته أنه فرض على الحكومة، إنشاء مجلس الجنوب، بعد دعوة للإضراب العام احتجاجا على إهمال الدولة للطائفة الشيعية؛ وقد دام هذا الإضراب أسبوعا(٢).

إتسمت حرب التنافس على النفوذ السياسي بالمد والجزر، وكان من أهم مظاهرها:

- من أصل ١٩ نائبا شيعيا حافظ ستة نواب على دعمهم للأسعد.
- في أواخر العام ١٩٧٣م، حاول الأسعد منع تعديل إحدى مواد النظام الداخلي للمجلس الشيعي، بحيث تمدد ولاية الرئيس حتى بلوغه الخامسة والستين من العمر بدلا من ست سنوات. وقد أقر التعديل على الرغم من معارضته.
- قام أنصار الأسعد بالاعتداء على إثنين من أنصار الصدر، وهما: النائب حسين الحسيني، والشيخ عبد الأمير قبلان.
- إسقاط مرشح الأسعد، في انتخابات فرعية في النبطية، لصالح مرشح الصدر(٣).

---

(١) أ. ر. نورثون: م. س: صص ٩٨ – ٩٩.
(٢) م. ن: ص ٨٨.
(٣) م. ن: صص ٨٨ – ٩٠.

أكسبت مؤسسة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيعة شخصية مميزة لأنها أصبحت بمثابة مرجعية سياسية تجمع بين زعماء السياسة وفقهاء الدين. فهي وإن لم تصهر مختلف شرائح الشيعة تحت سقف قرار واحد إلا أنها أصبحت رمزا مؤسساتيا معنويا يساعد على توحيد القرار في حدوده الدنيا. ومن أهم تأثيراته، أنه منع السياسيين من احتكار القرار الشيعي بمفردهم، وشكل حالة معارضة منظمة وفاعلة في وجههم من جهة، وحالة رقابية دائمة مسلطة على أعمالهم من جهة أخرى. وهي وإن كانت لم تؤثر في دفعهم إلى العمل بجدية لمصلحة الطائفة الشيعية، إلا أنها كانت بمثابة فزاعة تردعهم عن العمل ضد مصلحتها.

ولما أخذ يسرق كثيرا من الأضواء عنهم، إتفق السياسيون التقليديون، على الرغم من أنهم كانوا أخصاما، على أن وراء بروز الصدر مؤامرات ومخططات أجنبية. وكثرت الشبهات والتأويلات حول مكان ولادته الإيرانية، ولغته العربية المفرسة، وطموحه الواضح، والمظهر الملفت للنظر. كلها صفات أوحت بنوع من مخطط أو هدف خفي(١).

٤-الأحزاب اليسارية منافس آخر لزعماء الشيعة: السياسيين والدينيين:

لقد تراجعت الحركات الوطنية في كل قطر عربي بعد وفاة عبد الناصر، وانقسم حزب البعث العربي الاشتراكي إلى تيارين رئيسين في سوريا والعراق. وترافق ذلك مع عودة القوى الرجعية التقليدية إلى أقطار كانت قد سقطت فيها كما حدث في مصر. واحتدم الصراع في داخل الحركة القومية. وانتعشت العشائرية في أقطار الخليج العربي... وقد أضعف هذا كله الحركة القومية الديموقراطية كلها، فخدمت أعداءها المختلفين. وانتعشت ، أيضا، الحركات الأصولية الإسلامية. في مثل هذه الظروف أطلت حركة الصدر(٢).

سبق نشاط الأحزاب اليسارية الفاعل ظهور الصدر بأكثر من جيلين، كانت -في خلالهما- قد أسست بناها التنظيمية ونشاطاتها السياسية، التي أخذت تنحفر في الثقافة الشعبية شعارات تعبر عن طموحات الشباب الشيعي وآماله في احتياز التخلف والأمية وفي الحصول على الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية من جهة، وآماله الوطنية والقومية العامة من جهة أخرى. كانت الأحزاب قد تغلغلت في شتى المناطق اللبنانية، ومنها المناطق الشيعية. وعندما بدأت تتمظهر بشكل واضح أخذت تشكل هاجسا يحسب له تأثير سياسي بالغ الأهمية في حسابات الزعامات التقليدية. لكن هذا الهاجس لم يصل إلى حدود المنافسة الفعلية، أي بما يؤدي إلى تغييرات ملموسة في البنى السياسية التقليدية، على الرغم من أنه كان يبشر بذلك في المستقبل.

---

(١) عجمي، د. فؤاد: : م. س: صص ١٤٧ – ١٤٨.

(٢) المدبني، توفيق: أمل وحزب الله: الأهالي: دمشق: ١٩٩٩: ط ١: ص ٤٤.

كان طريق إزعاج الزعامات التقليدية ممهدا عندما عندما برز الصدر إلى الواجهة، فعرف عندئذ أن الوقوف في وجه المد الحزبي المنظم لن يكون بالأمر الهين إلا بمؤسسات شيعية منظمة. وعلى الرغم من ذلك لم يحاول أن يتصدى للموجات الحزبية وتياراتها. ففي ظل الجو الديني التقليدي، كان من الصعب «أن تنطلق ... حركة إسلامية تجتذب الواقع الجماهيري... كان الجو الثقافي، آنذاك، هو جو اليسار في المسألة الثقافية.. جو القومية العربية... والماركسية... وكان هناك نوع من أنواع الإرهاب الفكري لأي شيء إسلامي»[1].

عندما توفر له عاملان، وهما: تثبيت ركائز المؤسسة الدينية - السياسية، وازدياد نشاط الأحزاب اليسارية، منذ أوائل السبعينات، أصبح تردد الصدر، في خوض الصراع مع الأحزاب بشكل أو بآخر، لا يصب في مصلحة الطائفة الشيعية.

وازداد إصرار الصدر على التعجيل بتنفيذ قناعاته بعد أن أصبحت المقاومة الفلسطينية حليفا أساسيا للأحزاب، وهذا يعني في كل الحسابات، مزيدا من تعميق جذور شباب الطائفة في داخل التحالف الفلسطيني - اللبناني. وأصبح أي تأخير يعني أن الصراع سوف يصبح أكثر صعوبة له كلما أبطأ بحركته وأخر في توقيت البدء فيها. لذا تميزت مواقف الصدر، من خلال المؤسسة الشيعية التي يرأسها، بالمظاهر التالية:

- دفع غياب حزب واحد للشيعة شباب الطائفة إلى الانخراط في مجموعة متنوعة من المنظمات السياسية. وكان لانتمائهم تنوع إيديولوجي عريض[2]. وإذا ظلت المؤسسة السياسية عاجزة عن القيام بدور جدي وجديد، كان الصدر يخشى من أن تفلت زمام الأمور من يد الطائفة، وتصعب السيطرة على اهتمامات الشباب الشيعي التائق إلى لعب دور اجتماعي وسياسي على الصعيدين الوطني اللبناني والقومي العربي.

- لما كانت المتغيرات تتلاحق على الساحتين الوطنية والقومية، أصبحت المؤسسة الشيعية الجديدة، التي كانت لا تزال فتية وطرية العود، أمام تحديات كبيرة. لقد كان المطلوب منها أن تجيب على هواجس وآمال الشباب الشيعي ومطالبهم، لذا فقد المجلس الشيعي فعاليته أمام نمو الأحزاب اليسارية. ولم يكن أمام الصدر من بد غير أن يتبع خطابا مغايرا لما عرف عنه. فمنذ العام ١٩٧٣م، أدخل الصدر شعار الكفاح المسلح عندما قال إنه لا يوجد «خيار أمامنا سوى الثورة والسلاح». وتوج خطابه، في ١٧ آذار / مارس من العام ١٩٧٤م، بمظاهرة مسلحة تضم عشرات الآلاف من الشيعة، وفيها أعلن أن «السلاح زينة الرجال». وكان مناسبة للإعلان عن قيام حركة المحرومين. وقد اتخذ هذا المنحى بعد أن تأكد أنه

---

(١) شرف الدين، حسين: **الإمام السيد موسى الصدر**: م. س: ص ١٢١.

(٢) مايكل هدسون: الجمهورية الرجراجة: ١٩٦٨: نقلا عن أ. ر. نورتون: م. س: ص٨٠.

بأسلوبه السابق لن يستطيع مواجهة الدولة من جهة ومواجهة الشيوعيين والبعثيين من جهة أخرى.

- لم تكن حركة الصدر، التي لعبت دورا طليعيا في تسييس الشيعة، تعني أنه قد جمع الشيعة كلهم وإنما كان للأحزاب المتعددة الحصة الأكبر من الجماهير الشيعية[1]. وكانت هذه الظاهرة تبرز بشكل واضح من خلال سيطرة الأحزاب اليسارية على شريحة واسعة من الشباب الشيعي. وكان هذا الانتشار، بدوره، يبرز من خلال التأييد الشعبي الواسع لحركة الأحزاب اليسارية وبرامجها من جهة، ونشاطات فصائل المقاومة الفلسطينية ونضالاتها ضد العدو الصهيوني في عمق تواجده في الأرض الفلسطينية المحتلة من جهة أخرى. وبلغت قوة الأحزاب اليسارية وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، بتأييد ملحوظ من الجماهير الشيعية في شتى مناطق تجمعهم وخاصة في جنوب لبنان، إلى الحد الذي فقدت فيه السلطات اللبنانية إمكانية السيطرة على الأمن في منطقة الجنوب. وهكذا أصبحت المناطق الشيعية في واد والدولة اللبنانية والزعامات الشيعية التقليدية في واد آخر.

لكن، على الرغم من ذلك، فقد بدأ الصدر يشق طريقه في صفوف الشيعة بسرعة أكبر مما كانت تستطيعها الأحزاب اليسارية. فما هو السبب الذي ساعده على ذلك؟

يأتي في هذا الإطار دور الثقافة المتجذرة في الأوساط الشعبية، والتي توارثتها الأجيال عبر مئات السنين، ليكون مؤثرا أساسيا في الاستجابة إلى هذه الدعوة أو تلك. ولأن أسس التربية والتعليم والعادات عند شيعة لبنان هي أصول إسلامية شيعية بلا منازع، كان «معظم سكان جنوب لبنان يترعون إلى الاقتراب من (الديني) أكثر من (الوضعي)، وذلك من خلال التربية الثقافية والإيديولوجية المحيطة بهم»[2].

في تلك الأجواء الصاخبة لم يحاول الصدر دخول دائرة المزايدة على القوميين العرب والناصريين خوفا من أن لا تصب المنافسة لصالحه[3]. على الرغم من أنه كان يعرف ويؤمن بأن القومية العربية في لبنان والهلال الخصيب ما هي إلا غطاء للحساسيات والحضارة السياسية السنية. ربما كان يعرف تاريخ التراع الشيعي- السني في العراق، الذي كان سببا في هجرة والده إلى إيران[4].

كانت عند الصدر عداوة رجال الدين الشيعة المتأصلة للأحزاب السياسية، وهذا ما جعله منافسا طبيعيا للحركات العلمانية واليسارية. فكان مجتمع المؤمنين هو الهدف الذي سعى الصدر إلى تنظيمه وقيادته[5]. وكأن القاعدة الثقافية التراثية للشيعة، وهيمنة نظام الطوائف

(١) أ. ر. نورتون: م. س: صص ٩٠ - ٩٣.

(٢) قصير، د. أحمد: **الإمام موسى الصدر**: م. س: ص١٥.

(٣) عجمي، د. فؤاد: : م. س: ص ١٥٠.

(٤) م. ن: ص ١٥١.

(٥) م. ن: ص ١٥١.

السياسية اللبنانية، قد أثار -من جديد- النزعة الطائفية السياسية عند جماهير الشيعة. ولما ترافقت هذه النزعة مع وجود مؤسسات شيعية منظمة، والتي سلكت شتى سبل الدفاع السياسية والعسكرية عن مصلحة الشيعة في لبنان، أخذ نجاح مشروع الصدر يشق طريقه بثبات، لكن بخوف مسكون بهاجس خسارة أية معركة مع تيار الأحزاب اللبنانية وفصائل المقاومة الفلسطينية.

فإذا كان موقف الصدر من الأحزاب اليسارية يقوم على قاعدة الصراع بين القوانين الوضعية والشرائع ذات المصدر الإلهي، فليس هناك ما يمكن أن يجمعهما. فإشكالية علاقته مع اليساريين لا تحتمل التسوية لأن فيها جانب كبير من صراع الوجود بين مشروعين فكريين متناقضين، فإن موقف حركته من القضية الفلسطينية هو شيء مختلف تماما. فالقضية الفلسطينية لها مدلولات إنسانية ودينية وقومية. وقد سجل هذا التمايز في ميثاق حركة المحرومين: «فلسطين الأرض المقدسة التي تعرضت، ولا تزال، لكل أنواع الظلم، هي في قلب حركتنا وعقلها. وإن السعي إلى تحريرها أولى واجبات الحركة. وإن الوقوف إلى جانب شعبها وصون مقاومته والتلاحم معها شرف الحركة وإيمانها. خصوصا أن الصهيونية تشكل الخطر الفعلي والمستقبلي على لبنان، وعلى القيم التي نؤمن بها وعلى الإنسانية جمعاء. وإنها ترى في لبنان، بتعايش الطوائف فيه، تحديا دائما لها ومنافسا قويا لكيانها»[1].

وشيئا فشيئا، حاول الصدر مستندا إلى وجود مؤسستين تدعمان خطواته: حركة المحرومين كإطار سياسي، وحركة أمل كذراع عسكري لم يقس عودها بعد، أن يشق طريقه معتمدا شتى الوسائل التي كان يحاول الحصول عليها من هنا أو هناك.

وكان مما يعيق حركته الفتية وجود ائتلاف، منذ بداية السبعينات، حول تأييد العمل الفدائي الفلسطيني ضم معظم الطوائف الدينية في لبنان: الأرثوذكس، الدروز، السنة، والشيعة، لكن هذا الائتلاف بدأ يضمر في نهاية السبعينات، فتحول عدد من حلفاء منظمة التحرير الفلسطينية إلى معارضة وجودها، وكان من أبرزهم موقف الطائفة الشيعية[2]. وهذا ما سوف يتناوله بحثنا لاحقا.

وبالإجمال قدم موسى الصدر نفسه لعدة سنوات كمدافع عن القضية الفلسطينية في لبنان، ومع ذلك يعتقد العديد من وارثيه ومساعديه المقربين أن الليبيين نفذوا ما طلبه منهم قادة منظمة التحرير الفلسطينية[3].

---

(١) المديني، توفيق: أمل وحزب الله: الأهالي: دمشق: ١٩٩٩: ط ١: ص ٤٢.

(٢) أ. ر. نورتون: م. س: ص ٢٧.

(٣) عجمي، د. فؤاد: : م. س: ص ٢٦.

٥-الحركة الشيعية الجديدة والمتميزة تحقق إنجازات شيعية نوعية:

عرف الصدر «أنه لم يعد كافيا للأوصياء على المؤسسة الدينية الإعلان عن أن بعض النقاط في العقيدة هي مقدسة، وغير قابلة للنقاش. الأئمة الإثني عشر، قال السيد موسى، كانوا مرشدين ومصادر الإلهام. لكن التاريخ لم يتوقف معهم. يجب على الناس الاستمرار في الحياة، وفي صنع تاريخهم الخاص»[١].

مؤكدا على دور جهاد الأديان في التخلص من العبودية، يميز موسى الصدر بين رجال الدين الذين يعملون في سبيل تخليص شعوبهم منها، وبين الذين يستغلون الدين لممارستها على رعاياهم، وهو يقول: «إننا عندما نقارن بين الينابيع وسلوك القادة الأصليين وبين ما ارتكب في التاريخ من جرائم باسم الدين، نشاهد أن الفصل والتمييز واضح بين الأمرين، ولكننا نحتاج إلى ضمانة حتى لا تتكرر المأساة، وحتى لا يستغل الدين من جديد، أو على حد تعبير بعض القلقين، وأنا منهم، حتى لا يكون الإقطاع الديني البديل عن الإقطاع السياسي»[٢].

وهو إذ يحدد اعتراضاته على المؤسستين التقليديتين: السياسية والدينية، عند الشيعة، كان الصدر حريصا على صرف الانتباه والجهد إلى احتياجاتهم المادية والخدماتية، معتقدا بذلك أن له الأولوية على العلم الديني[٣]. وكان يريد من العمل في سبيل تنفيذ مشاريع تعود على الطائفة بالفائدة، وتعمل على تحسين أوضاعهم، أن يبرهن على أنه وحده كفيل بأن يتكلم عن نفسه، وبالتالي أن يتكلم عن إمكانية نجاح النظرية أو فشلها.

أ- تحديث الحركة السياسية الشيعية تلتقي مع حركة تحديث النظام اللبناني:

حاول فؤاد، شهاب حينما كان كامل الأسعد يقف في الصف المعارض لحكمه، أن يخلق توازنات في داخل صفوف الشيعة، ولهذا الغرض أخذ يجمع بين الصدر وبين بعض الطبقات الشيعية المتمولة التي كانت تسعى لفك احتكار الأسعد لجهد الشيعة في لبنان. ولأن دار الإفتاء للطائفة السنية كانت تشكل الغطاء الشرعي الإسلامي الوحيد للسياسيين المسلمين، السبب الذي يبقي الطائفة الشيعية تحت وصاية سياسية إسلامية سنية، كان لا بد من إيجاد توازن بين الطوائف الإسلامية لأنه به قد تستطيع السلطة أن تأخذ حصة لها بعيدا عن ابتزاز طرف واحد. ولأن القوة الجديدة يجب أن تكون محصنة بمؤسسات، ساعد العهد الشهابي الصدر على بناء مؤسسات للشيعة، فصدر قانون تنظيم الطائفة الشيعية الذي يحمل الرقم ٧٢ / ٦٧ بتاريخ ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧م[٤].

---

(١) عجمي، د. فؤاد: م. س: ص ١٢.

(٢) الصدر، السيد موسى: «الدين وحركات التحرر في العالم العربي»: مجلة **العرفان**: العددان ١ و ٢: المجلد ٧٣: آذار / مارس -نيسان / أبريل ١٩٨٥: صص ٢٠ - ٢٢.

(٣) بلقزيز، د. عبد الإله: م. س: ص ٤٥.

(٤) مقابلة مع شخصية شيعية كانت مواكبة للمراحل الأولى لمجيء الصدر إلى لبنان.

كانت الظروف الجديدة: وجود نظام لبناني مختلف عن أسلافه من خلال اتجاهاته الجديدة بالإصلاح من جهة، ووجود نخب شيعية لاتقليدية من جهة أخرى، قد ساعدت الصدر في الحصول على ترخيص قانوني للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى. والدليل على ذلك، أنه فشلت محاولتان سابقتان لإنشائه، وهما:

- محاولة قام بها نائب بعلبك، شفيق مرتضى، في العام ١٩٥٦م. لكنها رفضت.
- محاولة للشيخ محمد تقي صادق، أحد علماء الدين الشيعة في الجنوب، قام بها في الخمسينات. لكن محاولته فشلت، أيضا، لأن الفعاليات الشيعية لم تكن متحمسة للفكرة[١].

لم يثر الصدر باعتداله مخاوف الزعامات الطائفية الأخرى[٢]. لذا كان المسيحيون، وبشكل خاص الموارنة، يمدون يد العون للمطالب الشيعية، وكان من أهم دوافعهم: تقويض مطالب الإسلام السني. والتودد إلى الشيعة وإعطاؤهم حصة في استقرار لبنان بعد أن بدأت موجة العقائد القومية تغزوه[٣].

لكنه على الرغم من أن حركة الشيعة الجديدة، قد لاقت تأييدا ومساعدة من السلطة اللبنانية، التي كانت تحكم في تلك المرحلة؛ ولاقت عطفا من شرائح مسيحية متعددة، إلا أن الطرفين: السلطات الحاكمة، والشرائح المسيحية المتعددة، لم تكونا تعملان على أساس من نوايا التغيير الجذري في هياكل النظام الطائفي السياسي، لهذا السبب ظلت المارونية تستند إلى الغرب، إلى المذهب الكاثوليكي، والسنة يستندون إلى العمق العربي. فعلى الشيعة -قدر الصدر- أن يستندوا إلى الخارج كي يشعروا بانتماء إلى عالم أكبر، لذا أشار الميثاق التنظيمي للمجلس الشيعي الإسلامي الأعلى إلى أنه على الطائفة الشيعية أن تدير شؤونها «طبقا لأحكام الشريعة الغراء، وبموجب الفقه الشيعي، كما حدد بآراء المرجع الأكبر للشيعة في العالم»[٤].

ب- الحركة السياسية الجديدة للشيعة تستجيب لطموح المبعدين عن الدخول إلى النادي السياسي التقليدي:

بعث موسى الصدر في الطائفة الشيعية شعورا بتفوقها العددي، وتراثها التاريخي، وانتمائها اللبناني، وكثيرا ما كان يردد: «لبنان، بالنسبة إلينا، هو وطن نهائي»[٥].

كان الرجال المحيطون بالصدر رجال مجتمعهم، لم يكونوا ثوريين، وإنما شاركوا البلد هاجسه التراتبي: الامتياز والتفوق المتميز. وكانوا معادين للأيديولوجيات السياسية والحزبية[٦]،

---

(١) **الحركات الإسلامية في لبنان**: ملف مجلة الشراع: بيروت: ١٩٨٥ ؟: د. ط: صص ٥٣ - ٥٤.
(٢) بلقزيز، د. عبد الإله: م. س: ص ٤٤.
(٣) عجمي، د. فؤاد: : م. س: ص ١٥٦.
(٤) م. ن: ص ١٥٥.
(٥) بقرادوني، كريم: **السلام المفقود**: عبر الشرق للمنشورات: بيروت: د. ت: د. ط: ص ١١٧.
(٦) عجمي، د. فؤاد: : م. س: ص ١٥١.

وأرادوا أن ينالوا حصتهم وحصة الطائفة الشيعية. أما الذين كسبوا المال في ظروف صعبة فأرادوا الاعتراف بثروتهم وتقديرها[١]. وكأنه وعى مدى أهمية تلك الاتجاهات عند أصحابها واستنادا إلى قناعات دينية ترفض الصراع بين الطبقات، وحاجته إلى اجتذاب متمولين إلى صفوف حركته، طرح الصدر فكرة طالبت بجمع الأغنياء والفقراء على قاعدة مقولة تقول: إن هناك شيئا ما مرتبطا بصنع التاريخ أكثر من القوى الاقتصادية[٢]. لذا لم ينتقد الصدر بعنف تجميع الثروات، بل كان يعدها نعمة. وهو بهذا طمأن الأغنياء، فالتبرعات كانت مطلوبة لإكمال الطريق الذي بدأه[٣].

وكان هؤلاء قد عادوا إلى لبنان من المهجر، ولم يكن لهم موقع بين الإقطاع القديم، ولا بين الأحزاب الجديدة. فأخذوا يفتشون عن موقع لهم، فوجدوه مع موسى الصدر، الذي كان هو، بدوره، يفتش عن موقع له[٤].

ولم يقفل الصدر الأبواب حتى في وجه الإقطاع السياسي، وهو كان قد رحب حتى بعناصر الحكم التقليديين في الطائفة الشيعية إذا كانوا قد أدركوا أن مصالحهم الخاصة يمكن تأمينها على نحو أفضل من خلال حركة تؤمن مصالح شيعة لبنان[٥].

ج- بناء المؤسسات الدينية والاجتماعية: قفزة نوعية باتجاه التضامن المذهبي:

حول الصدر نفوذه إلى أدوات بناء لركائز تضامن الطائفة وأسس وعيها السياسي. وانكب على دراسة مسألتين:

- **الأولى:** دراسة القوانين المدنية والتشريعات اللبنانية الناظمة للمؤسسات العامة.
- **الثانية:** إستقصاء واقع الحرمان اللاحق بالمناطق الشيعية: جبل عامل، وبعلبك - الهرمل[٦].

ولذلك وضع أسسا لعدد من المؤسسات الاجتماعية والسياسية، مثل: المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في العام ١٩٦٩م، ومجلس الجنوب في العام ١٩٧٠م. إبتدأ موسى

---

(١) م. ن: ص ١٢٨.
(٢) عجمي، د. فؤاد: : م. س: ص ٢٦٣.
(٣) م. ن: ص ١١.
(٤) م. ن: ص ١٠٧.
(٥) م. ن: ص ١٢٩.
(٦) قصير، د. أحمد: الإمام موسى الصدر: الإسلام المعاصر وتجربة القيادة المؤسسية: م. س: ص ١٦٢.

الصدر نشاطه على المستوى الاجتماعي ببناء مهنية في برج الشمالي - صور*. واستطاع أن يجذب مجموعة كبيرة متنوعة من المؤيدين: من التجار المغتربين، والشباب البورجوازي الصغير[1].

كانت هيئة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى مؤلفة من ثلاثة وأربعين مقعدا: ١٩ للنواب، و١٢ للمجتهدين، و١٢ للناس العاديين؛ وكانت الروح التي تحركهم محاولة الاستقلال السياسي المذهبي لشيعة لبنان. فكان المجلس يشكل المؤسسة الطائفية السادسة عشرة في لبنان.

وقد حدد أهداف المجلس في خطاب له، بتاريخ ٢٢ / ٥ / ١٩٦٩م، قائلا إن «التنظيم شرط أساسي لنجاح كل عمل، والمجلس سيؤدي إلى تنسيق الطاقات الإسلامية الشيعية اللبنانية، ومنعها من الهدر والاصطدام»[2].

لم يكن تأسيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى سوى إطار لتنظيم حركة الصدر السياسية والمطلبية. وقد شكلت الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان حافزا مهما أمامه لكي تدفع حركته في تواصل مستمر مع هموم الطائفة الشيعية، خاصة أنها تمثل الأكثرية في جنوب لبنان. فقاد الصدر حركة مطلبية واسعة لتحصين قرى الحدود وتسليح سكانها وتدريبهم للدفاع عنها، ووضع قانون خدمة للعلم، وتنفيذ مشاريع إنمائية فيه. وتحت الضغوط تحقق ما يلي:

- في ١٢ / ١ / ١٩٧٠م، اتخذت الحكومة اللبنانية قرارا بوضع خطة عامة لتعزيز أوضاع منطقة الحدود الجنوبية.

---

* عمل الصدر على تأسيس عشرات المشاريع الاجتماعية، والعديد من الجمعيات الخيرية والثقافية، ومن أهمها: جمعية البر والإحسان في صور – مؤسسة جبل عامل المهنية في البرج الشمالي (صور) لإيواء الأيتام وتخريج عمال فنيين – بيت الفتاة في مدينة صور – مدرسة محو الأمية – مدرسة للأشغال اليدوية والخياطة – مدرسة فنية عالية للتمريض. [راجع، شرف الدين، حسين: م. س: ص ١٢٩].

وقد قام بتحقيق المشاريع التالية: شراء مقر للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في محلة الحازمية / بيروت – مدينة الزهراء الثقافية والمهنية في خلدة – مستشفى الزهراء في ضاحية بيروت الغربية / الجنوبية – شراء ١٩٠ ألف م٢ من أراضي الوردانية (طريق صيدا – صور) لتشييد مؤسسات اجتماعية وثقافية ومهنية – شراء ٩٠٠ ألف م٢ في اللبوة / بعلبك لإنشاء مدرسة فنية زراعية، ومشاريع أخرى – تأسيس مبرة الإمام الخوئي في برج البراجنة وبعلبك والهرمل لرعاية أبناء الشهداء – تأسيس مراكز صحية في برج البراجنة وحي السلم وصور. [راجع، شرف الدين، حسين: م. س: صص ١٤١ – ١٤٢]. [راجع، أيضا، قصير، د. أحمد: **الإمام موسى الصدر: الإسلام المعاصر وتجربة القيادة المؤسسية**: م. س: صص ١٤٤ – ١٥٤].

(١) أ. ر. نورتون: م. س: ص ٨٢.

(٢) قصير، د. أحمد: **الإمام موسى الصدر: الإسلام المعاصر وتجربة القيادة المؤسسية**: م. س: ص ١٦٧.

- في ١٣ / ٥ / ١٩٧٠م، أسس، بالتعاون مع الرؤساء الدينيين لمختلف الطوائف في الجنوب، «هيئة نصرة الجنوب».
- في ٢٦ / ٥ / ١٩٧٠م، دعا إلى إضراب وطني شامل. وطالب السلطة بتنمية المناطق المحرومة، وإلغاء التمييز الطائفي، وإنصاف الطائفة الشيعية في المناصب الوزارية والوظائف العامة، وموازنة المشاريع الإنمائية.
- في ٢ / ٦ / ١٩٧٠م، أنشيء مجلس الجنوب، وربط برئاسة مجلس الوزراء.
- في ١٧ / ٣ / ١٩٧٤م، أقيم مهرجان شعبي كبير في بعلبك. وحصل مثله بتاريخ ٥ / ٥ / ١٩٧٤م، في مدينة صور.
- وبتاريخ ٢٠ / ٦ / ١٩٧٤م، وبفعل الضغوطات شكلت لجان مشتركة من اختصاصيين في الجيش واختصاصيين انتدبهم الصدر، لدراسة مطالب الشيعة، فوضعت التقارير، وبقيت من دون نتيجة.
- في ٤ / ٨ / ١٩٧٤م، تابع الحملة بنداء وجهه علماء الدين الشيعة إلى السلطة. وعقد الصدر اجتماعات مع شخصيات سياسية ورؤساء الطوائف والأحزاب، وبحوار مع نخبة من المفكرين اللبنانيين، أعدت وثيقة وقعها ١٩٠ مفكرا، بإقرار المطالب.
- وفي ١٣ / ٩ / ١٩٧٤م، دعا إلى اجتماع عقدته الهيئة العامة للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وضمت أكثر من ألف شخص من علماء الطائفة ونوابها وكبار موظفيها في الدولة، ونخبة من أبنائها في مختلف النشاطات والفعاليات السياسية والاجتماعية والمهنية والاقتصادية والفكرية، فأقرت الهيئة العامة تأييد الصدر في تحركه.
- ودعا، في ٢٠ / ١ / ١٩٧٥م، إلى تشكيل مقاومة لبنانية تتصدى للاعتداءات الصهيونية على جنوب لبنان[1].

كان الصدر يتصرف على عكس ما كان عليه التقليديون:

- لم تكن أهدافه الثروة، فهو كان يسعى لتأسيس المشاريع ذات النفع الشيعي العام.

كان يؤمن بأن تخلف الشيعة لم يكن نتيجة للمخططات المارونية والسنية[2]. وإذا كان عدم اهتمام الموارنة والسنة بالمشاريع التي تصب في مجاري تأمين حقوق الطائفة الشيعية يشكل الوجه الأول من الحقيقة، فإن وجهها الآخر يتمثل بالتقصير الذاتي عند أولي الأمر في الطائفة الشيعية. لكنه هنا لا يسكت عن دور الدولة لأنه بسبب إهمالها تنمية المناطق الشيعية

---

(١) **الحركات الإسلامية في لبنان**: ملف مجلة الشراع: بيروت: ١٩٨٥ ؟: د. ط: صص ٣٥ – ٣٨.

(٢) عجمي، د. فؤاد: : م. س: ص ١٣٤ – ١٣٥.

المحرومة وجد خطاب الأحزاب، السياسي والفكري، أرضا خصبة بين الجنوبيين الشباب القادرين على مقارنة التبذير في بيروت مع التخلف والفقر الموجودين في الجنوب(1).

ومما كان يدل على تقصير الشيعة الذاتي بالمطالبة بحقوقهم في ظل نظام يعمل على تأمين حقوق الطوائف الأخرى، أن الأكثرية من رجال الدين الشيعة كانت غير متحمسة لفكرة التورط مع السلطة والدولة، لذا فقد نظروا بريبة إلى تأسيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى(2). كما حاول الساسة التقليديون، من خلال تحريك بعض أعضاء المجلس من الداخل، للحؤول دون انتقاله من مؤسسة تمثيل للطائفة إلى مرجعية لقيادة انتفاضتها. ولهذا السبب شن الصدر هجوما عليهم قائلا: «السياسيون التقليديون اعتبروا السياسة غاية والمواطن بضاعة والوطن ورق لعب»(3).

وفي المقابل لقيت دعوته معارضة من عدد من الزعماء السياسيين الشيعة، ومن بقية القوى الأخرى(4).

د- الشيعة ينخرطون في عصر التجمعات السياسية والفصائل المسلحة:

شكلت تحركات الصدر السياسية مزيدا من الدفع السياسي الذاتي الشيعي. فكانت تحركاته متواصلة ودؤوبة، باتجاه شتى المستويات: رؤساء الأديان والطوائف، الفعاليات السياسية والفكرية والثقافية، المسؤولين في أجهزة السلطة والدولة. وأنتجت تحركاته انفتاحا واسعا واستجابة من الجميع، فاستجابت الدولة إلى بعض مطالبه، وتحرك الآخرون من الفعاليات لرفد حركته. ولهذا كان الصدر ينجح حيث كانت الأحزاب تفشل لأنها كانت تثير مخاوف تلك الأطراف وهواجسها*.

---

(1) م. ن: ص ٥٧.

(2) م. ن: ص ١٥١.

(3) نقلا، عن: قصير، د. أحمد: **الإمام موسى الصدر: الإسلام المعاصر وتجربة القيادة المؤسسية**: م. س: ص ١٦٩.

(4) شرف الدين، حسين: **الإمام السيد موسى الصدر**: م. س: ص ١٣٠.

* وكان من أبرز تحركاته:

- قيامه بحملة ضغط على السلطات اللبنانية، لما أخذت الاعتداءات الإسرائيلية تتصاعد ضد قرى الجنوب، فأقرت الدولة خطة عامة لتعزيز أوضاع المنطقة الحدودية، بتاريخ ١٣ / ٥ / ١٩٧٠م.
- تأسيس «هيئة نصرة الجنوب»، بتاريخ ١٣ / ٥ / ١٩٧٠م، مع الرؤساء الدينيين في الجنوب.
- دعوته إلى إضراب وطني شامل، بتاريخ ٢٦ / ٥ / ١٩٧٠م، فأقر مجلس النواب قانون إنشاء مؤسسة تختص الجنوب.
- مطالبته، في العام ١٩٧١م، بالتجنيد الإجباري وبناء الملاجئ . . .
- توحيد أصوات رجال الدين الشيعة، في ٤ / ٨ / ١٩٧٤م، بتأييد حركة المطالبة، وتحذير الدولة من مغبة الاستمرار في إهمالها.
- وفي الفترة ذاتها وقع ١٩٠ مفكرا وثيقة بإقرار المطالب الشيعية.
- وبتاريخ ١٣ / ٩ / ١٩٧٤م، فوضت الهيئة العامة للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى موسى الصدر باتخاذ كل الخطوات اللازمة في سبيل تحقيق المطالب. [راجع، شرف الدين، حسين: م. س: صص ١٣١ – ١٣٥].

لم يكن المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ليفي بالغرض السياسي كاملا، فهو خليط من الشخصيات السياسية والدينية غير المتجانسة كليا، وهي في الوقت ذاته قيادة فوقية، فكان لا بد من تأسيس حركة تكتسب الصفة السياسية المتحركة. ولهذا قام الصدر في ١٧ آذار / مارس من العام ١٩٧٤م، بتأسيس حركة المحرومين. وكان يبتغي من وراء تأسيسها أن يثير مشكلة التفاوت الاجتماعي والمعيشي بين اللبنانيين.

تأسيس حركة المحرومين: في ١٧ آذار / مارس من العام ١٩٧٤م، تأسست حركة المحرومين. وحدد مؤسسوها عددا من الأهداف المعلنة في ميثاقها، ومن أهمها:

- موقف ميثاق حركة المحرومين من **القضايا القومية:** «تعتبر الحركة أن التمسك بالمصالح الوطنية وتحرير الأرض العربية، وحرية أبناء الأمة جميعا، هي من صميم التزاماتها الوطنية».

- الموقف من **الوضع في لبنان:** جاء في المادة السادسة ما يلي: «إن حركة المحرومين، هي حركة وطنية تتمسك بالسيادة الوطنية. وبوحدة الوطن. والحفاظ على كامل ترابه...».

- جاء في المادة السابعة منه حول **القضية الفلسطينية**، ما يلي: «وفلسطين، الأرض المقدسة التي تعرضت، ولا تزال، لجميع أنواع الظلم. فلسطين وأهلها في قلب حركتنا وعقلها. وإن السعي لتحريرها أول واجباتها، والوقوف إلى جانب شعبها وحماية مقاومته وصيانتها والتلاحم معها شرف الحركة وإيمانها»[١].

تأتي أهمية تأسيس حركة المحرومين في سياق المشروع الذي عمل فؤاد شهاب لأجله باتجاه تخطي الميثاق الوطني ذي الوجه الطائفي، إلى ميثاق اجتماعي ينصف الطبقات الدنيا في سلم لبنان الاجتماعي، ويرحرح أحوال ذوي الدخل المحدود. واكتسبت حركة الصدر أهمية خاصة، وإن تكن شيعية المصدر وجنوبية المنطلق. لذا «تبقى حركة المحرومين إحدى الصيحات المدوية في ضمير الواقع اللبناني المعاصر. وتتعدى الاستجابة المسؤولة ... في قضية لبنانية معينة: إنها تشمل أكثر من قضية في آن معا... إنصاف المحرومين، وقضية الإنماء، وقضية المشاركة »[٢].

وكاستجابة لمتغيرات المرحلة، التي أصبح فيها للموارنة قوة عسكرية ذاتية، وللأحزاب اليسارية قوة مماثلة، وفي الوقت الذي كان يحسب فيه الكثيرون أن المقاومة الفلسطينية هي الذراع العسكرية للطائفة السنية. أما الدروز في الشوف فكانت لهم تقاليدهم العسكرية. ولأن الشيعة وحدهم كانوا لا يزالون غير محضرين لقواعد لبنان الجديدة، شعروا أنهم بحاجة إلى قوة مسلحة خاصة بهم[٣].

---

(١) هاشم، حسن: **قراءة في الميثاق**: دار المستقبل: بيروت: د. ن: د. ط: صص ١٩ – ٢٠.

(٢) قربان، ملحم: **تاريخ لبنان السياسي الحديث** (ج ١): الأهلية للنشر والتوزيع: بيروت: ١٩٧٨: د. ط: صص ١٦ – ١٧.

(٣) عجمي، د. فؤاد: : م. س: ص ٢٣٢.

قد يكون الواقع، الذي وصل إليه لبنان في أواسط السبعينات، هو الذي دفع بالصدر إلى الاستجابة لمتطلباته، فكان من نتائج حركته المتميزة واللاتقليدية أنه، منذ شباط / فبراير من العام ١٩٧٤، رفع شعار الكفاح المسلح في وجه السلطة التي تحرم الشيعة من حقوقهم. وفي خطاب ألقاه في بعلبك، بتاريخ ١٧ آذار / مارس من العام نفسه، أعلن عن قيام حركة المحرومين، وأنشأ، في العام ١٩٧٥م، حركة أفواج المقاومة اللبنانية (أمل)[١]. وحدد لها هدفا أساسيا وهو مقاومة العدو الصهيوني، «وكل عدوان آخر من أي جهة أتى»[٢]. لكن الصدر لما اتخذ قرار إنشاء ميليشيا شيعية، أبقى عمله سريا، فهو كان يخشى أن تعمل الأطراف المناهضة له على إفشال مشروعه؛ وقد عبر عن مخاوفه، قائلا: «لا أريدهم أن يأكلوني قبل أن أكبر»[٣].

***

(١) أ. ر. نورثون: م. س: ص٩٧.

(٢) بقرادوني، كريم: م. س: ص ١١٧.

(٣) شرف الدين، حسين: **الإمام السيد موسى الصدر**: م. س: ص ١٣٩.

IV– إستنتاجات الفصل السادس

لا تسأل المظلوم إذا ثار دفاعا عن حقوقه: لماذا قمت بثورتك؟ ولكن عليك أن تساءله إذا سكت عن الظلم اللاحق به.

هكذا كان حال الشيعة في لبنان. لقد قمنا بمساءلتهم، وإلقاء اللوم على أولي الأمر منهم عندما سكتوا عن الاضطهاد التاريخي الذي كان يمارس عليهم.

وجدنا في المرحلة التي نبحث فيها عن تاريخ الشيعة من كان يرفع علامات الاستفهام عن الدوافع التي حدت بالصدر لكي يقوم بما قام به. لكن تضاربت التقييمات من حوله وتاهت الاستنتاجات[1].

حيكت حول الصدر الكثير من التفسيرات، التي لم تكن تخلو من الافتراءات، ويفسر الصدر بأن الحملة ضده كانت لأنه حاول أن يخرج برجل الدين إلى عالم الحياة والحركة ليسير مع الحياة في تطورها، «منسجما بذلك مع الفكر الديني الأصيل»[2]. ويرد على كل الرافعين إصبع الاتهام قائلا: «أما أولئك فقد شككوا بأنفسهم ونواياهم حين أثاروا الشكوك حولي، والافتراءات علي، وربطوا مبادراتي بتحركات سياسية محلية أو عربية أو عالمية... وكنت لا أرى سببا لهذه الشكوك سوى أني خرجت برجل الدين إلى عالم الحياة والحركة، ورفعت عنه غبار السنين»[3].

كيلت الاتهامات من هنا وهناك:

- من الزعامات الشيعية التقليدية، التي ورثت عن أجدادها، أبا عن جد، طرائق وأساليب استغلال جهد العامة من أبناء مذهبهم، وجبلت عرقهم لتبني بها القصور، وامتصت دماءهم لتبني وجاهات سياسية واجتماعية وتعيش عيشة راضية هنية بترف وصل إلى حدود التبذير. وتوصلنا من خلال بحثنا إلى أن أولئك الزعماء كانوا الظالمين بشكل مباشر أو بالواسطة للعامة من أبناء مذهبهم.
- ومن قبل الفقهاء والشيوخ، الذين كان منهم الساكتين عن الحق، فكانوا كالشيطان الأخرس، عندما سكتوا عن ظلم أبناء مذهبهم الذين ينطقون باسمهم.
- ومن قبل الأحزاب اليسارية، طلائع المجتمع الذين حملوا همومه، والذين بنوا أولى الأسس المنظمة لحركة معارضتهم للأنظمة التي تتجاهل مصالح الناس، ومنهم الشيعة.

لم تكن المبارزة على قاعدة الاتهامات سليمة ومجدية. وإنما المبارزة تكون في التسابق على تأمين مصالح الناس، أو على الأقل أن تصيغ الشعارات الصائبة لملاحقة الحقوق المأكولة، ولكشف الآكلين.

---

(١) عجمي، د. فؤاد: : م. س: ص ٢٦.

(٢) موسى الصدر: مجلة العرفان: العدد (٥٤): ١٩٦٦: ص ٤٠٦: نقلا عن عجمي، د. فؤاد: : م. س: ص ١٠٩.

(٣) جمال الدين، نجيب: الشيعة على المفترق: ص ٩٧. نقلا عن قصير، د. أحمد: م. س: ص ١٥٦.

كان من الواضح أن المنافسة بين حركة التجديد الشيعية التي قادها الصدر، وبين زعماء الطائفة التقليديين: الزمنيين والدينيين، تقوم من منطلق الدفاع عن النفس. وكان من الواضح، أيضا، أن حركة الصدر حاولت أن تسحب البساط من تحت أقدام محتكري تمثيل الطائفة الشيعية، الذين أكلوا تلك الحقوق و لم يتركوا للعامة إلا الأوهام عندما تعلقوا بمحبتهم من أجل لا شيء. أما المنافسة بين الصدر وبين الأحزاب اليسارية فكانت تقوم على قاعدة المناهج الأكثر صلاحا في إيصال المغبون إلى حقه. فالصدر، كرجل دين لن يتخلى عن منهجية الأسس الدينية، ويعد نفسه أنه الأولى بالدفاع عن أبناء مذهبه. أما مناهج الأحزاب اليسارية فتقوم على التصدي والدفاع عن حقوق المغبونين على قاعدة المبادئ السياسية الحديثة من دون الاهتمام بدينهم أو طائفتهم.

إن الخوف كان متبادلا بين الأطراف المتنافسة. فهو بين الصدر والقيادات التقليدية قائم على أساس أن التقليديين يخشون من أن تتهدد مصالحهم، وهم أصحاب مصالح كبيرة. أما الأحزاب فهم أصحاب مشاريع سياسية تنحو باتجاه تغييرات جذرية في بنى الأنظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فالخوف القائم بين الطرفين: العلماني والديني، هو صراع وجود بين مشروعين، يدعي أحدهما أنه مشروع إلهي، يدافع عنه رجل الدين وكأنه تكليف إلهي معطى له، وما عليه إلا العمل من أجله لئلا يتهم بأنه لم يقاتل أو يعمل في سبيل تطبيق ما أمر الله به. أما الطرف الآخر، فيخشى من أن يقود أي مشروع ديني آخر إلى متاهات أخرى أثبت التاريخ فشلها.

من خلال التواطؤ بين الزعامتين: الزمنية بظلمها المباشر، والدينية بسكوتها عن الظلم، وصلنا إلى قناعة -حتى ذلك الحين- إلى أن رابطة المذهب الديني كانت الغائب الأكبر، أو الميت المدفون على مذبح المصالح السياسية والاقتصادية.

أو لم يأمرهم الله تعالى قائلا للمؤمنين أنهم ﴿ أشداء على الكفار رحماء بينهم ﴾ الفتح / ٤٨: ٢٩؟.

فالرحمة التي أمرهم الله بها كانت من دون رحمة: أو لم يقتل الزعيم الشيعي شيعيا قنا كان يعمل في أرضه، حاول أن يهرب من شدة ظلم شيعي مثله؟ أو لم ....

أو لم يسكت الفقيه، الذي أمره الله تعالى بأن لا يسكت عن الظلم و إلا أصبح مثله مثل الشيطان الأخرس؟

ذلك الزعيم كان شيعيا، وكان الفقيه شيعي، أيضا. فالظالم والساكت عن الظلم كانا يعقدان حلفا ضد شيعي آخر أضعف منهما. فأين تقع رابطة الرحمة بين المؤمنين إذا؟

لم نكن متعسفين عندما وصلنا إلى هذه النتيجة في خاتمة الجزء الأول من هذا البحث.

وحتى أوائل المرحلة التي نتابع فيها بحثنا هذا ظل التحالف بين الظالم والساكت قائما لأكثر من نصف قرن مضى من القرن العشرين.

وهنا نسجل حقيقة أخرى على الرغم من اعتراض من سوف يعترض، وهي أن الشيعة لم ينالوا الاعتراف بهم كملة إسلامية، لها حقوقها كما لغيرها من الطوائف الأخرى، إلا تحت

رعاية الحضارة الغربية، بما تعنيه من مفاهيم ونظريات وضعية، قام بوضعها من لا يمت إلى الإسلام بصلة مباشرة أو غير مباشرة، بل استنكرها الإسلاميون وكفروا الخاضعين لها، أو الذين اقتنعوا بها وأخذوا يروجون لها.

وإذا قيل إن الانتداب الفرنسي قد اعترف للشيعة بحقوقهم ليس لسبب إلا لكي يزرع الفتن الطائفية بين اللبنانيين، ولكي يبقى لبنان مشرذما بين الطوائف، يفرض هذا القول علينا أن نتساءل: وهل كانت الطوائف في لبنان غير موجودة؟ وإذا كانت موجودة، وهي بالفعل كذلك، فهل كانت العلاقات فيما بينها على أحسن ما يرام في ظل الدولة الإسلامية؟

وإذا قيل بأنها لم تكن تمثل الإسلام الصحيح، فالعودة إلى كتب التاريخ تكشف أنها كانت دولة إسلامية تغطي شرعيتها مؤسسات إسلامية ودور للفتوى يرأسها شيخ للإسلام له موقعه الدائم إلى جانب خليفة المسلمين العثماني.

جاءت مفاهيم الغرب بالحرية والعدالة والمساواة، والاعتراف بالحق الديموقراطي للأفراد والجماعات، لكي تهب الحناجر للمظلومين، الذين كانت الحناجر ممنوعة عليهم. وليس من المفروض أن يتبادر إلى الذهن أن هناك طائفة تتميز عن الأخرى، أو مذهب يتميز عن الآخر، لأنهم جميعا مأمورون إلهيا، كما يدعون، بمصادرة حناجر الآخرين وعقولهم، أيضا.

هنا يجب التمييز، وذوو البصيرة لا شك بأنهم يميزون، بين الغرب الشره الذي يسيل لعابه في سبيل الحصول على ثرواتنا، وبين دعوات المفكرين الغربيين الذي توصلوا إلى نظريات مجردة ووضعوها في خدمة الإنسانية جمعاء. وقد استفاد العرب والمسلمون من خدمات تلك النظريات المجردة.

إن الحناجر التي استفقنا على أنها مستوردة من الغرب، لم تتعرض بالإساءة إلينا، ولكنها أعطتنا حقا بالجهر بالمطالبة والاعتراض. فجهر الشيعة بمطالبهم: اعترضوا، عارضوا، كتبوا، حرضوا، سيروا التظاهرات، وحملوا السلاح ، أيضا. و على الرغم من كل ذلك، لم يتصد لتلك الحناجر إلا أولي الأمر من الشيعة: زمنيين ودينيين.

وجد الشيعة حماية لمعتقداتهم ولأقوالهم، لكن ممن؟

وواجهوا نقمة وغضبا وحربا لردعهم، لكن ممن؟

وجدوا التأييد والحماية ممن لا يمتون للمذهب الشيعي بأية صلة مذهبية.

ووجدوا التعنيف والملاحقة من أبناء مذهبهم بالذات.

أو ليس هذا من أشد ما يثير الاستغراب والاستهجان؟

كل تلك التساؤلات، ذات الإجابات الواضحة، تدفعنا إلى تساؤلات أخرى:

أين هو دور العقائد الدينية التي تجعل من المسلم أخا للمسلم؟

ما هو الذي جعل المسلم الشيعي سيدا على مسلم شيعي آخر، فأصبحت العلاقات بينهما على أساس سيد وعبد، وحلت التناقضات بينهما بديلا عن أن يكونوا رحماء فيما بينهم!!! فهل نعيد السبب إلى أنهما لم يطبقا الإسلام الصحيح؟ فوزر أخطائهما تعود عليهما

وليس على الإسلام؟ وأين كانت تصب مواقف الفقهاء الذين هم وحدهم حراس لتعاليم الدين والمذهب، فهل وزر الأخطاء يتحملها هؤلاء؟ أو ليس من المنطق أن يمثل الفقهاء الضمير الذي عليه أن لا يسمح بالظلم الذي كان يمارسه الأقوياء من الشيعة على المستضعفين منهم؟

وهل على الفقيه الشيعي أن يمارس التقية أمام زعيم شيعي، خوفا على حياته؟ أو ليس هو القدوة بالتضحية أمام من عليهم واجب تقليده؟

فهل هناك من استنتاجات يمكن أن نصل إليها بأفضل من أن المذهب وحراس المذهب كانوا يصبون في خدمة السياسة، سياسة الأقوياء فيه، فيستغلونه لمآربهم وأهدافهم السياسية؟

من هنا كان لا بد أمامنا من نتائج تقنعنا، حتى هذه المرحلة من البحث، غير أن نقول إن المذهب / الدين كان مطية لمآرب سياسية واقتصادية خاصة، فانتصرت السياسة والهزم المذهب / الدين؟

كان التراث الشيعي جاهزا في ثقافة الشيعة في كل عصر وكل مصر، ولم يتقدم باتجاه التغيير والتبديل قيد أنملة بكل ما يحتويه هذا التراث من معتقدات دينية إسلامية، أو بمعتقدات مذهبية شيعية. لكنه لم يصل بالشيعة إلى شاطئ الأمان. بل توصل الشيعة إلى ما توصلوا إليه عندما أعطيت لهم، ولغيرهم الحقوق الديموقراطية، أي لما اعترف لهم بحقهم في إبداء الرأي، والتظاهر، والعصيان المدني أحيانا. وهي اتجاهات ثقافية تدين إلى المفاهيم الوضعية بالولاء. وهنا نتساءل، أيضا، من هو الذي كان يتصدى لكل شيعي كانت تظهر لديه نوايا الاعتراض والنقد والتمرد؟ أو لم يكن الزعيم الشيعي هو الذي كان يعمل كل الوسائل لكبت حالة الاعتراض عند أبناء مذهبه؟

فهل لعب الفكر الديني أو المذهبي دورا في عملية التغيير؟ إننا لم نجد قطعا أنه كان لهذا الفكر دور في تلك العملية. بل لا بد، بالأحرى، من أن نقول إن الفكر الشيعي -حتى في أزهى مراحل إنتاجه- لم يلعب مثل هذا الدور. وهل نكذب الوقائع إذا قلنا إن التحديث في الفكر الشيعي لم يكن نابعا من الفكر الديني؛ بل هو لما بدأ يأخذ من الأفكار الوضعية أولا، ولما فتحت أنظمة الفكر الوضعي أبواب الحريات الديموقراطية أمامه ثانيا، استمد الشجاعة بالمطالبة بحقوقه المهدورة من دون خوف.

لم يستند استنتاجنا إلى جدران محبة الفكر الحديث، ولا انطلق من عداء للفكر الديني، بل من متابعة الظواهر على أرض الواقع. ألا يكفي التساؤل عن الظرف السياسي والفكري الذي كان سائدا عندما نال الشيعة أول اعتراف لهم كملة؟ وفي ظل أي نظام أقر قانون تأسيس مجلس ملي للشيعة؟

دعونا نخرج من عقدة اتهام الآخر، أي الذي هو من غير ديننا أو من غير مذهبنا، الذي يأكل حقوق طائفتنا، وهو ، أيضا، وحده الذي يمنعنا من المطالبة بحقوقنا. فهل سجل تاريخ الطائفة الشيعية في جبل عامل -العهد التركي- أو في جنوب لبنان -في عهد الاستقلال- أن ظالما أتى من الخارج وألحق بالشيعة ظلما واستغلالا أكثر من الظلم الذي ألحقه الزعيم الشيعي

بالشيعي؟ وهل نلوم رؤساء الطوائف الأخرى إذا سكتوا عن الغبن اللاحق بحقوق الشيعة، وعن الظلم اللاحق بهم، إذا كان حراس الشريعة الإسلامية الشيعية هم الذين كانوا أكثر رجال الدين صمتا؟

وبالعودة قليلا إلى الوراء، نجد ما يلي:

- كان تحالف أولي الأمر —منذ بداية الحركة السياسية التجديدية المعاصرة- أقل علما بالفقه ودراية من أسلافهم. لكنهم استطاعوا أن يخطوا بالشيعة خطوات أسرع على طريق التقدم من خطوات الأسلاف، فهل هناك من تفسير لهذه الظاهرة؟

إن العودة إلى ملاحقة الظاهرة في ظرفها التاريخي وموقعها الجغرافي قد تساعدنا على تفسيرها بشكل أفضل. فوجدنا أن الخلف اكتسب بعضا من الفكر الحديث، وتعرف على ظروف العصر عندما خرج من عزلته. وعاش عصر المواطنية التي لا تلغي حقوق أحد بسبب من الدين أو المذهبية أو الرأي السياسي. وعاش في ظل دولة يحكمها من هو من غير دينهم أو مذهبهم. وخضع لقوانين وضعية ذات مضامين تحمل العدالة والمساواة، وكثيرا ما رفض شرائع أو عمل على تعديلها من دون شعور بأنه تجاوز حد شريعة آمن بقدسية نصوصها.

وقد يكون هناك غيرها من الظواهر الأخرى. لكننا نحسب أن وصف الظرف المعاصر الذي عاش فيه الشيعة في لبنان قد يلقي بعض الوضوح على أن الحقوق قد يتم الحصول عليها حتى في ظل مؤسسات غير دينية وفي ظل حكم غير ديني، في الوقت الذي تضيع فيه الحقوق، في أحيان كثيرة، في ظل دولة دينية. أو لم يحسب الشيعة أنهم كانوا فاقدين لحقوقهم في ظل دولة إسلامية في المراحل التي سبقت بناء نظام علماني في لبنان؟

إن استطرادنا في تفصيل بعض النتائج ليس إلا لتوجيه الأنظار إلى أن الوسائل التي جعلت الشيعة يخرجون من عقدة «الدونية المواطنية» قد لا تبقى صالحة في ظروف أخرى، وفي عصور أخرى، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن على الشيعة ألا يرتاحوا إلى أنهم قد اكتشفوا الدواء الذي يدمل كل جروحهم، فالدواء الصالح في مرحلة قد يصبح مؤذيا في مرحلة أخرى. ولهذا ولكي لا يضع الخلف نفسه في ثلاجة حديثة، وفي هذه الثلاجة يعمل على تعليب أفكاره ظنا منه أن فيها الدواء الناجع لكل الظروف والعصور، كان لا بد من الإشارة إلى أن تطوير التجربة، وتطوير المبادئ التي سمحت للخلف أن يحقق بعض النتائج على قياس تطورات العصر، يجب أن يبقى مستمرا .

إن استنتاجاتنا ستكون، بدورها، مدخلا لتساؤلات أخرى، وافتراضات أخرى قد تؤدي إلى نتائج جديدة. ومن هذا المدخل نضع التساؤلات التالية، لعل الإجابة عنها تكون واضحة في الفصول اللاحقة من البحث.

لقد أسست الحركة الشيعية التجديدية لعدد من الحلول، فقامت ببناء المؤسسات التي تدير حركة الخدمات المباشرة التي توضع في خدمة جزء من المواطنين، ومؤسسات سياسية تضمن استمرارية الحركة السياسية وتنظمها.

لـــــــكن،

هل يحقق بناء المؤسسات الطائفية -سواء كانت سياسية أم اجتماعية- وحدة المجتمع التعددي في عصر الوطنيات والقوميات؟

هل تستطيع المؤسسات الطائفية أن تشبع كل حاجات الطائفـــة، وإدامـــة اســـتمرار تأمينها؟

هل يمكن للمؤسسات الطائفية أن تقوم بدور الدولة في شتى الشؤون الخاصة والعامة؟

هل يمكن للمذهبيات أن تعيش بأمان واطمئنان، وهل تستطيع أن تـــديم مؤسســـاتها الخاصة؟ بل هل من الحقوق المذهبية أن يبقى لكل مؤسسة مذهبية قوانينها الخاصة، وقواتهـــا الخاصة...

هل تستطيع المؤسسات أن تهذب عواطف المتمذهبين وتردع التعصب من نفوســـهم؟ بل هل تشكل حصانة للمنتسبين إليها من أن لا يتجاوز المتطيف حقوقه والسطو على حقـوق الطوائف الأخرى؟

وهل تستطيع أن تمنع المؤسسات من أن تصبح ساحة للصراع بـــين أبنـــاء المذهـــب الواحد؟

لقد حققت المؤسسات الشيعية إنجازات، بالمعنى الطائفي، موقعا سياسيا للشيعة ليس في دائرة الوطن فحسب، وإنما أيضا، بين شرائح الشيعة، من حيث أنها قامت بثـــورة في داخـــل التقسيمات السياسية الشيعية التقليدية، فأنهت دور شريحة / طبقة وأحلت مكانها طبقة أخرى.

فهل وجود طبقة جديدة يعيد للشيعة حقوقهم؟ بل هل قفز الشيعة قفزة نوعيـــة، أي انتقلوا من المفهوم الشيعي التقليدي، الذي استفاد من زعامته للشيعة لبنـــاء أمجـــاد سياســـية واقتصادية للنخبويين على حساب الطبقات المسحوقة، إلى تأمين حقوقها التي كانت مأكولـــة من زعماء الطوائف اللبنانية الأخرى؟

كل هذه الأسئلة سوف نقوم برصدها في المراحل التالية، التي سوف نقوم بالبحث عنها في الفصول القادمة.

وعلى أي حال نستطيع الاستنتاج أن شيعة لبنان، في هذه المرحلة التي أنجزنا دراستها، قاموا بقفزة نوعية بالانقلاب على التقليديين، وأحلوا مكانها مرحلة المؤسسات كبديل لمرحلـــة الأفراد. وبهذا المعنى شهدت الطائفة الشيعية تحديثا في قيادتها السياسية والدينية. ولهذا كـــان التحديث التدريجي للقيادة السياسية الشيعية في لبنان هو من أهم التطورات التي جرت بعـــد الحرب العالمية الثانية[1].

*****

(١) مايكل هدسون: الجمهورية الرجراجة: ١٩٦٨: نقلا عن أ. ر. نورثون: م. س: ص٨٠.

الباب الرابع

الشيعة في لبنان

يُكملون بناء مؤسساتهم الطائفية ـ السياسية

ويُحرزون موقعاً مميَّزاً في النادي الطائفي - السياسي

(١٩٧٥م - ......)

تقديـــــم

كان الواقع التاريخي، الموضوعي والذاتي، لشيعة لبنان يتميَّز بما يلي:

- كانوا يشكّلون مذهباً إسلامياً في داخل دولة إسلامية، فلا هم استلموا السلطة، ولا هم نالوا اعترافاً بهم كمذهب إسلامي يمارس واجباته الدينيـــة مـــن دون خوف.
- كانوا يخضعون إلى مضايقات تؤدي، أحياناً كثيرة، إلى اضطهادهم وملاحقتـهم بتهمة الخروج على إجماع الأمة.

في مثل تلك الظروف عاش شيعة لبنان، وكانوا يطمحون إلى أن ينالوا ما يرون أنـه حق لهم في التدين حسب تعاليم مذهبهم من دون خوف أو تقية. وهذا ما كان يجبرهم على أن يتحمَّلوا الخضوع لمستغلّيهم من زعماء مذهبهم تحت وَهْم حماية المذهب والدفاع عـــن كرامته. ولما تغيَّر الحكم العثماني الإسلامي، وانتقلوا إلى حكم الانتداب الفرنسي، نـــالوا أول اعتراف بهم كملة، لكن بقيت المذاهب الدينية الأخرى تنال امتيازات كـــان الشـيعة يحلمون بالحصول على النزر اليسير منها. وكانت الأمور تسير على غير ما يحلمـــون بـــه، فزعماؤهم، الذين تحكّموا بهم في عهد الأتراك العثمـــانيين، أورثـــوا الزعامـــة إلى أبنائـــهم وأحفادهم. فمارس هؤلاء مسؤولياتهم بلباس إفرنجي من دون أن يغـــيِّروا شـيئاً بأسـلوب علاقتهم مع أبناء طائفتهم. وأما زعماؤهم الدينيون فبقوا بعيدين عن السياســـة غـــارقين في إصدار الفتاوى التي لها علاقة بممارسة الطقوس الدينية من دون أن يكلّفوا أنفسهم عناء النظر إلى ما كان يعانيه أبناء طائفتهم من ضيق وحرمان اقتصادي واجتماعي.

لكن لم تكن الساحة تخلو من بعض زعماء الدين الذين كانوا يشعرون بمثل ذلـــك النقص، فكانت تصدر عنهم بعض مؤشرات التحذير، تلك المؤشرات التي لم تكن تجد صدى عند غيرهم مما كان يُسهم في إبقائها خارج دائرة التأثير، وكانت تلك المبـــادرات الفرديـــة تتواجه بالصدِّ والرفض والإحباط والمحاربة من زعماء السياسة إن لم يكن بتواطؤ من بعـــض رجال الدين أيضاً.

بقيت حال شيعة لبنان من دون تغيير إلى أوائل الستينات من القرن العشرين، وقـــد استفاد شيعة لبنان، قبلها وفي أثنائها، من ظاهرة التنوير الحديثة القادمة من الغـــرب، الـــتي أخذت تتفاعل في المنطقة العربية بشكل عام وفي لبنان بشكل خاص. في تلك المرحلة قُيِّـض لشيعة لبنان جملة من العوامل الداخلية والخارجية، وكان من أهمها قدوم رجل دين من خارج لبنان ليتولى شؤون الطائفة والمذهب. ولما كان يتميَّز بمكونات ثقافية وشخصية غير تقليديـــة استطاع أن يحرث، بمساعدة عدة عوامل أسهمت في تذليل الكثير من الصعوبات من أمامه،

أرضاً شيعية بكراً، وأن يقفز من فوق كل الضغوطات التي مُورِست عليه لردعه عن إحداث ثورة في أرض شيعية ساكنة ووادعة، مستسلمة لإرادة التقليد في الفكر والسياسة ومن يرعاهما من زعماء الطائفة التقليديين: دينيين وزمنيين.

في ظل سيطرة الطائفية - السياسية في لبنان، وما كانت تدرّه من خيرات على أبناء الطوائف الأخرى، كان أبناء الطائفة الشيعية يحلمون بإلغائها لعلّ فيه ما يجلب بعض الحق لهم. لكنه لم يكن هناك من مظاهر تشير إلى أن الطائفية السياسية، التي كانت تدرُّ لبناً وعسلاً على زعماء الطوائف، قد تُلغى. وبدلاً من إلغائها أسهم النظام اللبناني في تقديم تسهيلات للشيعة في بناء صرح طائفي لهم، وهذا ما حصل.

جاءت الأحداث اللبنانية، منذ العام ١٩٧٥م، لتشكّل فرصة أخرى للشيعة ساعدتهم على إنضاج تجربتهم بشكل أسرع مما كان مقدَّراً لها، وتساعدهم على إبراز دور الوسيط المحاور بين المتقاتلين، ولما كان الواقع في لبنان، خاصة وأن السلاح لعب دوراً أساسياً في الحوار، كان لا بُدَّ أمام أية جماعة تعمل للحصول على حصة من جبنة الطائفية - السياسية من أن تنخرط في الصراع إلى جانب هذا المشروع أو ذاك. من بعد أن أسسوا لهم موقعاً سياسياً جديداً لا تقليدياً، ومن بعد أن بنوا مؤسساتهم التي كانت ضرورية لتجميعهم وتنظيمهم تحت مظلتها، أوجد الشيعة مركزية سياسية ودينية واحدة ممسوكة من شخص واحد كان يوحي للطائفة بالثقة والجدارة، فتحوَّل شيعة لبنان إلى عضو فاعل وعامل في داخل الدائرة الطائفية - السياسية.

ولما أصبح العامل القومي العربي في داخل الساحة اللبنانية، لأن أهداف القتال عليها كانت تطال عمق القضايا القومية، وكانت تأتي على رأسها القضية الفلسطينية. ولما كان العرب لا ينظرون إلى أهداف المؤامرة بشكل مُوَحَّد، أصبح لكل منهم مشروعه الخاص، وأصبح المشروع بحاجة إلى مراكز استناد من التنظيمات اللبنانية الفاعلة.

وانطلاقاً من هذه البداية لعب الشيعة في لبنان دوراً جديداً أعطاهم الزخم والقوة التي أصبح الطائفيون السياسيون، من المستفيدين في السابق ومن الذين كانوا يأخذون حصص الجميع، ينظرون إلى الوضع الشيعي الجديد بكثير من الحسد.

لكن هل كان صعود الشيعة إلى الموقع الذي كان يلزمهم للوصول إليه عدة أجيال، قد حلَّ مشكلتهم التاريخية؟ وهل حُلّت مشكلة المحرومين الآخرين من غير الشيعة؟ وهل اقتسام الحصص بين الطوائف يفتح بوابة أفضل للحلول التي يحتاجها الوطن؟

نأمل أن نُوفّق في الفصلين المخصصيْن لهذا الباب أن نُشخِّص الواقع الشيعي في المرحلة المعاصرة تشخيصاً يساعد على وضع حلول لمشاكل لبنان الوطنية.

***

الفصل السابع
شيعة لبنان يقفون على مفترق طرق الصراع القومي - الوطني والقومي - القومي

I - التوظيف السلبي لنتائج حرب تشرين.

١- الأميركيون يقتنصون فرصة خضوع السادات ويعملون على ترتيب طاولة للمفاوضات بين العرب «وإسرائيل».

بعد أن أحرز العرب انتصارات جزئية في حرب تشرين الأول/ أكتوبر من العام ١٩٧٣م، توصَّل الأميركيون إلى إيصال الطرفين المصري و«الإسرائيلي» إلى عقد اتفاقين أساسيين، واقتنصوا فرصة نجاحهم ليؤسسوا لطاولة مفاوضات عربية - صهيونية في جنيف. لهذا، ومنذ انتخابه رئيساً للولايات المتحدة الأميركية في العام ١٩٧٦م، اقترح كارتر إجراء مفاوضات تحت رئاسة مشتركة للقوتين العظميين: أميركا والاتحاد السوفياتي.

كان السادات مطمئناً إلى مقدرته على الصمود في وجه أية إدانة عربية لخطواته[1]. وكان يستند إلى بعض العمق العربي، كمثل المغرب والأردن[2]، و إلى العمق الخليجي الذي تمثله السعودية، حليفة أميركا التاريخية.

في مواجهة تلك الخطوة، كان يتشكَّل حلف عربي - دولي. وقد عمل الأميركيون على تذليل العقبات من أمامه بإرضاء السوفيات بمنحهم دوراً ما على طاولة المفاوضات[3]. وعمل السعوديون على تليين مواقف بعض القوى العربية الرافضة[4]. وجاءت مقررات القمم العربية، بدورها، لكي تكسح الألغام من أمام قطار التسوية الأميركي، كمثل ما جاء في مقررات القمة العربية التاسعة (٥/١١/١٩٧٨م) [5].

---

(١) كارتر، جيمي: **دم إبراهام**: دار المروج: بيروت: ١٩٨٦: د. ط: صص ٣٣-٣٤.

(٢) **المفاوضات العربية – الإسرائيلية (١٩٤٩- ١٩٩١)**: المركز العربي للأبحاث والتوثيق: بيروت: ١٩٩٢: ط١: ص ٢٥.

(٣) فانس، سايروس : **خيارات صعبة**: المركز العربي للمعلومات: بيروت: ١٩٨٣: ط ١: ص ١٢.

(٤) راجع نص الاتفاقيات في: **المفاوضات العربية – الإسرائيلية (١٩٤٩- ١٩٩١)**: م. س: صص ٩١-٩٧.

(٥) خوري، يوسف: **المشاريع الوحدوية العربية «١٩١٣ - ١٩٨٧»**: م. س: ص ٢٢٦.

٢- خطة كيسنجر في لبنان تواكب تطور المفاوضات المصرية - الإسرائيلية:

كان هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأميركي*، الذي سبق كل تلك الأدوار، قد رسم مخططا للتفجير في لبنان. على أن يخدم المخطط هدفين اثنين: إلهاء الأطراف العربية الرافضة للتسوية من جهة، وإضعاف منظمة التحرير الفلسطينية المتواجدة على الساحة اللبنانية من جهة أخرى. كانت منظمة التحرير، بشتى فصائلها المقاتلة، قد أصبحت قوة تهدد أية خطوة تسووية لا تنال موافقتها. واختار كيسنجر لبنان لأن فيه عوامل متعددة جذابة لمشروع التفجير: وجود فلسطيني قوي ومحمي من القوى والحركات والأحزاب القومية والتقدمية. ووجود معارضة لبنانية للوجود الفلسطيني، تستند إلى قوة عسكرية كانت تعدها لمثل تلك الاحتمالات[١].

لم يكن يضير مخطط كيسنجر أن يكون تقسيم لبنان ثمنا لنجاح المخطط التسووي الأميركي. ولهذا ارتفعت نغمة التقسيم في الحملات الصحفية الغربية، وتساءلت عن أهداف الأفكار التي أخذ يروجها كيسنجر، بعد تقسيم قبرص، مبشرا بظهور دول جديدة في المنطقة منذ أوائل القرن ٢٠م: فهل جاء دور لبنان عنده لكي يصبح من الدول الثنائية؟[٢].

٣- التمزق اللبناني الداخلي كان مركبا صالحا لتفجير الصراع:

انفجرت الأحداث في لبنان نتيجة عدة عوامل، ومن أهمها:

- هيمنة اللامساواة الاجتماعية، والظلم والحرمان، وغرقت الزعامات اللبنانية في أحضان الجشع[٣].

- تعددت التحليلات التي حاولت تحديد أسباب انفجار الحرب في لبنان، فكان كل فريق له طرف من مصلحة، يحاول مقاربة أسباب الحرب من منظور مصالحه. لكن على المستوى العام كانت شتى التحليلات تحصر الأسباب باتجاهين: داخلي وخارجي. وكانت من أهم التناقضات الداخلية في لبنان، هي التالية:

---

* شغل وظيفة مستشار للرئيس نيكسون لشئون الأمن القومي من العام ١٩٦٨ - ١٩٧٢م. وأصبح وزيرا للخارجية الأميركية في العام ١٩٧٣م، واستمر في وظيفته إلى العام ١٩٧٦م.

(١) الأمين، فضل: **وقف التزييف والتصدي للمؤامرة** (ج ١): دار المشرق العربي الكبير: بيروت: ١٩٨٤: ط ٣: صص ٢٤ و٣١ و٤٤ - ٤٦.

(٢) خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٧٥** (ج١): م. س: ص ٢٢٥.

(٣) أ. ر. نورتون: **أمل والشيعة**: م. س: ص ١٩.

- كانت الاتجاهات القطرية (تمثلها الأحزاب والقوى والشخصيات العائلية) تقف في مواجهة الاتجاهات القومية/ الوطنية (تمثلها الأحزاب والقوى القومية والوطنية التقدمية).

- وكانت الاتجاهات اليمينية (التي تدافع عن النظام السياسي والاقتصادي القائم)، تقف في مواجهة التيارات اليسارية الرافضة للوضع القائم، والداعية لبناء نظام أكثر عدالة اقتصادية واجتماعية وسياسية.

- وكانت الاتجاهات الطائفية تقف في مواجهة بعضها البعض تحت رداءات إسلامية ومسيحية، تتراشق باتهامات الخوف والغبن.

وعندما تحول مركز ثقل المقاومة الفلسطينية باتجاه لبنان، شكّل بحد ذاته عاملاً جديداً لتعميق التناقضات، فانعكس ذلك مزيداً من الخوف عند بعض الطوائف المسيحية، وعامل استقواء عند بعض الطوائف الإسلامية.

كان دخول المقاومة الفلسطينية إلى لبنان، خاصة بعد أن أخذت تشكل عنصر إزعاج وخوف لقسم من اللبنانيين، وعنصر إزعاج وتهديد لأمن الكيان الصهيوني من جهة، ولأنها استقطبت الاهتمام والتأييد الشعبي العربي من جهة أخرى، ولأن المرحلة قد حددت خياراتها الاستراتيجية التسووية من جهة ثالثة، فقد تجمَّعت تلك الأسباب كلها لتعجِّل في تفجير التناقضات الداخلية اللبنانية، بين القوى والأحزاب والحركات القطرية/ اليمينية من جهة، وبين الاتجاهات القومية/ الوطنية واليسارية والمقاومة الفلسطينية من جهة أخرى.

ارتبط الصراع الداخلي اللبناني، إذاً، مع الدوافع والمخططات الخارجية؛ فالتناقضات الداخلية كانت عنصراً فعالاً ومساعداً للاستهدافات الخارجية.

وعن هذا الواقع يقول كميل شمعون، رئيس الجمهورية اللبنانية الراحل ورئيس حزب الوطنيين الأحرار: «المؤامرة الإمبريالية الصهيونية ليست مستوردةً بل هي من صنعِ أيدينا. نحن الذين نهيئ للمؤامرات بجهلنا واختلافنا وعدم قدرتنا على الوصول إلى حل يوفق بين السيادة اللبنانية والوجود الفلسطيني. فلا نلُمْ اليهود والأميركيين وغيرهم إذا حاولوا توظيف مآسينا في استراتيجيتهم الدولية!»[١].

لقد أجمعت معظم القوى الرافضة لكل أشكال التسوية مع العدو الصهيوني، أو التي ترفضها كما جاءت بشروطها الأميركية، على أن أهداف التفجير في لبنان كان ضرب المقاومة الفلسطينية فيه والعمل على إنهاء دورها حتى لو أدى الأمر إلى تقسيمه[٢].

---

(١) خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٧٥** (ج١): م. س: ص ٢٠٦.

(٢) يونس، عماد: **سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية** (ج ٢): م. س: ص ١٠. راجع خطاب حافظ الأسد عن الأزمة اللبنانية في ٢٠ تموز / يوليو ١٩٧٦م.

- راجع اللقاء الصحفي مع عبد الحليم خدام، وزير الخارجية السوري، في خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٧٥** (ج١): م. س: صص ٢٤١ - ٢٤٢.

- راجع تصريح رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، في: م. ن: ص ٢٥٤.

٤- بدايـــات الحرب اللبنانيـــــة:

أُعِدَّت مقدمات الحرب اللبنانية بعناية ودراية بكل من أوضاع الصراع العـــربي - الصهيوني وآفاق تطوره، وبعوامله المعرقلة، خاصة على الساحة اللبنانية. فتجمعت العوامـــل الداخلية في لبنان مع العوامل الخارجية، وبلغت حالة الاحتقان -منذ العام ١٩٧٥م- ذروتها القصوى: صدامات بين الفدائيين الفلسطينيين من جهة وكل من الجيش اللبناني وميليشـيات حزب الكتائب اللبنانية من جهة أخرى. وبلغت حدَّة الإعلام الكتائبي في التحريض ضـــد الفلسطينيين وأحزاب الحركة الوطنية اللبنانية مستوى مرتفعاً[١]، لم يستطع حتى بعض أعضاء المكتب السياسي للحزب أن يسكتوا عنه ويعارضوه[٢].

واندلع أول فتيل في ١٣/ ٤/ ١٩٧٥م، في منطقة عين الرمانة، حينما قضت مجموعة كتائبية على أكثر من عشرين شخصاً، ينتمون إلى جبهة التحرير العربية وحـــزب البعـــث العربي الاشتراكي، كانوا يستقلون باصاً عائداً إلى مخيم تل الزعتر بعد أن شاركوا في احتفال أقامته بعض فصائل الثورة الفلسطينية.

كانت موجة التحريض قد استثارت غرائز قواعد حزب الكتائب، فشكَّلت حقـــلاً خصباً يسهل اختراقه من قبل القوى السرية التي أُوكِل إليها تنفيذ المخطط[٣]. فبعد أن انفلت مارد الحقد من القمقم أصبح من الصعب أن يعيدوه إليه. وعبثاً كانت القيـــادات تحـــاول السيطرة على من كانوا يعملون على إشعال الحرائق[٤]. وكان من أهم الدلائل على ضلـــوع العدو الصهيوني بالمخطط، هو التصريح الذي أدلى به إسحق رابين، رئيس حكومة العـــدو الراحل «إننا سنترك الأمر للأوضاع في داخل لبنان، فهي كفيلة بالرد عليهم»[٥].

وعلى أثر اندلاع الحريق تباينت ردود الفعل الداخلية حوله. فبين محرِّض وبين صوت معتدل تاهت الاتجاهات وتداخلت الخنادق. أصدرت الرهبانيات المارونية اللبنانيـــة بيانـــاً وصفت بأن من يقف وراء الأحداث هم «كل طارئ متشرِّد»، وكل «متـــاجر بعقائديـــة مشبوهة». وتوجه البيان إلى اتهامات للقوى الداخلية بأنها تقـــوم «بـــالمزايدات الخرقـــاء»

- الرافعي، عبد المجيد: **آراء ومواقف في القضية اللبنانية**: مكتب الإعلام القطري حـــزب البعـــث العـــربي الاشتراكي العربي الاشتراكي العربي الاشتراكي: بيروت: ١٩٨٣: صص ٨٩ - ٩٣.
- راجع **المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي اللبناني** (١٩٧٩م): منشورات الحزب الشيوعي: ص ١٠٤.

(١) راجع البيانات التي أعلنها في التواريخ التالية: ٢٤ / ١ / ١٩٧٥م، و٣٠ / ١ / ١٩٧٥م، و٢٠ /٢/ ١٩٧٥م، [يونس، عمـــاد: **سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية** (ج١): م. س: صص ٦٠ - ٦٩].

(٢) خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٧٥** (ج١): م. س: ص ١.

(٣) راجع بيان حزب الكتائب، بتاريخ ٦ / ١٠ / ١٩٧٥م، في خويري، أنطوان: **حوادث لبنـــان ١٩٧٥** (ج١): م. س: ص ٢٨٤.

(٤) أنظر أنموذجاً عن هذه الحالة الاجتماع الثاني للجنة الحوار الوطني في ٢٩ / ٩ / ١٩٧٥م، وانفجـــار الوضـــع العسكري بشكل عنيف في ٣٠ / ٩ / ١٩٧٥م: م. ن: صص ٢٦٠ - ٢٦٨.

(٥) خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٧٥** (ج١): م. س: ص ٢٣.

«والكسب الخسيس». ورفض «أن يظلّ لبنان مسرحاً للعقائديات المستوردَة... »، وأعلن المؤتمر تأييده لحزب الكتائب وأقرَّ، من جهة أخرى «الموقف المبدئي للنضال الفلسطيني»[١]. وردّت عليه الهيئات الإسلامية وحددت موقفها من المقاومة الفلسطينية بأنها «وُجدت لتبقى ... وسيبقى تلاحمنا [معها] على أشده إلى أن تحقق غاياتها الشريفة»[٢].

وأعاد **بيار الجميل**، رئيس حزب الكتائب اللبنانية، أسباب اندلاع القتال إلى الصراع العقائدي. وردّ عليه كمال جنبلاط، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي بأنه يتصرّف بهستيرية استناداً إلى «فكره اللافكر، وعقله غير العاقل»[٣].

ومن جانب آخر صدرت مواقف تتَّصف بحد أدنى من المرونة، وقد صدَّرها كل من رئيس المجلس الشيعي الأعلى[٤]، وأمانة سر البطريركية المارونية[٥]، ودار الفتوى[٦].

٥- الدخول السوري على خط التسوية الداخلية:

لم يكن ما حصل في لبنان منفصلاً عن قضايا المصير القومي العربي؛ فاستهدافات الصراع الصهيوني - الفلسطيني، لم تكن إلاّ ذات أبعاد قومية عربية، كانت اتفاقية سايكس - بيكو قد رسمتها منذ العام ١٩١٧م.

تؤمن السيطرة على فلسطين مصلحتين متلازمتين: مصلحة اليهود في تأسيس وطن قومي لهم، ومصلحة الرأسمال الغربي في بناء قاعدة موثوقة تحميها ضد أية حالة تحررية عربية.

كان من الخطأ المبدئي أن يمر تشريع أية تسوية مع العدو الصهيوني عن طريق التفاوض؛ ولكن الواقعية السياسية، أحياناً، تجعل من المعترفين بصلاحيتها أسرى في داخلها. فكان الجو العربي العام، باستثناءات قليلة، يعمل على قاعدة التفاوض مع العدو الصهيوني: البعض منهم كان يذعن للإملاءات الغربية، والبعض الآخر يخاف من تأثير الاختلال بموازين القوى بين الطرفين العربي والصهيوني، على الصعيدين الذاتي والدولي، فكان ميّالاً إلى اتباع سياسة الأمر الواقع؛ والبعض الثالث كان رافضاً ومراهناً على أن أي تغيير يتم العمل على توليده بالنفس الاستراتيجي الطويل، سوف يصحح الموازين المختلّة لصالح العدو.

---

(١) م. ن: صص ٤٩ – ٥١: راجع، بيان رؤساء الرهبانيات المارونية الصادر بتاريخ ٢٣ / ٤ / ١٩٧٥م.

(٢) راجع بيان الهيئات الإسلامية بتاريخ ٢٥ / ٤ / ١٩٧٥، نقلاً عن: م. ن: ص ٥٥.

(٣) م. ن: ص ٥٩.

(٤) خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٧٥** (ج١): م. س: صص ٢٧- ٢٨: راجع، البيان الذي توجَّه به الصدر إلى اللبنانيين بتاريخ ١٤ / ٤ / ١٩٧٥م.

(٥) راجع نص البيان الصادر عن أمانة السر البطريركية المارونية بتاريخ ٢٦ / ٥ / ١٩٧٥. نقلاً عن خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٧٥** (ج١): م. س: صص ٥٦ – ٥٧.

(٦) راجع بيان المفتي حسن خالد بتاريخ ٢٦ / ٤ / ١٩٧٥. نقلاً عن: م. ن: ص ٥٨.

ولأن ما حصل في لبنان له ارتباط وثيق بمجريات الصراع العربي - الصهيوني - الإمبريالي، كان الاهتمام به يشمل كلِ القوى العربية من جهة، والدولية من جهة أخرى. فما يحصل في لبنان، إذاً، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الدولية والعربية على حد سواء، فلهذا السبب تكاثر اللاعبون على ساحته.

ولما كان الجسم العربي قد أحس بخطورة ما يُخطَّط في لبنان، تكاثرت المبادرات على أساس أن لكل مبادر أهداف يريد أن يحققها. وكان من أسرعها وأقربها المبادرة السورية، فمن لبنان قد تتسرب تأثيرات تنعكس بشكل مباشر على الوضعين الوطني والقومي لسوريا. والسبب في ذلك التداخلات الجغرافية والسياسية والأمنية بين البلدين.

كان لتلك المبادرة تأثيرات في غاية الأهمية، ونحن في المراحل اللاحقة سوف نجد أن في كل تغيير يحصل في لبنان لمسة سورية وتأثيرات واضحة فيه. وسوف يظهر من خلال استعراض يوميات الحرب اللبنانية، والحركة السياسية فيه أن الدور السوري كان الحاضر الأكبر. وهنا لا بُدَّ من تحديد بعض الاتجاهات السياسية التي كانت سائدة في تلك المرحلة، آخذين بعين الاهتمام حالات التنافر والتوافق على الصعيد الوطني اللبناني العام:

- منذ بداية الأحداث، كانت تجمع الأطراف: السورية - الفلسطينية - أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية، بعض جوامع الحد الأدنى من الأهداف. ويأتي هدف حماية الثورة الفلسطينية، وإحباط المخطط الهادف إلى تقوية مواقع الأطراف اللبنانية الداخلية المعادية للعمل الفدائي الفلسطيني من أهمها.
- كانت الأحزاب الوطنية والقومية، قبل اندلاع الأحداث المسلحة، تعمل على تغيير النظام السياسي الطائفي بالأساليب الديموقراطية، السبب الذي وضعها في موقع الخصومة مع كل أطراف القوى الطائفية السياسية. وهذه إشكالية تركت بصماتها على صفحة الصراع المسلح في لبنان.
- كانت أطراف النظام السياسي - الطائفي، وقواه الأساسية، تتصارع فيما بينها تحت شعارات الخوف والغبن.

ولما دخلت الوساطة السورية إلى ميدان الفعل كان عليها أن تصطدم بعقبات عددها يوازي تعدد الرؤى والمشاريع السياسية الداخلية لكل تلك القوى والأطراف. كان هذا يتم في الوقت الذي كان فيه للقيادة السورية رؤيتها الخاصة، والتي لا تنفصل عن أهدافها التي تعمل على تحقيقها في مسألة الصراع العربي - الصهيوني انطلاقاً من لبنان. وهذا ما برز بشكل واضح في الوثيقة الدستورية[1] التي أنجزتها بالتشاور مع أطراف الصراع في لبنان:

---

(١) راجع نص الوثيقة الدستورية في: خويري، أنطوان: **الحرب في لبنان (ج١) ١٩٧٦**: دار الأبجدية: بيروت: ١٩٧٧: د. ط: صص ١٦٩ - ١٧٤.

- إيقاف الاقتتال الداخلي على قاعدة تسووية توفيقية، سياسية وإصلاحية، من دون النظر إلى الإشكاليات الخلافية بين يمين ويسار.
- إعادة الفلسطينيين إلى دائرة اتفاق القاهرة المعقود بين لبنان وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

على الرغم من أن الوثيقة أُعلِنت، في ١٤/ ٢/ ١٩٧٦م، أي قبل أقل من عام من اندلاع الأحداث المسلحة، لم تكن الأصوات المعترضة عليها أكثر من تحفظات معلَنة[١].

لكن سرعان ما تبيَّن أن الوثيقة لم تكن لتنال رضى الأطراف، فعلياً، على الرغم من التحفظات القليلة المعلنة حولها. فتسارعت الأحداث في الأشهر القليلة بعد إعلانها وانعكست المواقف بشكل سلبي على العلاقات الداخلية - الداخلية، والداخلية - السورية، والسورية الفلسطينية، وكان من أهم مظاهرها ما يلي:

- حصول انشقاقات في داخل الجيش اللبناني، في الجنوب وبيروت، شرقيها وغربيها. وتبيَّن أن من بين أهدافها ممارسة الضغوط على رئيس الجمهورية، ودفعه إلى الاستقالة[٢].

- حصول تباين في الرؤية، بين القيادة السورية والحركة الوطنية اللبنانية، حول طريقة المعالجة للأوضاع الداخلية في لبنان. فكان كمال جنبلاط، رئيس الحركة الوطنية اللبنانية، مصراً على أن الحسم العسكري بين الأطراف المتقاتلة هو الأسلوب الذي يسمح ببناء لبنان ديموقراطي علماني، مؤيَّد من شتى القوى التقدمية اللبنانية والعربية والدولية؛ بينما كانت القيادة السورية تقف بشدة ضد هذا الحل[٣]. وفي المقابل أيدت القمة المارونية التي عُقِدت بتاريخ ٢١/ ٣/ ١٩٧٦م، المبادرة السورية[٤].

---

(١) م. ن: ص ١٧٦ - ١٧٩ و١٨٨ - ١٨٩ و١٩٠ و ١٩٢ ١٩٤.

(٢) راجع مختلف التفصيلات عن هذه الظاهرة في، خويري، أنطوان: **الحرب في لبنان (ج١)** ١٩٧٦: م. س: صص ٢٦٣ - ٣٣٥. راجع نص بيان الأحزاب في: م. ن: ص ٣٢٢. وفي م. ن: صص ٣٥٣ - ٣٥٤. راجع خطاب حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، بتاريخ ٢٠ / ٧ / ١٩٧٦م، نقلاً عن الأمين، فضل: **وقف التريف والتصدي للمؤامرة** (ج ١): م. س: صص ٨٦ - ٨٧.

(٣) راجع بيان عاصم قانصوه، أمين سر قيادة منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي الموالية لسوريا، بتاريخ ١٦ / ٣ / ١٩٧٦م، في خويري، أنطوان: **الحرب في لبنان (ج١)** ١٩٧٦: م. س: صص ٣٦٧ - ٣٦٨. راجع خطاب حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، بتاريخ ٢٠ / ٧ / ١٩٧٦م، نقلاً عن الأمين، فضل: **وقف التريف والتصدي للمؤامرة** (ج ١): م. س: ص ٨٧. وراجع، أيضاً، جنبلاط، كمال: **هذه وصيتي**: مؤسسة الوطن العربي: باريس: ١٩٧٨: ط ١: صص ٢٤ - ٢٩.

(٤) خويري، أنطوان: **الحرب في لبنان (ج١)** ١٩٧٦م. س: ص ٤٠٢. ضمَّت القمة كلاً من: سليمان فرنجية، رئيس الجمهورية. كميل شمعون، رئيس حزب الوطنيين الأحرار. بيار الجميل، رئيس حزب الكتائب اللبنانية. وشربل قسيس رئيس الرابطة المارونية. وحضر اللقاء كل من جورج سعادة وكريم بقرادوني، مُوفدا التجمعات المارونية إلى دمشق لإجراء مفاوضات مع السوريين لوضع صيغة حل للأزمة.

- أدّى توتر العلاقة بين القيادة السورية وقيادة الحركة الوطنية اللبنانية إلى انقسامات في داخل الصف الوطني والقومي اللبناني. كما انعكس انقساماً بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية(١).

- اتّسمت المرحلة، التي امتدَّت بين إعلان الوثيقة الدستورية، باصطدامات عسكرية بين السوريين وبين أحزاب الحركة الوطنية من جهة، وبين السوريين وبين بعض أطراف الجبهة اللبنانية الرافضين للاتفاقيات التي عقدت بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى. ودخلت إسرائيل على الخط الداخلي اللبناني من خلال هذه الثغرة(٢). وفي المقابل أعلنت أطراف أخرى في الجبهة تأييدها للمبادرة السورية. واستمرت تلك العلاقات على المستوى من التوتر والإيجابية إلى حين عُقِدت قمة الرياض السداسية* في ١٨/ ١٠/ ١٩٧٦م، التي انتهت بمصالحة سورية - مصرية، ومصالحة سورية فلسطينية. وقد جاء مؤتمر القمة العربية، الذي عُقد في القاهرة بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٧٦م، ليقرر تشكيل قوة ردع عربية لإعادة الهدوء إلى لبنان(٣).

- قبل تعريب الأزمة اللبنانية بأسابيع قليلة، وقبل أن يأخذ الحل العربي طريقه إلى التنفيذ، فتح العدو الصهيوني، منذ أواسط أيلول/ سبتمبر، بوابة الجنوب، ففرض سيطرته العسكرية على منطقة مرجعيون متستراً بمجموعة منشقة عن الجيش اللبناني بمساندة عدد من أفراد الميليشيا المدنية المتعاونة مع العدو. وسقطت المنطقة بين أيدي هذا التحالف في ٢٠/ ١٠/ ١٩٧٦م. وحصل هذا التدخل لإبقاء قضية جنوب لبنان مادة ابتزاز بيد إسرائيل من جهة، ولأن احتمالات انعقاد مؤتمر جنيف للتسوية السلمية كانت واردة، وكان من المعلن أن سوريا غير موافقة على المقترحات الأميركية - الصهيونية(٤).

-وبالتزامن بين حل أزمة الجنوب، والإعداد لمؤتمر جنيف، كانت «إسرائيل» تُصعِّد الموقف منذ أوائل تشرين الثاني / نوفمبر، من العام ١٩٧٧م. وكان من الواضح أن أفضل

---

(١) إنفصل عن المجلس المركزي لأحزاب الحركة الوطنية اللبنانية ثلاث تنظيمات، وهي: منظمة حزب البعث، واتحاد قوى الشعب العامل، وجناح من الحزب السوري القومي الاجتماعي. وقد أطلقت هذه التنظيمات على نفسها اسم الأحزاب والقوى القومية والتقدمية. راجع نص البيان، الذي صدر عنها بتاريخ ٢٩ / ٣ / ١٩٧٦م، وعن بعض مظاهر الانقسام، في خويري، أنطوان: **الحرب في لبنان** (ج١) ١٩٧٦: م. س: ص ٤٦٧ و٤٨٢ - ٤٨٤ و٥٠٣ و٥٢٥.

(٢) للمزيد من الاطلاع حول تفصيلات هذا التطور، راجع: خويري، أنطوان:**حوادث لبنان ١٩٧٧ - ١٩٧٨** (ج٦): دار الأبجدية: بيروت: ١٩٧٨: د. ط: صص ٣٣٠ و٣٣٤ و٣٤٤.

* الدول المشاركة هي: مصر والسعودية والكويت وسوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية.

(٣) لمعرفة المزيد من التفصيلات، راجع: جريدة **النهار**، تاريخ ٦ / ٦ / ١٩٧٦. وتاريخ ٧ / ٦ / ١٩٧٦. وتاريخ ١٥ / ١١ / ١٩٧٦.

(٤) خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٧٧ - ١٩٧٨** (ج٦): م. س: صص ١٥٣ و١٥٥.

طريقة، يقول كارتر، لحل هذا المسلسل والمشاكل الناجمة عنه بالنسبة لكل الدول المعنية بالصراع العربي - الصهيوني هو «البدء في مفاوضات مباشرة»[1].

واستكملت «إسرائيل» -بعد زيارة السادات، في ١٩ / ١١ / ١٩٧٧م- اعتداءاتها على لبنان. وكان من أوسعها احتياحها للأراضي اللبنانية، في ١٦ / ٣ / ١٩٧٨م. وهو الاحتياح الذي أبقى الساحة اللبنانية والعربية مشغولة بمعالجة آثاره حتى أوائل صيف العام نفسه. وقد حقق هدفا أساسيا آخر، تمثل بإقرار انتشار قوات دولية في المنطقة التي احتلها، بحيث كلفت بحفظ الأمن في المناطق التي انسحب العدو منها[2]. وفرضت «إسرائيل» وضعا جديدا ورديفا لمهمات القوات الدولية، واستحثت حزاما أمنيا على طول الحدود الفاصلة بين لبنان وأرض فلسطين المحتلة، وتولى الأمن فيه ميليشيات لبنانية متعاملة مع العدو[3].

ومنذ حزيران / يونيو من العام ١٩٧٨م، أي بعد أن فرضت «إسرائيل» وقائع جديدة على الحدود الجنوبية، انتقلت المؤامرة من جديد إلى الداخل. وكانت بدايتها اغتيالات واشتباكات بين بعض أطراف «الجبهة اللبنانية» من جهة[4]، وبينها وبين السوريين من جهة أخرى. وكانت الاشتباكات مع السوريين تتمظهر في رفض الجبهة لكل الاتفاقيات التي عقدت بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية. ومنذ أواخر حزيران / يونيو ١٩٧٨م، أخذ الوضع الداخلي يتفجر[5]، ودخلت «إسرائيل» على خط التفجير والتحريض إذ أبدت «قلقها العميق» حيال الهجمات على المسيحيين[6].

تصاعدت إدانات أطراف «الجبهة اللبنانية»* ضد سوريا[7]. وردت سوريا بعنف إعلامي، وثم عسكري، ضد ما وصفته باستفزازات الكتائب والأحرار[8]. وقد دخلت «إسرائيل» بعد تلك التحولات على خط تسليح قوات «الجبهة اللبنانية»[9]. ووجهت سوريا الاتهامات مباشرة للولايات المتحدة الأميركية التي تفتعل أحداث لبنان لأنها تريد القيام بعملية

---

(١) م. ن: صص ١٥٩ - ١٦٢.

(٢) م. ن: ص ٣٠٦.

(٣) م. ن: ص ٣١٢.

(٤) م. ن: صص ٢٩٦ - ٣٠١.

(٥) م. ن: ص ٣٣٠.

(٦) م. ن: صص ٣٣٤ و٣٤٤.

* بقي حزبا الكتائب والأحرار العضوان الحزبيان الوحيدان في «الجبهة اللبنانية»، بعد إخراج حليفهما سليمان فرنجية منها نتيجة التصفيات التي حصلت بينهما، والتي اغتيل فيها ابنه وزوجة ابنه وطفلته.

(٧) خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٧٧ - ١٩٧٨** (ج٦): م. س: ص ٣٤١.

(٨) راجع أقوال الصحف السورية، تاريخ ١٩٧٨/٧/٨في: م. ن: ص ٣٥٥. وعن تطور الأوضاع العسكرية، في: **حوادث لبنان ١٩٧٧ - ١٩٧٨** (ج٦): م. ن: صص ٣٤١ وما بعدها.

(٩) م. ن: ص ٣٦٨.

إنقاذ سريعة للسادات[1]. وكانت المحادثات تتم، بالفعل، بين مصر و«إسرائيل» في منتجع كامب ديفيد، وكأن ما قامت به الجبهة اللبنانية ليس بعيدا عن سرقة الأضواء عما كان يجري على طاولة تلك المفاوضات. ولم يخف الأميركيون ما كان يجري، إذ صرح مسؤول أميركي بأن تلك المحادثات «ستبحث الوضع في لبنان»[2]. ولم يتأخر الأمر، فقد وقعت مصر و«إسرائيل» إتفاقية كامب ديفيد الأولى في ١٨ / ٩ / ١٩٧٨م[3].

أصبح التناقض بين التيار الوطني اللبناني وسوريا ثغرة أساسية كسحت الألغام من أمام المؤامرة. حيث تسلل مؤسسو الاقتتال الداخلي –من يمين ماروني وخلايا أمنية ومخابراتية مزروعة – من خلال ضعف جدار التحالف الوطني التقدمي اللبناني والقومي العربي، بأن يرتدوا حتى على المبادرة السورية، التي أيدوها في البداية، بل طالبوا فيها؛ فيعود النشاط إلى حركتهم القتالية. وقد ساعدهم في ذلك الخروقات الإسرائيلية: نواة الشريط الأمني في جنوب لبنان أو المساعدات المباشرة التي كانت تتلقاها أطراف الجبهة اللبنانية في الداخل بعد أن نسجت خيوط بينهما.

وسوف تشهد هذه التطورات المتسارعة موقفا عربيا قاده كل من سوريا والعراق، حاول أن يضع استراتيجية عربية تعمل على إحباط ما أقدم عليه السادات، والتي ستخلق جوا إيجابيا على المستويات الرسمية والشعبية التقدمية، العربية واللبنانية. وهذا ما سوف نلقي عليه أضواء في المراحل القادمة من هذا الفصل.

٦– تعريب الأزمة أم تدويلها؟

من أسباب الأزمة في لبنان أن اللاعبين، من الداخل والخارج، كانوا كثرا. ولكل من اللاعبين مصلحة ما، سواء في استمرار التفجير أو في العمل على إطفاء الحريق. ولتوضيح الصورة أكثر، كان لا بد من أن نرصد شتى المواقف: داخليا وعربيا ودوليا.

على **المستوى الداخلي**، وكان من أبرز مظاهره تناقض المواقف حول تحديد أولوية أساليب العلاج: إطفاء الحريق ولجم المخطط من خلال سحب فتيل التفجير مع بعض التحسينات والتجميلات السياسية الداخلية، وهذا ما كانت تعمل سوريا على أساسه، وإما على قاعدة الموقف الذي ثبتته أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية، والذي كان يرتكز على أن هناك فرصة تاريخية كان من الخطأ تفويتها، وهي إجراء تعديل جذري في بنى النظام السياسي.

---

(١) م. ن: ص ٤٢٧.

(٢) م. ن: ص ٤٣٣.

(٣) م. ن: ص ٤٣٣. راجع الموقف الأميركي في ١٩٧٨/٨/٢٩. وص ٤٤١.

أما المقاومة الفلسطينية فقد كانت مواقفها ميالة إلى جانب الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية. والسبب هو أن هذه القوى كانت الرئة المباشرة التي تتنفس منها في الشارع والحي والقرية والمنطقة. أما بالنسبة للطرف السوري، ومع أن سوريا كانت تشكل البوابة نحو العالم الخارجي: عربيا ودوليا، وتشكل عمقها القومي، إلا أنها كانت تخشى على قرارها من المصادرة، أو الضغط عليها ومنعها من أن تتخذ مبادرة تراها مفيدة لها على صعيد دائرة التفاوض حول الصراع العربي - الإسرائيلي، خاصة حركة فتح التي كانت قد شقت لنفسها قنوات عربية ودولية. ومن هنا أخذت تسير الاتجاهات نحو مسارات دراماتيكية. فتقوت الحركة الوطنية بهذا الموقف على صعيد المواجهة العسكرية ضد التدخل السوري، وانفتحت منذ تلك اللحظة أبواب التعريب.

كانت المراهنات على تعريب الأزمة اللبنانية تنطلق من حسابات تتوهم أن الجسم العربي خال من الشوائب. لقد كان التعريب هو القاعدة السليمة، فيما لو كان الجسم العربي سليما. لكن العكس هو الذي كان سائدا. فنحن لو استعرضنا مسلسل القوى العربية التي كانت تعمل على احتواء الأزمة اللبنانية لأمكننا أن نصوب بشكل أفضل أين كانت تصب خطوة التعريب. لقد دخل على خطه القوى الرئيسة التالية:

- السعودية عرابة الولايات المتحدة الأميركية، وهل كان أمامها خيار آخر غير أن تستثمر دورها ومالها لصالح التسوية المرسومة أميركيا وصهيونيا؟

- مصر أنور السادات، والتي كانت -حسب كل التشخيصات التي وصفت أزمة لبنان بأسبابها وعواملها- في قلب دائرة التسوية. والتي كانت من مصلحتها أن تكون الساحة اللبنانية ملهاة ينشغل فيها العرب المعارضون والمعترضون على نهجها. ولم تكن كل الاتفاقيات التي عقدتها مع الكيان الصهيوني لتمر من دون إشغال قوى الرفض بالقتال والتفتيش عن حلول للأزمة في لبنان.

- الأردن، ونظامها المتواطئ مع أميركا وحكومات العدو، والذي لم يجف بعد دماء الثورة عن يديه في مجازر أيلول من العام ١٩٧٠م.

- وهل الكويت كانت أكثر حرصا من الأطراف الآخرين؟

- أما الجزائر وليبيا والعراق، فقد كانت تغرد في سرب آخر غير السرب الثلاثي: مصر والسعودية والأردن، وهو السرب الذي وضع كل ثقله في معركة جر المقاومة الفلسطينية إلى طاولة التسوية الأميركية- الصهيونية. وكان الموقف العراقي يتلخص بما يلي:

- الحرص على استمرار المقاومة على أساس بناء أفضل العلاقات بينها وبين مؤسسات الدولة في لبنان.
- الحرص على عروبة لبنان لأنها خير له وللعرب.

- إن مقدارا من الإصلاح يفيد مواكبة تطورات العصر[١].

وكان العراق، من خلال موقفه الذي حددته مؤتمرات حزب البعث العربي الاشتراكي القومية، يرى أنه حتى لا يتحول الوضع في لبنان إلى كارثة قومية جديدة، على الحزب أن يبذل اهتماما استثنائيا لقطع الطريق على مشاريع التقسيم والتدويل، والتعامل الموضوعي والمرن مع السلطة اللبنانية. مع العلم أن أي تغيير إيجابي يطرأ على السياسة العربية الرسمية لوقف حالة التداعي العربي الراهنة، ينعكس إيجابا على الوضع في لبنان. كما يلعب التحالف الوطني والشعبي في لبنان، وتطوير التحالفات القائمة بتعزيز العمل الجبهوي، دورا إيجابيا[٢].

- بعد زيارة السادات إلى «إسرائيل»، بتاريخ ١٩ / ١١ / ١٩٧٧م، عقدت سلسلة من الاجتماعات العربية، وكان من أهمها خطوة ميثاق العمل القومي، الذي أعلن بين العراق وسوريا، بتاريخ ٢٦ / ١٠ / ١٩٧٨م*. وقد اجتاز محور ميثاق العمل القومي بالتحالف مع منظمة التحرير الفلسطينية ابتزاز دول النفط بأنها تمول مشاريع الصمود والتصدي. وكانوا يطلبون نتيجة لمساعداتهم اتخاذ موقف مائع ومعتدل من مشاريع التسوية[٣]. وقد عقد، بعد الإعلان عن الميثاق، المؤتمر التاسع للقمة العربية في بغداد، بتاريخ ٥ / ١١ / ١٩٧٨م، فرفضت قراراته اتفاقيات كمب ديفيد، ودعت إلى تشكيل جبهة عربية عريضة لمواجهتها[٤].

أما حول ما يتعلق بتدويل الأزمة، فتلخص الدوران الأميركي والسوفياتي، بما يلي:

أ–الدور الأميركي: في كتاب صدر له، يكشف روجر موريس*، دور أميركا في حرب لبنان، الذي يتحدد بالأمور الأساسية التالية:

---

(١) راجع تصريح علي غنام، عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، بتاريخ ٣٠ / ١٢ / ١٩٧٥م، في: م. ن: صص ٦٠٣ – ٦٠٤.

(٢) **التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر** (١٩٧٧م): منشورات حزب البعث العربي الاشتراكي: دار الحرية للطباعة: بغداد: ١٩٨٠: ص ٢٤١.

* تضمن الإعلان قرارات إنشاء هيئة سياسية عليا من قيادتي القطرين لتحقيق التنسيق والتكامل بين البلدين باتجاه الأهداف الوحدوية على شتى الصعد. وانبثق عنها عدد من اللجان المركزية لاقتراح السياسات المشتركة، ومنها ما يختص الاقتصاد والتعاون العسكري والتربية والتعليم. [راجع، خوري، د. يوسف: **المشاريع الوحدوية العربية** (١٩١٣ – ١٩٨٧): م. س: صص ٤٧٩ – ٤٨٠].

(٣) رعد، إنعام: **ملاحق كمب ديفيد**: دار المسيرة: بيروت: ١٩٨١: ط ١: صص ١٣٧ – ١٣٨.

(٤) **المفاوضات العربية – الإسرائيلية (١٩٤٩– ١٩٩١)**:م. س: ص ١١٢.

* مسؤول أميركي، عمل مع كيسنجر –وزير خارجية أميركي أسبق، وهو صاحب نظرية الخطوة –خطوة في حل مشكلة النزاع العربي –الصهيوني. وكان روجر موريس عضوا سابقا في مجلس الأمن القومي الأميركي. أصدر كتابه في لندن، واعتمد في تأليفه على الوثائق الأميركية السرية التي لم تنشر من قبل. [راجع: خويسري، أنطوان:**حوادث لبنان ١٩٧٧ – ١٩٧٨** (ج٦): دار الأبجدية: بيروت: ١٩٧٨: د. ط: ص ٤٤١].

- إتهم بعض الرسميين الأميركيين وكالة الاستخبارات الأميركية، التي قامت بالتعاون مع الاستخبارات «الإسرائيلية»، على إذكاء القتال في لبنان وتشجيعه.
- أشرف على تنفيذ «عملية لبنان» «المكتب الإسرائيلي الخاص» في وكالة الاستخبارات الأميركية.
- كان التورط الأميركي يتم في الوقت الذي كان فيه بعض الدبلوماسيين الأميركيين يحاولون تحقيق وقف إطلاق النار[١].

ب- الدور السوفياتي: على الرغم من أن الاتحاد السوفيتي كان طرفا بالتسوية، إلا أنه لم يكن شريكا من دون أن ينظر لمصالحه التي كان يوازنها من خلال مسألتين: المحافظة على مرحلة التعايش السلمي مع الغرب، والإبقاء على علاقات صداقة مع العرب، بما لهذه الصداقات من جزاءات اقتصادية من جهة، وأمنية- عسكرية من جهة أخرى.

فطبيعة الدور السوفياتي في المنطقة العربية يقوم من خلال تحقيق تسوية بين العرب و«إسرائيل» على قاعدة فرض نوع من التوازن بينهما، على قياس التوازن الدولي بين المعسكرين السوفياتي والأميركي، وبالشكل الذي تأتي فيه التسوية تتويجا للصراعات والتنازلات المتبادلة بين محورين متقابلين: عربي- سوفياتي، و«إسرائيلي» - أميركي[٢].

من هذا المنطلق، كان الاتحاد السوفياتي يعمل على حماية المقاومة الفلسطينية والحفاظ على الحركة الوطنية اللبنانية. وكان يدعو إلى تسوية داخلية للأزمة في لبنان، ويحاول أن يمنع تعريبها لأن محصلة الوضع العربي العام كانت فيه راجحة مواقع السيطرة الأميركية[٣].

ولأن موازين العلاقات بين كل من المعسكرين وبين العرب كانت تميل إلى مصلحة المعسكر الأمبريالي، كان كل هم الاتحاد السوفياتي أن يمنع نفاذ المشروع الأميركي[٤].

٧- المبادرات العربية والحوارات المحلية كانت عاجزة عن اللحاق بخطوات مخطط التفجير.

كانت الزوايا السرية تعمل على عرقلة أية جهود سياسية، وكانت بعيدة عن نوايا التهدئة لأنها بالأصل لم تكن تريدها، بل كانت كل تلك المساعي تعرقل عملها التخريبي، لأن المؤامرة كانت تسير بخطى مرسومة، ولا تحتاج إلى أكثر من مجموعات أمنية تعمل

---

(١) راجع موجز عن الكتاب في: م. ن: صص ٤٤١ - ٤٤٢.
(٢) راجع تقرير اللجنة المركزية لمنظمة العمل الشيوعي للعام ١٩٧٧م، نقلا عن: **معركة المصير الوطني اللبناني وقضية العرب القومية**: منشورات منظمة العمل الشيوعي: لبنان: ص ٤٤.
(٣) م. ن: ٥١.
(٤) م. ن: ص ٤٩.

اختراقا هنا أو هناك لتعيد تفجير الأوضاع العسكرية الأمنية من جديد. فكثرت المجازر اللاإنسانية على شتى الجبهات الطائفية: فكان قتل مسلم هنا يقابله المبرر الجاهز لقتل مسيحي من هناك، والعكس بالعكس. وكان إطلاق قذيفة من هنا مبرر لإطلاق قذيفة من هناك.

إكتشفت أجهزة الأمن اللبنانية شبكة من العملاء الإسرائيليين تسلل أفرادها إلى لبنان، وتبين أنها كانت تعمل على تنفيذ مخطط تخريبي يقوم على: اغتيالات سياسية تظهر وكأنها ردود فعل طائفية. وتفجير بعض دور العبادة[1].

وفي غمرة الأعمال المحدودة ذوات المظاهر الطائفية، التي كانت تنفذها تلك المجموعات الأمنية المزروعة في كل المناطق، كانت الغرائز الطائفية تستثار بسهولة. وكانت هي القائد الموجه الذي يؤذي أي تحرك سياسي، أو أية نية للتهدئة عامة كانت أو خاصة، فتترك أوراق العمل السياسية والمبادرات في مهب الريح لتذروها الرياح العاصفة هباء منثورا.

وإن العودة إلى نتائج المعارك العسكرية والتصفيات الجسدية، التي كانت تتم على قاعدة الهوية المذهبية أو السياسية، أو التي كانت القذائف العمياء تحصد فيها الأحياء السكنية المأهولة، أكبر دليل على ما كانت تهدف إليه المؤامرة، بحيث تدخل الحزن إلى كل بيت وكل عائلة فتزداد عوامل النفور والكراهية بين شتى الطوائف. فكل قذيفة تنطلق من الأحياء المسيحية لتنفجر في الأحياء الإسلامية كأنها -في نظر الغالبية العظمى من المسلمين- كانت موجهة من السيد المسيح. والقذيفة التي كانت تتوجه من الأحياء الإسلامية وكأنها قذيفة وجهها النبي محمد لتقتل المسيحيين!!!

نظرة سريعة إلى المصادر التي قامت بتوثيق المعارك العسكرية والعمليات الأمنية وعدد الاغتيالات وأعداد المخطوفين تدل على فظاعة ما كان يجري. إنها سلسلة من المجازر المتواصلة التي تحبس أنفاس كل من يحاول أن يتتبعها قراءة، وهي صورة كان يمكن أن يرى أي واقف في سماء لبنان ليطل عليها بشكل شامل ليشهد كم كان عدد المآتم التي تقام في القرى والمدن!!! وللاستماع إلى عويل الثكالى من الرجال والنساء التي تندب أنفسها أو تندب من فقدت من حشاشات القلوب، أو تلك التي كانت تتألم من كثرة المشوهين والمقعدين.

كانت الجماعات الأمنية المزروعة في أكثر من زاوية جغرافية، وفي أكثر من زاوية حزبية، تركب دائما موجة الجماعات الواسعة من الذين حقنوا بحملات التحريض. وأصبح من السهل عليها أن تلتف من حول أي حل، وكان يكفيها أن تفتعل حادثة غامضة هنا أو هناك، لتجد صداها قد استثار الغرائز الطائفية.

وتداخلت الخنادق وتناقضت، بشكل خاص بين سوريا من جهة، وأحزاب الحركة الوطنية اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة أخرى:

---

(١) خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٧٥** (ج١): م. ن: ص ٦١.

كانت القيادة السورية تصر على وقف إطلاق النار بذريعة الحصول على مكسبين: تحسين الشروط السياسية التي ينالها الطرف المسلم من خلال ما جاء في الوثيقة الدستورية، وحماية اتفاقية القاهرة بين الفلسطينيين والسلطة اللبنانية، على أن تضمن سوريا تطبيقه.

أما الحركة الوطنية اللبنانية، فكانت تريد وقف إطلاق النار، لكن ليس على قاعدة العودة بالتسوية السياسية لكي تصب من جديد في مصلحة التقليديين، الذين لم يكن يهمهم أكثر من الحصول على مزيد من المكاسب مهما كان حجمها، فهي أفضل من السابق، طالما أن بقاءهم في السلطة لم يتأثر. وتأتي الوثيقة، كما كانت تحسب الحركة الوطنية اللبنانية، لتحمي القوة العسكرية ل«لجبهة اللبنانية»، فتبقى جاهزة، وغير ضعيفة، في سبيل استخدامها من جديد عندما يحين موعد خطوة أخرى في المشروع - المؤامرة.

وخوفا من أن تضيع تضحيات الحركة الوطنية اللبنانية التي دفعتها طوال الأشهر السابقة للوثيقة الدستورية؛ ولأنها أصبحت، في ربيع العام ١٩٧٦م، في موقع من القوة كانت تحسب أنها أصبحت على قاب قوسين أو أدنى من احتلال كل مواقع «الجبهة اللبنانية»، وبالتالي إنجاز مشروعين: إنهاء قوة «الجبهة اللبنانية»، العسكرية، وبناء نظام علماني، رفضت المبادرة السورية والوثيقة الدستورية، وأصرت على مشروعها بالحسم العسكري.

وكانت بعض الدعوات الوطنية لا تريد القفز من فوق الأهداف الواقعية التي حددتها لنفسها وللحركة الوطنية، ومنها أن الدخول إلى المعركة في لبنان، منذ العام ١٩٧٥م، كانت «بأهداف واضحة كل الوضوح، وهي الدفاع عن عروبة لبنان انطلاقا من حماية المقاومة الفلسطينية وحقها في الوجود... الذي أقرته اتفاقية القاهرة...» ولم يتم حمل السلاح لقلب نظام الحكم[1]. بل إن الوفاق الوطني كان المطلب الأساسي، لأنه «لا يؤدي إلى إنقاذ لبنان فحسب، بل إنه يخدم القضية الفلسطينية ويدعم النضال القومي في وجه مؤامرة كامب ديفيد، طالما أن مبادئ الوفاق المعلنة تتمسك بوحدة لبنان وعروبته وتطوره الديموقراطي ورفضه للتسوية الاستسلامية»[2].

لم تعط القيادة السورية الكثير من الاهتمام لمضامين الحلول السياسية الإصلاحية. وهنا كان لا بد من التساؤل: أو لم يكن من المفيد أكثر أن يتم وضع تصورات للحلول على قاعدة التنسيق المتبادل بين المشروعين الوطني اللبناني والسوري؟ وأن يكون الاتفاق قائما على قاعدة أن تتوفر في مشاريع الحل ضمانات لسحب أدوات التفجير الأمني، أي

---

(١) راجع تصريح عبد المجيد الرافعي –أمين سر القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان– بتاريخ ٢٧ / ٣ / ١٩٨٠م، في خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٨٠** (ج٩): دار الأبجدية: بيروت: ١٩٨٢: د. ط: ص ٢٨٣.

(٢) م. ن: ص ٢٨٤.

سحب السلاح من الأيدي التي كانت جاهزة لاستخدامه متى طلب منها ذلك استكمالا للمؤامرة.

إننا نحسب أنه لو تم هذا الأمر بنجاح لأصبح من الممكن التفكير بتأجيل كل اتفاقات الإصلاح السياسي، ولخلق المناخ الملائم لأن يحل اللبنانيون مشاكلهم الأخرى ديموقراطيا.

أما الحركة الوطنية اللبنانية فكانت مسكونة بهاجس قوتها المدعومة بقوة الثورة الفلسطينية. والتي على الرغم من عدم إصرارها على حل سياسي متكامل كانت خائفة من أن يكون أي حل يأتي على حسابها، خاصة وإن الوثيقة الدستورية تأخذ بعض المكتسبات الإصلاحية من الجرف المسيحي التقليدي لتعطيه للجرف المسلم التقليدي، فالخسائر والمكتسبات لن تصب إلا في مصلحة أركان النظام الذي كانت أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية تعمل على تحديثه بالطرق الديموقراطية. في هذا المجال لم تكن الأحزاب اليسارية قد نسيت بعد أن أخصامها السياسيين، قبل انفجار الأحداث، كانوا يتكتلون في حلف يضم إليه كل التقليديين المسيحيين والمسلمين معا. وكان لهذا التحالف مصلحة مشتركة في إزاحة أحزاب اليسار عن واجهة العمل السياسي وتأثيراته البالغة على صياغة الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في لبنان. فكان «اليسار المخرب»، كما كان شائعا، هو أشد ما يؤرق التحالف التقليدي. وكان هذا اليسار يضم القوميين العروبيين والشيوعيين وغيرهم من القوى والشخصيات التي تعمل من أجل تحديث النظام اللبناني القائم على قواعد اللعبة الطائفية – السياسية.

أما المقاومة الفلسطينية فكانت مسكونة بأكثر من هاجس خوف وريبة من مصادرة قرارها. فكانت خائفة ومترددة في خياراتها. وكانت، كما وصفها موسى الصدر، «مكشوفة جريحة مرهقة معرضة للاعتداءات والمؤامرات، تتحمل أعباء المقاتلين والمهجرين، واستدراج في المفاوضات والمصالحات، والتفتيش عن حلول لمشاكل الوطن»[1].

وازدادت هواجس المقاومة الفلسطينية خاصة بعد أن أخذ الخلاف يذر قرنه بين سوريا و الحركة الوطنية اللبنانية. فكيف كانت نتائج الخلافات الثنائية؟

– فجرت الجبهة اللبنانية الوضع الأمني في وجه القوات السورية في بيروت الشرقية.

– لم تكن العلاقة بين السوريين وتحالف فصائل منظمة التحرير الفلسطينية مع أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية، مشوبة بالعداء إلا أنها لم تكن قريبة من الألفة والمودة[2].

---

(١) خويري، أنطوان: الحرب في لبنان (ج١) ١٩٧٦: م. س: ص ٦٠٥.

(٢) راجع خطاب حافظ الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، بتاريخ ٢٠ / ٧ / ١٩٧٦م، نقلا عن الأمين، فضل: وقف النزيف والتصدي للمؤامرة (ج ١): م. س: ص ٨٤.

- وكان بعض أحزاب الحركة الوطنية بين ناقد لنفسه، وقد أحس بخطئها لأنها لم تبذل كل الجهود الممكنة لمحاولة تفادي الصدام، ولا سيما المسلح، مع سوريا[1]. وبعض آخر كان يرى نفسه في حالة انكفاء ذاتي ليحمي نفسه من التصفية المحققة، لأنه بدون الالتزام بها لم تكن لتمر الهجمة الأولى للسيطرة العربية على لبنان بدون «أن تؤدي بالضرورة إلى تدمير [قوى الحركة الوطنية اللبنانية] الأساسية. وهذا أمر [كان] يتطلب حذرا واعيا من الدخول في أية مغامرات غير محسوبة»[2].

- لم يكن اليمين الإسلامي التقليدي يمتلك القوة التي تؤهله لتبادل الحماية مع الوجود العسكري السوري في لبنان.

- كسر جدار التقارب السوري مع الجبهة اللبنانية، وانكفأت قوات الردع العربية عن مناطق بيروت الشرقية. ولما رفضت سوريا، في ١٩ / ١١ / ١٩٧٧م، زيارة السادات لإسرائيل، ودعت إلى مقاومة نتائجها، انتقل الاستفزاز ضد القوات السورية في لبنان إلى مرحلة جديدة، كانت فيها أحزاب الجبهة اللبنانية قد وطدت سلطتها في مناطقها، وتصاعدت دعواها للتعددية واللامركزية السياسية. وكان من الظاهر أنها بدأت تنسج خيوطا مباشرة مع «إسرائيل»، وارتفعت شعارات طرد القوات السورية من لبنان[3]. وتفجر الصراع في خلال التحضير للزيارة. وحصل الشيء ذاته في سياق التحضير لاتفاقيات كامب ديفيد. في حينها بلغ التصعيد العسكري لأحزاب الجبهة اللبنانية ذروته ضد القوات السورية، في محاولة للضغط على سوريا[4].

في مثل تلك الظروف كان الوجود السوري في لبنان بحاجة إلى مرتكزات لبنانية ثابتة، والتي لا يمكنه بدونها الاستمرار بطمأنينة. فهل كانت تلك اللحظة بداية توجهت فيها القيادة السورية لاكتساب حلفاء لبنانيين تطمئن إليهم؟

توطدت علاقة حركة أمل مع سوريا بعد العام ١٩٨٠م، وكانت تلك المرحلة قد شهدت متغيرين على صعيد القيادة السياسية للشيعة: إختفاء موسى الصدر، ووصول نبيه بري إلى رئاسة حركة أمل. فلعبت سوريا دورا مهما في تدريب عناصر الحركة وتسليحهم. وحدد نبيه بري، رئيس حركة أمل، أحد أهم أهداف الحركة، وهو «إقامة علاقة مميزة، عسكريا وأمنيا واقتصاديا وثقافيا، بين سوريا ولبنان»[5].

---

(١) المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي اللبناني (١٩٧٩م): م. س: ص ١١٥.
(٢) راجع تقرير اللجنة المركزية لمنظمة العمل الشيوعي للعام ١٩٧٧م: م. س: ص ١١.
(٣) المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي اللبناني (١٩٧٩م): م. س: ص ١٢٥.
(٤) م. ن: ص ١٣٤.
(٥) مقابلة صحفية أجرتها جريدة «الموندي مورننغ»، بتاريخ ١ - ٧ شباط / فبراير ١٩٨١م، مع نبيه بري. نقلا عن المديني، توفيق: أمل وحزب الله: الأهالي: دمشق: ١٩٩٩: ط ١: ص ٧٥.

في تلك اللحظة التاريخية حصلت جملة من المتغيرات على الصعيدين الوطني اللبناني، والقومي العربي، وكانت من أهم تأثيراتهما على شتى القوى السياسية نقصا في المناعة الوطنية والقومية:

المتغير الأول: فقدان الثقة بين أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية والفصائل الفلسطينية من جهة وسوريا من جهة أخرى. وما إن جاء ميثاق العمل القومي بين القطرين: العراقي والسوري (٢٦ / ١٠ / ١٩٧٨م) ليحيي الأمل بإعادة المناعة إلى الجسم العربي المتفكك، والى حقن مقويات جديدة في جسد الحركة الوطنية اللبنانية وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية حتى تعرض، منذ النصف الثاني من العام ١٩٧٩م، إلى نكسة أعادت الأمور على الساحة اللبنانية إلى ما كانت عليه في السابق.

المتغير الثاني: وهو انتصار ثورة رجال الدين في إيران في أوائل العام ١٩٧٩م، وكان من أهم نتائجها إسقاط أكبر ركائز الإمبريالية الأميركية والصهيونية في المنطقة؛ وإشاعتها حالة من العداء ضد الأنظمة الليبرالية والعلمانية؛ و زرعها الأمل في نفوس الحركات الأصولية الإسلامية في إمكانية إعادة تأسيس نظام إسلامي في العالم.

و لم تقتصر تأثيراتها على تلك الجوانب فحسب، فقد أخذت تعد العدة لتصدير نفسها إلى الخارج أيضا. وهي لمثل هذا السبب، وانطلاقا من العراق بشكل أساسي، بدأت مغامرة التصدير تلك. وبعيدا عن متابعة الوثائق والحجج للتفتيش عن الذي بدأ الحرب بين العراق وإيران، يكفي أن يكون مبدأ التصدير قد اتخذ فتوى دينية تلزم المسلمين بتنفيذها. وهذا ما زرع القلق في نفوس كل الدول الإسلامية الليبرالية أو التي تحكم أنظمتها السياسية على قواعد مذهبية تتناقض مع القواعد التي تسير النظام الجديد في إيران.

كان لهذين المتغيرين أكثر من نتيجة على الصعيدين الوطني اللبناني والقومي العربي. فبالإضافة إلى نقص المناعة الذي أصيب فيه الجسم القومي، أتى انتصار ثورة رجال الدين في إيران لكي يبهر أبصار المتمذهبين والإسلاميين الطامحين إلى إحداث ثورة إسلامية. ولهذا انفتح الباب، منذ أوائل الثمانينات، أمام ظواهر جديدة ومثيرة استأثرت باهتمام العالم من أقصاه إلى أقصاه، وكان المراقب يرى كأن هناك انقلابا شاملا يشهده العالم العربي بشكل خاص، تسوده الشعارات الإسلامية. وساد الخطاب السياسي الإسلامي، وحجب عن الرؤية أي تأثير لأي خطاب علماني أو ليبرالي، وطني أو قومي.

فإذا كانت ظاهرة الثورة الإسلامية في إيران قد شدت إليها أنظار العالم، فكيف ستكون، إذا، ردة فعل الشيعة في لبنان وهم بخاصة قد أخذ يتأسس لهم موقع مهم ومؤثر على الصعيد القومي الإقليمي، وأصبحوا يحتلون مواقع متقدمة في لبنان على حساب رصيد الحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية. و لم يكونوا ليحرزوا تلك المواقع لو لم يصب التحالف الوطني القومي بانهيارات شاملة بسبب فقدان الثقة بين أطرافه.

وازداد العبء ثقلا عندما انقسم العرب التقدميون إلى شرائح متناحرة، وكانت البوابة الإيرانية: فريق معها وآخر ضدها، تشكل أبرز مظاهرها.

وإذا كنا نريد أن نعرف الأسباب التي انطلقت منها الشيعية السياسية في لبنان بمثل الزخم الذي انطلقت منه، فإننا لن نستطيع أن نحدد موقعها الصحيح من دون أن نعرف العوامل الإقليمية القومية وغيرها. فنقص المناعة في الجسد القومي التقدمي قاد إلى تحالفات وتناقضات غير منطقية على الصعيد الإقليمي. ونقص المناعة الوطنية في لبنان قاد بدوره إلى تحالفات وتناقضات غير منطقية في لبنان. وهذه هي الصورة التي سنستند إليها عندما نطل على الوضع السياسي الشيعي في لبنان وعلى عوامل نموه وتطوراتها.

لم تغب حركة موسى الصدر وإخلاصه لسوريا عن بال القيادة السورية عندما حلّ الوقت لإيجاد البدائل بين القوى السياسية في لبنان عن الحلفاء السابقين. ربما كانت تلك الصورة هي التي سرعت في اتخاذ القرار بالميل إلى التحالفات الجديدة مع حركة أمل على الرغم من أنها تمثل وجها مذهبيا. ومن هنا ابتدأت سوريا في الرهان على حركة دخلت إلى نادي الطوائف السياسية في لبنان، على الرغم من أن عودها لم يقس بعد، وفي المقابل غامرت حركة أمل وراهنت على الدخول إلى الساحة السياسية من البوابة السورية، التي ستعطيها من دون شك قوة وحماية.

ولأن الاتجاهات التسووية، سلكت طريقها الاستراتيجي، ونفذ بعضها، جزئيا، بين مصر و«إسرائيل»؛ وخوفا من أن تصاب بأية انتكاسة غير محسوبة، ظل تنفيذ المخطط مستمرا، كي لا يعود الهدوء إلى لبنان ما لم يبلغ أهدافه. فكانت تلك القوى تغذي القتال باستمرار وتعمل على إفشال أية حلول بين الأطراف المتقاتلة في الداخل، بينما كان العدو الصهيوني يقوم بدوره، أيضا، من خلال الاعتداءات اليومية، ولم يكتف بذلك وإنما قام باجتياحين كبيرين للأراضي اللبنانية: الأول في ١٦ آذار/ مارس ١٩٧٨م، لم يحقق أغراضه في منع عمليات المقاومة الفلسطينية من الوصول إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ فاستكمله باجتياح أوسع وصل إلى بيروت بالذات، فاستطاع أن يخرج المقاومة من لبنان في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢م، بعد أن كان قد بدأ عدوانه في الخامس من حزيران/ يونيو من العام ذاته؛ لذا خرج الألوف من المقاتلين الفلسطينيين مرحلين من لبنان ليتم توزيعهم على عدة أقطار عربية.

لم تستكن المخططات، وبقيت مستمرة بأثواب عديدة، فلم ينته عقد الثمانينات إلا وكانت فعالية المقاومة الفلسطينية قد شلت، وأصبحت الأحزاب الوطنية والقومية في لبنان على هامش حركة التأثير.

***

II – مظاهر المتغيرات في الحركة السياسية والتنظيمية الشيعية:

١- حركة الصدر اللاتقليدية تساعد الشيعة على احتلال مركز بارز على الطاولة السياسية العربية والمحلية

لم يقيض للشيعة في أية مرحلة أن تنخرط بحركة فاعلة على الصعيدين الوطني اللبناني والقومي العربي كما حصل لها في المرحلة التي نقوم بدراستها في هذا الفصل. وهي قد شهدت أكبر أزمة حصلت في لبنان، والتي تجمعت على ساحته كثرة من العوامل المحلية والقومية والعالمية. فالكل في لبنان كان منخرطا في المعارك السياسية الملتهبة، وفي المعارك العسكرية الدامية. ولأن الشيعة*، كطائفة سياسية لم يكن قد قسا عودها بعد، ولم يكتمل بناؤها السياسي – الطائفي، كانت تقف – بقيادة مؤسسها موسى الصدر- على الحياد من معظم الأطراف. ونتيجة لموقعه استطاع الصدر أن يلعب دور الوسيط المقبول منها. وربما كان الجميع بحاجة، بشكل أو بآخر، إلى محاور يصل بينها ما قطعته التناقضات السياسية.

قبل كل شيء، حدد الصدر أهداف حركته. وكان في أولوياتها حقوق الطائفة الشيعية المهدورة أو المأكولة. ولهذا عد أن أساس القلق المنتشر في أوساط الطائفة مرده الحرمان الاجتماعي، وإهمال الدولة حماية حدود الوطن الجنوبية. ورأى أن الحلول تستند إلى مبادرة الدولة في تنفيذ المشاريع الإنمائية في المناطق المحرومة(١).

أسهم الصدر بحركته في وضع التيار السياسي – الطائفي الشيعي في مواجهة التيارات الحزبية، تلك الحركة التي تجاوزت الأساليب القديمة بأنها شرعت دور رجل الدين الشيعي في السياسة أولا، وببناء مؤسسة سياسية وعسكرية تدعم الدور السياسي للمؤسسة الدينية ثانيا. وبفعلها انكفأ الزعماء الإقطاعيون والتابعون لهم(٢)، وأصبح منافسا جديا للأحزاب اليسارية.

ومنذ اندلاع الأحداث اللبنانية كثف تحركاته بشتى الاتجاهات، بدينامية لافتة وغير معهودة بين رجال الدين الشيعة. وإن إطلالة على جزء منها قد تسهم في وضعها في الموقع الواضح والصحيح في تطور الدور الشيعي في لبنان، وكان من أبرزها:

– وجه الصدر، مباشرة بعد مجزرة عين الرمانة في ١٣ / ٤ / ١٩٧٥م، نداء حذر فيه من مؤامرات العدو ومخططات الفتنة. وناشد جميع الأطراف بالعودة إلى الهدوء. زار الصرح البطريركي في بكركي لمواصلة مساعي التهدئة، ومنع التجاوزات الفردية وتنقية الأجواء(٣).

---

* هذا المصطلح لا يشمل الشيعة الذين انخرطوا في الأحزاب الوطنية والقومية، أو مع شتى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، فكل هؤلاء كانوا منخرطين في الصراع من خلال إيديولوجيات أحزابهم وتنظيماتهم.

(١) خوري، د. يوسف قزما: **مشاريع الإصلاح والتسوية في لبنان** (ج ١): م. س: صص ٢٠٦ – ٢٠٩.

(٢) قصير، د. أحمد: **الإمام موسى الصدر: الإسلام المعاصر وتجربة القيادة المؤسسية**: م. س: ص ١٦٤.

(٣) خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٧٥** (ج١): م. س: صص ٤٠ و٤٣.

- وفي ١٨ / ٤ / ١٩٧٥م، وبدعوة منه، عقد احتماع، في المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وضم ٧٧ شخصية يمثلون شتى الأديان والاتجاهات السياسية لمعالجة الأحداث ومنع تكرارها. وحضره ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية، وشكل من بين الحاضرين هيئة لتنظيم العلاقات اللبنانية - الفلسطينية. وتحددت اتجاهاتها بالمسائل التالية:

- **وجه الأزمة السياسي**: مناشدة كل الأطراف لتأييد المقاومة الفلسطينية، وتقديم المعونات والخدمات إليها. وأن تحترم المقاومة، بدورها، سيادة لبنان وأمنه وتعايش شتى فئاته.
- **جذور الأزمة الاجتماعية** وهي تعود إلى أوضاع الفئات والمناطق المحرومة، والواجب الوطني يفترض إيجاد حلول لها[1].

- ومن بعد أن تعثر الوصول إلى حلول مناسبة توقف الأحداث الدامية، استقالت الحكومة، بتاريخ ٢٦ / ٥ / ١٩٧٥م، فاعتصم الصدر بتاريخ ٢٧ / ٦ / ١٩٧٥م، في مسجد الصفا في بيروت الغربية، وأعلن صياما حتى تزول الفتنة[2]. وقد فصل في العلاقة بين اندلاع الحرب اللبنانية وبين مطالب الشيعة، قائلا: «إن الوقت المناسب لمحاولة تغيير النظام، أو تصحيح سلبياته، هو عندما لا يكون في التغيير تهديد للوطن والكيان، لا كما هي الحال في محنتنا الآن ... لقد برز السلاح بأبشع صورة لا إنسانية مساهما في تمزيق الوطن... ولبنان مهدد أكثر من أي وقت مضى بالسقوط... وإن الوفاق الداخلي هو سبيل النجاة الوحيد... المطلوب من جميع الأفرقاء تأجيل كل شيء عدا بقاء لبنان»[3].

- متابعا دوره الحواري، فقد دعا، في ٤ / ١٠ / ١٩٧٥م، إلى إقامة حوار لبناني - لبناني، فعقد الرؤساء الدينيون مؤتمرا نتج عنه التأكيد على وجوب استمرار تعايش الطوائف. ونتيجة لذلك أعلن ورقة للحوار الوطني، في ٢٧ / ١١ / ١٩٧٥م، ضمنها مقترحات محددة للإصلاحات المنشودة في شتى الحقول[4].

ونتيجة للزاوية التي كان ينطلق منها في رؤية الأحداث اللبنانية، حدد الصدر مشروعه السياسي، الذي كان يتحرك من أجله في شتى الاتجاهات، بمهمتين:

---

(١) شكلت الهيئة برئاسة الصدر وعضوية كل من: غسان تويني، هنري فرعون، شاكر أبو سليمان، نسيب البربير، مالك سلام، شفيق الوزان، عبد العزيز شهاب، رياض طه، نجيب علم الدين، أرنست كرم، النائب ملكون أبلبغتيان، شارل مالك، نجيب أبو حيدر. [راجع، خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٧٥** (ج١): م. س: صص ٤٥ و٦٠ - ٦١ و٦٨].

(٢) شرف الدين، حسين: **الإمام السيد موسى الصدر**: دار الأرقم: بيروت: ١٩٩٦: ط١: صص ١٤٢-١٤٤.

(٣) المديني، توفيق: م. س: صص ٨٤ - ٨٥.

(٤) شرف الدين، حسين: م. س: صص ١٤٢-١٤٤.

- وقف الحرب الأهلية في لبنان، وسبيله الوفاق غير المشروط.
- الفصل النسبي بين الأزمة اللبنانية وأزمة المنطقة[1].

ومع مرور الزمن، وبفعل تطور الأحداث في لبنان، واكبت حركة الصدر السياسية شتى المتغيرات. وبعد أن استقرت الأحداث العسكرية، نسبيا، في الداخل اللبناني منذ دخول قوات الردع العربية، منذ النصف الثاني من العام ١٩٧٦م، تطورت أوراق العمل الشيعية. وكان من أهم الأوراق التي تقدم بها، ظنا أن الأحداث قد رست على مرفئها الأخير، تلك التي أعلنها باسم المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، بتاريخ ١١ / ٥ / ١٩٧٧م، وكان من أهم بنودها ما يلي:

- تعدد الورقة أسباب الحرب اللبنانية، وتلصق الاتهام أولا بكل من اليسار واليمين الدولي من جهة واليمين واليسار اللبناني من جهة أخرى. ولا توفر عامل خلاف اللبنانيين أو بعضهم مع الفلسطينيين ثانيا. أو عوامل الغبن والخوف السياسي عند فئتين من اللبنانيين ثالثا.
- وتعرف الوطن أنه هو «قبل كل شيء مناخ استقرار وطمأنينة وثقة في إخاء حقيقي». ولكي يتحقق حملت **الدولة** جزءا من المسؤولية، ودعتها كي تقوم بواجباتها من خلال «إنماء روح المواطنية الصحيح»، وحملت **الشعب** جزءا آخر ودعته لكي يعمد «إلى تعمير ما تدمر في بنيانه الاجتماعي، بل إلى تجديد هذا البنيان من أساسه».
- جددت الوثيقة إيمان الطائفة الشيعية بلبنان: الواحد الموحد «وطنا نهائيا بحدوده الحاضرة، سيدا حرا مستقلا... عربيا في محيطه وواقعه ومصيره، يلتزم بالقضايا العربية المصيرية، وفي طليعتها قضية فلسطين... منفتحا على العالم بأسره».
- ورفضت لبنان المقسم، وتحجيم دوريه العربي والدولي، وحذرت من تحجير الصيغة اللبنانية، ومن أية تسوية بين الأفرقاء على حساب الوطن...
- وطالبت بعدد من الإصلاحات، ومن أهمها: إلغاء الطائفية السياسية، واعتماد وحدة الثقافة الوطنية[2].

---

(١) المديني، توفيق: م. س: صص٨٥.

(٢) راجع نص الوثيقة الكامل في: خوري، د. يوسف قزما: **مشاريع الإصلاح والتسوية في لبنان** (ج ١): م. س: صص ٣٠٥ – ٣٠٩.

٢- الأحداث الداخلية تضغط على الصدر للتفتيش عن موقع عسكري دون تغيير في موقعه السياسي:

إضطر الصدر أن يعلن عن قيام حركة أمل، التي كان إعدادها عسكريا يجري في السر ومن دون إعلان عنها، بعد الانفجار الذي حصل، بتاريخ ٦ / ٧ / ١٩٧٥م، في مركز التدريب، وأوقع عشرات القتلى. لكن لم يمر إعلان تأسيس حركة أمل بدون ردود فعل متناقضة في داخل الطائفة الشيعية، وعند الأطراف اللبنانية الأخرى. وكان من أهم الردود، التي صدرت عن التيارات، ما يلي:

- تيار شيعي لا يوافق على جر الشيعة إلى معركة مسلحة، كان يتوقع أن يخسر الشيعة فيها ما كسبوه لمصلحة الطائفة.
- تيار من رجال الدين لا يريدون إقحام الدين في السياسة.
- تيار من أغنياء الطائفة رأى في الحرب تهديدا لمصالحهم.
- تيار من زعماء السياسة في الطائفة، كانوا يخشون من أن وجود ميليشيا مسلحة بيد الصدر سوف تقضي على أدوارهم(١).
- ولأن الصدر كان يناهض الإقطاع السياسي من جهة، ويحاول أن يبعد الشباب الشيعي عن الأحزاب، وهذه هي الحرب قد جاءت تحمل احتجاجا على الإقطاع ومشاركة واسعة من الأحزاب فيها، وجد الصدر أنه في صميم المعركة(٢).
- بالإضافة إلى المعارضة الشيعية لم ينج إعلان تأسيس الحركة من انتقادات حزب الكتائب، الذي عد وجودها خروجا على مبادئ الصدر المعلنة، خاصة وأن معسكر التدريب كان تحت إشراف مدربين من الفلسطينيين(٣).

فهل كان لإعلان الصدر عن تأسيس حركة أمل، كجناح عسكري يتم تأهليه لدور ما، علاقة باستعجال حزب الكتائب في طرد السكان الشيعة من داخل المنطقة الشرقية، حتى لا يشكلون حصان طروادة في داخل مناطق أمنهم الذاتي؟

وقعت مجزرة السبت الأسود بتاريخ ٦ / ١٢ / ١٩٧٥م، فقتل فيها حوالي مئتا شخص كان معظمهم من الشيعة. وبتاريخ ١١ / ١٢ / ١٩٧٥م، أحرقت مساكن الشيعة في حلرة الغوارنة، وسبنيه، ورويسات الجديدة ...(٤). وقد مورس فيها الخطف على الهوية، ورمي

---

(١) الحركات الإسلامية في لبنان: م. س: صص ٦٣ - ٦٤.

(٢) م. ن: ص ٦٩.

(٣) م. ن: ص ٦٩.

(٤) شرف الدين، حسين: م. س: ص ١٤٥.

الجثث تحت الجسور بعد التمثيل فيها... وكان معظم القتلى والمشوهين والجرحى من عمال المرفأ والحمالين في الأسواق التجارية، وبعض أصحاب البسطات، وغيرهم. وقد شكلت تلك المجزرة حدا فاصلا بين الحوار السياسي الذي كان يجريه الصدر مع الكتائب وبين دخول ساحة القتال. وازدادت العوامل الدافعة لذلك بعد أن أخرج الكتائبيون المسلمين، ومعظمهم من الشيعة، من مناطق سيطرتهم[١].

كانت أماكن سكن الشيعة تقع على أطراف مناطق الأكثرية المارونية، وهي كانت جغرافيا تعد جيبا أمنيا يضعف السيطرة الكتائبية عليها، وتجد صعوبة في الإمساك بها، لأنها تمتد من تل الزعتر -المخيم الفلسطيني الأهم في منطقة الأكثرية المارونية- مرورا بالدكوانة والنبعة والمسلخ والكرنتينا، بحيث تتصل مع العمق الإسلامي / الوطني اللبناني / الفلسطيني في بيروت الغربية. وإذا ما تمكنت قوات الحركة الوطنية اللبنانية بمساندة قوات المقاومة الفلسطينية من السيطرة على ذلك الجيب، وهي كانت قادرة بمساعدة الوجود الحزبي المنظم فيه، لأصبحت تشكل خطرا فعليا على مناطق سيطرة أحزاب الجبهة اللبنانية. ربما كان لهذا الهاجس، إذا ما أضيف إليه الإعلان عن تأسيس حركة أمل، كقوة شيعية مسلحة، لعرفنا السبب الذي عجل باتخاذ قرار كتائبي في تنظيف ذلك الجيب من الوجود الشيعي. وإن كان ما أراح قوى اليمين أمنيا فإنه أنزل بالشيعة كارثة اجتماعية اقتصادية كان من الصعب على أية قيادة مواجهتها. وبهذا أصبح الصدر، والمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وجها لوجه أمام مسؤوليات لا يمكن أن تبقيهم على حياد من دون أن تتأثر مواقعهم وتهتز. وعلى الرغم من ذلك، لم يكن أمام الصدر إلا واحد من احتمالين: إما أن ينخرط في الصراع الدامي الحاصل، وهو لن يستطيع منافسة الأحزاب اليسارية؛ وإما أن يتابع حركته السياسية لتهدئة الأوضاع في لبنان لعله بمثل هذا الاحتمال يعيد المهجرين الشيعة إلى أماكن سكنهم ومصادر عيشهم.

بعد تأسيس حركة أمل كانت أمام الصدر مهمة تأمين الأموال اللازمة لمواجهة الأعباء التي تترتب على قيام تنظيم عسكري. وكان على علاقة جيدة مع المراجع الشيعية في إيران، فكان بعضها يخصه بمساعدات مالية بين فترة وأخرى، ومنهم رضا كالبايكاني الذي أرسل له مساهمة لرعاية شؤون الطائفة في لبنان لمواجهة المصاعب التي تعترضها[٢].

---

(١) الحركات الإسلامية في لبنان: م. س: ص ٧٢.

(٢) «حركة أمل والإمام موسى الصدر» (٧ – ٧٨): الحركات الإسلامية في لبنان: م. ن: ص ٧٤.

٣- موقع القضية الفلسطينية، والأحزاب اليسارية، في مواقف الصدر واتجاهاته:

يقول الصدر في نقاطه العشر، التي أعلنها في ربيع العام ١٩٧٦م، عن القضية الفلسطينية: أصبحت المقاومة الفلسطينية «مكشوفة جريحة مرهقة معرضة للاعتداءات والمؤمرات، تتحمل أعباء المقاتلين والمهجرين، واستدراج في المفاوضات والمصالحات، والتفتيش عن حلول لمشاكل الوطن»[١].

منذ بداية الأحداث اللبنانية، في العام ١٩٧٥م، بدأ شيء من الطلاق يظهر بين الصدر والمنظمات الفلسطينية والأحزاب اليسارية في لبنان. لم يعد الصدر يحتمل السيطرة الفلسطينية في الجنوب أو التغاضي عنها. فنسبت إليه جميع أنواع المؤامرات. ووصف الصدر، بدوره، التحالف الفلسطيني اليساري، بدوره، ب"الإقطاعية الجديدة"[٢].

كانت العلاقة بين سوريا وحلفائها اللبنانيين والفلسطينيين تصاب بالتوتر، لكن علاقة الصدر مع سوريا لم تتأثر، وكانت تصاب بالفتور والتصعيد مع أطراف الحركة الوطنية اللبنانية وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية. وإن لم تكن علاقته الإيجابية مع السوريين هي سبب فتورها مع التحالف اللبناني - اليساري والفلسطيني، بل كانت جزءا منه. أما الجزء الآخر فكان ذا علاقة بموقفه العقائدي من الأحزاب العلمانية من جهة، وبما أخذت سلطة الأحزاب بالتحالف مع المقاومة الفلسطينية تفرزه من أضرار مادية، خاصة نتيجة الصدامات مع «إسرائيل» وحلفائها، وما كانت تعكسه بعض التجاوزات السيئة لهذا التحالف من نتائج مادية ونفسية سلبية على الشيعة من جهة أخرى.

على الرغم من أن حركة فتح لعبت دورا رئيسا في تسليح حركة أمل، أخذ التباين بين فصائل المقاومة الفلسطينية وحلفائها من أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية، وحركة أمل يظهر واضحا منذ أن أيدت «الوثيقة الدستورية»، التي كانت إعلان مبادئ لحل الأزمة اللبنانية، وكان قد صاغها الرئيسان: السوري حافظ الأسد، واللبناني سليمان فرنجية. ومن ثم رحب الصدر بانتشار قوات الردع العربية في أعقاب لقاء الرياض. وكانت العلاقة بين دمشق ومنظمة التحرير الفلسطينية وأحزاب الحركة الوطنية اللبنانية قد قطعت منذ شباط / فبراير - آذار / مارس من العام ١٩٧٦م[٣].

لما تتالت الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان، وكان أكثرها إيذاء اجتياح ١٦ آذار / مارس، من العام ١٩٧٨م، تضرر الجنوبيون بشكل شديد، السبب الذي دفع بالصدر

---

(١) خويري، أنطوان: **الحرب في لبنان (ج١)** ١٩٧٦: م. س: ص ٦٠٥.

(٢) عجمي، د. فؤاد: **الإمام المغيب موسى الصدر**: دار الأندلس: بيروت: ١٩٨٧: ط ١: صص ٢٤١ - ٢٤٢.

(٣) المديني، توفيق: **أمل وحزب الله**: الأهالي: دمشق: ١٩٩٩: ط ١: صص ٥٣ - ٥٤.

إلى استصراخ الضمائر العربية، رافضا أن يعالج الفلسطينيون الأمر لأن الجنوبيين قد أصابهم الذل من التروح والتهجير. لذلك طالب ببناء استراتيجية عربية شاملة لمواجهة "إسرائيل"[(١)].

واتهم الحركة الوطنية بأنها تستغل الجماهير الشيعية وتضعها في فوهة المدفع في صراعها ضد المسيحيين. واتخذ موقفا صارما من منظمة التحرير الفلسطينية عندما قال إن المقاومة الفلسطينية ليست ثورة، فبالسلاح كانت تبتز العرب والصحافة والرأي العام العالمي[(٢)].

وهو لم تكن عنده ثقة باليسار لأنهم، كما كان يقول، يتشبثون بالعقائد الوهمية والنظرية، ولأنهم منافسون في كسب ولاء الشباب الشيعي[(٣)].

في الأعوام ١٩٧٦ و ١٩٧٧م، انهمك الصدر في الرد على اتهامات المنظمات الفلسطينية التي عدته ألعوبة بيد سوريا، وإنه خان التحالف اليساري - الفلسطيني[(٤)].

وفي أواخر السبعينات بدأ التنافس يكبر بين القوتين: حركة أمل والأحزاب اليسارية. والسبب مرده إلى عدة عوامل، ومنها: كانت حركة أمل تحمل المقاومة الفلسطينية والأحزاب اليسارية وزر الأضرار التي كانت تلحق بممتلكات الشيعة في الجنوب وأرواحهم[(٥)]. ونتيجة لعوامل أخرى، ومنها تداخل خنادق التحالفات بين الأطراف اللبنانية والإقليمية، أصبح البرنامج غير المعلن لحركة أمل هو القضاء على الوجود الفلسطيني المسلح، لأنه أصبح يشكل تهديدا رئيسا لأمن المجتمع الشيعي، بحيث كان يعطي المبرر لإسرائيل للقيام بهجمات على قرى الجنوب اللبناني[(٦)].

لقد أيدت حركة أمل المقاومة الفلسطينية، ودافعت عنها. لكن وجودها على الأرض اللبنانية مسألة أخرى، إذ يمكن الترحيب بهم كوجود مدني فقط[(٧)].

ووسع الصدر حركته بعد ذلك الاجتياح باتجاه الدول العربية، فكانت زيارته إلى ليبيا ضمن تلك الحركة، فذهب إليها بتاريخ ٢٥ / ٨ / ١٩٧٨م، واختفى منذ ذلك الحين، وبذلت محاولات كثيرة لمعرفة مصيره، لكنها لم تؤد إلى نتيجة.

---

(١) عجمي، د. فؤاد: **م. س:** صص ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٢) بقرادوني، كريم: **السلام المفقود**: عبر الشرق للمنشورات: بيروت: د. ت: د. ط: صص ١١٧ -١١٨.

(٣) عجمي، د. فؤاد: **م. س:** ص ٢٤٧.

(٤) عجمي، د. فؤاد: م. س: ص ٣٠٣.

(٥) أ. ر. نورثون: م. **س:** صص ١٠١ - ١٠٣.

(٦) المديني، توفيق: م. س: ص ٨١.

(٧) المديني، توفيق: **م. س:** ص ٨٢.

٤- الصدر يميز نفسه عن المشروعين الوطني اللبناني - الفلسطيني واليميني المسيحي:

كان من الطبيعي أن تلعب سوريا دورا أساسيا في مواجهة ما كان يحصل في لبنان لأسباب سياسية وأمنية تناولها بحثنا في مكان سابق. ولما أخذ المشروعان الوطني اللبناني والسوري يتمايزان، مما كان يحول دون الوصول إلى جوامع مشتركة؛ لعب الصدر دور صلة الوصل بين الأفرقاء. وسمح له موقعه المحاور على الصعيد اللبناني الداخلي أن يقوم بالدور نفسه بين سوريا والأفرقاء اللبنانيين من دون عوائق تذكر.

- فكانت جولاته متواصلة بين سوريا وشتى الأطراف في لبنان، وهو عندما تنسم بوادر حل قامت بصياغته القيادة السورية، في أواخر العام ١٩٧٥م، بالتشاور مع شتى الفرقاء في لبنان، جال على المراكز الروحية: البطريرك الماروني، ومفتي الجمهورية اللبنانية، ورشيد كرامي، وصائب سلام. كما جال على كمال جنبلاط، رئيس الحركة الوطنية اللبنانية، وياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية(١).

- لما أخذ التباين يبرز بين المواقف،في خلال العام ١٩٧٦م، كان الصدر واسطة العقد الدائمة بين المبادرات السورية وشتى الأطراف المتقاتلة في لبنان(٢).

ولأن أوراق العمل كانت معقدة بين شتى الأطراف، ولأن شريحة واسعة من المسيحيين كانت تطالب رئيس الجمهورية بالاستقالة، كمدخل لحل سياسي كانت تراه أطراف اليسار اللبناني مطلبا ضروريا، أعلن الصدر، في ١٩ / ٣ / ١٩٧٦م، موقفا، حسب أنه يشكل الجامع المشترك بين الأطراف المتنازعة، دعا فيه إلى إنقاذ المبادرة السورية، وإلى استقالة فرنجية(٣).

- ربما كان يرى أن تعدد المواقف العربية تستدعي الاهتمام، لذا اتجه نحو عدد من الدول العربية في سبيل تطويق حوادث لبنان، وإنهاء الحرب فيه. وقد انعقدت القمة العربية في القاهرة بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ١٩٧٦م، وفيها تقرر إنهاء الحرب في لبنان، على أن يتم تطبيق القرار بواسطة قوات الردع العربية؛ لكن عملها لم يشمل جنوب لبنان.

وعلى العموم لم يتورط الصدر في زج حركة أمل في القتال على خطوط التماس، لأنه كان يلعب دورا في التوصل إلى حل سياسي سريع للأزمة مع جميع الأطراف اللبنانية. ولهذا أقام حوارا مع المقاومة الفلسطينية وأحزاب الحركة الوطنية اللبنانية، لكن من دون أن تنضم حركة أمل إلى الحركة الوطنية(٤).

(١) خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٧٥** (ج١): م. س: صص ٥٨٦ – ٥٨٨.
(٢) راجع، كمثال على حركته، خويري، أنطوان: **الحرب في لبنان** (ج١) ١٩٧٦: م. س: ص ٣٧٦.
(٣) م. ن: ص ٣٩٣.
(٤) المديني، توفيق: م. س: ص ٥٣.

وهو بذلك كان يعبر عن اتجاهات سياسية ثابتة في تصوره للحل. ولهذا بعد أن يوجه انتقادات لكل من يتحمل التقصير في إبقاء جدار البناء اللبناني واهيا، يضع تصورات أخرى للحلول التي يراها مناسبة، وعن طرق المعالجة يقول: «نريد كل هذا لا بقوة السلاح... ولا تحديا لأحد، بل تعاونا مع جميع المخلصين»[1].

من بعد أن نجحت قوات الردع العربية في إعادة الهدوء المؤقت إلى الساحة اللبنانية الداخلية، منذ خريف العام ١٩٧٦م، عملت «إسرائيل» على إحباط ما حصل في الداخل، فأقدمت على فتح بوابة الجنوب اللبناني من خلال واقعين: زرع ميليشيا لبنانية موالية لها تعمل تحت إمرتها، واعتداءات مباشرة مكثفة على شتى المحاور وصولا إلى قصف أهداف في الداخل.

إنكفأت شتى القوى إلى جنوب لبنان، فانتقل الصراع إليه. وبهذا يكون الصراع قد انتقل إلى حقله المباشر بين القوى اليسارية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية من جهة وإسرائيل وعملائها من جهة أخرى.

أفرز هذا الصراع جملة من المتغيرات والعوامل، ويأتي من أهمها المعاناة الجديدة التي طالت الشيعة بشكل أساسي؛ وكان سببها الاعتداءات الإسرائيلية اليومية التي كانت تنزل الخسائر في الأرواح والممتلكات. وتكثفت موجات التهجير باتجاه المناطق الآمنة، من بعد أن تحمل الشيعة الجنوبيون هجرات من الداخل إلى قراهم في جنوب لبنان من جراء ما حصل في الدكوانة والنبعة على أيدي ميليشيات أحزاب الجبهة اللبنانية. إزداد العبء على القيادة الشيعية الجديدة، وشعرت أنه لا بد أمامها من تطوير موقفها السياسي لمواجهة المتغيرات الجديدة.

وأعلن الصدر بتاريخ ١١ / ٥ / ١٩٧٧م، بيانا طالب فيه بفصل أزمة لبنان عن أزمة الشرق الأوسط، وطالب بوضع اتفاق بديل لاتفاق القاهرة[2].

منذ تلك اللحظة، بدا واضحا أن الصدر قد أخذ يتحول من محاور وسط إلى طرف في الصراع اللبناني - اللبناني، والصراع اللبناني الفلسطيني.

---

(١) خويري، أنطوان: الحرب في لبنان (ج١) ١٩٧٦: م. س: ص ٦٠٦.
(٢) شرف الدين، حسين: م. س: ص ١٤٧.

وبعد فترة وجيزة من الاستكانة، تابعت ميليشيات «الجبهة اللبنانية» مخطط التفجير، مستقوية بالتقاط أنفاسها من جهة، وبعلاقات معلنة مع «إسرائيل»[1]، وبتغطية من ثغرة الجنوب الإسرائيلية بالتعاون مع الميليشيات الحدودية من جهة أخرى.

لذا أصبحت صورة الوضع الميداني، سياسيا وعسكريا، في لبنان بعد عام ونيف من تشريع دخول قوات الردع العربية، على الشكل التالي:

- تعايشت قوات الردع العربية وقوات المقاومة الفلسطينية وأحزاب الحركة الوطنية اللبنانية، لكن دون الوصول إلى تنسيق متكامل. وقد ابتدأت الأمور تسير، منذ أواخر العام ١٩٧٨م، وعلى خطى متوازية مع إعلان ميثاق العمل القومي بين سوريا والعراق، نحو التوفيق بين شقي الأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية. وكان من أهم مظاهرها أن قدمت تلك القوى والأحزاب مجتمعة مشروعا سياسيا موحدا «من أجل حل سياسي متكامل للأزمة اللبنانية». وقد حضر المؤتمر كل القوى التي كانت متناحرة، في السابق، حول الدور السوري في لبنان[2].

- على الرغم من أن أحزاب الجبهة اللبنانية قد استقوت بالعوامل التي حددناها سابقا، فقد تصاعدت فيما بينها وتيرة الخلافات الداخلية، وكان من الظاهر أن طرفا ما من داخلها كان يعمل على توحيدها سياسيا وعسكريا، ويشكل مرجعية واحدة لها، وكان حزب الكتائب هو صاحب المشروع التوحيدي الذي قاد كل ما حصل من تطورات ومتغيرات على ساحة «الجبهة اللبنانية». وكان يتم تنفيذ العملية حسب المظاهر التالية:

- تصاعدت وتيرة التصفيات بين أطراف «الجبهة اللبنانية»، وتمظهرت في قتال وتصفيات بين حزب الكتائب وقوات المردة، التابعة لسليمان فرنجية -رئيس الجمهورية اللبنانية السابق- منذ ١٩٧٨/٦/٧م، وقد توجت في مجزرة قام بها حزب الكتائب اللبنانية ضد زغرتا -مقر قيادة قوات المردة- ذهب ضحيتها

---

(١) لقد نسجت العلاقة بين الإسرائيليين وبعض أطراف «الجبهة اللبنانية»، منذ أوائل العام ١٩٧٥م، تحت صيغة شراء أسلحة إسرائيلية. وبعد أن اشتدت المعارك بين الجبهة والفلسطينيين، في بداية العام ١٩٧٦م، توجه أول وفد إسرائيلي إلى لبنان، ونزل على الشاطئ قرب جونية. واستقبله كميل شمعون وابنه داني. واتفق الجانبان على متابعة التنسيق والاتصال، لبحث وسائل تقديم المساعدات الإسرائيلية إلى الجبهة. [لمعرفة المزيد من التفاصيل، راجع: شيفر، شيمون: **كرة الثلج** (أسرار التدخل الإسرائيلي في لبنان): د. م: ١٩٨٤: ط١: ص ٣٤ وما بعدها].

(٢) راجع وقائع المؤتمر الذي أعلن فيه وليد جنبلاط نص المشروع بحضور كل القوى الوطنية والقومية، بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٤، في خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٨٠** (ج٩): صص ١٣١ – ١٣٥. وراجع، أيضا، وقائع المهرجان المركزي الذي أقامه الحزب التقدمي الاشتراكي في مدينة عاليه، بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٦، في: م. ن: صص ٢٥٨ – ٢٦٠.

النائب طوني فرنجية، إبن سليمان فرنجية، الذي كان عضوا في قيادة «الجبهة اللبنانية»[1].

- تصاعدت وتيرة التصفيات بين حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار[2].
- تصاعدت وتيرة التناقض السياسي بين أطراف الجبهة اللبنانية من جهة وقوات الردع العربية من جهة أخرى، تحت ذرائع سياسية، وهي -كما تحسب الجبهة «أن سوريا مصرة على أن تكون الطرف المسيطر في لبنان، وأن يكون الوفاق مفروضا من خلالها. وهذا ما لا ترضى به الجبهة اللبنانية، لأنها ترفض السيطرة السياسية سواء من سوريا أو من أي بلد آخر»[3]. وقد حدد مجلس قيادة «القوات اللبنانية» موقف الجبهة اللبنانية، من العلاقة مع الجيش السوري، بشكل واضح، وأعلن «تمسكه التام بمواقفه السابقة العسكرية والسياسية والأمنية وبمقاومته الشاملة للوجود العسكري السوري على أرض الوطن»[4].

لقد أصبح من الواضح أن هناك فرزا جديدا في التحالفات على الساحة اللبنانية، وكان من أبرز نتائجه:

- توتر، وصل إلى حد العداء بين أحزاب الجبهة اللبنانية وسوريا. وفتور، لم يصل إلى حد الصدام، لكنه لم يصل إلى حد التآلف بين سوريا من جهة وأحزاب الحركة الوطنية اللبنانية وفصائل المقاومة الفلسطينية من جهة أخرى.
- توتر في العلاقات العربية - العربية بعد فشل «إعلان العمل القومي» بين سوريا والعراق. وازدياد في التوتر بين مصر وسوريا نتيجة ولوغ السادات في قعر تطبيع العلاقات مع «إسرائيل».
- إزدياد الصراع العربي - العربي حدة؛ ترافق مع بروز عامل الثورة الإيرانية، بشكل بارز، على الساحتين العربية والإقليمية والدولية.

---

(١) راجع وقائع المجزرة، التي وقعت بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٣م، في: خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٧٧ - ١٩٧٨** (ج٦): م. س: صص ٢٩٩ - ٣٠٦.

(٢) راجع حوادث كانون الثاني / يناير وشباط/ فبراير وآذار/ مارس من العام ١٩٨٠، وخاصة التواريخ التالية ٣/١٢ و١٩٨٠/٣/٢٠. في خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٨٠** (ج٩): صص ٢٤٢ - ٢٤٨ و٣٤١ و٣٤٥ و٣٦٩.

(٣) راجع وقائع الندوة الصحفية التي عقدها داني شمعون، حزب الوطنيين الأحرار، بتاريخ ١٩٨٠/٢/١١، في خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٨٠** (ج٩): م. س: ص ١١٥.

(٤) راجع نص بيان «القوات اللبنانية»، بتاريخ ١٩٨٠/٢/١١، في خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٨٠** (ج٩): ص ١٠٦.

سوف تنعكس تلك المتغيرات، بشكل أساسي، على الساحة اللبنانية؛ وسوف يلعب الشيعة في لبنان دورا مميزا من جرائها، هذا الدور سوف يطبع المراحل اللاحقة فيه بطابع شيعي واضح، وسيكون شديد البروز.

٥- العوامل والمتغيرات العربية والإقليمية التي أسهمت في إبراز دور مميز لشيعة لبنان:

شهدت نهاية المرحلة التي ندرسها (١٩٧٥ - ١٩٨٠م) تحولا كبيرا على صعيد شيعة لبنان، ففيها حصلت المتغيرات التالية:

- إختفاء موسى الصدر، في ٣١ آب / أغسطس من العام ١٩٧٨م، بينما كان يقوم بزيارة إلى ليبيا، وبقي اختفاؤه لغزا لم يجد الشيعة حتى الآن من يقدم معلومات تساعد على توضيحه.

- نجاح ثورة رجال الدين الشيعة في إيران في العام ١٩٧٩م. وهي قد أخذت تقدم دعما معنويا وماديا لشيعة لبنان. إن الثورة الإيرانية، التي حصلت في العام ١٩٧٩م، استغلت لتوسيع الشرخ السني - الشيعي في العالم العربي. ومن الحدود العراقية كشفت إيران عن نواياها بتصدير ثورتها، فكان لها تجاوب في العراق. وأشارت الإذاعات الإيرانية، الناطقة باللغة العربية، إلى محمد باقر الصدر، مرارا، بأنه خميني العراق[1].

- قاد فشل تطبيق ميثاق العمل القومي بين سوريا والعراق، منذ النصف الثاني من العام ١٩٧٩م، إلى متغيرات جديدة على صعيد التحالفات الوطنية اللبنانية والقومية العربية في لبنان. السبب الذي أخذت، من خلاله، عوامل الهواجس والريبة تعود من جديد لتتمظهر بمتغيرات على صعيد التحالفات القومية، فانعكست على صعيد التحالفات على الساحة اللبنانية. وهذا ما سوف تدفع ثمنه القوى اليسارية الوطنية والقومية، ويتأثر من جرائها المشروع القومي التقدمي سلبا على شتى الصعد.

أخذ الوجود السوري في لبنان يواجه عدة صعوبات من جراء المواقف العربية - العربية المتناقضة فيما بينها من جهة، ومع سوريا من جهة أخرى. وكان من أهم الصعوبات تلك التي كان على سوريا أن تواجهها هي وضع تحالفاتها على الساحة اللبنانية: بينها وبين أحزاب الحركة الوطنية وفصائل المقاومة الفلسطينية، ناهيك عن توتر العلاقة مع أطراف الجبهة اللبنانية، التي كانت قد انخرطت في علاقات مباشرة مع «إسرائيل»، كان لا بد أمام القيادة السورية من أن تحيك علاقات مع أطراف لبنانية تطمئن إليها.

---

(١) عجمي، د. فؤاد: م. س: ص ٢٤.

لم يغب دور الصدر عن بال القيادة السورية، خاصة وأنه قد بنى قبل اختفائه تنظيما يمتلك الحدود الدنيا التي يمكن المراهنة عليها. لذا بدأت العلاقة بين حركة أمل وسوريا، منذ العام ١٩٨٠م، تدريبا وتسليحا.

وكانت لدى القيادة الشيعية، نتيجة للممارسات الخاطئة من قبل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، قبولا للانخراط في أية دعوة للتحالف في سبيل تأمين موقف قوي لمواجهة ما كان يحصل من أخطاء. وكانت علاقة شيعة لبنان قد توطدت مع النظام السوري، لأنهم بحاجة إلى نصير قوي، فالتقت المصالح[١].

ومنذ مرحلة التحالف المعلن بين حركة أمل وسوريا، كانت أمل تؤدي خدمات أمنية وسياسية للقوات السورية في المناطق التي تقع خارج نطاق نفوذها، وخاصة تلك الواقعة في جنوب لبنان، وهناك كان يمكن لها أن تقدم خدمات لمصالح دمشق[٢].

لقد أطل الصراع القومي - القومي على الساحة في لبنان، وبلغ أقصى آماده في الصدام بين الجيش السوري وأطراف الحركة الوطنية اللبنانية وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية منذ أواسط العام ١٩٧٦م. وعلى الرغم من ظهور بعض محطات الانفراج القومي - القومي - الوطني اللبناني، التي لم تدم طويلا، فقد كانت عوامل الريبة واللاثقة هي التي تميز العلاقة بين سوريا وأحزاب اليسار اللبناني.

بعد اختفاء الصدر في ليبيا، في ٢٧ / ٨ / ١٩٧٨م، دخلت حركة أمل في دائرة التجاذبات الإقليمية وصراع المحاور العربية، فقد تحالفت مع السوريين الذي قدموا الدعم لها بهدف موازنة التأثير العراقي وبعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية والتنظيمات اللبنانية. وقاد هذا الوضع إلى مجابهات عديدة بينها من جهة، وبين جبهة التحرير العربية وحزب البعث العربي الاشتراكي والشيوعيين اللبنانيين منذ آذار / مارس من العام ١٩٨٠م من جهة أخرى[٣].

توطدت علاقة حركة أمل مع سوريا بعد العام ١٩٨٠م، وكانت تلك المرحلة قد شهدت متغيرين على صعيد القيادة السياسية للشيعة: إختفاء موسى الصدر، ووصول نبيه بري إلى رئاسة حركة أمل. فلعبت سوريا دورا مهما في تدريب عناصر الحركة وتسليحهم. وحدد نبيه بري، رئيس حركة أمل، أحد أهم أهداف الحركة، وهو «إقامة علاقة مميزة، عسكريا وأمنيا واقتصاديا وثقافيا، بين سوريا ولبنان»[٤].

---

(١) مارتن كرامر: البحث عن الشيعة: ١٩٨٤: ص ١٨: نقلا عن عجمي، د. فؤاد: م. س: ص ٢٤١.

(٢) أ. ر. نورتون: م. س: صص ١٢٢ - ١٢٣.

(٣) المديني، توفيق: م. ن: ص ٦٠.

(٤) مقابلة صحفية أجرتها جريدة «الموندي مورننغ»، بتاريخ ١ - ٧ شباط / فبراير ١٩٨١م، مع نبيه بري. نقلا عن المديني، توفيق: م. س: ص ٧٥.

وكدليل على موقع الصدر عند القيادة السورية، كانت صداقة سوريا فوق المناقشات عنده. وحماية المقاومة الفلسطينية أحد مبادئه الأساسية. ولما اختلف الحليفان، كان على الكثيرين أن يختاروا بينهما. وكل منهما «إما أن تكون معه وإلا فهو ضدك». وعلى الرغم من ذلك فقد توسط الصدر لدى الأسد لاستقبال ياسر عرفات، وقد نجح في مهمته. وتعبيرا من الأسد عن الموقع المهم الذي يمثله الصدر، قال لعرفات: «لو لم يكن لديك أفضل محام، لما كنت الآن هنا»[1].

حتى العام ١٩٨٠م، لم تكن حركة أمل تنظيما يحكمه قرار واحد. فهي لم تتمكن، في الغالب، من ترجمة قوتها إلى سيطرة فاعلة، لا على أعضائها ولا على نشاطاتهم[2].

وقد كانت في بيروت أكثر قوة، وخاصة بعد العام ١٩٨٠م، وذلك لوجود تجمع سكاني شيعي كبير. أما في الجنوب فقد كان هناك غياب للتنظيم المتكامل، فهي قد بدأت تتحول إلى حالة شعبية في البداية[3].

لم تستطع الحركة، قبل العام ١٩٨٢م، أن تستقطب رجال الدين الشيعة إلى صفوفها، فقد كانت هناك منافسة بين قادة الحركة السياسيين وبين المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى[4].

كانت الثوابت التي تحدد مواقف حركة أمل، هي التالية:

- تحديد لبنان وطن نهائي للشيعة، على قاعدة ترسيخ الوحدة الوطنية والعيش المشترك، وضمان السيادة الوطنية على قاعدة إلغاء الطائفية السياسية.
- تأييد المقاومة الفلسطينية، لكن على أساس أن تنطلق من الأرض الفلسطينية.
- العلاقة الاستراتيجية مع سوريا.
- الالتزام بالتراث الشيعي.

لذلك عملت على المحافظة على الكيان اللبناني في وجه المقاومة الفلسطينية. وعلى الرغم من أنها ظلت تعلن التزامها بتحرير فلسطين، إلا أن هذه المواقف يجب النظر إليها بكثير من التشكيك عندما يقول نبيه بري: «إن الدم الفلسطيني ليس أزكى من الدم اللبناني». ووجهت الحركة نقدا مريرا للعرب الذين يسعون لمقاتلة "إسرائيل" بالدم الشيعي[5].

لقد غذت السياسة السورية المعارضة الشيعية ضد الوجود الفلسطيني المسلح، في الجنوب وضاحية بيروت والبقاع. وأفضت التغذية إلى إحياء الحركة الشيعية في حلة جديدة.

---

(١) «حركة أمل والإمام موسى الصدر» (٧ – ٧٨): **الحركات الإسلامية في لبنان**: م. س: صص ٧٥ – ٧٧.

(٢) أ. ر. نورثون: م. ن: ص ١١٥.

(٣) أ. ر. نورثون: م. ن: ص ١١٦.

(٤) أ. ر. نورثون: م. ن: ص ١١٧.

(٥) المديني، توفيق: م. س: ص ٨٨.

فبينما كانت الحركة في طورها الأول تسعى لتجهيز الشيعة بمؤسسات ترجح وزنها في ميزان الدولة، يممت في طورها الثاني شطر بناء قوة عسكرية وسياسية لحمتها العداء للقوة الفلسطينية المتسلطة ولروافدها العربية، وانحيازا للقطب السوري[١].

– وكانت سياسة حركة أمل، وزعماء الطائفة الشيعية تلتقي، موضوعيا، مع اتجاهات الدولة اللبنانية وخياراتها، وخاصة فيما يتعلق بالجنوب، ومن أهم تلك الاتجاهات الطلب من المقاومة الفلسطينية أن تنكفئ عنه، والسماح لقوات من الجيش اللبناني للانتشار فيه[٢].

وكان قد تراكم العديد من العوامل التي دفعت بحركة أمل إلى الوقوف في وجه المقاومة الفلسطينية وأحزاب الحركة الوطنية اللبنانية، وكان من أهمها:

– التراكم التاريخي من جراء التناقض بين الاتجاهات العلمانية، التي يمثلها اليسار اللبناني من جهة، والاتجاهات التقليدية الدينية، التي تمثلها حركة أمل من جهة أخرى؛ وهذا ما يقود حتما إلى تناقض بين مشروعين سياسيين. وقد لعب، في هذا التناقض دورا، الطبقة السياسية من المتنورين الشيعة ورجال الأعمال والمتمولين، الذين كانوا يقفون في الوسط بين زعماء الشيعة التقليديين المهيمنين على مجمل الواجهة السياسية وبين أحزاب اليسار التي تؤسس لدور لها على صعيد الحياة السياسية اللبنانية بشكل عام.

– الأضرار التي تلحقها الاعتداءات الصهيونية بالمناطق الشيعية، والتي كانت تشكل عبئا اقتصاديا واجتماعيا من جهة، والتجاوزات الفردية التي تنال من المواطنين الشيعة في الجنوب وفي مناطق تواجدهم في بيروت وضواحيها من ناحية أخرى، أدت إلى أول اشتباك بين حركة أمل وعناصر من المقاومة الفلسطينية في الضاحية الجنوبية، منذ أوائل العام ١٩٨٠[٣]، وقد أفصحت حركة أمل والمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى -لأول مرة- عما تريدانه من المقاومة الفلسطينية، والتي تتلخص بما يلي:

– تجميع الفلسطينيين وسحبهم من المناطق الشيعية لوقف مظاهر الهيمنة.

– عودة كل المهجرين إلى قراهم في الجنوب.

– عودة الشرعية والجيش إلى الجنوب[٤].

وقد استنكر المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ما حصل، ودعا إلى عدم الانزلاق في تكراره لأنه ينعكس بشكل سلبي على وحدة الصف الإسلامي والوطني[٥].

تضافرت كل تلك الأسباب لكي تولد إحساسا بالذات الشيعية، حيث كان هذا الإحساس غائبا لفترة طويلة[٦].

---

(١) شرارة، وضاح: **دولة حزب الله**: دار النهار: بيروت: ١٩٨: ط ٣: ص ١٠٧.

(٢) المديني، توفيق: **م. ن**: ص ٥٨.

(٣) خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٨٠** (ج٩): صص ٢٥٠ – ٢٥٢.

(٤) م. ن: ص ٢٥٤.

(٥) م. ن: صص ٢٦٩ – ٢٧٤.

(٦) أ. ر. نورثون: م. س: ص ٣٧.

وجرت في العامين ١٩٨٠ - ١٩٨١م، اصطدامات كبيرة بين أمل من جهة، والفدائيين وحلفائهم من جهة أخرى. وكان من أهمهم: حزب البعث العربي الاشتراكي المؤيد من العراق، والاتحاد الاشتراكي العربي المؤيد من ليبيا[١].

- انعكست أحداث في العراق بين السلطة وبعض زعماء الشيعة، بسبب من التناقضات التي أخذت تحدثها فتوى تصدير الثورة الإسلامية، فكانت بداية في لبنان لسلسلة طويلة من التوترات الأمنية المتواصلة بين حركة أمل والقوى المؤيدة للعراق، وفي طليعتها حزب البعث العربي الاشتراكي، تحت ذريعة مساندة ثوار العراق الشيعة ومساندة الثورة الإيرانية ومجاهدي لبنان[٢]. وانخرط حزب البعث العربي الاشتراكي، بدوره، في الأحداث الجارية. وكانت التفجيرات المتبادلة تطال بعض المكاتب والمؤسسات العراقية والإيرانية في العاصمة بيروت[٣]. وأخذت تنتقل وتتوسع إلى كل المناطق التي يتواجد فيها الطرفان في سلسلة لم تنته، ولم يكن من الواضح أن نهاية لها ظاهرة في الأفق، قبل الاجتياح الصهيوني للبنان في حزيران / يونيو من العام ١٩٨٢م.

- توسعت الاشتباكات، فشملت معظم أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية. وطالت فصائل المقاومة الفلسطينية، وخاصة جبهة التحرير العربية، الموالية للعراق، وحركة فتح. وكانت حركة أمل والمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى يدافعان عن نفسيهما بمهاجمة المشككين بمواقفهما من القضية الفلسطينية، ومما نقل عن نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، أن الفلسطينيين يريدون الأرض، بحيث يفقد الشيعي في الجنوب أو في ضواحي بيروت مترله ورزقه، ويصبح لاجئا في وطنه. وأكد أن الصدام لا مفر منه إذا ظل الفلسطينيون على ذلك الموقف. وهو يعبر قائلا: «إن القضية الفلسطينية هي لب المشكلة في الشرق الأوسط، وحلها من شأنه حل كل القضايا المتفرعة عنها... لكننا نرفض أن يكون الحل على حساب لبنان... وغير مستعدين لدفع ثمن الصراعات في المنطقة»[٤].

***

---

(١) المديني، توفيق: م. س: ص ٥٨.

(٢) أنظر بيان حركة أمل، بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٥، في: خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٨٠** (ج٩): ص ٣٤١. وبيان حزب البعث العربي الاشتراكي، بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٦، في: خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٨٠** (ج٩): ص ٣٤٤.

(٣) راجع بلاغ قيادة قوات الردع العربية في: خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٨٠** (ج٩): ص ٣٤٤.

(٤) خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٨٠** (ج٩): ص ٤٤٢.

III- في نتائج الفصل السابع

حصل الشيعة في لبنان، حتى أواخر المرحلة التي نقوم بدراستها، تقدما ملموسا في شتى فروع العلوم، وفي شتى مجالات الاقتصاد. وهذا التقدم إذا ما قيس بالواقع الذي عاشوه في المراحل السابقة يصح القول بأنه يشكل طفرة نوعية. ولمعرفة ما هو الموقع الذي بدأ الشيعة يحتلونه، في شتى المجالات، لوجدنا أن التشخيص الأقرب إلى الواقع هو ما جاء في توصيف للواقع الشيعي في لقاء ضم الصدر وميشال إده في باريس في العام ١٩٧٨م، قال إده: أنتم الشيعة سبب الحرب في لبنان: انتم طائفة مخيفة. انتم الأكثرية. وقد أصبح لديكم من الكفاءات الشيء الكثير في كل المجالات. فحيث يكون هناك مباراة للوظائف، تكون نسبة الشيعة دائما الأعلى. وحيث يتقدم متطوعون للجيش يكون عددكم الأعلى. ثم انتم انخرطتم في العمل السياسي بشكل مخيف: شكلتم قاعدة لكل الأحزاب اليسارية المعادية للنظام، حملتم عبد الناصر فوق رؤوسكم، واحتضنتم المقاومة الفلسطينية، خرج منكم شباب يساري يقوم بعمليات انتحارية كما حصل في بنك أوف أميركا في العام ١٩٧٣م، قدتم المظاهرات الاجتماعية والمطالب السياسية والوطنية والقومية، وتريدون محاربة "إسرائيل" وتهديم النظام. فيكم أغنياء لبنان، وفيكم فقراؤه...(١).

هنا لا بد من أن يتبادر إلى الذهن تساؤلات عن العوامل التي جعلت الشيعة يحرزون هذا المقدار من التغيير والتقدم:

- تهميش القيادات الشيعية التقليدية، ومركزة القيادة الجديدة في أيدي رجل دين، كان يعمل من أجل أن تكون له الكلمة الفصل في شؤون الشيعة الطائفية والسياسية. لكن بعد تغييبه، في العام ١٩٧٨م، توزع القيادة شخصان: أحدهما رجل دين حل مكان الصدر في رئاسة المؤسسة المذهبية، والآخر رجل سياسي قاد المؤسسة السياسية.

- العوامل التي جعلت المؤسسات الشيعية الحديثة العهد تغوص في غمار ساحة التقاتل الطائفي - السياسي في سبيل تحسين شروط الحصول على حقوق الطائفة.

- العوامل التي دفعت تلك المؤسسات للوقوف في وجه انتشار الأحزاب اليسارية، والانتقال من موقع الدفاع عن القضية الفلسطينية وحماية مقاومتها إلى موقع التصادم مع فصائل المقاومة، تحت ذريعة تصحيح ممارساتها المسيئة.

---

(١) **الحركات الإسلامية في لبنان**: م. س: ص ١٦.

أولا: على صعيد التجديد الداخلي في القيادة الشيعية:

خلافا للتقليد السياسي السابق، في داخل الطائفة الشيعية، فقد ارتقى أحد رجال الدين سدة القرار السياسي والديني، حتى وإن كان معاونوه من الرجال الدينيين والزمنيين، إلا انهم لم يكونوا في الواجهة وإنما كان الجميع في الظل. ولأول مرة في تاريخ شيعة لبنان يلعب رجل الدين دور رجل السياسة، ويصمد في وجه محاربة الزعامة السياسية والدينية، ويبني مؤسسات يجمع في داخلها الأكثرية العظمى من القواعد الشيعية. فيكون طابع المرحلة مصبوغا بمركزية سياسية ودينية.

وفي المقابل ينكفئ زعماء الطائفة السياسيون عن دورهم عاجزين عن مقاومة الظاهرة الجديدة التي أسست أنموذجا جديدا لحركة الطائفة، حسب الشيعة أنهم من خلالها سيحققون ما عجز عن تحقيقه التقليديون، أو ما لم يكن بودهم أن يتحقق. لكن حتى حدود المرحلة التي ندرسها بقيت الزعامة التقليدية تمارس دورها على صعيد حصة الطائفة في المجالس النيابية والوزارات، أما على أرض الواقع فقد فقدت أي تأثير على ما كان يجري. وبقيت مواقعها الرسمية ثابتة حتى أوائل التسعينات من القرن العشرين، كانت في خلال الفترة الفاصلة قد حصلت متغيرات كثيرة ومثيرة، وكان من أهمها إبعاد أعضاء النادي السياسي الشيعي التقليدي عن واجهة التأثير الرسمي والشعبي، وكان من استمر منهم في داخل النادي الجديد قد ظل بدون تأثير في القرار. وهذا ما سوف نطل عليه في الفصل القادم. وإن كان جل ما يجب أن نقوله أن المرحلة التي ندرسها الآن، قد مهدت الطريق وولدت العوامل التي كانت سببا في المتغيرات الجذرية اللاحقة.

ثانيا: على صعيد تحسين شروط الحصول على حقوق الطائفة الشيعية:

في حمأة العيش في دائرة مجنونة، كمثل تلك التي كانت تمثلها الساحة اللبنانية: كثرة من المشاريع والأهواء والمطالب المتناقضة والمتعارضة، والتي وصلت إلى حدود أن يلغي أحدها الآخر، كان من الصعب على أي كان أن يقف موقف المحايد والمتفرج.

فمن كانت له مطالب كان يشك في أن يعطيه المنتصر في الحرب أية مكاسب، لأنه لم يدفع دما أو جهدا في صنع النصر. فكانت مواقف الأطراف تتوزع بين من يستجدي الحرب لتعطيه بعض المكاسب، ومن ينخرط فيها في محاولة للتخفيف من أضرارها على نسيج الوحدة الوطنية التي لا بد من أن تنعكس أضرارا على صعيد القضايا القومية. ومنهم من كان يتوسل منها أن تدر عليه لبنا وعسلا محليا: سواء من مكسب في السلطة أو من خيراتها. أو

من طامح إلى استغلال حالة التفجير واهما أنه سيكون في السلطة على أنقاض القضايا الوطنية والعيش المشترك.

وكما تنوعت مشاريع التفجير وأهدافها، تنوعت آمال وطموحات المنخرطين في أوارها، عن سابق تصميم وتصور، أو عن ردة فعل كان لا بد منها حتى لا يصبح هذا الطرف أو ذاك على هامش خيرات النصر الذي قد يحققه هذا أو ذاك من الأطراف المتصارعة.

وتؤكد هذه الحقيقة نتائج المرحلة الحالية التي قطف البعض من المنخرطين في الحرب بعض الخيرات. والبعض الآخر خرج خائبا لأنه لم ينعم ولو بجزء يسير من مكاسب كان يتوهم أنه قد يحققها عندما أخذ يقفز من هذا الحبل إلى ذاك، وكانت مواقفه تتأرجح باتجاه مراكز القوى أو نحو الأحصنة التي قد يظهر منها أنها سوف تربح قصب السبق.

ماذا جنى الشيعة في لبنان في مثل تلك الظروف؟

لقد ارتفعت مؤسسات شيعية لأول مرة في تاريخ لبنان. وقد انبنت بفعل جهود وحركة فرديتين، كان عمادهما شخص متميز هو موسى الصدر. لكن، وعلى الرغم من أن المؤسسات الشيعية كانت تقوم على أكتاف مساعدين للصدر، إلا أنهم ظلوا في الأماكن الخلفية من المسرح. فكان المسرح يبدو وكأنه قائم على أكتاف فرد واحد متميز. وكأن اللاعبين الآخرين كانوا يعملون لصالح فرد وليس لصالح مؤسسة. وهذا المشهد قد يحمل بعض الإشكاليات في المستقبل، وسوف يخضع جهود المؤسسات ويضعها في خدمة التفرد وهذا ما يترع عن العمل المؤسسي فوائده وأهميته، عندما يصبح الكل في الظل ويبقى الفرد لوحده ظاهرا في الضوء. وقد تقود هذه الذهنية، أي حلول الفرد مكان المؤسسة، إلى تحويل المؤسسة، بمفهومها القائم على مبدأ تعاون الجماعة إلى مفهوم الفرد – المؤسسة، فتصبح المؤسسة في موقع خدمة الفرد وتدفعه للتفرد على حساب جهود أفراد المؤسسة الآخرين. وفي هذا الوضع يلغى دور المؤسسة، كعمل جماعي مثمر، ويبتعد شيئا فشيئا عن العمل في سبيل المجموع ليصب في صالح الأفراد المتميزين في داخلها أو من الذين يستطيعون أن يفرضوا أنفسهم على رأس الهرم فيها.

فهل في هذا التركيب المؤسساتي – الفردي علاقة مع المفهوم الديني الذي يجعل من واجب المتدين أن يخضع لإرادة الولي / الفقيه / الزعيم، أي علاقة المقلد بالمقلد كواجب شرعي كما تحدده العقيدة الإسلامية «وأطيعوا أولي الأمر منكم»، بشكل عام؛ أو كما تحدده العقيدة الشيعية «الراد على المجتهد راد على الإمام... وهو على حد الشرك بالله» بشكل خاص؟

منذ أواخر عهد الصدر، كانت حركته تقوم على قاعدة العمل في سبيل الوصول إلى مكاسب طائفية شيعية، وهي كانت حركة تتناسب مع البيئة التي نبتت فيها. وهي مطلب حق إذا ما قيس بتحديد مفهوم المطالب المحقة في البيئة السياسية والاجتماعية التي تسيطر على شتى تشكيلات المجتمع اللبناني الطائفي – السياسي. فحق لطائفة مغبونة طائفيا – سياسيا، في ظل مناخات موبوءة بالطائفية – السياسية، أن تحرث في أرض مريضة لتحصل منها على حقها بالمرض. ولن يستطيع الصدر أو غيره أن يظهر أمام أبناء طائفته وكأنه الزاهد الوحيد بحصة موسومة بالعجين الطائفي. فكيف إذا كان الأمر، في حقيقته، أن الصدر شاء أم أبى يمتلك قراءة طائفية مذهبية من خلال موقعه الديني؟ وهو في دفاعه عن طائفته وأبنائها إنما ينطلق من قناعته بالإيديولوجية الشيعية وهو أمر غير مستغرب. فبطريرك الموارنة، ومفتي السنة، وغيرهم من ممثلي طوائفهم الآخرين يستندون إلى إيديولوجياتهم المذهبية في الدفاع عن طوائفهم وأبنائها.

يتساوى الصدر مع غيره من أصحاب الإيديولوجيات الطائفية، كمنطلقات عقائدية وسياسية واجتماعية. وهم يتساوون، أيضا، بالوصول إلى نتائج متشابهة ومن أهمها تفكك المجتمع اللبناني إلى تعدديات متناحرة تتقاتل على قسمة الجبنة. وينجح رأس الطائفة كلما حصل لطائفته حصة أكبر منها، ويفشل كلما عجز عن ذلك.

كان الصدر يريد من حركته أن يبني لطائفته مكانا بين الطوائف، وهو بهذا لم يكن الوحيد الذي يستحق اللوم والنقد لأن الذين يستحقونه كانوا كثرا، وهم كل الذين كانوا يمارسون أهواءهم الطائفية، والذين كانوا يضعون الطائفة في خدمة سياساتهم، وكانوا يقطفون خيرات تلك السياسة على حساب أبناء طوائفهم.

إن محاكمة الصدر، على قاعدة أنه كان يضيف إلى نادي الطوائف عضوا آخر، لنستنتج أنه أخطأ باستخدامه السلاح السياسي الطائفي، هي محاكمة غير عادلة. فمن الواقعي أن يمارس الصدر الخطأ في بيئة مبنية على قواعد خاطئة، ومن الواقعي أن يبني بطريقة خاطئة على أرض يبني عليها كل الناس أبنية غير شرعية وإلا أصبح من دون سقف يتظلل تحته، حتى ولو كان السقف مهددا بالسقوط.

هكذا كان الواقع السائد، والذي ما زال مستمرا، ونحن إذا كنا نريد أن نحاكم الواقع فعلينا أن نحاكمه من إحدى زاويتين:

- زاوية شرعنة الطائفية – السياسية، واستنادا إلى شرعيتها يكون من الواجب أن ندافع عنها.
- زاوية شرعنة الفكر الوطني الليبرالي الذي يستند إلى القوانين الوضعية كمبدأ يخضع كل العقائديات الطائفية لمصلحة مبدأ واحد ينظر إلى مصلحة الفرد – الذي ينتمي إلى وطن، وليس إلى مصلحة الفرد– الذي ينتمي إلى مذهب ديني.

فهل، في مثل هذه الصورة، يستطيع أي رأس طائفي أن يلعب دور المحايد في معركة كمثل المعركة في لبنان، التي يتسابق فيها كل رؤوس الطوائف، الزمنيين والدينيين، على الحصول على حصة لطائفته؟

وإن كنا نشك في بقاء أي كان على الحياد، فكيف بنا إذا جاءت الوقائع لتؤكد على صحة الشك؟ وهذا هو موسى الصدر، كرأس للطائفة الشيعية، قد انطلق في أدواره وحركته السياسية والاجتماعية من موقع الحياد بين شتى الأطراف السياسية والدينية، وأصبح المحاور – الضرورة، لكنه بعد أن وجد أنه أصبح عاجزا عن تأمين حصة للطائفة الشيعية في ظل غابة كثر فيها المطالبون واللاعبون وجد نفسه في موقع العاجز عن أن يتابع حركته على أساس دوره المحاور. لذلك أخذ يعد أنصاره إلى الدخول في حلبة الصراع مثله كمثل الآخرين. وأصبح من غير المستغرب أن يصبح في موقف العداء مع الذين كان يلعب بينهم بالأمس دور الوسيط المحايد: أصبح غريما أساسيا للأحزاب اليسارية، وغابت صورة المقاومة الفلسطينية الشريفة التي رهن كثيرا من مبادئه وبياناته وخطبه من أجل الدفاع عنها، وأصبح في واد واليمين المسيحي في واد آخر ونصبت المتاريس بينه وبين كل منهم.

على الرغم من كل ما صاغته في ميثاقها من مبادئ وطنية، ظلت حركة أمل تمثل الشيعة في لبنان تمثيلا طائفيا – سياسيا: بناؤها الفكري يقوم على الإيديولوجيا الشيعية، والوسط الذي تعمل فيه مشبع بتلك الإيديولوجيا، فحركة أمل تنطلق أساسا من صيغ فكرية وإيديولوجية ثابتة لا تسمح لها، في نهاية المطاف، إلا أن تبقى أسيرة لمنطلقاتها وأهدافها. وهذا ما وقعت فيه حركة موسى الصدر السياسية، وكذلك وقعت فيه المؤسسات التي بناها. لكن هل كان من حل أمام الصدر ومؤسساته غير ما عمل من أجله، وهل كان من الممكن والواقعي أن يحصل على نتائج غير تلك التي حصدها؟

انطلاقا من إيديولوجيته الشيعية، وثقافة الوسط الذي يعمل في داخله ولأجله، كان من الواضح أنه لن يتمكن من أن يتابع حركته إلا ضمن الأصول التي سلكها. وإذا سار في العكس من التيار السائد، فهو لن يكون شيعيا وسوف يعمل لطائفة أخرى غير الشيعة. وهو كان، بلا شك، معرض للاصطدام بأكثر من عائق:

- العائق / الإشكالية الذي يقوم على قاعدة الطائفية السياسية. فالصراع بين حزور الطائفيات السياسية هو صراع مصالح فئوية، وليست وطنية، تستند إلى إيديولوجيات تتعارض وتتناقض مع مصالح طائفية فئوية أخرى، وهي تلك الإيديولوجيات التي تعمل على إلغاء دور الطوائف السياسية الأخرى لحساب تعزيز رصيدها، وعلى حساب الدور السياسي الوطني.

- العائق / الإشكالية الذي يقوم على قاعدة أن مبرر وجود حركة سياسية تقود الطائفة الشيعية هو العمل من أجل مصالحها. فعندما تتحول تلك القيادة إلى موقع المطالبة بالحقوق الوطنية يعني أنها تشبه قيادات الأحزاب اليسارية، وهي تكون قد انخرطت في طريق ما لا لزوم له، لأنها لم تشكل بديلا لما كان سائدا.

فإذا كان من الواقعي أن تصطدم حركة الصدر، بشتى مظاهرها ومؤسساتها وأهدافها، مع جماعات طائفية أخرى تنتمي إلى وطن واحد، فما هي الحصانة التي تمنعها من الصدام مع جماعات أخرى لا يجمع بينهما رباط ذلك الانتماء؟

إننا نحسب أن المصير المنطقي لعلاقات حركة طائفية- سياسية مع الآخرين، سواء كانت العلاقات تقوم على أساس رباط وطني أو غيره، هي الصدام مع الآخرين لأن المصالح المباشرة والآنية هي مقياس لتلك العلاقات، فمتى أصيبت المصالح بين جماعتين بخلل في التوازن فلا بد من أن يصبح الصدام بينهما حتميا.

لهذا انطلقت حركة الصدر من داخل الطائفية - السياسية على قاعدة شعارات ومبادئ مثالية لا تتناسب مع مبادئها الإيديولوجية. وإلا ما هو الذي يربط المبادئ الوطنية التي تقوم على قاعدة العمل لمصلحة الأفراد والجماعات من داخل دائرة العمل لمصلحة الوطن مع المبادئ الطائفية التي تقوم على قاعدة العمل لمصلحة الطائفة قبل كل شيء؟

ليس الاتهام موجها لحركة الصدر الشيعية، وإنما هو موجه إلى الفكر الطائفي - السياسي بشكل عام، الذي تعد حركة الصدر جزءا منه. فكانت مثالية المبادئ والشعارات لا تتناسب مع رؤية الصدر، ومؤسسات الشيعة الجديدة، للنتائج التي عمل من أجل تحقيقها. وهي لا تتناسب، أيضا، مع ما كان المحيط الشيعي، الذي من أجل مصالحه ولدت حركة الصدر واستقبلت استقبالا حارا، يصبو إلى تحقيقها.

لكل تلك العوائق اصطدمت شعارات الحركة الشيعية الجديدة ومبادؤها المعلنة مع الواقع فرجعت عن مثاليتها إلى واقعيتها، وتحولت من عالميتها وقوميتها ووطنيتها إلى مجرد المطالبة بما هو أقل منها بكثير، ورضيت بالعودة إلى منطق تحسين الخدمات التي كانت الطائفة، تاريخيا، محرومة منها. فتقوقعت الآمال الكبيرة في دائرة الخدمات التي لا تتجاوز فرص العمل والتعليم والوظيفة لعامة الشعب، والى شق السبيل أمام الطامحين من النخبة الشيعية إلى دخول النادي السياسي الشيعي بشكل خاص والنادي السياسي اللبناني بشكل عام. لكن لم تتحقق أحلام تلك النخبة، حتى تاريخ اختفاء الصدر في العام ١٩٧٨م، وإنما الذي تحقق حتى مرحلة ما قبل الغزو الصهيوني للأراضي اللبنانية في العام ١٩٨٢م، لم يكن أكثر من إقصاء أعضاء النادي السياسي الشيعي التقليدي عن واجهة القرار على الأرض. لكنها كانت خطوة تمهيدية كان لا بد منها لما سوف يطرأ من متغيرات جذرية لاحقة على طبيعة الانتماء إلى ذلك النادي.

وعلى العموم، لا بد من التساؤل: هل كان من الممكن لحركة الصدر، ومن بعد اختفائه لحركة أمل، أن تحقق نتائج وطنية أفضل مما وصلت إليه؟

إنتقلت الحركة من موقع المحاور الوسط بين شتى فرقاء النزاع في لبنان إلى موقع التصادم معها كلها: لقد ساءت علاقاتها مع معظم أطراف اليسار اللبناني، ومع معظم أطراف اليمين، ووصلت علاقاتها مع فصائل المقاومة الفلسطينية إلى حدود الصراع المسلح.

وهكذا تحولت إيجابيات حركة الصدر وموقعها السابق المميز إلى سلبيات، فما هو السبب في كل ما جرى من تحولات؟

إنطلقت حركة الصدر، من الزاوية التي انطلق منها، بشكل يتناسب مع البيئة التي تعمل فيها. لكن زاويته التي استند إليها كانت الطائفية- السياسية باتجاهاتها وفكرها وخلفياتها وإيديولوجيتها، فكان لا بد لها من أن تصل إلى تلك النتيجة.

لقد تطور موقع حركة أمل وواقعها بعد أن أصبحت خصما آخر لا يميزه شيء عن الخصومات التقليدية أو اللاتقليدية في لبنان، إلى موقع آخر قد تكون الثغرة في الجسم العربي اللامتجانس الأعضاء والاتجاهات قد انجر منها إليه.

كان أعضاء الجسم العربي، تحت وطأة متاعب ذاتية وموضوعية، في متاريس متقاتلة ومتصارعة. ولأن لأعضاء الجسم العربي مصالح متنافرة ومتناقضة على ساحة لبنان، كان لا بد، لهذا الطرف العربي أو ذاك، من أن يتحد في تحالف مع هذا الطرف اللبناني أو ذاك. فاصطفت القوى اللبنانية بموازاة الاصطفاف العربي. و لم تشذ حركة أمل، بعد اختفاء موسى الصدر، عن الواقع اللبناني في داخل دائرة الفعل العربي. وهذه الفرصة التي لم تفوتها الحركة أكسبتها قوة ومنعة من خلال الاستقواء مع بعض العمق العربي تارة، والعمق الإقليمي الإيراني تارة أخرى. وقد در عليها هذا الموقع الجديد كثيرا من المكاسب كانت تحصل عليه واحدا بعد الآخر. وهذا ما سوف يكون موضوع بحثنا في الفصل الأخير من هذا الكتاب.

ثالثا: علي صعيد المواقف بين مؤسسات الطائفة الشيعية، والأحزاب اليسارية:

أصبحت أسباب التناقض، بين حركتين سياسيتين، واضحة أمامنا: حركة أمل والمؤسسات المذهبية الشيعية التي انخرطت في لعبة الطائفية- السياسية، أما الحركة الأخرى فهي الأحزاب اليسارية التي يتلازم مبرر وجودها الفكري والسياسي مع إلغاء الطائفية السياسية بشكل شامل. فإذا كان هذا ما يمثل حقيقة التمايز بين الحركتين لأصبح من الواضح أنه ليس من المستغرب أن يحكم الطرفين علاقة التنافس والتضاد، وقد يكون إلغاء فكر أحدهما، من المسائل السياسية، هو النتيجة النهائية للتنافس والتضاد. لكن هذا لا يعني، على الإطلاق، أن يشمل الإلغاء الجماعات الطائفية كانتماء ديني ما وراثي، لأنه من غير الممكن

الوصول إلى تلك النتيجة، لأنه في إلغاء الفكر الما ورائي إلغاء لضرورة نفسية روحية ميزت الوجود البشري منذ القدم حتى يومنا الحاضر. وإنما ما نقصده، هنا، ليس إلا صراع الإلغاء بين فكرين سياسيين: الفكر الطائفي - السياسي، والفكر اليساري الوطني، أي الانتقال من دائرة الانتماء إلى طائفة دينية سياسية تحصر شعاراتها بمصالح الطائفة فقط، إلى دائرة الانتماء إلى وطن بحيث يكون الشعار عاما لتحقيق مصالح الوطن بأكمله.

وعلى هذا الصعيد، لم يكن الموقف الطائفي - السياسي الشيعي هو الوحيد الذي خاض ويخوض صراعا مع الفكر اليساري، بل خاضته من قبلها ومعها، وإن لم يكن بتنسيق مباشر، كل الطائفيات السياسية في لبنان. ولكي تكون مقاربتنا أكثر موضوعية، سنستعرض بعض نقاط الالتقاء بين الطائفية - السياسية الشيعية، وكما ظهرت في تعبيرات مؤسساتها، والطائفية - السياسية المارونية، وكما ظهرت في تعبيرات بعض مؤسساتها، أيضا:

- أعاد **بيار الجميل**، رئيس حزب الكتائب اللبنانية، أسباب اندلاع القتال إلى أن **الصراع العقائدي هو الذي أضر بلبنان والقضية الفلسطينية**، ولا يمكن أن يكون الحل بمعزل عن أن يتخلى العقائديون عن الطريقة التي أضرت بكل الدول العربية[1].

- رفض **مؤتمر الرهبانيات المارونية**: «أن يظل لبنان مسرحا **للعقائديات المستوردة**»، ولكل «متاجر **بعقائدية مشبوهة**»[2].

- حمل **المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى** مسؤولية المحنة في لبنان لكل من: إسرائيل، اليمين واليسار الدولي، اليمين واليسار اللبناني[3].

- وصف **الصدر** التحالف الفلسطيني اليساري، ب"الإقطاعية الجديدة"[4]. واتهم الحركة الوطنية بأنها تستغل الجماهير الشيعية وتضعها في فوهة المدفع في صراعها ضد المسيحيين[5]. و لم تكن عنده ثقة باليسار لأنهم، كما كان يقول، يتشبثون **بالعقائد الوهمية والنظرية**، ولأنهم منافسون في كسب ولاء الشباب الشيعي[6].

---

(١) خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٧٥** (ج١): م. س: ص ٥٩.

(٢) م. ن: صص ٤٩ - ٥١: راجع، بيان رؤساء الرهبانيات المارونية الصادر بتاريخ ٢٣ / ٤ / ١٩٧٥م.

(٣) راجع نص ورقة عمل المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، تاريخ ١١ / ٥ / ١٩٧٧م: م. ن: صص ٣٠٤ - ٣١٢.

(٤) عجمي، د. فؤاد: **الإمام المغيب موسى الصدر**: صص ٢٤١ - ٢٤٢.

(٥) بقرادوني، كريم: **السلام المفقود**: صص ١١٧ -١١٨.

(٦) عجمي، د. فؤاد: م. س: ص ٢٤٧.

رابعا: على صعيد علاقات المؤسسات الشيعية ومواقفها من القضية الفلسطينية ومقاومتها:

إذا كان التناقض والتنافس يقومان على الخلاف حول هوية النظام السياسي بين الطائفية السياسية والوطنية العقائدية؛ فعلى أي أساس يقوم التناقض بين الطائفية السياسية وأية قضية قومية؟

تحديدا، كانت القضية الفلسطينية هي القضية القومية الأساس التي يدور حولها تقييم العلاقة مع الطائفية - السياسية. لم تكن قضية فلسطين موقع اتفاق بين الطائفيات السياسية اللبنانية. بل كان كل فريق ينظر إليها من زاوية انتمائه الفكري والإيديولوجي. ولعل اختلاف الانتماءات الفكرية الإيديولوجية بالنسبة للمسألة القومية العربية كانت الأساس الذي أسهم في تحديد الاتجاهات المتعددة بالنسبة للقضية الفلسطينية. فالفريق اللبناني المسلم، والذي كان غالبا ما يربط القضية القومية بالإسلام، عد القضية الفلسطينية في دائرة الأخوة الإسلامية العربية؛ أما اليمين المسيحي، والذي كان يخشى في الأساس من الغرق في بحر إسلامي، فقد حسب أن القضية الفلسطينية لا تعنيه إلا من زاويتها الإنسانية، ونظر إلى أي مظهر من مظاهر النضال من أجلها، وخاصة إذا انطلق من لبنان، وكأنه يصب في مصلحة تغليب اللون الإسلامي، أي أنه كان يضيف إلى الجرف المسلم قوة يستعين بها في الضغط على المسيحيين لتحقيق مكاسب في السياسة الداخلية. لكل تلك الأسباب كانت القضية الفلسطينية في موقع الإشكالية بين شتى فرقاء الطائفية السياسية.

لكن ما هو الموقع الذي اتخذته المؤسسات الطائفية السياسية الشيعية من القضية الفلسطينية؟

لقد أصبح واضحا من خلال تحليل الوقائع التاريخية لمرحلة بناء المؤسسات الشيعية، وللظروف التي أحاطت بعلاقاتها مع المقاومة الفلسطينية في لبنان، أن مسار العلاقة قد مر بمرحلتين: التأييد المطلق وغير المحدود للقضية الفلسطينية ومقاومتها على أرض لبنان. وثم الصدام الدموي مع المقاومة. وبهذا تكون العلاقة السلبية مع القضية الفلسطينية قد ارتبطت بالعلاقة مع القوى التي تناضل من أجلها. وهل من الواقعي في شيء أن تنعكس العلاقة مع الداعين إلى قضية معترف بعدالتها إلى التناقض مع هؤلاء الدعاة، وهو ما يشكل انعكاسا سلبيا على واقع القضية العادلة؟

وكمثل ما فعلنا، في أثناء تقييمنا للعلاقة بين الحركات السياسية الطائفية والحركات اليسارية الوطنية، سنقوم بمقاربة بين موقفي حركتين طائفيتين سياسيتين من القضية الفلسطينية وأداة نضالها، المقاومة الفلسطينية:

- يرى **حزب الكتائب** أن إعادة الحقوق للفلسطينيين لن تتم بأقل من عودتهم إلى وطنهم. وإن أية تسوية لا تقوم على هذه الحقيقة فهي هدنة مؤقتة تمتد لبضع سنوات، ولكنها

لن تؤدي إلى سلام حقيقي. فلذلك يوجز حزب الكتائب موقفه معتقدا أن إبعاد الفلسطينيين عن لبنان عملية تكاد تكون مستحيلة إذا لم يقترن هذا الاعتقاد بعزم أكيد على مساعدتهم في العودة إلى ديارهم[1]. وأما إذا كانت القضية الفلسطينية قضية قومية، فعلى العرب أن يتضامنوا معها ومع لبنان، البلد العربي الذي يحتضنها[2]. وإذا كان المطلوب حربا، في سبيل إبقاء العمل الفدائي الفلسطيني على أرض لبنان كما هو، فلتتخذ قرارات عربية بالحرب على أعلى المستويات[3].

- طالبت **الرهبانيات المارونية** الدولة أن تضع «كل إنسان على أرض لبنان في حدود حجمه وحجم حدوده... فلا سيادة إلا للسلطة اللبنانية وحدها»، ورفضت «أن يستمر لبنان على حمل وقر القضية الفلسطينية وحده». وأقرت «الموقف المبدئي للنضال الفلسطيني»، لكنها تستنكر كل انحراف عن أهداف النضال الكريم[4].

- وطالب **المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى** بالاعتراف بعروبة لبنان، على قاعدة التزامه كليا بالقضايا العربية المصيرية، وفي طليعتها قضية فلسطين[5].

- خاطب **موسى الصدر** اللبنانيين قائلا: «قوموا واحفظوا وطنكم، وفي قلبه مكان للثورة الفلسطينية. ويا أيها الثوار الفلسطينيون، قوموا واحفظوا قضيتكم التي جعلت لها من قلب لبنان عرشا»[6].

- استصرخ **الصدر** الضمائر العربية لما تتالت الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان، ولما تضرر الجنوبيون بشكل شديد، رافضا أن يعالج الفلسطينيون الأمر لأن الجنوبيين قد أصابهم الذل من التروح والتهجير. وطالب ببناء استراتيجية عربية شاملة لمواجهة «إسرائيل»[7]. ووصف **الصدر** التحالف الفلسطيني اليساري، ب«الإقطاعية الجديدة»[8].

---

(١) م. ن: راجع، نص الكتاب المفتوح الذي أرسله رئيس حزب الكتائب اللبنانية إلى هنري كيسنجر، وزير خارجية أميركا، في ١٦ كانون الأول / ديسمبر / ديسمبر ١٩٧٣م، حول قضية فلسطين. صص ٢٦ - ٣١.

(٢) م. ن: ص ٥٣.

(٣) م. ن: ص ٦٢.

(٤) م. ن: صص ٤٩ - ٥١: راجع، بيان رؤساء الرهبانيات المارونية الصادر بتاريخ ٢٣ / ٤ / ١٩٧٥م.

(٥) راجع نص ورقة عمل المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، تاريخ ١١ / ٥ / ١٩٧٧م: م. ن: صص ٣٠٤ - ٣١٢.

(٦) خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٧٥** (ج١): م. س: صص ٢٧- ٢٨: راجع، البيان الذي توجه به الصدر إلى اللبنانيين بتاريخ ١٤ / ٤ / ١٩٧٥م.

(٧) عجمي، د. فؤاد: م. س: صص ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٨) م. ن: صص ٢٤١ - ٢٤٢.

واتخذ موقفا صارما من منظمة التحرير الفلسطينية عندما قال إن المقاومة الفلسطينية ليست ثورة، فبالسلاح كانت تبتز العرب والصحافة والرأي العام العالمي[1]. وأعلن بتاريخ ١١ / ٥ / ١٩٧٧م، بيانا طالب فيه بفصل أزمة لبنان عن أزمة الشرق الأوسط، وطالب بوضع اتفاق بديل لاتفاق القاهرة[2].

- ومما نقل عن **نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى**، أن الفلسطينيين يريدون الأرض، بحيث يفقد الشيعي في الجنوب أو في ضواحي بيروت منزله ورزقه، ويصبح لاجئا في وطنه. وأكد أن الصدام لا مفر منه إذا ظل الفلسطينيون على ذلك الموقف[3].

- يقول **نبيه بري**: «إن الدم الفلسطيني ليس أزكى من الدم اللبناني». ووجهت الحركة نقدا مريرا للعرب الذين يسعون لمقاتلة "إسرائيل" بالدم الشيعي[4].

- كانت **حركة أمل** تحمل المقاومة الفلسطينية والأحزاب اليسارية وزر الأضرار التي كانت تلحق بممتلكات الشيعة في الجنوب وأرواحهم[5].

إن المقاومة الفلسطينية كانت ذات أهداف واضحة في لبنان: إستخدام أرضه للانطلاق منها لضرب العدو الصهيوني، وهي كانت تشعر أنها ذات حق قومي في استخدام أية أرض عربية لتحقيق أهدافها. وهي كانت تعلن أنها لا تطمع في أن يكون لبنان لها وطنا، وبهذا شيء من المنطق لأن من ارتضى أن يستوطن أرضا أخرى غير أرضه فهو بغير حاجة إلى دفع الخسائر الجسيمة في القتال ضد ذلك الخصم. لكن، في المقابل، جلب وجود المقاومة الفلسطينية على أرض لبنان عددا من الإشكاليات: أثار بعضها إشكاليات الإخلال بالتوازن التعددي الطائفي في لبنان، وبهذا استثار عداوة فريق من اللبنانيين. وأثارت التجاوزات المسيئة ضد المواطنين، وكذلك الخسائر التي كانت توقعها الاعتداءات الإسرائيلية، نتيجة العمليات العسكرية بين «إسرائيل» والمقاومة، عداء الفريق الآخر.

وكان الائتلاف الذي ضم اليسار اللبناني مع المقاومة الفلسطينية، هو أشد ما يخيف أرباب الطوائف السياسية، خاصة عندما أصبح اليسار بمستوى من القوة التي تهدد صيغة التعايش الطائفي - السياسي، وهذا الائتلاف لن يرضى بأقل من تغيير تلك الصيغة، وهي المورد الذي يقتات منه أولئك الأرباب. وعندما أعلن التحالف اليساري نيته بالحسم العسكري ضد مواقع أحزاب الجبهة اللبنانية، لم يثر هواجس الصف المسيحي لوحده، بل أثار مخاوف كل أقطاب النادي الطائفي - السياسي المسيحي والمسلم أيضا.

---

(١) بقرادوني، كريم: **السلام المفقود**: م. س: صص ١١٧ -١١٨.

(٢) شرف الدين، حسين: م. س: ص ١٤٧.

(٣) خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٨٠** (ج٩): ص ٤٤٢.

(٤) المديني، توفيق: م. س: ص ٨٨.

(٥) أ. ر. نورتون: م. س: صص ١٠١ - ١٠٣.

وهنا لن نستطيع أن نعطي صورة متكاملة للتقييم من دون أن نسجل أن مشروع الحسم العسكري الذي رفعه بعض أطراف الصف اليساري، لاستلام السلطة، كان مطلب حق أتى في غير موسمه. لكن، في جميع الأحوال، لم ترتكب المقاومة الفلسطينية خطيئة غير أنها قد تبادلت الدعم مع أطراف اليسار اللبناني على الرغم من أنها قد حاولت في كثير من الأحوال أن تهيمن على قراره. وهي نتيجة لتحالفها ذاك، أنها لم يكن لها من موقع تستند إليه سوى الوسط الوطني - القومي، وهو كان الوحيد الذي يستطيع أن يضع حركة المقاومة الفلسطينية في موقعها القومي الصحيح من جهة، وأن يحدد دوره وواجبه تجاهها من جهة أخرى.

أين هي الحقيقة الضائعة التي كان من الممكن أن تنقذ لبنان من وزر المؤامرة الخارجية؟

فتحت أحزاب الجبهة اللبنانية الأبواب للمؤامرة، خوفا من الغرق في المحيط العربي، فغرقت في محيط الدم الذي لم يكن له حدود منظورة. واستعجل اليسار اللبناني قطف ثمار لم تكن بعد ناضجة، عندما قفز من وراء المهمات المرحلية التي أعلنها، والتي لم تكن تتجاوز هدف حماية المقاومة الفلسطينية، والعمل من أجل أن يأخذ العرب دورهم القومي في تلك المهمة. وكانت المؤسسات الشيعية قصيرة النفس عندما فتحت النار على أقدس قضية عندها، ظنا منها أنها تحارب أخطاء المقاومة التي تعمل على تحرير أرضها.

أو لم تضع المؤسسات الشيعية احتمالا بأن يعمل الشّيعة المنتسبون إلى أحزاب اليسار، وهم كانوا شهودا على ما كان يجري من أخطاء وتجاوزات، من خلال أحزابهم، على تصحيح ما كان يجري، من موقع الفاعل في داخل المؤسسات المشتركة للأحزاب اللبنانية وفصائل المقاومة الفلسطينية؟

ربما كان ذلك الاحتمال واردا، لأن المؤسسات المشتركة للأحزاب والقوى القومية والتقدمية كانت قد بدأت تلامس تلك الأخطاء وتعمل على معالجتها من خلال المؤسسات المشتركة للأحزاب اللبنانية وفصائل المقاومة الفلسطينية. ولكن التناقض الحاصل بين المؤسسات الطائفية والمؤسسات الحزبية الوطنية كان مثيرا للعصبيات الفئوية، وفي مثل تلك الحالات كانت هواجس نجاح المؤسسات الحزبية هاجسا أساسيا يقطع الطريق على نجاح المؤسسات المذهبية. فلماذا تفويت الفرصة إذا؟

إن العامل الأساسي الذي كان يمكنه أن يضبط الوضع في لبنان في حدوده الدنيا، ليس أقل من وضع سليم للعلاقات بين أطراف قومية عربية، أشار إليها بوضوح ميثاق العمل القومي بين سوريا والعراق. لكن الهواجس المتبادلة التي كانت تسود الساحة اللبنانية بين شتى أطراف الصراع من جهة، وشتى الأطراف المتحالفة من جهة أخرى، كانت تحكم وضع العلاقات بين الأطراف العربية ذات العلاقة المباشرة فيما كان يجري على الساحة اللبنانية.

من الصحيح أن شبكة من التعقيدات العربية- العربية واللبنانية - اللبنانية كانت تتحكم بلبنان، لكن هل كان من المستحيل أن يفكك معظمها؟

ليس هناك صعوبات أو تعقيدات بالمطلق، وإنما من الطبيعي أن تكون هناك تعقيدات وصعوبات في داخل البيت الواحد، و لم يتهدم أي بيت وكان من الصعب إعادة بنائه، بل من المستغرب أن لا يلجأ أصحاب البيت إلى إعادة البناء. ويبقى السبيل الأساس والحقيقة الضائعة هو في أن يقف الآباء، وإن لم يستطيعوا، أن يقف الأبناء في لحظة من إعادة التقييم والنقد الجريء للتفتيش عن الأسباب التي دفعتهم إلى هدم بيتهم، والحؤول دون أن تتسلل - مرة أخرى- إلى داخل البيت في المستقبل.

*****

الفصل الثامن
عصر شيعة لبنان، ولكن إلى أين؟
١٩٨٢م - ٢٠٠٠م

I - الاجتياح الصهيوني للبنان، في العام ١٩٨٢م، وتأثيراتـــه السياسية.

١- مقدمات عن الأوضاع القوميـــة والإقليميـــة والدوليـــة.

في ظل تراجع المد القومي العربي، وبعد أن أصبحت اتجاهات تسوية الصراع العربي - الصهيوني تقوم على قاعدة الحلول السلمية، وكانت قد ابتدأت بمعاهدة كامب ديفيد بـــين العدو الصهيوني ومصر، جاءت الثورة الإيرانية في العام ١٩٧٩م، لتقتلع أهم نظام إســـلامي صديق للأميركيين والعدو الصهيوني. وجاءت شعارات الثورة -كما عبَّر عنـــها خطابهـــا السياسي- لترفع قضية الشعوب المستضعفة من العمال والفلاحين وســـائر المحرومـــين إلى مواجهة مباشرة مع المستكبرين والمُترَفين. أما بالنسبة للطائفة الشيعية في لبنان، فقد شـــكَّل انتصار الثورة الإيرانية عنصر دعم غير عادي، باعتباره يؤمِّن لها، وللمرة الأولى في تاريخـــها، دعماً دولياً كانت تفتقد إليه في مواجهة الدعم الخارجي الذي كانت الطائفتان السُّـــنِّيَّة والمارونية تحظيان به[1].

لم تكتفِ الثورة الإيرانية بالنصر الذي حققته في الداخل فحسب، وإنما راحت تعـــد نفسها لكي تلعب دوراً إقليمياً ودولياً أيضاً. ومن الحدود العراقية كشفت إيران عن نواياهـــا بتصدير ثورها، فكان لها بعض التجاوب في الداخل العراقي. ومما كشف نوايا القيادة الإيرانية أنها أخذت تساند وتشجع قيام ثورة مماثلة فيه، عندما أعطت القيادة الإيرانية أهمية إعلاميـــة كبيرة في التحريض ودعوة شيعته إلى الثورة. وخُصِّصت لهذا الغرض إذاعات إيرانية ناطقـــة باللغة العربية، كانت تدعو بعض فقهاء الشيعة للاقتداء بالخميني[2].

لكن لم تجد دعوات الثورة الإيرانية أذناً صاغية عند كل فقهاء الشيعة، وإن كـــانت الآراء المخالفة محدودة جداً بالنسبة للتأييد العارم الذي نالته من شتى حركـــات الإســـلام

---

(١) المديني، توفيق: م. س: ص ٦٤.

(٢) عجمي، د. فؤاد: م. س: ص ٢٤.

السياسي، فلا بدَّ من الإشارة إلى بعض المواقف المعترضة. وقد خالف محمد جواد مغنية، أحد الفقهاء الشيعة الأكثر شهرة في لبنان، الخميني الذي يعتبر أن للمجتهد الحق بالحكم. لكن، يقول مغنية، لا يمكن معادلة المجتهد بالإمام المعصوم. فالمجتهد هو مجرد شخصٍ فانٍ، وهو عرضة للنسيان والتأثر بالميول الشخصية(١).

المقدمات الدولية:

يرسم ألكسندر هيغ -وزير خارجية أميركا في تلك المرحلة- صورة عن مجمل الأوضاع في المنطقة على الشكل التالي: أصبح الشرق الأوسط منطقة اختبار بالغ الصعوبة، بسبب العداءات التاريخية، وبسبب قيمتها الاستراتيجية، كجسر يربط بين ثلاث قارات وكموطن لثروات طبيعية هائلة. وهذا لا يسمح بانتهاج سياسات سلبية تهدد المصالح الأميركية العديدة، مما يلقي على عاتق أميركا مسؤولية تغيير مسار الأحداث في الشرق الأوسط لتحقيق نظام دولي أكثر سلاماً.

ومنذ العام ١٩٧٣م، أصبح من الواضح -كما يحسب الأميركيون- أن حماية مصالح الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط «من خلال عملية إحلال السلام في المنطقة قد قُوبلت بتأييد وإجماع شعبي»، ودلّت عليها نجاح تجربة اتفاقيات كمب ديفيد. لكن واجهت الولايات المتحدة الأميركية، منذ العام ١٩٨١م، جملة من التحديات:

- إزدياد نفوذ الاتحاد السوفياتي وحلفائه في المنطقة، وامتدَّ ذلك من شمال أفريقيا إلى أفغانستان، مروراً بالشرق الأوسط.
- إنهيار نظام الشاه، حليف أميركا الأساسي، في إيران.
- التوتر في لبنان وتدخُّل القوى الأجنبية فيه.

إزداد قلق الولايات المتحدة الأميركية بعد أن ضعفت الثقة بها، خاصة وقد شعرت بالخوف من أن يحبط الاتحاد السوفياتي، بالتحالف مع القوى الراديكالية، احتمالات التقدم على خط النزاع العربي - الإسرائيلي، والمشاكل الإقليمية الأخرى.

في ظل مثل تلك الأوضاع تعيَّن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تجدد مبادراتها، بحيث تعيق الاتحاد السوفياتي عن استغلال الاضطرابات الداخلية و «مثيري الشغب» من جهة، ويتعيَّن عليها، أيضاً، أن تدعم حلفاءها ضد التهديدات التي يتعرَّض لها أمنها.

أما في لبنان، كما يرى هيج، فقد أصبح «بؤرة الخطر» حيث تحوَّل إلى سوق للصراعات المخيفة والحزازات الإقليمية بين الدول العربية. فلبنان الذي شكَّل في الماضي أنموذجاً للتعايش «هو الآن أنموذج للعنف، وإن موقعه الفريد كسوق للأفكار في العالم العربي

---

(١) مغنية، محمد جواد: الخميني والدولة الإسلامية: بيروت: ١٩٧٩: ص ٥٩: نقلاً عن عجمي، د. فؤاد: الإمام المُغيَّب موسى الصدر: م. س: ص ٢٧٧.

تحوَّل إلى سوق للنزاعات العنيفة العربية والإقليمية». وحدوده التي كانت «النقطة الأكثر سلماً بين الحدود العربية الإسرائيلية» تحوَّلت إلى «ساحة معركة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية»، لذا حان الوقت -يتابع هيغ- «للقيام بعمل مُنسَّق لدعم سيادة لبنان على أراضيه داخل حدوده المعترف بها دولياً، ودعم حكومة مركزية قوية قادرة على إنشاء مجتمع مفتوح ديموقراطي وتعددي»(1).

وكأن وزير خارجية أميركا قد لخَّص مهمات المرحلة القادمة بالخطوات التالية:

- إنهاء بؤرة التوتر في لبنان بإخراج القوات الفلسطينية والسورية.
- إعادة الأمن إلى لبنان بواسطة سلطة واحدة تكون موالية للغرب، ولا تعادي «إسرائيل»، بل تكون قابلة لعقد اتفاقية سلام معها.
- العمل في سبيل إتمام صفقة سلام لإنهاء الصراع العربي- الإسرائيلي.
- إضعاف عامل الضغط السوفياتي على السياسة الأميركية.

أعطى نجاح اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر و«إسرائيل» زخماً معنوياً للأميركيين، لكنهم لم يطمئنوا تماماً، لأن حركة الاتحاد السوفياتي، بالتعاون مع القوى والدول والحركات المناهضة للتسوية على الأنموذج الأميركي، قد أخافتهم، خاصة وأن مخطط احتواء المقاومة الفلسطينية في لبنان لم يُعطِ نتائج إيجابية، وإنما العكس هو الذي حصل. فعمليات المقاومة قد اخترقت العمق الإسرائيلي وكان الاتحاد السوفياتي مستفيداً من وضع العصي في دواليب عربة الدور الأميركي. وأصبح من الواضح أن مشروعاً ما يطرق الأبواب في سبيل قلب طاولة الأوضاع المترجرجة. فكان لبنان على أبواب عدوان إسرائيلي قادم. وكان المخطط الجديد نتيجة اتفاق واضح بين الأميركيين والإسرائيليين. وسوف تتضح صحة هذه الاستنتاجات من خلال متابعة سير وقائع الغزو الصهيوني العسكرية والسياسية.

٢- الغزو الصهيوني، في العام ١٩٨٢م، يعمل على فرض تطبيع العلاقات مع لبنان:

إبتدأ الغزو الصهيوني مع إطلالة السادس من حزيران / يونيو من العام ١٩٨٢م، فكانت نتائجه الأولية رهيبة جدا بالخسائر المادية والأرواح على حدٍّ سواء. ولأن أهدافه كانت سياسية، فإننا لن نقف كثيراً عند ما ألحقه من خسائر مادية وإنسانية*، وسنقوم بملاحقة ما تحقق منها، والتي أشار إليها الكسندر هيغ في خطابه الذي سبق الغزو بأقل من أسبوعين:

---

(١) راجع خطاب ألكسندر هيغ، بتاريخ ٢٠ / ٥ / ١٩٨٢، في: لبنان **١٩٨٢: يوميات الغزو الإسرائيلي**: المركز العربي للمعلومات: بيروت: ١٩٨٣: ط٢: صص ١٨ – ٢٢.

* يمكن العودة إلى كثير من المصادر التي فصَّلت تلك الخسائر، ومنها المصدر الموجود بين أيدينا، وهو **يوميات الغزو الإسرائيلي**: المصدر الذي استندنا إليه في متابعة الوثائق التي كنا بحاجة إليها في بحثنا هذا.

لقد صدر أول رد فعل أميركي بتاريخ ٧ / ٦ / ١٩٨٢م، وجاء فيه ما يلي: «على إسرائيل أن تسحب قواتها من لبنان. وعلى الفلسطينيين أن يمتنعوا عن استعمال هذا البلد نقطة انطلاق لشن هجمات على إسرائيل»(١). وتنفيذا لهذا التوجه / القرار كلفت الإدارة الأميركية موفدا لبناني الأصل* لكي يتابع تنفيذه على وقع استمرار المعارك العسكرية الواسعة. ولأن هذه المسألة هي أحد وجوه إنهاء الحرب، ولأن هناك أمورا أخرى يجب تحقيقها، كأهداف سياسية للعدوان، سنطل عليها، وهي:

أ- دعم حكومة مركزية قوية

جنبا إلى جنب هدير الدبابات الإسرائيلية، أخذت الإدارة الأميركية تتابع خطوات جدول عمل واضح حتى في أدق تفاصيله. وتحت وقع حركة الموفد الأميركي إلى المنطقة، والتي بدأت تماما مع أول طلعة للطائرات الإسرائيلية التي أخذت تمهد للعدوان العسكري الواسع منذ ٦ / ٦ / ١٩٨٢م، بدأ الموفد الأميركي حركته الأولى.

لقد أعلن وزير الخارجية الأميركي، مباشرة بعد توغل القوات الإسرائيلية في لبنان، أن من الضروري تعزيز جانب الحكومة المركزية اللبنانية، وانسحاب جميع القوات من لبنان(٢). وبتاريخ ١٤/ ٦/ ١٩٨٢م، شكلت الحكومة اللبنانية ما سميت «هيئة الإنقاذ»** ، وأعلن السفير الأميركي في لبنان تأييده لها(٣). وأعلنت معظم الهيئات السياسية والدينية في لبنان تأييدها، أيضا. وقد عقدت الهيئة أول اجتماع لها، بتاريخ ٢٠/ ٦/ ١٩٨٢م، بكامل أعضائها(٤). وعندما لم تمتثل «إسرائيل» بوقف لإطلاق النار، أخذ التفسخ ينال من

---

(١) لبنان **١٩٨٢: يوميات الغزو الإسرائيلي**: م. س: ص ٣٠.

* الموفد المذكور هو فيليب حبيب، وقد لعب طوال يوميات الغزو الإسرائيلي، دور المكوك المتجول والمتحرك بين كل أطراف الصراع المحلية والإقليمية. وكان هدفه الأساسي: الحصول على اتفاق تخرج على أساسه القوات الفلسطينية المقاتلة من لبنان، الحصول على اتفاقية سلام بين لبنان وإسرائيل، إيصال رئيس للجمهورية اللبنانية يعمل على ترتيبات داخلية لبنان تفرض المخطط الأميركي.

(٢) راجع التصريح، بتاريخ ١٣ / ٦ / ١٩٨٢م، في لبنان **١٩٨٢: يوميات الغزو الإسرائيلي**: م. س: ص ٦٦.

** تشكلت هيئة الإنقاذ، بتاريخ ٢٠ / ٦ / ١٩٨٢م، برئاسة الياس سركيس: رئيس الجمهورية اللبنانية. وعضوية كل من: شفيق الوزان، رئيس الحكومة. فؤاد بطرس وزير الخارجية. وليد جنبلاط، رئيس المجلس السياسي للحركة الوطنية اللبنانية. نبيه بري، رئيس مجلس قيادة حركة أمل. بشير الجميل، قائد القوات اللبنانية. النائب نصر المعلوف. [راجع، شمص، محمد: **الجمهورية الإسلامية في لبنان** (ج ١): م. س: ص ١٢٤].

(٣) لبنان **١٩٨٢: يوميات الغزو الإسرائيلي**: م. س: ص ٦٧.

(٤) م. ن: ص ٧٨.

الهيئة، ومن رئيس الحكومة وبعض الوزراء المسلمين فيها، فانسحب من الهيئة رئيس حركة أمل، ورئيس المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية[1].

لم يؤدِّ تفسُّخ هيئة الإنقاذ إلى فقدان الأمل، لأن أقطاب الجبهة اللبنانية كانوا متَّفقين على متابعة قطف نتائج الخطة الأميركية بواسطة الاحتياح الإسرائيلي. وكانت تصريحات أقطابها تركِّز، باستمرار، على أن لا تُفوِّت الفرصة التاريخية لتحقيق الأهداف التي حملت الجبهة السلاح من أجلها، منذ العام ١٩٧٥م. ولهذا كانت مواقف الجبهة اللبنانية واضحة في توافقها التامِّ مع مواقف الأميركيين والإسرائيليين بالنسبة لانسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان. وكانت أفضل مواقفها الإيجابية، في الوقت الذي كانت تبدي فيه أسفها على الضحايا اللبنانيين الذين يسقطون من جراء همجية العدوان، ليست أكثر من أنها كانت تسوِّغ للصهاينة غزوهم الهمجي[2].

كانت عيون الجبهة اللبنانية مُتَّجهة نحو احتكار السلطة. وكانت تحسب أن الفرصة الذهبية قد حانت تحت حراب «إسرائيل» بضمانات أميركية. ولهذا أعلنت، في ١٨/ ٨/ ١٩٨٢م، ترشيح قائد القوات اللبنانية -جناحها العسكري- لرئاسة الجمهورية[3]. وانتُخِب بتاريخ ٢٣/ ٨/ ١٩٨٢م[4]. واغتيل بتاريخ ١٤/ ٩/ ١٩٨٢م[5]. وخلفه أخوه بتاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٨٢م[6]. واستقرت الأمور للجبهة منذ ذلك التاريخ. وهذا المتغيِّر الذي فرضه العدوان الإسرائيلي سوف يقود إلى تطورات مأساوية أخرى في لبنان.

من أهم وسائل دعم قيام مثل تلك الحكومة، كان على الطرفين الأميركي والإسرائيلي أن يعملا بتنسيق كلِّي على تنظيف الساحة اللبنانية من كل ما يعيق تنفيذ مشروعهما. ولهذا كانت الخطوات السياسية والعسكرية مرسومة بشكل دقيق بحيث يتم تركيز كل الأسس وتنفيذ كل الخطوات بشكل دقيق ومتكامل. بحيث كان يتم تنفيذ

---

(١) م. ن: ص ٩٢.

(٢) راجع تصريح بيار الجميل، رئيس حزب الكتائب، بتاريخ ٤/ ٨/ ١٩٨٢م: «بيروت عاصمتنا تحترق... اللبنانيون الساكنون فيها أهلنا يموتون، لا يحق لنا أن نبقى نتفرَّج على الحريق». لكن ما هو الحل عنده، أي في وضع حدٍّ للمأساة؟ فهو لم ينظر إلى همجية الإسرائيليين، وإنما وضع المسؤولية على المقاومة الفلسطينية، لأن المطلوب ليس وضع حدٍّ للعدوان الإسرائيلي، وإنما الشرط الوحيد لإنقاذ لبنان هو إخراج الفلسطينيين وغيرهم من القوات الأخرى منه، [راجع لبنان ١٩٨٢: **يوميات الغزو الإسرائيلي**: م. ن: ص ١٨١]. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل هو يشرِّع للإسرائيليين عدوانهم لأنه يُحمِّل ممارسات الفلسطينيين السابقة مسؤولية استدراج الإسرائيليين [راجع، م. ن: ص ١٨٥].

(٣) **لبنان ١٩٨٢: يوميات الغزو الإسرائيلي**: م. ن: ص ٢٠٥

(٤) م. ن: ص ٢٢٦.

(٥) م. ن: ص ٢٧٠.

(٦) م. ن: ص ٣٤٤.

الأهداف تحت حراسة الحراب الإسرائيلية مباشرة، أو بعد انسحاباتها الجزئية من بيروت وجبل لبنان، وترافقت مع التطورات التالية:

- دخول القوات المتعددة الجنسيات لحماية مكتسبات الاحتياح الصهيوني، تحت ذريعة تأمين خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية. وقد أتمّت هذه القوات مهمتها. وما إن أكملتها بنجاح، وعلى الفور من انتهائها، وبعد أن خرجت آخر مجموعاتها، حصل اغتيال بشير الجميل -الرئيس المنتخب- في ١٤/ ٩/ ١٩٨٢م، فقامت القوات الإسرائيلية بالدخول إلى بيروت الغربية. وبالتعاون مع القوات اللبنانية والأفرقاء اللبنانيين، من عملاء إسرائيل، ارتكبت القوات الغازية أبشع مجزرة في مخيمات الفلسطينيين المدنيين في بيروت. وكانت بشاعة المجازر بالمستوى الذي لم تستطع حكومة العدو من أن تتحمّله على الرغم من تميُّزها بالإجرام والاغتصاب، فاضطرت إلى إقالة وزير دفاعها، كمسؤول عن تلك المجازر[١].

لقد اضطُرَّت القوات المتعددة الجنسيات للعودة إلى لبنان بعد ارتكاب تلك المجازر. وأعلن رونالد ريغان -رئيس الولايات المتحدة الأميركية- في ٢٠/ ٩/ ١٩٨٢م، أن مهمة قوات المارينز هي في تمكين الحكومة اللبنانية من إعادة السيطرة الكاملة على العاصمة بيروت[٢].

وفي سبيل اتخاذ خطوات رديفة تضمن دعم هذه الحكومة أخذت ميليشيات القوات اللبنانية تنتشر، جنباً إلى جنب القوات الإسرائيلية، في شتى المناطق اللبنانية المحتلة، ومنها، بشكل أساسي، جبال الشوف التي تقطنها أكثرية درزية[٣]. وكذلك في الجهات الغربية من إقليم الخروب، وفي قرى شرقي صيدا. وسوف يكون هذا الانتشار، كما سنرى لاحقاً، من أهم عوامل التفجير الداخلي بعد تقهقر القوات الصهيونية الغازية.

ب- إتفاق ١٧ أيار / مايو ١٩٨٣م.

وكأن الحليفين الأميركي والإسرائيلي، قد اطمأنّا إلى أن الأمور قد استقامت لهما بعد إزالة أهم الحواجز التي كانت تعيق مشروعهما المشترك: إخراج الفلسطينيين والسوريين من ساحة الفعل والتأثير من جهة، ووجود حكومة لبنانية تأتمر بتنفيذ المشروع المشترك من

---

(١) لتفصيلات أكثر حول خروج القوات الفلسطينية والسورية، ولدور القوات المتعددة الجنسيات، ولدخول القوات الإسرائيلية إلى بيروت الغربية، ومجازر صبرا وشاتيلا، راجع، مثلاً الكتاب الوثائقي: **إجتياح لبنان**: إعداد وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية: بيروت: د. ت: د. ط.

(٢) بال، جورج: **خطأ وخيانة في لبنان**: الدار العالمية: بيروت: ١٩٨٦: د. ط: (تعريب عفيف تلحوق): ص ١٢٠.

(٣) **حرب الجبل في لبنان**: إعداد اللجنة الإعلامية في الإدارة المدنية في الشوف: لبنان: ١٩٨٤: ط١: صص ٤٩ وما بعدها. - راجع، أيضاً: عنداري، بول: **الجبل حقيقة لا ترحم**: د. ن: د.ت: د. ط: صص ٢٥ - ٣٠.

جهة أخرى، سارعا، إلى إعلان نيتهما بإبرام معاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل. ولهذا أعلن آرييل شارون، وزير الدفاع الإسرائيلي، في ٨/ ١٢/ ١٩٨٢م، أنه إذا لم يوقع لبنان تلك المعاهدة فإن رئيس لبنان «سيبقى رئيساً لقصره فقط». فلم يمر ٩٦ يوماً فقط على تسلم الرئيس سلطاته الدستورية حتى بدأت المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية، تحت رعاية أميركية، في ٢٨/ ١٢/ ١٩٨٢م[1]. وقد أسفرت المفاوضات عن توقيع، ما سُمِّيَ باتفاق ١٧ أيار / مايو ١٩٨٣م[2].

***

(١) المفاوضات العربية - الإسرائيلية (١٩٤٩ - ١٩٩١): م. ن: ص ١٢٢.

(٢) للمزيد من التفصيل حول مسار المفاوضات التي أدت إلى صياغة بنود اتفاق ١٧ أيار / مايو ١٩٨٣م، ولمعرفة تفاصيل بنوده، راجع: م. ن: صص ١٢٢- ١٣٨.

II - معارك إحباط نتائج الاجتياح الصهيوني:

١- دور المقاومة الوطنية اللبنانية.

في الوقت الذي دخلت فيه القوات الإسرائيلية إلى لبنان كانت أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية قد اكتسبت خبرة قتالية أهّلتها للانخراط فوراً في مقاومة قوات الاحتلال على قاعدة حرب العصابات. وقد حصل التصدي للقوات منذ بداية دخولها الأراضي اللبنانية. فعنصرا التدريب والتسليح كانا متوفران بكثرة ملحوظة، وكانت إرادة القتال قد انغرست في نفوس المقاتلين وكان الشعب قد تخطّى عقدة الخوف من المواجهة، ولهذا لم تُبذَل الجهود الكثيرة في التحضير والاستقطاب، وهذا ما وفّر كثيراً من الوقت الواجب بذله في سبيل الإعداد والتحضير، فأخذ تأثير العمليات في إعاقة استقرار القوات الغازية، وفي إنزال الخسائر بأفرادها، يظهر بسرعة. وقد أشارت المعلومات الإسرائيلية أنه، منذ بداية الاجتياح حتى ٢١ آب/أغسطس، إلى وقوع ٣٣٢ قتيلاً بين أفراد وضباط جيش العدو الصهيوني[1].

على الرغم من البطولات التي كانت تظهر من خلال إرادة الشباب المقاوم، ومن النتائج الإيجابية في الضغط على العدو من خلال إنزال الخسائر المادية في قواته، كانت بعض الثغرات تعيق إعطاء كل النتائج الإيجابية من الكفاح الشعبي المسلح، وكان من أهم الثغرات أن الفصائل المتعددة قد انخرطت في القتال من دون أي غطاء جبهوي يلم المقاتلين ويعمل على التنسيق بين أعمالهم. فكانت التصرفات الفئوية تتعلق بأهداف التنافس بين الفصائل. وهذا يدل على أن الأطر الجبهوية التي كانت تربط تلك الفصائل، في مرحلة ما قبل اجتياح العام ١٩٨٢م، لم تكن قد بلغت مستوى الإنضاج. أما علاقات الأحزاب فكانت محكومة بهاجس التنافس الفئوي من دون إعطاء العمل الجبهوي أهمية تُذكَر.

وإذا عدنا إلى قراءة محايدة لمضامين البيانات واللقاءات الصحفية والندوات لاستطعنا أن نتلمَّس بوضوح سمات التسابق على الكسب الإعلامي الفئوي. وكمثال على ذلك يمكن أن نشير إلى الخلاف الذي حصل بين مختلف الأطراف على تحديد يوم، سُمِّي تاريخ انطلاقة المقاومة، فتسابقت البيانات لتصطدم بين بعضها البعض، ولم تتَّفق شتى الأطراف حول تحديد يوم واحد. والطريف في الأمر أن البعض قد اختلفوا على عدة أسابيع، وكأن المقاومة كانت في رحم أحد الفصائل، كان قد حمل بها وولّدها في يوم محدد وساعة محددة وحتى في ثانية محددة. وخضع هذا التحديد إلى ميكانيكية مفتعلة من دون ربط فترة الحمل بتجربة تراثية طويلة تمرَّست فيها بعض الأحزاب بتجارب سُجِّلت في صفحات عملية التراكم المقاوم من

---

(١) يوميات الغزو الإسرائيلي: المركز العربي للمعلومات: بيروت: ١٩٨٣: ط ٢: ص ٢٢٦.

حيث الإعداد النفسي والفكري، أو من حيث الإعداد العملي وخوض التجارب العديدة في القتال المباشر مع العدو.

لقد اختزل كل حزب تاريخ المقاومة بتاريخ تجربته وتاريخ انخراطه الفعلي في العمل المقاوم*. وحسب المختزلون للتجربة، من خلال خطابهم الفئوي، وكأن الهدى لم يُولد إلا بمولد حزبهم أو تجربتهم. وتناسى الجميع أن العمل المقاوم هو تراكم تاريخي خاضته الأحزاب

---

* و إلى القارئ بعض النماذج السريعة حول تلك الادعاءات:

- **حزب البعث العربي الاشتراكي:** أسس أول تجربة للمقاومة الشعبية في قرى الحدود اللبنانية، وابتدأ بالإعداد لها منذ أواخر الستينات، استنادا إلى عمقه الفكري، الذي يتلخص بالشعار «فلسطين لن تحررها الحكومات بل الكفاح الشعبي المسلح». وقد أعطت التجربة نتائجها الأولى في عدة معارك حصلت في الطيبة وكفركلا في العام ١٩٧٥م، وفيها سقط للحزب عدة شهداء أثناء التصدي لجنود العدو الصهيوني الذين تسللوا إلى القريتين[دراسة مخطوطة صادرة عن حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان]. وقد أعطى موسى الصدر للتجربة حقها، منذ العام ١٩٧٥م، عندما أعلن أنه فكر بتأسيس «أفواج المقاومة اللبنانية» لأنه كان مقتنعاً بأن المواقف العملية هي ما يسترشد به «على غرار ما حصل في الطيبة وكفركلا». [راجع، حسين شرف الدين: م. س: ص ١٤٠].
- **الحزب الشيوعي اللبناني:** إدّعى أن يوم انطلاقة المقاومة هو ١٦/ ٩/ ١٩٨٢م، مستنداً إلى أنه أصدر بياناً في ذلك التاريخ يدعو فيه إلى قتال العدو. ومن المستغرب أن يكون بيان هو ما يصنع مقاومة، فالقتال كان دائراً من دون بيان، وتجربة المقاومة تاريخية، وتجارها سبقت بيان الحزب الشيوعي بسنوات طويلة. وكان الشيوعيون قد وصفوا، قبل ذلك أن هناك عملاً مقاوماً ملحمياً في كفركلا في العام ١٩٧٥م، وجاء ما يلي: «عندما أطلق على مقاومة كفركلا للعدوان الإسرائيلي [التي حصلت في تموز/ يوليو، وفي تشرين الثاني: نوفمبر ١٩٧٥م]صفة الملحمة، لم يكن ذلك من قبيل المبالغة» [راجع، مجلة **الطريق**: بيروت: العدد ٨: آب/ أغسطس ١٩٧٥م: ص ٣]. ووصفوا مقاومة عدوان ١٩٧٨م، بأنها: «المقاومة التي شكّلت نوعاً من المعجزة» [راجع مجلة **الطريق**: العدد ٢: نيسان/ أبريل ١٩٧٨: ص ٤]. ويدعي الحزب، أيضا، أن الشيوعيين كانوا في المقدمة، وكانوا يقومون بالقسط الأساسي، كما ونوعا [راجع: جورج بطل: مجلة **الطريق**: بيروت: العدد ٥: تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦م: ص ٧ و٨. وأيضا، كريم مروة: **المقاومة**: دار الفارابي: بيروت: ١٩٨٥م: ص ٢٠. وأيضا، حبيب صادق: **عامان من الاحتلال عامان من المقاومة**: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي: بيروت: ١٩٨٤م: صص ١٧١ و١٧٦].
- **منظمة العمل الشيوعي:** حددت، أيضا، تاريخ ١٦/ ٩/ ١٩٨٢م، تاريخا لانطلاقة المقاومة. وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة كانت في طور التأسيس عند بناء تجربة للمقاومة في جنوب لبنان.
- **حركة أمل:** بعد تجربة معتقل أنصار الأولى، أي في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣م، وفيها تحسب الحركة أنها كانت «القوة الوحيدة التي قاتلت الإسرائيليين». [راجع، وائل الشيخ علي: **السفير**: ٢٥/ ٩/ ١٩٨٦م].
- **المقاومة الإسلامية:** لا تعترف بالتجارب السابقة، لأنها كانت «تقاتل من داخل دائرة الاستعمار»، وكان هدفها «استعادة الأرض مع غض النظر عن الوسيلة والأسلوب». أما المقاومة الإسلامية فانطلقت من مميزين: فكري وسياسي. أما الفكري فيحمل «عاطفة وأحاسيس... هي من صلب عقيدة ... هذه الأمة»، وأما السياسي فيستند إلى ما قاله الخميني «يجب أن تزول إسرائيل من الوجود». [راجع، حسن نصر الله: مجلة **المنطلق**: بيروت: العدد ٣٤: تموز/ يوليو ١٩٨٧م: ص ١٢]. ولا تعترف المقاومة الإسلامية بالمقاومة الوطنية، لأنها «إسم لا مضمون له»، وإن المقاومة الإسلامية تقوم «بنسبة ٨ إلى ١٠ من العمليات ضد إسرائيل». [راجع، حسين الموسوي: **الحركات الإسلامية في لبنان**: م. س: ص ٢٢٥].

والتنظيمات وتابع البعض فيه من النقطة التي انتهى عندها البعض الآخر. وبالعودة إلى استقراء تاريخي، وبقراءة للخطاب المقاوم ضمن ظروفه الخاصة، تتوضح أكثر نقاط الضعف في الادعاءات الفئوية والفردية، وتعطي دلالة واضحة على أن ما كان يحدد خطى المقاومة ليس إلاّ بترٌ لتاريخ تراكمي طويل من تجارب المقاومة ضد العدو الصهيوني. وقد وقعت الأحزاب التي كانت تمارس ذلك الأسلوب ضحية في الحبائل التي نصبتها عندما تناسى من أتى من بعدهم كل جهد وكل دم بذله المناضلون في صفوفها. وهكذا جاء من التنظيمات، في المراحل الأخيرة، من اختزل التاريخ المقاوم للجميع، فراحت الأحزاب التي شقّت دروب منهجية اختزال التاريخ بتاريخها ضحية في الدروب التي شقّتها بنفسها وحسبت أنها رابحة بما فعلت، وكما أنها سطت على تراث الآخرين ونسخته من الذاكرة جاء من يسطو على تاريخها وينسخه أيضاً.

لكن هذه الصورة كانت واضحة عند بعض الأطراف، التي حدست بالنتائج السلبية التي كان لا بُدَّ من أن تنعكس على مستوى أداء العمل المقاوم ضد العدو الصهيوني إذا ما استمرَّ النهج الذي كان سائداً. وهنا نرى من المفيد أن نُذكِّر بالبيانات التي كانت تنبِّه في تلك المرحلة حول مخاطر الفئوية. وجاء في أحد البيانات ما يلي: «إن السبب الذي اقتنعنا به، ودفعنا إلى رفض الإعلان عن أنفسنا طوال تلك المدة هو ضرورة المحافظة على وحدة العمل النضالي... بعيداً عن الفئوية الضيقة. وإن السبب الذي دفعنا إلى الإعلان عن أنفسنا هو ضرورة إلقاء ضوء على بدايات نهج خاطئ أخذ يبرز على الساحة...»(1).

بالإضافة إلى بروز دور المقاومة الوطنية اللبنانية مع حالة التشرذم التنظيمي التي كانت تعاني منها، رُفعت راية أخرى أخذت تميز نفسها تحت اسم آخر وهو «المقاومة الإسلامية». ومن أهم وسائل التعبئة التي استخدمتها كانت تتمظهر في بث روح الجهاد من أجل تحرير أرض المسلمين ومقدَّساتهم. ولما كانت هوية طلائع المقاتلين المسلمين من الشيعة اللبنانيين المؤمنين بالفكر الشيعي، أخذت تتمايز بخطابها الديني المذهبي ذي الشعارات الشيعية، لذا كانت شعاراتها وحوافزها لا تنفصل عن روح الاستشهاد الشيعي، آخذة حادثة استشهاد الحسين بن علي مثالاً في التعبئة والتحريض. وهكذا وقف في خندق المقاومة للعدو الصهيوني نوعان من قِيَم التعبئة في القتال: الوطني والقومي من جانب، والديني الشيعي من جانب آخر. ساعتئذٍ ازدادت خنادق المقاومة تشرذماً وتمزقاً. وتضاعفت المعاناة الجبهوية المفقودة. واتسعت الفجوات بين التيارين إلى الحدود التي سيطرت فيها تأثيرات «المقاومة الإسلامية»، وساعدها على ذلك وسائل الدعم المادي والروحي الإيراني أولاً، وعوامل الدعم السياسي واللوجستي السوري. وتُوِّجت، فيما بعد، بوسائل الدعم الثابت من قِبَل جميع أجهزة السلطة

---

(1) راجع بيان جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية – قوات التحرير، بتاريخ ٢٧ / ٧ / ١٩٨٤م، في كل من جريدة الأنوار واللواء والنهار: تاريخ ٢٨ / ٧ / ١٩٨٤م.

اللبنانية السياسية والعسكرية. ولما أصبح التحالف السوري الإيراني اللبناني بمستوى من الإمساك جدياً بالساحة اللبنانية استأثرت «المقاومة الإسلامية» وانفردت بالعمل المقاوم فبدا الأمر وكأنها هي الوحيدة التي حققت كل النتائج الإيجابية للعمل المقاوم. وإذا كان بحثنا لا يتّسع للتفصيل في البحث عن المقاومة، يصبح المطلوب إجراء بحث موضوعي أكاديمي من أهم مهماته أن يجلي الصورة الواضحة لعملية التراكم التاريخي والفكري لتشكل المقاومة التي كانت المقاومة الإسلامية ومن قبلها المقاومة الوطنية اللبنانية مرحلتين مهمتين من مراحل تكوينها.

وإذا كنا نريد أن نسهم في رسم الإطار العام لمنهج الدراسة المطلوبة، فإنه لا بُدَّ لنا من أن نعود بالذاكرة إلى كل التراكمات النضالية والفكرية لشتى الاتجاهات السياسية العربية التي رفعت فيه مهمتها إلى مستوى القتال في كل الخنادق القطرية العربية ويأتي على رأسها النضال في سبيل إفشال المشروع الصهيوني منذ أواسط الثلاثينات من القرن العشرين. ولعبت مقاومة الفلسطينيين، بإسناد من الحركات والأحزاب السياسية والعقائدية، دوراً كبيراً لا يمكن إغفاله أو اختزاله لأي سبب كان. وهنا لا يمكن أن ننسى الدور الطليعي للمقاومة الفلسطينية منذ انطلاقتها في ١/ ١/ ١٩٦٥م، والى الدور العملي والفكري لحزب البعث العربي الاشتراكي على هذا الصعيد، ولا يمكننا أن نتناسى سقوط الشهيد الأخضر العربي (أمين سع) في تلال شبعا في العام ١٩٦٩م. وهنا لا يمكننا، أيضاً، اختزال التجربة التي أنجزها الحزب في قرى الجنوب اللبناني المحاذية للحدود الفاصلة بين أرض فلسطين المحتلة والحدود الجنوبية للبنان. وفي تلك التجربة التي ابتدأت في أواخر الستينات وأينعت عدداً من الشهداء البعثيين في قريتيْ الطيبة وكفركلا في خلال العام ١٩٧٥م. واستُكمِلت في الأعوام التالية، وكانت قد سبقتها أعوامٍ عديدة من القتال ضد العدو الصهيوني، والتي سبقت جميعها كل التقديرات الفئوية التي ادعتها كل التنظيمات لأسباب سياسية ضيقة.

٢- الدور السوري في إفشال المخطط الأميركي ـ الصهيوني:

يقول جورج بال* إن الإدارة الأميركية، من خلال مشاركتها ومباركتها لاتفاق ١٧ أيار / مايو ١٩٨٣م، لم تأخذ مصالح سوريا الأمنية بعين الاهتمام. فأصبح من المنطقي أن تعمل سوريا في سبيل إحباط المشروع الأميركي – الصهيوني.

ولأن أي مشروع سياسي أو سياسي – أمني في لبنان لا ينال موافقة شتى الأطراف السياسية، وتحديداً القوى الطائفية السياسية، لا يمكن أن يأمل بأي حظ من النجاح. ولأن المشروع المعادي –كما أوضحنا أعلاه- يقوم على مسارين متلازمين: عقد اتفاقية سلام بين «إسرائيل» ولبنان على أن تكون محمية من حكومة لبنانية مركزية قوية، قام المشروع الاعتراضي السوري على إفشال هذين المسارين.

---

* مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية.

لقد امتنعت التيارات الإسلامية والوطنية في لبنان، وخاصة القوى الفاعلة بينها على أرض الميدان العسكري: حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، عن تأييد أية حكومة لبنانية حاول رئيس الجمهورية اللبنانية أن يشكلها؛ كما امتنعوا عن المشاركة فيها. وكان من أهم الأسباب هو المعارضة الواسعة لاتفاقية ١٧ أيار / مايو، التي حاول النظام اللبناني أن يوقعها مع حكومة العدو. وهذا الامتناع يتعارض مع مبدأ قيام حكومة قوية تحمي الاتفاق المذكور. وهذا السبب هو الذي أجبر رئيس الجمهورية على إلغائه[١].

ولما خاب أمل الإسرائيليين من تشكيل حكومة قادرة على بسط سلطتها على البلاد بشكل كامل، وجدوا من المناسب أن ينسحبوا إلى المناطق الجنوبية، وإبقاء قواتهم هناك للحصول بالقوة على ما لم يتمكنوا من الحصول عليه من خلال المعاهدة. فقرروا الانسحاب من الشوف جنوباً، في ٣/ ٩/ ١٩٨٣م. وبانسحابهم على تلك الطريقة، وضعوا قوات المارينز الأميركية في خطر[٢].

ومنذ تلك اللحظة ابتدأ المشروع الأميركي – الصهيوني بالانهيار. وابتدأت أوضاعه تسير بشكل درامي ومأساوي:

- كانت ساعة الصفر للانسحابات الصهيونية من الجبل قد أعلنت بداية لمعارك مأساوية بين مختلف القوى اللبنانية، واتَّخذت اتجاهات طائفية. وقد تسلمت قوات «الجبهة اللبنانية» المواقع التي أخلتها القوات الصهيونية. وبادرت القوات اليسارية إلى شنٍّ معارك قاسية ومتواصلة تحت شعار تحرير جبال الشوف من هيمنة القوات اللبنانية. وابتدأت المعارك في ٣/ ٩/ ١٩٨٣/، وانتهت، بعد مخاض طويل ومرير من المعارك العسكرية. ولشراسة الاقتتال تكاثرت الوساطات الدولية والعربية إلى أن تُوِّجت بإعلان لوقف إطلاق النار في ٢٥/ ٩/ ١٩٨٣م. ولكن المتاريس الأهلية نُصِبَت من جديد بين جبال الشوف والمناطق التي تسيطر عليها قوات الجبهة اللبنانية شمالاً، ومع بيروت الغربية التي كان الجيش اللبناني ما زال مسيطراً عليها غرباً. ومنطقة إقليم الخروب جنوباً، بسبب محاذاتها للقوات الصهيونية المتواجدة جنوبي نهر الأوَّلي[٣].

- لقد انخرط في الاقتتال الأهلي، إلى جانب قوات الجبهة اللبنانية، كل من الجيش اللبناني، الذي سوف يتمزَّق من جديد لأسباب طائفية. والقوات الأميركية التي تورَّطت في الحرب، وشاركت البوارج الأميركية، منذ ١٧/ ٩/ ١٩٨٣م، في قصف جبال الشوف لمساندة قوات الجبهة اللبنانية والجيش اللبناني المنحاز إلى جانبها[٤]. ظناً منهم أنهم يدعمون

---

(١) بال، جورج: خطأ وخيانة في لبنان: م. س: صص ١٠٩ – ١١٠.

(٢) م. ن: صص ١١٣ – ١١٤.

(٣) حرب الجبل في لبنان: م. س: ص ١٤٥ وما بعدها. -راجع، أيضاً، بال، جورج: م. س: ص ١١٦.

(٤) حرب الجبل في لبنان: م. س: ص ١٧٩.

المخططات الصهيونية، أو انهم توهَّموا أنهم سوف يدعمون حكومة لبنانية ضعيفة، كان من نتائج التدخل الأميركي «أن أضعفت الولايات المتحدة تأثيرها كوسيط... وبتبرُّعها لدعم نظام لبناني ضعيف... أصيبت [أميركا] بهزيمة سياسية»[1].

– وفي سبيل المزيد من الضغط لإفشال المخطط الأميركي – الصهيوني هوجم، في ٢٣/ ١٠/ ١٩٨٣م، مركزين للقوات المتعددة الجنسيات: الأميركية والفرنسية، بواسطة شاحنتين محمَّلتين بالمتفجرات سقط بنتيجتها أكثر من ثلاثماية قتيل من جنودها[2].

– كان من نتائج حرب الجبل، وبعد إعلان وقف إطلاق النار، أن اضطُرَّ رئيس جمهورية لبنان، بالتسيق مع القيادة السورية، إلى دعوة المتحاربين لعقد مؤتمر للحوار الوطني في جنيف. وقد عُقِد المؤتمر، بالفعل، بين ٣١/ ١٠- ٤/ ١١/ ١٩٨٣م. وقد ضمَّ إلى عضويته كل أقطاب النادي السياسي اللبناني من التيارات الطائفية السياسية التقليدية. وقد شذَّ عن التمثيل التقليدي الجانب الشيعي، وذلك بعد أن أُدخلت حركة أمل الشيعية كبديل عن السياسيين الشيعة التقليديين[3].

– إنتفاضة السادس من شباط / فبراير في العام ١٩٨٤م. وكان المقصود منها مزيداً من الضغط على الحكومة اللبنانية لكي تتراجع عن كل الخطوات التي وُضعت في خدمة إنجاح المشروع الأميركي - الصهيوني، وبعد أن أخذت نتائج مؤتمر جنيف طريقها إلى التمييع وعدم الجدية في تطبيقها. قامت حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، بالتعاون والتنسيق بينهما بإنجاز تلك الانتفاضة. وكان من نتائجها الأساسية إعادة الشرخ إلى صفوف الجيش اللبناني، وفرض الانكفاء على سلطة الحكومة اللبنانية عن بيروت الغربية، وبعودة الميليشيات إلى موقع القرار السياسي والأمني علي تلك الساحة. وبالإضافة إلى أنه شكَّل ضغطاً على السلطة اللبنانية، فقد كان عبئاً أمنياً طال مصالح المواطنين. وقد أقصى كل الحركات والقوى والأحزاب السياسية عن واجهة التأثير، فبدت ساحة بيروت الغربية وكأنها مسرحاً لقوى طائفية - سياسية شيعية ودرزية. وهذا ما سوف يقود في المستقبل إلى حساسيات وافتراقات في داخل ما كان يُسمَّى بالمناطق الإسلامية.

– تحت ضغط ما أفرزته انتفاضة السادس من شباط، عُقد مؤتمر الحوار الوطني الثاني في لوزان، من ١٢/٣ – ٢٠/٣/١٩٨٤م، وكان من نتائجه تشكيل حكومة اتحاد وطني

---

(١) بال، جورج: م. س: ص ١٣٩.

(٢) م. ن: ص ١٢٥.

(٣) ضمَّ مؤتمر الحوار الوطني في جنيف كلاً من: (كميل شمعون) حزب الوطنيين الأحرار. (بيار الجميل) حزب الكتائب اللبنانية. (سليمان فرنجية) رئيس جمهورية سابق، وأحد أقطاب الجبهة اللبنانية السابقين. (نبيه بري) حركة أمل. (وليد جنبلاط) الحزب التقدمي الاشتراكي. بالإضافة إلى (عادل عسيران) تمثيل شيعي تقليدي. (رشيد كرامي) رئيس الحكومة اللبنانية. و(صائب سلام). [راجع، خوري، د. يوسف قزما: **مشاريع الإصلاح والتسوية في لبنان** (١٩٨٠ – ١٩٨٩) الجزء الثاني: م. س: ص ٤٥٠].

بتاريخ ٣١/٥/١٩٨٤م. وكان البارز فيها أن الوجوه الشيعية، ومع أنها لم تقطع خيوط العلاقة مع السياسيين الشيعة التقليديين، قد ركزت على حركة أمل. وهذا يدل على أن التمثيل الأساسي للشيعة قد أصبح من نصيبها[1]. وبتشكيل حكومة الاتحاد الوطني، يكون الدور السوري في لبنان قد أنجز أكثر الخطوات أهمية في إحباط المشروع الأميركي — الصهيوني، من خلال إلغاء اتفاقية السابع عشر من أيار / مايو، بتاريخ ٥ /٣/ ١٩٨٤م. وجاء هذا الإلغاء بقرار أعلنته حومة الاتحاد الوطني على قاعدة التمسك «بقرارات مجلس الأمن الرامية إلى تأمين الانسحاب الإسرائيلي وبسط السيادة اللبنانية على الجنوب»؛ وأخذت الحكومة «على عاتقها اتخاذ الإجراءات اللازمة، توصلاً إلى ترتيبات أمنية في المنطقة الحدودية، تكفل سيادة الدولة اللبنانية... وتمنع التسلل عبر الحدود الجنوبية وتحقق انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية»[2].

وهكذا ضَمِنَ الدور السوري عودته إلى التأثير في كل ما يجري على الساحة اللبنانية.

وقد حصلت، بعد الاجتياح الصهيوني، جملة من المتغيرات، ومن أهمها:

- غياب دور منظمة التحرير الفلسطينية بعد إخراج قواها الأساسية من لبنان.
- تغييب دور الأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية عن أية وظيفة في السلطة.
- إعادة استنهاض المشروع الطائفي — السياسي من دون أي تغيير على صعيد القوى التقليدية، باستثناء المتغيرات التي حصلت في القيادة السياسية الشيعية*.

وما إن انسحبت قوات العدو الصهيوني، للمرة الثانية، بتاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٨٥م، حتى حصلت جملة من المتغيرات الأخرى، ومن أهمها:

- حصول فتنة في قرى شرقي صيدا التي كانت القوات اللبنانية متمركزة فيها.
- إستئثار حركة أمل، في المناطق المحرَّرَة، بالقرار السياسي والأمني. ولم تسمح للقوى والأحزاب الوطنية بمشاركتها. وهذا ما كان يدل على وجود تحول جديد

---

(١) لقد عُيِّن نبيه بري، رئيس حركة أمل، وزيراً أصيلاً في حكومة الوفاق الوطني. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أُعطِيَ سلطة القرار السياسي والأمني والإنمائي للجنوب، وحصل ذلك بتعيينه، إضافة إلى موقعه الأصيل في الوزارة، وزيراً للدولة لشؤون الجنوب والإعمار. [راجع، خوري، د. يوسف قزما: **البيانات الوزارية اللبنانية** (١٩٧٤ - ١٩٨٤) الجزء الثالث: م. س: ص ١٧٤٠].

(٢) راجع نص البيان الوزاري لحكومة الاتحاد الوطني، في، خوري، د. يوسف قزما: **البيانات الوزارية اللبنانية** (١٩٧٤ - ١٩٨٤) الجزء الثالث: م. س: صص ١٧٤١ - ١٧٤٢.

* لقد استثار هذا التغيير: تغييب وجوه تاريخية وتقليدية في الزعامة الشيعية، وإبراز وجوه جديدة لها عمقها المؤسساتي. ومثلاً على هذه الاستثارة، تمنى كامل الأسعد، رئيس مجلس النواب اللبناني، في أثناء مناقشة بيان حكومة الاتحاد الوطني، ما يلي: تحرير المواطن من الإرهاب الذي يمارس عليه في ظل انعدام الأمن. والتذكير بأن المرحلة التي سبقت الحرب كانت مثالاً جيداً عن تأمين الحرية للناس، فكان الشعب «قادراً على التعبير عن إرادته». [راجع كلمة الأسعد في: خوري، د. يوسف قزما: **البيانات الوزارية اللبنانية** (١٩٧٤ - ١٩٨٤) الجزء الثالث: م. س: ص ١٧٤٤].

على صعيد الصلاحيات التي أعطيت للقيادة الشيعية الجديدة، ليس على صعيد الاستئثار بالزعامة الشيعية فحسب، بل الاستئثار بالزعامة الوطنية أيضا. وهذا المتغير ستظهر آثاره الكبرى في المراحل اللاحقة على أكثر من صعيد.

- ومن أهم الآثار التي ترتبت على دور القيادة الشيعية الجديدة أنها عملت على إنهاء أي دور للفلسطينيين من جهة، وعلى صعيد تحجيم أدوار القوى والأحزاب القومية واليسارية في مناطق هيمنتها من جهة أخرى. وقد برز هذا التحول في حرب المخيمات الفلسطينية انطلاقا من مخيمات بيروت التي اندلعت منذ شهر أيار / مايو من العام ١٩٨٥م. أما انعكاساتها السلبية على أحزاب الحركة الوطنية فسوف تظهر من خلال تقنين دورها على صعيد العمل المقاوم ضد العدو الصهيوني ومحاولة ربطه بقرارها ووضعه تحت إشرافها.

في مثل هذا الظرف، ولأهمية الدور الذي لعبته «الجبهة اللبنانية» في الأحداث اللبنانية السابقة واللاحقة، لا بد من الاطلاع على أهم التطورات التي حصلت في داخلها. تلك التطورات – المتغيرات التي وسمت المراحل اللاحقة بسماتها السياسية والأمنية، سواء على صعيد الوضع الداخلي للجبهة أو على صعيد الوضع اللبناني ككل:

من الحقائق الثابتة التي أفرزتها الأحداث اللبنانية، على صعيد شتى الطوائف السياسية في لبنان، أن الحركات والأحزاب التي تأسست في قلب الطوائف، قد نقلت سلطة القرار، على شتى الصعد، من أيدي السياسيين التقليديين إلى أيدي رؤساء التنظيمات المسلحة. وكانت هذه الحقيقة قد برزت بشكل واضح على صعيد الطائفتين: المارونية والشيعية.

فأما على صعيد الطائفة المارونية، فقد ظلت القيادة السياسية «للجبهة اللبنانية» في واجهة الإعلام من دون أن يكون لها القرار الحاسم، فتحولت «القوات اللبنانية» -الذراع العسكرية للمارونية السياسية بقيادة العنصر الشبابي الجديد- إلى مركز الثقل في اتخاذ القرار الحاسم عن الطائفة.

فبعد اغتيال بشير الجميل، في ١٦ أيلول / سبتمبر من العام ١٩٨٢م، وقفت الجبهة على مفترق طرق عملت من خلاله على تركيز الوضع القيادي والمؤسساتي. ولم تمر تلك المرحلة من دون تناحر وصراع بين مراكز القوى في داخلها. وإن كان الوجود العسكري الإسرائيلي من جهة، والقتال مع القوى والأحزاب الوطنية من جهة أخرى، قد أجل الصراع الداخلي بين مراكز القوى تلك، إلا أن الانسحاب الإسرائيلي الثاني، بتاريخ ١٦ شباط / فبراير من العام ١٩٨٥م، قد سرع في حصوله. وأخذت الانتفاضات في داخل القوات تتسارع. فكانت البداية في ١٢ آذار / مارس من العام ١٩٨٥م، عندما قام سمير جعجع بأول انتفاضة في داخل الصف المسيحي الماروني، وكان من أهم أهدافها ما يلي:

أعلن معظم أقطاب الجبهة اللبنانية، تطبيقا لمقررات مؤتمري جنيف ولوزان، ضرورة التقارب مع سوريا. ولأن قطاعا واسعا في داخل القوات اللبنانية كان يرى خللا في بعض تفاصيل الاتجاهات الأساسية، وتكتيكات إخراج مبدأ التعاون مع سوريا، التي تفقد الجبهة اللبنانية بعض أوراق القوة في المفاوضات الجارية[1]، أعلنوا تمردهم على قرارات الجبهة وحزب الكتائب اللبنانية. فردت قيادة الحزب باتخاذ قرار بفصل سمير جعجع من الحزب. فأعلن الانتفاضة في ١٢ آذار / مارس من العام ١٩٨٥م[2].

- من داخل قيادة الانتفاضة الأولى حصلت متغيرات أخرى أطلق عليها اسم انتفاضة ٩ أيار / مايو من العام ١٩٨٥م. وانتخب واحد من أركانها، يدعى إيلي حبيقة، رئيسا للهيئة التنفيذية بموافقة إجماعية. وأصدر مجلس القيادة الجديد بيانا أعلن فيه أن «الخيار اللبناني هو عربي... ولسوريا في هذا الخيار موقع أساسي»[3]. وأعلن عن قيام التجمع المسيحي الذي أكد على إنهاء دور «إسرائيل»، والدعوة إلى اللقاء مع سوريا[4].

نتيجة لتلك التطورات، وبعد أن برهن إيلي حبيقة عن حسن نية تجاه سوريا، وبعد مفاوضات عديدة بين القوات اللبنانية مع حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، تمت الموافقة على توقيع اتفاق ثلاثي بين الأطراف المتحاورة تحت رعاية سورية. وكان الهدف منه إنهاء الحرب الأهلية في لبنان[5].

لم تكن وقائع المفاوضات الثلاثية ولا نتائجها مما يرضي كل الأطراف المسيحية، وخاصة في داخل حزب الكتائب والقوات اللبنانية. فقام سمير جعجع، بتاريخ ١٥/ ١/ ١٩٨٦م، بانتفاضة ثالثة. وهي التي أفشلت تطبيق الاتفاق المذكور[6].

لم يكن الاعتراض ضد الاتفاق الثلاثي محصورا في الجانب الماروني، وإنما كان لحزب الله اعتراضات عليه أيضا. وإن كانت اعتراضاته تنبع من زوايا مختلفة، فهو لم يكن يعارض التنسيق مع المارونية السياسية فحسب، وإنما كان يطالب بإنهاء وجودها أيضا[7].

---

(١) راجع رسالة سمير جعجع، قائد الانتفاضة المذكورة، إلى رئيس الجمهورية اللبنانية، في: طوق، جوزيف الخوري: **الاتفاق الثلاثي**: إقليم الجبة - بشري (مكتب التوثيق في حزب الكتائب): لبنان: ١٩٨٥: ص ٢٢.

(٢) طوق، جوزيف الخوري: **الانتفاضة**: لبنان: ١٩٨٦: د.ط: صص ٢٥ وما بعدها.

(٣) م. ن: صص ١٣١ - ١٣٤.

(٤) وقد ضم التجمع: فؤاد بطرس، خليل أبو حمد، ميشال إده، نصري المعلوف، الياس الهراوي، بطرس حرب، مخايل الضاهر، رينيه معوض، لويس أبو شرف، سمعان الدويهي، الياس الخازن، جبران طوق، طارق حبشي، بيار حلو، أوغست باخوس، شاكر أبو سليمان، كارلوس خوري، ويولاك توتاليان. م. ن: ص ١٤١.

(٥) راجع نص الاتفاق، في: خوري، د. يوسف قزما: **مشاريع الإصلاح والتسوية في لبنان** (١٩٨٠ - ١٩٨٩) الجزء الثاني: م. س: صص ٥٩٠ - ٦٤٠.

(٦) طوق، جوزيف الخوري: **الانتفاضة**: م. س: صص ٣٣٦ وما بعدها. راجع، أيضا، البيان الصادر عن قيادة انتفاضة ١٥/ ١/ ١٩٨٦، في: طوق، جوزيف الخوري: **الاتفاق الثلاثي**: م. س: صص ٣٥١ - ٣٥٢.

(٧) راجع موقف الحزب في مجلة **العهد**: العدد ٨٣: ١٣ جمادي الأول ١٤٠٦ هـ / أواخر العام ١٩٨٥م.

في مقابل ما كان يحصل من تطورات في داخل الصف المسيحي، دارت جملة من الصراعات في داخل ما يسمى بالصف اليساري والإسلامي. وكانت بدايتها اندلاع حرب المخيمات الفلسطينية بين حركة أمل من جهة، والتنظيمات الفلسطينية في داخل مخيمات بيروت من جهة أخرى. وكانت الشرارة الأولى قد اشتعلت في أوائل أيار / مايو من العام ١٩٨٥م. وبدأت كل تلك التطورات تحصل، وكأن الانسحاب الإسرائيلي الأخير قد أعلد الحيوية إلى أوصال الحرب الأهلية، فأخذت تتجدد بين «الجبهة اللبنانية» وأطراف الصف الوطني والإسلامي.

ولما كانت مرحلة المفاوضات الثلاثية قد استهلكت وقت الأطراف المتنازعة، من بعد أن ضعف دور وتأثير الأحزاب الوطنية وإخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان، اختزل الصراع في الداخل بين أطراف ثلاثة: حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي والقوات اللبنانية، التي تمثل التيارات الطائفية السياسية المسلحة: المارونية والدرزية والشيعية.

بعد إفشال الاتفاق الثلاثي، على أثر انتفاضة القوات اللبنانية الثالثة، واستمرار حرب المخيمات في بيروت الغربية، أخذت الفجوات تتسع بين شتى التنظيمات التي تتواجد فيها.

لم يشفع التنسيق بين حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي فيسمح للأمن أن يستتب في بيروت الغربية، لأنه حصل عدد من الانفجارات على أرضها بين صفوف الحلفاء. وكانت محاورها تدور بين الأطراف التالية:

- حركة أمل والتنظيمات الفلسطينية في داخل مخيمات بيروت.
- حركة أمل وتنظيم «المرابطون».
- حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي.
- حركة أمل وحزب الله.

واستمرت الاشتباكات متقطعة وجوالة ومحدودة إلى أن حصل الانفجار الكبير بين حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، في شهر شباط / فبراير من العام ١٩٨٧م، والذي سبقته ما عرف بحرب العلم، وكانت من نتائج اشتباكات شباط إعادة انتشار القوات السورية في بيروت الغربية.

وهكذا بدأ الضعف يدب في حركة القوى والأحزاب القومية والتقدمية، وعادت القوى الطائفية - السياسية إلى واجهة السلطة والعمل السياسي.

***

III – الصحــوة الإسلاميــة في المنطقــة تستنهض الاتجاهــات الإسلاميــة في لبنــان:

أعطت الصحوة الإسلامية في المنطقة العربية والإقليمية زخما استنهض الحركات الإسلامية في لبنان. لكن هذه النهضة كانت مشوبة بالتناقضات وتعدد الرؤى على صعيد المعالم الأساسية لبناء دولة إسلامية. لذلك كان العمل الإسلامي في لبنان، قبل العام ١٩٨٥م، يخضع للعوامل التالية:

- الحالات الفردية الانفعالية التي كانت تتمظهر من خلال ممارسات تشبه «الصرعة» فيما تثيره من صدمة وإثارة... وهذا ما كان يفسح المجال لقوى سياسية غير إسلامية لاستغلال الجو الإسلامي لمصلحتها الخاصة.

- كان الانفعال في الأجواء الخطابية الحماسية، وكذلك في الأعمال العسكرية الارتجالية «كمزاج ذاتي، لا كخطة عملية ... يتحول إلى قفزات في الهواء... لا تعرف نتائجها... ومهما أثارت من ضجيج وحماس فإنها لا تلبث أن تضيع في المتاهات».

- لم يحدد العمل الإسلامي في لبنان ماذا يريد: هل كان يريد دولة إسلامية؟ وهل هذا الهدف هو واقعي؟ وهل العمل العسكري كان هدفا أم وسيلة؟ ما هو الموقف من المسيحيين؟[1].

كانت المواقف بين التيارات الإسلامية في لبنان مشتتة حول أكثر من جانب، ومن أهمها الخلاف الدائر حول طبيعة النظام الإسلامي وأسسه. فلم تكن مسألة الخلافة / الإمامة، مثلا، محط اتفاق بينها؛ فالبعض منهم أعطاها أهمية وأولوية، والبعض الآخر لم ينظر إليها من المنظار ذاته.

تستند الآراء التي لا ترى ضرورة لقيام خلافة إسلامية إلى: «أن الخلافة ليست من مظاهر الإسلام حصرا. وإنما هي شكل من الأشكال التي حدثت في حقبة من تاريخ الفكر الإسلامي الطويل. وإنما الغاية هي أفضل السبل للحكم العادل ضمن حرية الجماهير الإسلامية، وما تصل إليه جموع المفكرين والعلماء والشعوب هي التي تحقق العدالة. فإذا سمي خليفة أو رئيسا أو أميرا أو قائدا ضمن حدود الشريعة دون سلطة مطلقة فهي النتيجة الرائدة للمفهوم الرئاسي في شريعتنا الإسلامية الكبرى»[2].

---

(١) فضل الله، محمد حسين: «خمس ملاحظات على العمل الإسلامي في لبنان» (٢٦٩ – ٢٧٧): **الحركات الإسلامية في لبنان**: م. س: صص ٢٧٥ – ٢٧٦.

(٢) شيخاني، محمد: «نقد بعض المفاهيم لدى التيارات الإسلامية المعاصرة» (٦٢-٦٩): **مجلة الفكر الإسلامي**: بيروت: العدد الأول / السنة ١٦: ك٢ / يناير ١٩٨٧: ص ٦٨.

أما البعض الآخر، متأثراً بالخمينية، فكان يرى العكس؛ واستند إلى قوله بضرورة قيام دولة إسلامية على قاعدة نظرية ولاية الفقيه، كرأس مدبِّر للدولة الإسلامية. والفقيه هو «الحاكم الإسلامي الذي جاء تعيينه من قبل الله، والمتوفر فيه الشرطان (العلم والعدالة)»(١). «وإن الحكومة تكون للعالم العادل: نبياً أم إماماً أم فقيهاً عادلاً»(٢). وباستثناء الفرق بالخصوصيات الشخصية والملكات الذاتية «لا فرق بين الإمام والفقيه في وظيفة القيام بإدارة شؤون المجتمع الإسلامي وفق القانون الإلهي العام»(٣). والفقيه هو نائب للإمام «والراد عليه راد على الإمام، والراد على الإمام راد على الله تعالى، وهو على حد الشرك بالله»(٤).

فبين قائل إن الخلافة ضرورة سياسية، أو قائل إنها حكم إلهي، أو قائل إنه يمكن ابتكار صيغ أخرى لكيفية الحكم في الدولة الإسلامية، تبقى إشكالية أي نظام سياسي يريد الإسلاميون مطروحة على بساط الجدل العاجز عن الوصول إلى أجوبة مُوحَّدَة. والسبب هو أن كل تيار يُسبِغ على الشروط التي يضعها، صفة القداسة التي لا تُناقش(٥).

لم تنحصر التناقضات، حول مسألة الخلافة، بين الفرق / المذاهب الإسلامية، فحسب؛ وإنما انتشرت في داخل فقهاء كل فرقة / مذهب، أيضاً. وكان العامل الجغرافي والإثني-الديني - المذهبي ذا تأثير في اتجاهات الفرق والفقهاء.

تداخلت الرؤى وتناقضت بين مختلف التيارات الإسلامية الراهنة حول مبدئية إقامة دولة إسلامية في لبنان. وكانت الرؤى متناقضة بين المذاهب من جهة، وبين التيارات في داخل المذهب الواحد من جهة أخرى. فكيف حصل ذلك؟

فحول تحديد هوية النظام السياسي في لبنان، وحول تحديد دين أو مذهب رئيس الجمهورية / ولي الأمر، نجد أن الاتجاهات والفتاوى تتضارب -أحياناً- في داخل أصحاب المذهب الواحد إلى حدود التكفير؛ فكيف بالأحرى لو نظرنا إلى المسألة من زاوية رؤى كل مذهب في مواجهة رؤى المذاهب الأخرى؟ لذا توزَّعت الاتجاهات من النقيض إلى النقيض.

تتراوح الاتجاهات والآراء والاجتهادات للفقهاء المسلمين في لبنان: بين داعٍ لقيام نظام إسلامي بقيادة مسلم كفريضة دينية منصوص عليها نصَّاً مُحكَماً؛ وبين داعٍ إلى قيام النظام الإسلامي بشروط ومراحل؛ وبين داعٍ إلى التعايش بين الأديان -كواقع تاريخي- أياً تكن هوية النظام، وأياً يكن دين الرئيس / ولي الأمر أو مذهبه، وليس من شروط عليه إلا المحافظة على العدل والمساواة بين جميع المواطنين.

---

(١) الخميني: **الحكومة الإسلامية** (ولاية الفقيه): دار القدس: بيروت: د. ت: د. ن: ص ٥١.

(٢) م. ن: ص ٥٥.

(٣) م. ن: ص ٦٠.

(٤) المظفر، محمد رضا: **عقائد الإمامية**: دار الزهراء: بيروت: ١٩٨٣م: ط ٥: ص ٦٩.

(٥) راجع بحثنا: **الردة في الإسلام**: م. س: ص ٤٣٧.

١-الاتجاه الذي يقول بوجوب قيام نظام إسلامي كامـــل:

يستند هذا التيار إلى النصوص القرآنية، وهي أوامر إلهية. وقال بعض الداعين إليـــه بتكفير كل من لا يعمل به[١]. ولم يتورع بعض هؤلاء عن تكفير «دار الفتوى اللبنانيـــة»[٢]، لأنها -كما يحسبون- خالفت **الأمر الشرعي**[٣].

ويتصوَّر بعضهم كأن المشكلة هي مشكلة ديموقراطية[٤]. ولأن الأكثرية في لبنـــان إسلامية، فمن حق المسلمين أن يقيموا النظام الإسلامي[٥].

ويدعو البعض الآخر المسلمين «أن يرفضوا أن يكون رئيس الجمهورية نصرانياً، فالله سبحانه يقول: ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا﴾»[٦].

وجماعة أخرى ترى أن إقامة سلطة إسلامية هي فريضة شـــرعية قطعيـــة لا يجـــوز إخضاعها للاجتهاد[٧].

وتهاجم جماعات أخرى، من داخل هذا التيار، كل الذين يتقاعسون عن العمل في سبيل إقامة دولة إسلامية في لبنان، لأن الله تعالى حذَّر المسلمين من الخضوع لحكـــم النصـــارى واليهود[٨]. ويدعوهم إلى أن يعودوا إلى قول الإمام الصادق: «من أحبَّ كافراً فقد أبغـــض الله، ومن أبغض كافراً فقد أحبَّ الله، وصديق عدو الله عدو الله»[٩].

وكان من أهم التيارات، التي كانت تدعو إلى إقامة الدولـــة الإســـلامية في لبنـــان، تنظيمان لهما ثقل على الساحة، وهما: حركة التوحيد في طرابلس، وأنصار إيران في لبنـان - قبل الإعلان عن تأسيس حزب الله- وقام التنظيمان ببعض الممارسات الـــتي تـــدل علـــى استعجالهم العمل في سبيل ذلك[١٠].

كثرت الدعوات التي تنادي بقيام جمهورية إسلامية في لبنان، ومنها ما صدر تحـــت اسم «الحركة الإسلامية»، التي دعت إلى تحرير لبنان من سلطة الأقلية المارونيـــة وإقامـــة

---

(١) راجع شعبان، سعيد (أمير حركة التوحيد الإسلامية في لبنان): **الحركات الإسلامية في لبنان**: م. س: ص١٢٥.

(٢) شعبان، سعيد: في حديث له مع مجلة الوحدة الإسلامية: تـــاريخ ٨ /١٢ /١٩٨٩ .نقـــلاً عـــن: **الجمهوريـــة الإسلامية في لبنان (ج٣)**: م. س: ص٨٨٨.

(٣) م . ن: ص ٨٨٩.

(٤) محمد علي الجوزو (من دار الإفتاء للطائفة السنية): **الحركات الإسلامية في لبنان** : م . س : ص ٣١١.

(٥) م . ن : ص ٣١٥.

(٦) حزب التحرير الإسلامي (ولاية لبنان): **قانون الزواج المدني هو قانون كفر**: بيان منشور في ١٩٩٨/٣/١٩.

(٧) يـــكن، فتحي: «حوار معه...» (١٩٥-٢٠٠): **الحركات الإسلامية في لبنان**: م.س: ص١٩٥.

(٨) راجع، الموسوي، صادق: «حوار معه...» (٣٢٣-٣٣٦): **الحركات الإسلامية في لبنان** :م. س: ص٣٣٠.

(٩) الموسوي، صادق: في مقال له في جريدة السفير اللبنانية بتاريخ١٩٨٩/١١/١٤: نقلاً عن: **الجمورية الإســـلامية في لبنان (ج١)**: م. س: ص٨٠١.

(١٠) شمص، محمد ومرجي، حسين: **الجمهورية الإسلامية في لبنان** (ج ١): م. س: صص ٥٦٦ – ٥٦٧.

الجمهورية الإسلامية[1]. وكانت تبشِّر بأنه «جاء عصر القوة الإسلامية التي ترفض الرضوخ والسكوت في مواجهة كيانات الكفر والظلم»[2].

كانت بعض الممارسات الشعبية تأخذ منحى التشدُّد في طرح الشعارات. ولعلَّ أساليب الحقن الطائفي كانت، أحياناً، تتجاوز الموقف الواعي. وهذا ما يفسِّره مواقف أكثر من مسؤول في داخل تيار حزب الله، الذي لم يكن يرى أن الوضع مناسب لبناء دولة إسلامية، على الرغم من أنهم كانوا يُعِدُّون الساحة الإسلامية نفسياً وثقافياً لمثل هذا الاحتمال. وهذا ما سوف نطل عليه من خلال أفكار التيار الذي يدعو إلى تأجيل قيام مثل هذه الدولة في لبنان. ومما يؤكد أن أطرافاً إيرانية كانت تقف من وراء دعوة إقامة دولة إسلامية، ما جاء من نقد له من داخل التيارات الإسلامية المؤيدة لإيران. وهذا الطرف يرى أن ثمة تباين مع بعض المسؤولين في إيران حول موضوع الحكم الإسلامي، لأن الشروط الموضوعية للحكم الإسلامي في لبنان غير متوافرة[3]. ولا يوجد هناك من يفكر بطريقة عقلانية ثم يحسب «أن تكون هناك جمهورية إسلامية في لبنان»[4].

٢- الإتجاه الذي يدعو إلى قيام نظام إسلامي في لبنان بشروط وعلى مراحل:

يسير هذا الاتجاه مسترشداً بالعقيدة الإسلامية لبناء نظام سياسي إسلامي في لبنان، لكنه لا يستعجل الأمور، ولا يتخطَّى -كما يحسب ممثلوه- المراحل والظروف المحيطة بلبنان خاصة وبالمنطقة عامة، وبوضع المسلمين في العالم بشكل أعم؛ ويستند هذا الاتجاه إلى المبادئ التالية:

- ليس الإسلام «رسالة تبشيرية فقط، وإنما رسالة تبشيرية ورسالة لإقامة مجتمع العدالة في الأرض»[5]. والأمة الإسلامية مقبلة على عمل توحيدي للشعوب في المنطقة. وهذا ما عبَّر عنه الخميني بتصدير الثورة... وعلى هذا الأساس، يعمل المسلمون حتى يصبح لبنان جزءًا من مشروع الأمة. ولكن على أن لا يُفْرَض هذا النظام على أحد. «فالشعب هو الذي يختار شكل نظامه»[6]. أي، لو أرادوا أن يطبِّقوا الإسلام، فتلك إرادتهم. وإن أرادوا شيئاً

---

(١) جريدة النهار، تاريخ ١٦ / ٣ / ١٩٨٥م: نقلاً عن: م. ن: ص ٥٧٧.

(٢) جريدة النهار: تاريخ ١٩ / ٣ / ١٩٨٥م: نقلاً عن: م. ن: ص ٥٨١.

(٣) تصريح فضل الله لمجلة الشراع اللبنانية، بتاريخ ١٨ / ٣ / ١٩٨٥م، نقلاً عن: م. ن: ص ٥٧٨.

(٤) تصريح فضل الله: جريدة النهار: تاريخ ١٣ / ٣ / ١٩٨٥م، نقلاً عن: م. ن: ص ٥٧٥.

(٥) السيد، إبراهيم أمين (كان، في تلك الفترة، ناطقاً باسم حزب الله): «حزب الله» (١٤٣-١٦٥): **الحركات الإسلامية في لبنان**: م. س: ص ١٤٦.

(٦) السيد، إبراهيم أمين: حوار معه أجرته **مجلة العهد** (**العدد٥٤**): بيروت: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م: ص٧.

آخر فيكون كذلك برأيهم. «لكن نحن لا نتحمّل المسؤولية أمام الله إن اختاروا غير الإسلام»[١].

- يقوم المشروع السياسي الإسلامي في لبنان، على مرحلتين:

- **المرحلي** :ويتمثل بإسقاط النظام الطائفي وخلق ظروف للحوار.

- **الاستراتيجي:** ويتمثل بتحضير الساحة لكثير من شروط التصور الإسلامي؛ وهذا يحتاج إلى إعداد طويل- طويل جداً - وكبير - كبير جداً[٢]. ويتم التمهيد لهذا التصور بأن يخلق الإسلام لنفسه ساحة فكرية. فأما أن يطرح نفسه، كسلطة وكحكم، في هذه المرحلة «من شأنه أن يقضي على الشعار من الأساس، لأنه يُدخِله في إطار اللعبة الطائفية»[٣].

ومن هنا تأتي مسألة رئيس الدولة، «فإذا قَبِلَ الناس أن يكون رئيس الدولة مسيحياً فهذا شأنهم»[٤]، لكن على شرط أن يتم الاختيار باستفتاء شعبي[٥].

لكن هذا لا ينفي حقيقة أن الإسلام هو سُنَّةٌ إلهية - لأن أي مجتمع يُقام على أساس غير أساس الإسلام، سيُواجَه بالفشل «هذه السُّنَّة إلهية».والحل لن يكون على أيدي العلمانيين، لأنهم «كالإسرائيليين، والعلمانية تعني فصل الدين عن السياسة...». فالمطلوب هو«حركة تغيير شاملة في المنطقة، كحركة التغيير التي بدأت من أرض إيران الإسلام... وبدأت تتنامى من خلال الواقع في لبنان»؛ لذلك على لبنان أن يكون جزءاً من حركة التغيير المنطلقة من إيران، والتي تمثّل الجمهورية الإسلامية مركزيتها على قاعدة بناء «جيل صاحب الزمان المهدي المنتظر(عج)»[٦].

- لا مانع من المشاركة السياسية في لبنان إذا كان الحكم فيه قائماً على أساس العدالة بين أبنائه؛ لا فرق بين مسيحي ومسلم...[٧]. وإن لم يكن الهدف إقامة دولة إسلامية في لبنان في ظروف غير مؤاتية، إلاّ أنه لا بُدَّ من إعداد المجتمع المسلم من خلال «بناء الأفراد وصنعتهم صناعة إسلامية، وأن يصبحوا مسلمين حقاً، وهذا سيشكّل العائلة المسلمة والمجتمع المسلم؛ هذا المجتمع يستطيع -في لبنان- أن يُنشيء دولة، وسيرتبط بالإسلام المحيط بالمنطقة»[٨].

---

(١) الطفيلي، صبحي (كان أميناً عاماً سابقاً لحزب الله): في حوار مع **مجلة العهد** (**العدد ٧٠**): بيروت: ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م: ص٢.

(٢) فضل الله، محمد حسين: حوار معه أجرته **مجلة العهد** (**العدد٥٣**): بيروت: ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥م: ص٦.

(٣) فضل الله، محمد حسين: «حوار معه...» (٢٤٣-٢٧٧): **الحركات الإسلامية في لبنان**: م. س: ص٢٥٩.

(٤) فضل الله، محمد حسين: «اخطأنا كما أخطأ غيرنا...»: **مجلة الحسناء**: م .س: ص٣٧.

(٥) فضل الله، محمد حسين: «حوار معه ...»بتاريخ ٧ /١٩٨٩/١٠: نقلاً عن: **الجمهورية الإسلامية في لبنان** (**ج٣**): م. س: ص٦٠٤.

(٦) نصرالله ،حسن: محاضرة نشرتها **مجلة العهد** (**العدد٥٥**): بيروت: ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م: صص١٠-١١.

(٧) الموسوي، عباس (أمين عام سابق في حزب الله): في حوار مع **مجلة العهد** (**العدد٣٦١**): بيروت: ١٤١١هـ- ١٩٩١م: ص٣: عامود٣.

(٨) الموسوي، حسين: «حركة أمل الإسلامية» (٢١٧-٢٣٣): **الحركات الإسلامية في لبنان**: م. س: ص ٢٢٦.

٣- الإتجــاه الذي يدعو إلى التعايش بين الأديان في لبنان كواقع تاريخي:

يقوم هذا الاتجاه علي عدد من الأسس، ومن أهمها:

- أنه يؤيد مبدئياً إقامة النظام الإسلامي في لبنان(١)،لكنه لا مصلحة للمسلمين أن يبقى هذا البلد مقسَّماً ومُجزّأً(٢). لذلك يؤيد أنصار هذا الاتجاه أن يحكم لبنان نظام غير إسلامي، على أساس أن « أي مواطن... له الحق في حياة كريمة احتماعية... دون أن يُنظَر إلى هويته أو إلى دينه»(٣).

- وينتقد كل الذين يطالبون بقيام دولة إسلامية في لبنان في هذا الظرف، لأن كل من يفعل ذلك، هو كمن ينظر «إلى الأمور بمنظار التبسيط والمثالية في القفز فوق الواقع». والسبب أنه لم يرد في الكتاب ولا في السُنَّة أي نصٌ يدعو إلى قيام دولة إسلامية(٤).

- ويخطئ من يقلّد إيران في إقامة دولة إسلامية. فالشعب هناك شعب مسلم وهو صاحب القرار في إقامة دولة الإسلام. أما لبنان، فيضمُّ عدة طوائف لها الحق في أن تمارس شعائرها على النحو الذي تريده(٥). لذا فإن تطبيق طرح دولة إسلامية في لبنان «صعب المنال... بالنظر إلى تداخل الفئات والمذاهب والقوى اللبنانية المختلفة»(٦).

- ويرى بعض مؤيدي هذا الاتجاه إلى أنه «حيث لا يتوافر للإسلام أن يقيم سلطته الشاملة يمكنه أن يزود السلطة القائمة بوقود روحي واشتراعي». وفي هذا الصدد يتمُّ التزام قول اجتهادي «يتناقله المعنيون في الشرائع ونظام الإدارة في الإسلام (حاكم كافر عادل خير من حاكم مسلم جائر)»(٧). فحتى «لو كانت الدولة القائمة غير دولة الإسلام، يمكنها أن تتعايش مع بقية الطوائف متى راعت هذه الطوائف حق المسلمين بالحياة الكريمة»(٨).

***

---

(١) قاسم، عبد الحفيظ (رئيس اتحاد العلماء المسلمين في لبنان): «حوار معه...» (٣٣٧-٣٤٣): **الحركات الإسلامية في لبنان**: م. س: ص٣٣٩. راجع، أيضاً: بابتي، عبد الله (المسؤول السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان، التي تأسَّست في العام١٩٦٤م): «الجماعة الإسلامية» (١٨١-١٩٤): م. ن: ص ١٨٤.

(٢) م . ن : ص ١٨٥.

(٣) م . ن : ص ١٨٧.

(٤) قاسم، عبد الحفيظ: **الحركات الإسلامية في لبنان**: م. س: صص ٣٤٠ - ٣٤١.

(٥) حيدر، عاكف (كان نائباً سابقاً لرئيس حركة أمل): **الحركات الإسلامية في لبنان**: م. س: ص ٨٣.

(٦) الأمين، أحمد شوقي: «حوار معه...» (٢٩١-٣٠٧): **الحركات الإسلامية في لبنان**: م. س: ص ٢٩٩.

(٧) الحر، عبد الحميد: **الحركات الإسلامية في لبنان**: م. س: صص٢٨٢-٢٨٣.

(٨) م. ن: ص ٢٨٧.

IV – الحاجات الإقليمية لمواقع سياسية في لبنان عزّزت مواقع الشيعة فيه

١– عوامل وأسباب التحالفات بين شيعة لبنان مع السوريين والإيرانيين:

منذ الاحتلال الصهيوني للبنان، في حزيران / يونيو ١٩٨٢م، وبعد أن حقق المشروع الأميركي – الصهيوني عدداً من المكتسبات في لبنان، عملت سوريا على إحباط ما حققه ذلك المشروع. ولأن القيادة الإيرانية كانت قد أعلنت الحرب ضد أميركا حوّلت اهتمامها الجدي إلى لبنان، واتّخذت لها قاعدة بين شيعته. فأسهمت الجهود السورية والإيرانية، بواسطة الشيعة في طرد القوات الأميركية من بيروت. وكانت من أهم الوسائل التي اتبعتها تفجيرات طالت السفارات ومواقع الجنود وخطف الدبلوماسيين والطائرات[1].

إن هذا النجاح جعل من الشيعة حاجة سورية وإيرانية. وكان عدد من المتغيرات قد أسس إلى نسج هذه العلاقة. وبعيداً عن اختلاف الأسباب عند كل من السوريين والإيرانيين إننا نرى من المفيد أن نعيد التذكير بأهمها:

– باتت الشيعية السياسية حاجة سورية في لبنان على أثر التناقض الذي ساد المواقف السورية وأحزاب الحركة الوطنية اللبنانية. ويعود تاريخه إلى العام ١٩٧٦م عندما دبّ الخلاف بينهما حول دعوة بعض أحزاب الحركة الوطنية إلى الحسم العسكري ضد ميليشيات الجبهة اللبنانية. حينئذٍ وقفت القيادة السورية ضد مثل تلك الدعوة، ولم يتوصّل الطرفان إلى حسم تلك الإشكالية.

– ولما انتصرت ثورة الخميني في إيران في العام ١٩٧٩م توجّهت أنظارها شطر الشيعة في لبنان بما يمثلون من ثقل بشري على إحدى أهم ساحات الشرق الأوسط، بقربها الجغرافي من الأرض الفلسطينية المحتلة، وبسبب تواجد عدد من المصالح الأميركية فيه.

– كانت، في تلك المرحلة، قد ساءت العلاقة بين القطرين العراقي والسوري من جهة، ودارت الحرب بين العراق وإيران من جهة أخرى. لهذه الأسباب وجدت سوريا وإيران مبررات للتنسيق والتحالف بينهما.

– كانت مصالح سوريا وإيران، ولكل منهما أسبابه، تقتضي التنسيق، أيضاً، في استقطاب شيعة لبنان.

---

(١) كونسلمان، جردهارد: **سطوع نجم الشيعة**: مكتبة مدبولي: القاهرة: ١٩٩٢م: ط ١:(تعريب محمد أبو رحمة).
- تفجير السفارة الأميركية في بيروت الغربية بتاريخ نيسان / أبريل ١٩٨٣م: ص ٢٥٠.
- تفجير مقر قوات المارينز بتاريخ ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣م: ص ٢٤٢.
- خطف دبلوماسيين أميركيين في العام ١٩٨٥م: صص ٢٤٩ – ٢٥٥.
- خطف طائرة أميركية في العام ١٩٨٥م: صص ٢٥٦ وما بعدها.

- قادت كل تلك المتغيرات على صعيد العلاقات، القومية - القومية أو القومية - اللبنانية، إلى متغيرات على صعيد التحالفات على الساحة اللبنانية؛ فكانت القوى الشيعية في لبنان هي التي لبّت الدعوات السورية والإيرانية. فنال الشيعة قسطاً كبيراً من الاهتمام والرعاية. واستطاعوا أن يقوموا بأدوار إيجابية تجاه تعميق تلك التحالفات، وخدمة الأغراض التي من أجلها تأسست.

- أسست سوريا تحالفاتها مع حركة أمل، فراحت إيران، أيضاً، تؤسس لبناء حصتها وتعمل على تمييزها، فبدأت التحالفات، منذ البداية، بعيدة عن الأضواء وأخذت تؤدي دورها بنجاح.

- كانت عملية الفرز في داخل الشيعة بين الحصة الإيرانية والحصة السورية تتم على نار حامية وتنافس حاد بين الطرفين الشيعيين المحليين، لكنها لم تخرج عن إطار السيطرة الكلية لمسار التنسيق بين القيادتين السورية والإيرانية. فكانت عمليات الاحتكاك محكومة بسقف قرار حاسم سوري - إيراني بالتوقف عن التناحر الدموي، مهما بلغت بشاعته في أحيانٍ كثيرة.

٢- مظاهر التناقضات السياسية والأمنية بين الجماعات المرتبطة بإيران والقيادة السورية:

لم تصل العلاقات السورية، والتحالف الراسخ بين الجماعة الشيعية المرتبطة بإيران إلى علاقتها الإيجابية بينهما إلاّ بعد سلسلة من الصراعات التي استهلكت عدداً من السنوات. وكان من أهم مظاهرها، ما يلي:

- وقوف حزب الله ضد الاتفاق الثلاثي، الذي رعته سوريا، بين حركة أمل والقوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي[١]. وكان من أهم الأسباب الظاهرة لمعارضته أن حزب الله كان يريد مواجهة المارونية السياسية وإنهاء وجودها، وليس الاتفاق معها[٢].
- كان لحزب الله موقفاً معارضاً لحركة أمل حول حرب المخيمات[٣].

- على الرغم من أن الإيرانيين كانوا يؤيدون حزب الله في مواقفه، خاصة بعد الإشكال الأمني الذي حصل بين الحزب والقوات السورية في بيروت الغربية، في العام

---

(١) راجع مواقف الحزب في مجلة **العهد**: الأعداد التالية: (٧٠) تاريخ ١٠ صفر ١٤٠٦ هـ. و (٧١) تاريخ ١٧ صفر ١٤٠٦ هـ. و (٨٠) تاريخ ٢١ ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ / أواخر العام ١٩٨٥م.

(٢) راجع مجلة **العهد**: الأعداد التالية: (٨١) تاريخ ٢٨ ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ. و(٨٣) تاريخ ١٣ جمادي الأول ١٤٠٦ هـ.

(٣) راجع مواقف الحزب في، مجلة **العهد**: العدد ١٤٦: ١٢ شعبان ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٩٨٧م، في ثكنة فتح الله، وسقط فيه للحزب أكثر من عشرين قتيلاً، فقد كان الموقف الإيراني يساعد على التهدئة والمصالحة[1].

٣-حِدَّة الشقاق الشيعي - الشيعي تنفجر صراعاً عسكرياً دامياً

ابتدأ الصراع بين حركة أمل وحزب الله منذ أن أخذت الانشقاقات في داخل الحركة تأخذ وجهاً جدياً ومؤذياً لجهازها التنظيمي. وكأن الحركة كانت تتبع سياسة منع الحزب من النمو أينما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، وخاصة في مناطق هيمنتها. ويأتي جنوب لبنان على رأس تلك المناطق. وكانت الحركة قد استلمت الأمن في منطقة جنوب لبنان بعد الانسحاب الصهيوني الجزئي منه. واستخدمت أجهزتها في سبيل الهيمنة على القرار السياسي أيضاً. ولأن الساحة قد خلت لها من بعد انسحاب القوات الفلسطينية المقاتلة إلى خارج لبنان، وبعد أن أصاب الضعف العمل المشترك لأحزاب الحركة الوطنية اللبنانية. وكان حزب الله هو من القوى الصاعدة الذي أخذ يمتلك إمكانيات مادية وعسكرية وسياسية أولاً، ولأنه يكتسب شرعيته الشيعية ثانياً، فهو حزب يتبنّى الإيديولوجية الشيعية ويتلقى الدعم الكامل من نظام الثورة الإسلامية في إيران. وإذ كان الحزب يحاول أن يعمِّق وجوده التنظيمي والسياسي من شرعية مشاركته في العمل المقاوم ضد الغزو الصهيوني للبنان، وأصبحت ساح الصراع الرئيسة معه هي ساحة الجنوب، فإن بعض المنظمين في حركة أمل كانوا يضعون العوائق في وجه مقاتلي حزب الله «المتوجهين للقيام بعمليات ضد العدو الإسرائيلي»[2].

***

(١) راجع مجلة العهد: الأعداد التالية: (١٤٠) و(١٤١) و(١٤٢) تاريخ ١٣ رجب ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م.
(٢) الموسوي، حسين: النهار العربي والدولي: تاريخ ١٠ - ١٦/ ٦/ ١٩٨٥: ص ٢٢.

٧ - موقع الشيعة في قلب الأحداث:

منذ بداية المرحلة الجديدة، أي بعد الاجتياح الصهيوني للأراضي اللبنانية في حزيران / يونيو من العام ١٩٨٢م، تقاسمت الساحة السياسية الشيعية ثلاث قوى رئيسة، وهي:

١-حركة أمل تلتزم شرعية القرار السياسي اللبناني والشيعي.

أ-على صعيد التنسيق مع القيادة السورية:

أوشكت حركة أمل على احتكار التمثيل الشيعي لولا حصول واقعتين:

الأولى: نجاح الثورة الإيرانية، ومعها نجحت موضوعة مرجعية الفقهاء ومركزية موقع الحوزة العلمية في المشروع الاجتماعي - السياسي.

أما **الثانية**، فهي الاجتياح الصهيوني للبنان في العام ١٩٨٢م، عندما انضمَّ نبيه بري -رئيس حركة أمل- إلى «هيئة الإنقاذ»، التي شكّلها رئيس الجمهورية اللبنانية، كهيئة وطنية لمواجهة آثار العدوان الصهيوني. ومن جراء انضمامه إليها دفعت حركة أمل ثمناً تنظيمياً وسياسياً كبيراً، ومنه: التصدع في داخلها، وتمّ الجهر بالولاء لخط الثورة الإسلامية في إيران[١].

فعلى أثر تلك المتغيرات في الحركة السياسية لحركة أمل انفصلت عنها بعض القوى، كما يدَّعي هذا البعض، خوفاً «من ضياع هويتها من خلال الانسجام الذي مارسه بعض قياديي الحركة، في حزيران / يونيو من العام ١٩٨٢م، مع الخطة الأميركية، والرضوخ الذي برز أمام الضغط العسكري الإسرائيلي»[٢].

كانت حركة أمل، تشارك في صنع القرار اللبناني بعد الاجتياح الصهيوني للبنان في العام ١٩٨٢م، خاصة في مؤتمرات المصالحة التي عُقِدت في جنيف ولوزان، في العامين ١٩٨٣م و١٩٨٤م. وهي كانت تأمل في أن ينال الشيعة نصيباً أكبر من قرص الجبنة اللبناني. واشتركت في الصيغة التوفيقية للنظام في لبنان، ودافعت عن لبنانيتها وعلاقتها مع سوريا. لكن تأييد حركة أمل للدولة الشرعية في لبنان كان مشروطاً بأن تكون الدولة عادلة، وتمنع أذى فئة من اللبنانيين عن فئة أخرى[٣].

---

(١) بلقزيز، د. عبد الإله: م. س: ص ٤٦.

(٢) الموسوي، حسين: **النهار العربي والدولي**: تاريخ ١٠ - ١٦/ ٦/ ١٩٨٥: ص ٢٠.

(٣) مجلة أمل: تاريخ ٨ / ١٠ / ١٩٨٢م، نقلاً عن: شمص، محمد ومرجي، حسين: **الجمهورية الإسلامية في لبنان** (ج ١): م. س: ص ١٤١.

وفي المقابل رفض التيار المتشدِّد الاتجاهات السياسية التي كانت حركة أمل تصيغها لشيعة لبنان. وأخذ يميل باتجاه تأييد العقائد التي تسير عليها الثورة الإيرانية، وأخذ ذلك التحول يؤسس لتشكيل النواة التنظيمية لحزب الله. ولذلك أخذ التيار المتشدد يجهر بوجود «أمة إسلامية واحدة يقودها الفقيه الخميني»، ويرفض أن يكون لبنان جزءاً منفصلاً عن الثورة الإسلامية في إيران[1]. وأعلن أحد المنشقين عن حركة أمل عن عزمه على العمل في سبيل قيام دولة إسلامية في لبنان، وعن تأييده للثورة الإسلامية في إيران[2].

قبل أن يتأسس حزب الله، وبعد أن تأسس ولم يَقْسُ عوده، كانت حركة أمل قد خاضت عدداً من الصراعات، التي طبعت مسيرتها بالطابع الدموي، مع عدد من التنظيمات اللبنانية، وتم ذلك على قاعدة الاستئثار بالساحة السياسية والأمنية. وبعد الاجتياح الصهيوني للبنان أصبحت حركة أمل الحليف الرئيس لسوريا، ولهذا كان التنسيق بينهما قد بلغ شتى المستويات، وقد حددت رؤية القيادة السورية لطبيعة المرحلة، وتبعاً لنهجها في خوض الصراع الدائر على الساحة الإقليمية والدولية، كل مسارات الصراع الداخلي في لبنان. فاستأثرت الحركة بمجمل القرار السياسي والعسكري والأمني في بيروت الغربية، وفي منطقتي الجنوب والبقاع، ولهذا كانت الأساس في تنفيذ ما يتعلّق بتلك الصراعات، باستثناء القتال ضد العدو الصهيوني، الذي كانت تتولاه بشكل أساسي معظم أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية، في الوقت الذي كان حزب الله يشق طريقه السياسي عن طريق انخراطه الجدي في القتال محاولاً أن يميِّز نفسه تحت إسم «المقاومة الإسلامية». وكان من أهم الأعمال العسكرية والأمنية التي كانت تنفِّذها الحركة، بعد العام ١٩٨٢م، ما يلي:

- ٦ شباط / فبراير، من العام ١٩٨٤م، للضغط على أمين الجميل، رئيس الجمهورية في تلك المرحلة. وقد سُمِّيَت انتفاضة السادس من شباط / فبراير.

- في العام ١٩٨٥م، ضد حركة الناصريين المستقلين - المرابطون، والتي كانت ذات أسباب عديدة منها: أنها لم تمتثل إلى كامل المشاريع والرؤى السياسية، ومنها تنسيقها مع المنظمات الفلسطينية الناشطة في مخيمات لبنان، ويأتي على رأسها تلك المؤيدة لحركة فتح. وقد جاء الصراع مع «المرابطون» تمهيداً لحرب المخيمات الفلسطينية.

- في أيار / مايو من العام ١٩٨٥م، ابتدأت حركة أمل معركة تحجيم منظمة التحرير الفلسطينية في مخيمات بيروت، وامتدَّت إلى مخيمات الجنوب في صيدا وصور، ولم تنته إلاَّ في العام ١٩٨٩م.

---

(١) المديني، توفيق: م. س: ص ١٤.

(٢) النهار، تاريخ ٢٣ / ٣ / ١٩٨٣م، نقلاً عن: شمص، محمد ومرحي، حسين: **الجمهورية الإسلامية في لبنان** (ج١): م. س: صص ١٥٥ - ١٥٦.

- جرت عدة مناوشات بينها وبين الحزب التقدمي الاشتراكي، ظناً من الحركة أن الحزب يقوم بمساندة منظمة التحرير الفلسطينية في أثناء القتال الذي كان دائراً بينها وبين حركة أمل، وابتدأت الجولة الأولى في تشرين الثاني / نوفمبر من العام ١٩٨٥م. واستكملت الحركة معاركها مع الحزب، فيما بعد، وكانت أعنفها في شباط / فبراير من العام ١٩٨٧م، وعلى أثرها عادت القوات السورية إلى بيروت الغربية.

-وفي العام ١٩٨٦م، خاضت حركة أمل معركة تصفية عسكرية وسياسية ضد تنظيم صغير يُدعى "حركة ٦ شباط / فبراير"، نما في الوسط السني البيروتي، ويُظنُّ أنه كان على علاقة مع المقاومة الفلسطينية ويقوم بمساعدة الفلسطينيين ضد حركة التحجيم التي كانت حركة أمل تخوضها ضدهم.

ب-على صعيد رؤيتها للنظام اللبناني:

لم تفكر حركة أمل «بإقامة دولة إسلامية على غرار ما هو قائم في إيران». لأن لبنان «يضم عدة طوائف لها الحق في أن تمارس شعائرها على النحو الذي تريده... وإذا كان بعض الطوائف... يعتبر لبنان وطناً لطائفتهم، فإن [حركة أمل تعتبر] لبنان وطناً لجميع أهله وطوائفه بالتساوي»[١].

ترفض حركة أمل الأفكار والاتجاهات، التي يقوم عليها البناء الفكري والتنظيمي لحزب الله، جملة وتفصيلاً. لأن قياديّي الحزب، ترى حركة أمل، يدَّعون أنهم حماة الإسلام. أما الآخرون، أي من الشيعة من غير حزب الله، «من الذين لا يريدون أن ينقادوا انقياداً أعمى، [يرى حزب الله أنهم من] الكَفَرة وهم الخاسرون»، كما يعمل حزب الله على «تعطيل العقل... والولاء الأعمى، والانصياع غير المشروط لبعض من نصَّبوا أنفسهم قادة على المسلمين»[٢].

كانت حركة أمل متعاونة مع الدور السوري في لبنان. وكانت اتجاهات هذا النظام ترمي إلى المحافظة على القواعد الأساسية للدولة اللبنانية، والاكتفاء بتعديل ما يمكن تعديله من الأنظمة لتحقيق الحد الأدنى المعقول من التوازن. ولهذا كانت سوريا تُسرِّع الخطى في سبيل تأمين التوازن تحسباً من خطر الدعوات التي كانت تقف من وراء العمل لقلب الوضع في لبنان إلى صراع تقوده القوى الداعية لإقامة دولة إسلامية في لبنان[٣].

---

(١) «حوار مع العقيد عاكف حيدر» (٨١ - ٨٦)، كان نائباً لرئيس حركة أمل: **الحركات الإسلامية في لبنان**: م. س: صص ٨٣ - ٨٤.

(٢) راجع مجلة **العواصف**: بيروت: العدد الثاني: تاريخ ١٢ / ١ / ١٩٩٠: مقابلة مع عاكف حيدر، نائب رئيس حركة أمل: ص ١٣.

(٣) شمص، محمد ومرجي، حسين: **الجمهورية الإسلامية في لبنان** (ج ١): م. س: ص ٦٠٣.

٢- تيار المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى:

أخذت قيادة المجلس تميِّز نفسها عن حركة أمل، وقطع رئيسه، محمد مهدي شمس الدين، علاقات المجلس مع الحركة ليصبح فوق الصراع. ورفض شمس الدين أن يتبنّى الشيعة الأنموذج الإيراني في إنشاء جمهورية إسلامية في لبنان. وإنما المحافظة على وحدته على أسس إصلاح النظام السياسي بحيث يحقق العدالة السياسية والاجتماعية بين اللبنانيين[١].

يقول رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى بعد اختفاء الصدر: «إن الشيعة في لبنان هم لبنانيون أولاً، ومسلمون ثانياً، وشيعة ثالثاً. وإن لبنانيتهم قاعدة أساسية في حقيقة وجودهم، وأي تغيير في إيران أو في أي مكان آخر، لن يزيل هذه الحقيقة»[٢]. وأعلن تأييده لقيام حكومات إسلامية «في البلدان التي تتألف شعوبها من المسلمين فقط»؛ أما بالنسبة للبنان، فيرى أنه ليس ضرورياً أن يقاتل المسلمون من أجل أن يحكموا غيرهم. وتتم المحافظة على الدين بالمساواة بين المواطنين، بحيث يتوحَّد المسلم والمسيحي في الحقوق والواجبات[٣].

يعترف المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى بدور كل من حركة أمل وحزب الله، ولكن يرفض أن يحتكر الطرفان القرار السياسي للشيعة اللبنانيين، لأنه «هدف مستحيل»، «باعتبار أن الشيعة اللبنانيين هم الذين يختارون لأنفسهم قرارهم النابع من مصالحهم الخاصة والواقعية، ومن رؤيتهم لواقعهم ولموقعهم ولمرحلتهم ولظروفهم». كما يرفض، أيضاً، «إعطاءهما صفة متصرف في الإرادة الشعبية... [لأنها] لا تستطيع التعبير عن نفسها بسبب... وجود السلاح والمسلحين»[٤].

ومن جهة أخرى أيَّد المفتي الجعفري الممتاز، وهو من داخل مؤسسة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، «هيئة الإنقاذ الوطني»، التي تشكلت في أعقاب الاجتياح الصهيوني للأراضي اللبنانية في العام ١٩٨٢م، لأنها تعبِّر عن الوفاق الوطني اللبناني[٥]. لكن تأييده كان مشروطاً بأن تعامل المناطق المحرومة بعدالة، وإلا فإنه سوف يرفع صوته متَّخذاً وجهة التعصب، وسوف يقول: «واخمينياه، وامهدياه... إلى الرايات السود القادمة من المشرق»[٦].

---

(١) المديني، توفيق: م. س: ص ١١٧.

(٢) تصريح شمس الدين: جريدة السفير، تاريخ ٩ / ٢ / ١٩٧٩م: نقلاً عن: شمص، محمد ومرحي، حسين: **الجمهورية الإسلامية في لبنان** (ج ١): م. س: ص ٦١.

(٣) م. ن: ص ٦٢.

(٤) راجع مجلة **العواصف**: بيروت: العدد الأول: تاريخ ٥ / ١ / ١٩٩٠: مقابلة مع الشيخ محمد مهدي شمس الدين: ص ١٩.

(٥) جريدة السفير: تاريخ ٢٣ / ٦ / ١٩٨٢م، نقلاً عن: شمص، محمد ومرحي، حسين: **الجمهورية الإسلامية في لبنان** (ج ١): م. س: ص ١٢٥.

(٦) جريدة النهار: تاريخ ١٠ / ٩ / ١٩٨٢م، نقلاً عن: شمص، محمد ومرحي، حسين: **الجمهورية الإسلامية في لبنان** (ج ١): م. س: ص ١٢٧.

٣- حزب الله يستكفي حيازة الشروط السياسية التي تؤهّله إلى دخـــول النادي السياسي الشيعي واللبناني.

أ- العلاقـــة بين العوامل الفكريـــــة الإيرانيـــــة وبعـــض الحركـــات الإسلاميـــة السياسيـــة:

قال الخميني: «كل من يتّبع الإسلام يجب أن يطالب بالجمهورية الإسلامية. النظـــام اللبناني غير شرعي ومجرم... يجب أن يكون رئيس جمهورية لبنان مسلماً»[١]. لأنه إذا كانت السيادة لغير المسلمين، فالإسلام يفقد سلطته ومكانته[٢]. وإن أعظم الحاكمين، وأشــدَّهم تأثيراً «إذا كان الآمر والناهي من علماء الدين ورؤساء المذاهب، أعلى الله كلمتهم»[٣].

قال منتظري، أحد آيات الله الحاكمة في إيران: «إن لبنان بلد إسلامي... كمـــا أن على الشعب اللبناني المسلم أن يتحرك باتجاه إقامة نظام إسلامي مستقل يعتمد على القـــرآن وتعاليم الإسلام، وتُراعى فيه الأقليات الأخرى تماماً»[٤].

لقد سبق بعضُ رجال الدين الشيعة، بدعوتهم إلى قيام دولة إسلامية في لبنان، كلاً من القيادة الإيرانية، ومن بعدها حزب الله. وكان على رأس هؤلاء الدعاة يقف صادق الموسوي، الذي كان يبرر قيامها بالحجج التالية:

-من واجب المسلمين أن «يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم للخروج من الهـــوان، ودفـــع هيمنة الكفار، فيعيدوا نظاماً يرتكز على الإسلام»[٥].

-«إن الأمل مقطوع من الذين يداهنون أعداءنا محافظة على مناصبهم وامتيازاتهم»[٦].

-هناك من بين المسلمين من يخضعون لسلطة المسيحيين «متغافلين عن أن الإســـلام يرفض استسلام المؤمن للكافر»[٧].

-وإذا كان الشاه، برفضه تنفيذ أحكام الله، مستحقاً لثورة الشعب المسلم ضده، فـها هو نظام سركيس، رئيس جمهورية لبنان، يتجاهل الإسلام... فأين الثورة على الكفار؟ أين حكم الله الذي حرَّم القرآن القبول بغيره؟ فليتم العمل لتحرير المسلمين من «سلطة الكافرين الخائنين... والعمل لبناء دولة الإسلام على أشلاء نظام الظلم والعمالة والكفر»[٨].

---

(١) شمص، محمد ومرجي، حسين: **الجمهورية الإسلامية في لبنان** (ج ١): م. س: ص ٥٩٠.
(٢) مجلة الحق: ١٩٧٩م: نقلاً عن: م. ن: ص ٩٤.
(٣) من فتاوى الخميني: نقلاً عن: م. ن: ص ١٦٧.
(٤) كيهان العربي: تاريخ ٢٠ / ٢ / ١٩٨٥م، نقلاً عن: م. ن: ص ٥٦٨.
(٥) في تصريح له بتاريخ ١٤ / ٥ / ١٩٧٨م، نقلاً عن: م. ن: ص ٥٠.
(٦) في تصريح له بتاريخ ٢٩ / ٥ / ١٩٧٨م، نقلاً عن: م. ن: ص ٥١.
(٧) من تصريح له بتاريخ ٤ / ٦ / ١٩٧٨م، نقلاً عن: م. ن: ص ٥٢.
(٨) في بيان منشور بتاريخ ٩ ربيع الثاني من العام ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩م: نقلاً عن: م. ن: ص ٦٤.

وصدرت مواقف أخرى، بعد انتصار الثورة. وهي، دائماً، تدعو إلى القضاء على نظام الكفر في لبنان، وتبشر بقيام مرحلة جديدة، وجاء فيها : إنه «لن يطول [سكوت المسلمين] على تحكم أقلية كافرة وعميلة، بأمة أبى الله أن يكون للكافرين عليها سبيلا»[1].

وجاء، في مذكّرة من حزب التحرير الإسلامي، ما يلي: «إن مناداة المسلمين بفكرة الوفاق والمشاركة والإصلاح لا تجوز شرعاً، ويُحرَّم الدعوة لها، أو المناداة بها، بل إنه يجب عليهم العمل لجعل لبنان يُحْكَم بالإسلام، ومن المسلمين، ولإبعاد الموارنة والنصارى عن حكمه، والمسلمون قادرون على ذلك»[2].

ب- المقدمات التي سبقت تأسيس حزب الله:

يُعيد البعض نشأة حزب الله إلى اجتماع عُقِد في العراق، في العام ١٩٦٩م*، وتقرَّر فيه تأسيس العمل الشيعي الثوري في لبنان، على أن يقوم بهذا العمل عدد من رجال الدين الشيعة الذين كانوا يتلقّون العلم في النجف. ركّز المبعوثون، وكانوا يشكّلون طليعة لحزب الدعوة، على كسب المثقفين وطلاب الجامعات لبثّ الدعوة الإسلامية.

لكن بدأت شقّة الخلاف بين تيارين:

- أحدهما يقوده موسى الصدر، الذي كان على قناعة تامة، بالحفاظ على الكيان اللبناني، والعمل مع الطائفة المسيحية.
- وحزب الدعوة الذي ركّز نشاطه على عدم القبول بحكم المسيحيين للمسلمين[3].

وبعد أن قسا عود تيار موسى الصدر ونجح في بناء مؤسسات شيعية، ومن أهمها حركة أمل، قرَّر تيار حزب الدعوة أن ينخرط في صفوف الحركة لتجذير المفاهيم الإسلامية لدى أعضائها. وكان من بين الذين زُرعوا في داخل حركة أمل بعض الذين مهَّدوا، فيما بعد، لتأسيس حزب الله في لبنان[4].

---

(١) من بيان لحركة طلبة العلوم الدينية اللبنانيين في قم، نقلاً عن: م. ن: ص ٧٣.

(٢) راجع «مذكرة حزب التحرير إلى المسلمين في لبنان»، بتاريخ رجب ١٤٠٥ هـ/ نيسان / أبريل ١٩٨٥، نقلاً عن: م. ن: ص ٦٤٠.

* ضمَّ الاجتماع رجال الدين الشيعة الآتية أسماؤهم: محمد باقر الصدر، موسى الصدر، صبحي الطفيلي، حسن الكوراني، وحسن ملك. وكان قد سبقهم إلى لبنان، وللغاية نفسها كلٌ من رجال الدين: محمد حسين فضل الله، ومحمد مهدي شمس الدين، اللذين استقرّا في منطقتيْ النبعة والدكوانة حيث يتواجد أبناء الطائفة الشيعية بكثافة. [راجع المديني، توفيق: م. س: ص ١٣٣. ووضاح شرارة: **دولة حزب الله**: م. س: ص ٧١].

(٣) المديني، توفيق: م. س: ص ١٣٤.

(٤) المديني، توفيق: م. س: ص ١٣٤.

فكانت البداية التمهيدية للتأسيس منذ التصدُّع الذي أصاب حركة أمل (أفواج المقاومة اللبنانية) في العام ١٩٨٢م. وكان من نتائجه خروج حسين الموسوي، عضو المكتب السياسي للحركة، مع مجموعة من المنشقين معه، فأسسوا (حركة أمل الإسلامية).

يقول الموسوي عن هذا الجانب: «في المؤتمر التأسيسي الأول، الذي عُقِد في صور في العام ١٩٧٦، كان يدور لغط بين الإسلاميين الرساليين المؤمنين في الحركة، وهم أساسها، وبين بعض الذين تربّوا تربية غربية، أو الذين كانوا يفكرون تفكيراً ماركسياً. كان البعض يقول إن (أمل) حركة علمانية، والبعض يقول مؤمنة، والبعض يقول إنها لا هوية لها، أو هي حركة مطلبية. الإمام الصدر، على منبر مؤسسة جبل عامل المهنية في صور، حسم هذا الأمر... وقال: (أمل حركة إسلامية، وفكرها الإسلام القرآني)».

أما في المؤتمر الرابع للحركة، الذي عُقد في آذار / مارس من العام ١٩٨٢م، فأُعلن عن أن حركة أمل هي الحركة الإسلامية التي تعتبر نفسها جزءاً لا يتجزّأ من الثورة الإسلامية. وجاء في الوثيقة السياسية الصادرة عن المؤتمر أن الحركة هي من الثورة الإسلامية بمثابة الجزء من الكل، والفرع من الأصل، والخاص من العام.

ولهذا أصبح في داخل الحركة فريقان: «فريق يسعى لتطبيق المنهج الإسلامي المتمثل بالقرآن وسيرة الرسول (ص)، وفريق آخر يقول إنه لا مجال لهذا، ويجب أن نسلك سلوكاً يتناسب والواقع الذي نعيش فيه، ولا نستطيع أن نطبّق الإسلام».

لهذه الأسباب أعلن قيام حركة «أمل الإسلامية»، ثم أعلن ارتباطها بحزب الله، وأصبحت جزءاً منه باعتباره «حالة شعبية تعمل للإسلام ومرتبطة بالثورة الإسلامية »، ولأن أمل الإسلامية تعمل للإسلام ومرتبطة بثورته، لهذا فهي «جزء من حزب الله»[1].

ولهذا دعّمت إيران أمل الإسلامية على حساب أمل اللبنانية، لأن الأولى جهرت بولائها المطلق لخط الجمهورية الإسلامية. وبها تزايَد نفوذ الفقهاء وطلاب الحوزة العلمية[2]. وأخذ مؤيدو إيران يدعون قيادة الثورة الإسلامية إلى قطع دعمها لكل من لا يلتزم بزعامة الخميني، ومنهم: بري، وشمس الدين، وقبلان[3].

ومن الحقائق التي لا يمكن تجاهلها هي أن تصدع الحركة، وغياب الصدر، جرًّا إلى إمكان استيعاب الوسط الشيعي تغييرات سياسية جديدة[4]. ومن تلك التغييرات هي تأسيس حزب الله. وتميَّزت دعواته وعقائده السياسية عن التيارات التي سبقته: حركة أمل والمجلس

---

(١) الحركات الإسلامية في لبنان: م. س: صص ٢٢٢ - ٢٢٦.

(٢) بلقزيز، د. عبد الإله: م. س: ص ٤٦.

(٣) كيهان العربي: تاريخ ٧ / ١٠ / ١٩٨٢م، نقلاً عن: شمص، محمد ومرجي، حسين: الجمهورية الإسلامية في لبنان (ج ١): م. س: صص ١٣٦ - ١٣٩.

(٤) بلقزيز، د. عبد الإله: م. س: ص ٤٢.

الإسلامي الشيعي الأعلى، خاصة في ما له علاقة بالموقف من النظام اللبناني وتأسيس دولة إسلامية في لبنان من جهة، والعلاقة بين الشيعة في لبنان ونظام ولاية الفقيه في إيران.

يبقى من المؤكد أن عدداً كبيراً من أطر حزب الله خرج متمرداً من رحم حركة أمل. وعلى الرغم من ذلك، تختلف منابت حزب الله باختلاف مراجعه وولاءاته. فالتمرد في داخل حركة أمل لم يكن السبب الوحيد في تأسيس حزب الله[1]. فهناك محمد حسين فضل الله، الذي كان قد مهَّد، بعد العام ١٩٨٢م، لقيام حزب الله بعمليات استشهادية من خلال كتابه «الإسلام ومنطق القوة»، الذي كان قد وضعه قبل ذلك بسنوات[2].

كانت الجماعات الإسلامية، أو الخمينية الولاء لاحقاً، من أكثر الجماعات التي عملت على الاستيلاء على حركة أمل من الداخل. وقد تستَّرت «بالحركة» قبل أن يحين وقت الكشف عن هويتها السياسية والمنظمة. وكان قد دخل إلى الحركة بعض من كان منتظماً في صفوف «فتح»، أو في الجبهة الشعبية، أو في الجماعة «الماوية»، أو من الخمينيين وحزب الدعوة، وبعض منهم كان من فلول التيارات الشيوعية أو الماركسية[3].

---

(١) م. ن: ص ٤٣. ومنهم: إبراهيم أمين السيد، ومصطفى الديراني، وحسن نصر الله.

(٢) عجمي، د. فؤاد: م. س: ص ٣٠٤. يمجِّد فضل الله القوة والسلطة، وهو يقول: «أن تملك القوة في الحياة ... معناه ... أن تكون نفسك لا غيرك ... وأن تمسك بزمام الحياة في عملية إدارة وقيادة ... أن تعطيك الحياة طاقاتها وثرواتها، لتُسخِّرها كما تريد، وتفجِّرها كما تشاء ... والعكس هو الصحيح ... في حالات الضعف، فإن الحياة تبدأ في الانهيار والتراجع إلى الخلف» يستشهد فضل الله بآيات من القرآن، ومنها: ﴿ إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص ﴾ الصف ٦١/ :٤. ﴿ يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم ﴾ التوبة / ٩: ٧٣. ويتابع قائلاً بأنه ليس بالكلمات، فقط، تنهي الناس عن المنكر، إنما من خلال «القوة المسلحة»، أيضاً. وليس صحيحاً أن «الكلمة هي سلاح الدين بل الرصاصة»، وليس صحيحاً أن العلماء «ينحرفون عن مهمتهم الدينية عندما يتدخلون في السياسة ... لأن ميدانهم الملائم هو المسجد».

يُقدِّم فضل الله أسانيد دينية وفكرية في هجومه على الأفكار التقليدية لفقهاء الشيعة، وفي دفاعه عن الدعوة إلى استخدام القوة، وكذلك عن واجب رجال الدين أن يتدخلوا في السياسة، فهو يقول: «قد تلتقي بالفكرة التي تسيطر على أذهان الكثيرين، وهي أن الإيمان بالله يساوي الإحساس بالضعف، وإن الإنسان المؤمن هو الإنسان الضعيف، لنرى فيها بعض ما يغرينا بالبحث عن القوة في الإسلام، لنصل إلى إثبات خطأ هذا التفكير، من أجل تغيير الواقع لدى المؤمنين في نظر أنفسهم ونظر الآخرين، ليتحوَّل إلى واقع عملي آخر». ويتابع موضحاً أن هنالك خطأ في اتجاه بعض المثقفين، الذي يصور أن الفكر الديني يوحي للإنسان بالضعف، حتى يحس بالانسحاق تحت وطأته إلى الحد الذي يشعر فيه «أن لا حول ولا قوَّة». إن مثل هذه الاتجاهات —يتابع فضل الله- تُشعِر المسلم بأنه فاقد القوة الذاتية، مما يجعله خاضعاً لأي قوة تأتي من الخارج من دون أن يملك إزاءها أية مقاومة داخلية ذاتية.

[فضل الله، محمد حسين: **الإسلام ومنطق القوة**: الدار الإسلامية: بيروت: ١٩٨١: ط ٢: صص ١٥ - ١٦.]

(٣) شرارة، وضاح: م. س: ص ٧٧.

ج- الإعــلان عن تأسيس الحزب:

أُعلِن عن تأسيس حزب الله في ١٦ شباط / فبراير من العام ١٩٨٥م. وقــد تولّــى الإعلان أحد قادته، بأول إطلالة علنية له، في رسالة وجّهها إلى الرأي العام[1]، وقال فيها ما يلي: «نعتبر أنفسنا جزءاً من أمة الإسلام في العالم... التي نصَــرَ الله طليعتــها في إيــران، وأسَّست من جديد نواة دولة الإسلام المركزية في العالم... تلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة وعادلة، تتمثّل بالولي الفقيه الجامع للشرائط، وتتجسَّد حاضراً بالخميني...».

أما حول **موقع الحزب في المعادلة اللبنانية**، فقال: «وعلى هذا الأساس فنحــن في لبنان... أمة ترتبط مع المسلمين، في كافة أنحاء العالم برباط عقائدي وسياسي متــين هــو الإسلام... ومن هنا فإن ما يصيب المسلمين في [كل الدول الإسلامية] نتحــرك لمواجهتــه انطلاقاً من واجب شرعي أساساً، وفي ضوء تصور سياسي عــام تقــرره ولايــة الفقيــه القائد...». وهو يرفض النظام في لبنان، وعلى أبنائه أن يقرروا «مصيرهم ويختاروا... شكل نظام الحكم الذي يريدونه؛ علماً بأننا لا نخفي التزامنا بحكم الإسلام، وندعــو الجميــع إلى اختيار النظام الإسلامي، الذي يكفل وحده العدل والكرامة للجميع». لكن «لا نريــد أن نفرض الإسلام على أحد [بل] ندعو الجميع إلى التعرف إليه والاحتكام إلى شــريعته... [و] اعتماد النظام الإسلامي [يتم] على قاعدة الاختيار الحر والمباشر من قِبَل الناس...»، وتتــم مواجهة النظام القائم في لبنان لأنه صنيعة للاستكبار العالمي، وهو «تركيبة ظالمة في أساسها، لا ينفع معها أي إصلاح أو ترقيع، بل لا بُدَّ من تغييرها من جذورها، ﴿ومن لم يحكم بمــا أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾».

وبهدف بناء **علاقة مع الحركات السياسية في لبنان**، وعلى رأسهم الذين ينــاضلون بدوافع إسلامية، يدعوهم إلى العمل معاً، ولكن على أساس أن الحزب لا يرتضي من أحــد «تحرشاً ولا استفزازاً»، وتزداد علاقته مع هذه الأطراف كلما ازداد التقارب الفكري بينهما. وكل معارضة للنظام اللبناني، التي تتحرك ضمن خطوط حمر فرضتها القوى المستكبرة، أو أنها تلتزم عدم إجراء أي تغيير أساسي في جذور النظام، هي معارضة شكلية، لا بُدَّ من أن تلتقي في نهاية المطاف مع النظام القائم.

ويصنِّف **حزب الكتائب اللبنانية** في دائرة أئمة الكفر. لذا، وفي سبيل بناء علاقــة سليمة مع المسيحيين، عليهم أن يبتعدوا عن الكتائبيين، الذين يشكّلون حاجزاً أمام رؤيتــهم للحقيقة، ويصدُّونهم عن سبيل الله. لذا يدعو حزب الله المسيحيين إلى الإسلام، لأن «فيــه نجاتهم وسعادتهم». وعليهم أن يلتحقوا بالركب قبل أن يأتي يوم «يعض فيه الظالم على يديه».

---

(١) «رسالة حزب الله إلى المستضعفين»، التي وجهها إلى الرأي العام في ١٦ / ٢ / ١٩٧٥م. راجع نص الرسالة في مجلة العهــد: بيروت: العدد ٣٥: تاريخ ٣ جمادى الثانية ١٤٠٥ هـ/ الموافق ١٩٨٥م.

وبعد الإعلان عن تأسيسه، استُقبِل حزب الله بكثير من الريبة والتوجس من قبل كل الأحزاب والقوى السياسية اللبنانية. وحصلت بينه وبينها الكثير من الصدامات الدموية، وكان أكثرها دموية الصدامات التي كانت تحصل بين الحزب وبين حركة أمل، خاصة في العام ١٩٨٨م(١).

إنخرط حزب الله في السياسة، وأخذ يميز نفسه بمواقف تطال مسألة الصراع مع العدو الصهيوني، وكانت مواقفه رافضة لأية تسوية سياسية مع العدو فانخرط في مقاومته عسكرياً على قاعدة الحرب الشعبية. لقد ساعده هذا العمل على البروز. وأكّد الحزب على دور علماء الدين في مشروعه السياسي الإسلامي على قاعدة نظرية ولاية الفقيه المبنيَّة -كما يحسب- على نصٍّ ديني. وهو بهذا لا يتميَّز عن الحركات الأصولية. فهو يطبق نظرية تنظيمية غاية في المركزية، أي المركزية الشديدة. وهو يطيع القرارات الصادرة عن الفقيه العادل وينفذها. لذا غدت نظرية ولاية الفقيه مرجعية فكرية وإيديولوجية لحزب الله، وتحوَّلت إلى ضرورة تنظيمية من أجل «بناء الشخصية الحزبية المنضبطة، والنظام الأمني الحديدي والمغلق، وإضفاء الشرعية على مركزية حادّة، وأحادية في القرار، وآلية تنظيمية يكون فيها مصدراً لقرار نابع من الهيئات العليا باتجاه القاعدة لا العكس»(٢).

د- الحركة الفكرية - السياسية لحزب الله: إخضاع الديني للسياسي في سبيل الحصول على ورقة دخول النادي السياسي اللبناني.

لقد اعتنت القيادة الإيرانية بإعداد رجال الدين في سبيل إعطائهم دوراً دعاوياً وسياسياً، «لأنهم وحدهم يبدون مضموني الولاء للقيادة الإيرانية ولسياساتها»، وهم القادرون على صبغ الشيعة اللبنانيين «بصبغة عميقة [تحصنهم] من التأثيرات المخالفة للنفوذ الإيراني والمنافسة له». وسعت القيادة الإيرانية إلى تعزيز التعليم الديني لتأطير الشيعة في بيروت والبقاع وجبل عامل تأطيراً متيناً، فتحل نُخَبٌ ثقافية جديدة محل النخب المدنية التي تدين بعقائد سياسية أخرى. وتقود تيارات مناهضة، ومنها حركة أمل، وتسعى إلى بث روح مختلفة تناصبها العداء(٣). لكن لم تكن القيادة الإيرانية تحتاج إلى العلماء المراجع والحجج، «بل المحرِّضين والمعبِّئين والمقاتلين»(٤).

---

(١) بلقزيز، د. عبد الإله: م. س: ص ٤٧.

(٢) المديني، توفيق: م. س: ص ١٦.

(٣) شرارة، وضاح: م. س: صص ٥ - ٦.

(٤) م. ن: ص ٩٠.

عجز الحزب عن إنتاج خطاب سياسي وإيديولوجي يواكب التطورات والتحولات العالمية والإقليمية والمحلية بسبب وقوعه في أسر إيديولوجيا الرؤية الإسلامية الإيرانية، أي في أسر نظرية ولاية الفقيه، التي لا تراعي الخصوصيات اللبنانية والعربية[1].

أما الخصوصيات اللبنانية فتنحصر بالثوابت التالية:

- هل يستطيع أن يعدِّل مفاهيمه العقائدية لتتناسب مع مفهوم الدولة في كيان تعددي، وهو الداعي إلى دولة دينية إسلامية شيعية إثني عشرية؟
- هل يمكن تطوير علاقة الحزب بالمسألة الديموقراطية، التي تميِّز الوضع اللبناني، وهو الذي يأتمر بمركزية شديدة تخضع لأوامر الفقيه العادل؟

كل ذلك لا بُدَّ من أن يتناقض مع نظرية ولاية الفقيه، التي وُضِعت من أجل مجتمع شيعي متجانس، تخضع فيه الأمة لسلطان مركزية قيادية نخبوية عليا.

منذ التسعينات انخرط حزب الله في مقاومة «إسرائيل» بشكل شبه منفرد. وأخذ يولي القضية الوطنية اهتماماً جدياً، من خلال مشاركته في الحياة السياسية اللبنانية. وقد دخل في تحالفات انتخابية مع حركة أمل ومع بعض أطراف اليسار اللبناني وبعض المسيحيين[2].

وهنا يتبادر إلى الذهن التساؤل التالي: ما هي الأسباب والعوامل التي دفعت حزب الله إلى تطوير إيديولوجيته الدينية منذ بداية التسعينات من القرن ٢٠م؟

أدرك حزب الله أن سوريا تفيد من نشاطه وعمله المقاوم، كورقة مهمة في المفاوضات بينها وبين العدو الصهيوني. لكن الموقف قد يتغيَّر إذا انسحب من جنوب لبنان. وعلى الرغم من أن العلاقات السورية - الإيرانية كانت وثيقة، إلاَّ أن النفوذ الإيراني في لبنان مرتبط بالدعم السوري له.

من أجل هذه الأسباب أعادت القيادة الإيرانية، بعد وفاة الخميني، قراءتها للوضع اللبناني من زاوية جديدة. وفيها أعطت حزب الله قدراً من الاستقلال الذاتي في اتخاذ القرارات، تمهيداً لدخول إيران في مرحلة الاندماج الإيراني مع المجتمع الدُولي.

رفض تيار في داخل حزب الله الرغبة الإيرانية وأيدها تيار آخر. وقال مسؤول إيراني، هاشمي رفسنجاني، أمام وفد من حزب الله: إن ما يبنيه وزير الخارجية الإيراني في سنوات، يهدمه شعار غير مسؤول، أو خطاب لا يأخذ بالاعتبار المصالح الخارجية الإيرانية. لذلك أعلمت القيادة الإيرانية حزب الله أنها تحرص على إقامة علاقات إيجابية مع الحكومة اللبنانية، وطلبت من قيادة الحزب أن تسعى في سبيل ممارسة الحياة السياسية وتأهيل نفسها لممارسة العمل النيابي[3].

---

(١) المديني، توفيق: م. س: ص ١٧.

(٢) بلقزيز، د. عبد الإله: م. س: ص ٤٨.

(٣) «حزب الله يواجه مصيرين» (٢٥ — ٢٦): مجلة **الوسط**: لندن: العدد ٨٢: تاريخ ٢٣ — ٢٩ / ٨ / ١٩٩٣.

٤- الاقتتال الشيعي - الشيعي حول احتواء قرار الطائفة.

كان العام ١٩٨٨م، عام الانشطار الشيعي المصحوب بمواجهات دموية بين حركة أمل وحزب الله، بحيث شهد ذلك العام انفجارات واسعة بينهما، وتوزعت على ثلاث جولات عسكرية: بدأت **الجولة الأولى** في جنوب لبنان، وفيها تمكنت حركة أمل من إخراج حزب الله منه بشكل شبه كامل. وأدت **الجولة الثانية** إلى سيطرة حزب الله على ضاحية بيروت الجنوبية، وانكفأت حركة أمل عنها بشكل شبه كامل. أما في **الجولة الثالثة**، فقد كانت بيروت الغربية ساحتها الرئيسة، لكنها لم تكتمل بسبب الموانع السورية.

كان من أهم أهداف المعارك التي حصلت بين حركة أمل وبعض التنظيمات الحزبية اليسارية هو أن يتوحَّد القرار الأمني - السياسي بيدٍ واحدة، هي يد حركة أمل؛ وتتضمن هذه الغاية منع أي تنظيم لبناني يساري من مساعدة منظمة التحرير الفلسطينية في المخيمات.

أما أهداف الصراع بينها وبين حزب الله، فقد كانت ذات أسباب ونتائج مختلفة إلى حد كبير عن أهدافها ونتائجها مع التنظيمات اللبنانية الأخرى. وكانت صورة الصراع بين الحركة والحزب تدور حول مشروعين ومرجعيتين وقوتين متنافستين على الأرض الشيعية الواحدة، وهما يختلفان على كل شيء تقريبا:

- حزب الله يُشهِر الولاء للمرجعية الإيرانية، ويعمل للارتباط العضوي مع إيران، في حين لا ترى حركة أمل العلاقة مع إيران بأكثر من صلة روحية، على أن تكون سوريا المرجع ومركز القرار الوحيد. ولهذا رفعت الحركة، في أثناء حربها مع الحزب، شعاراً يقول بأنها حرب تثبيت "عروبة لبنان".
- كانت هناك خلافات حول السلطة والنفوذ بين الشقيقين - الخصمين. فحزب الله قد أخذ يحرز تقدماً في غزو القاعدة الشعبية الشيعية بفعل المساعدات الإيرانية المالية الضخمة، وفي اختراق مراكز القوى في داخل حركة أمل.

كانت القوتان الإقليميتان: سوريا وإيران، تريان لهما مصلحة مشتركة في ترسيخ التعاون بينهما، فهما قد أنجزتا معاً عدداً من الانتصارات على حكم أمين الجميل الذي كان يرفض الوجود السوري في لبنان، وعلى إخراج القوات المتعددة الجنسيات التي رابطت في لبنان لمنع عودة الوجود العربي إليه. لكن ما إن أنجزت تلك الانتصارات، واستتبَّ الظرف لصالح نشاطاتهما السياسية والعسكرية، حتى أخذت التناقضات في المصالح تبرز إلى العلن من خلال الاحتكاكات اليومية التي كانت تحصل بين قاعدتيهما اللبنانيتيْن، حزب الله وحركة أمل. لكن التعاون بين القوتين الإقليميتين كان لا يزال ضرورياً، وأية مواجهة بين الطرفين سوف تصب خارج دائرة مصالحهما في لبنان.

لم تكن القيادة السورية لترتاح وهي ترى أن اشتباكات الطرفين تخرق مسؤولياتها الأمنية، وكانت تهديداً واضحاً لسلطتها وهيبتها؛ فعملت على انتهاج سياسة متوازنة تتعاطف

فيها مع حركة أمل، قاعدتها الرئيسة في لبنان. وكانت القيادة السورية تأخذ بعين الواقعية أن حركة أمل لم تعد قادرة على السيطرة على الساحة الشيعية بمفردها، فقد دخل العامل الإيراني بقوة وزخم إلى داخلها.

ولا يخفى أن للإيرانيين مصلحة كبرى في المحافظة على رصيدهم الشيعي في لبنان، لأن بقاء حزب الله، قاعدتهم الشيعية - اللبنانية، كان يُعدُّ التجسيد الوحيد لإحدى أهم أهداف نظام الثورة الإيرانية الإسلامية الشيعية، وهو مبدأ تصدير الثورة الإسلامية إلى خارج إيران.

تكثفت الجهود السورية - الإيرانية في سبيل لَمّ صفوف قاعدتيهما في لبنان. وكانت المفاوضات التي تدور بين الحركة والحزب، برعاية سورية - إيرانية، يحكمها تنازع أساسي وشديد، كان يلحُّ فيها حزب الله على أن لا تُقفل في وجهه أية بقعة فيها للشيعة تواجد. ولهذا كان على حزب الله أن يستعيد مواقعه في جنوب لبنان التي خسرها في معارك دامية حصلت بينه وبين حركة أمل في العام ١٩٨٨م[١].

وحاولت القيادات الشيعية أن تدخل على خط منع واستنكار وانتقاد الصراعات الدامية، فعلّق رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى على الاشتباكات العسكرية التي جرت بين حركة أمل وحزب الله في إقليم التفاح / جنوب لبنان، وبعد أن توصَّل الطرفان إلى عقد اتفاق بينهما، قائلاً: «إذا كان الهدف هو السيطرة على القرار السياسي للشيعة اللبنانيين، فهذا هدف مستحيل، لأن السيطرة على القرار السياسي ... هو أمر مرفوض، باعتبار أن الشيعة اللبنانيين هم الذين يختارون لأنفسهم قرارهم النابع من مصالحهم الخاصة والواقعية، ومن رؤيتهم لواقعهم ولموقعهم ولمرحلتهم ولظروفهم». وحول الاتفاق الذي وقّعه الطرفان بعد الاشتباكات، لم يرفض رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى أن يكون سياسياً. ولكن «إذا كان المقصود هو إعطاءهما صفة متصرف في الإرادة الشعبية... فهذا أمر... لا نوافق عليه. [وإن] الإرادة الشعبية لا تستطيع التعبير عن نفسها بسبب... وجود السلاح والمسلحين». ومن جهة أخرى يندد بالفتاوى التي تسبغ على القتال بين الشيعة صفة شرعية، ويتوجَّه إلى الذين يحسبون أن هذا القتال هو أمر ديني بإعادة النظر في فتاويهم، لأنه «تحت أي شعار [فهو] قتال غير مقبول»[٢].

***

---

(١) مجلة **المسيرة**: بيروت: العدد ١٦٢: تاريخ ٥ / ١٢ / ١٩٨٨: صص ١٢ - ١٦.

(٢) راجع مجلة **العواصف**: بيروت: العدد الأول: تاريخ ٥ / ١ / ١٩٩٠: مقابلة مع الشيخ محمد مهدي شمس الدين: ص ١٩.

VI - خاتمـــة البحث: نتائج وآفاق.

١- في تأثيرات الفكر الشيعي* على حركـــة الشيعـــة السياسيـــة:

نتيجة الفشل المتلاحق للمشروع الشيعي السياسي- المذهبي في شتى مراحل التـــاريخ الإسلامي، اتَّخذ الشيعة وسيلتين لتأجيل العمل في سبيل تنفيذه، وهما:

- مبدأ التقية.

- مبدأ الانتظار، أي انتظار عودة المهدي المنتظر، وانتظاراً لظهوره لم تُجز المبـــادئ الشيعية العمل في سبيل بناء تلك الدولة. بل حُرِّم العمل من أحل بنائها، لأنه لا يجـــوز أن يقود الدولة سوى إمام معصوم، وهذا الإمام هو محمد المهدي المنتظر، وفي حـــال ظـــهوره سوف يملأ الأرض عدلاً بعد أن مُلِئت جوراً.

أين تُؤثِّر هذه المبادئ على حركة الشيعة السياسية؟

كان لهذين المبدأين تأثيراً بالغاً، بل جذرياً، على حركة الشيعة السياسية. فأصبحـــا عائقاً بل رادعاً دينياً مقدَّساً ضد أن يعمل أي شيعي في تغيير الأنظمة السياسية. فمـــا دام المهدي غائباً، ولا يعرف أحد متى يظهر، فمن الخطأ أن يغامر الشيعي في القيـــام بحركـــة سياسية تطيح بنظام قائم، لأن البديل، في ظل الغيبة، سوف يكون نظاماً ظالماً أيضاً. ولهـــذه الأسباب لم تُزجّ الطاقات الشيعية كاملة في أية ثورة ضد المظالم، ولا يُضعف من صحة هذا الاستنتاج أن يكون هناك عدد من الأمثلة التاريخية التي تدل على اشتراك العديد من فقـــهاء الشيعة وعلماؤهم في كثير من الثورات المطلبية، التي تطال تحسين الأوضـــاع الاجتماعيـــة للفقراء من الشيعة، أو الانخراط في معارك الاستقلال السياسي للبلدان الإسلامية.

كان هذا النقص من الإيذاء واللاواقعية إلى درجة أن تجاوزه بعض الشـــيعة عندمـــا انخرطوا في صفوف الحركات الحزبية الليبرالية، وراحوا يناضلون، جنباً إلى جنب، مع شـــتى شرائح المجتمع الذي يعيشون فيه، وهم يرفعون شتى يافطات التغيير، ومنها تغيير الأنظمـــة السياسية الظالمة من دون أن تحدَّ من حركتهم نظرية الانتظار الشيعية التقليدية.

ولهذا جاءت حركة الصدر، المنفتحة على غير الأفكار الشيعية التقليدية، لكي تتصدَّى لها من دون الاصطدام معها، بل عملت -حسب اجتهادات الصدر نفسه- على هدي تلـــك التعاليم والعقائد. وهي بهذا فتحت ثغرة في دائرة الفكر السياسي المغلق للشيعة. وبمثل هـــذه الخطوة كسبت الحركة الشيعية، عندما شدَّت إليها قطاعاً واسعاً من الشيعة الذين كـــانوا طامحين لأن يحتلوا موقعاً في القيادة السياسية. وكان منهم: من يطمح لأن يلعب دوراً سياسياً

* إن الفكر الشيعي، الذي قمنا منذ البداية في البحث فيه، هو تحديداً فكر الشيعة الإثني عشرية دون غيره من الفكـــر الإسماعيلي أو الزيدي. فالفكران الأخيران لا يؤمنان بنظرية الانتظار.

من دون أن تكون في وجهه أية عوائق عقائدية مذهبية تعيق تلك الطموحات. وكان من أهم ما يخشون منه أن تكون العوائق العقائدية مبنيَّةً على أساس نصوص مقدَّسة. هذه النصوص تمنعهم، فعلاً، من أن يلعبوا دورهم السياسي الذي يطال، فيما يطال، تغيير الأنظمة السياسية الظالمة من دون خوف من إبراز نظرية الانتظار في وجههم.

وجاءت الخمينية ، أيضاً، بنظرية ولاية الفقيه، لكي تضع الفكر الشيعي على مفترق جديد. فهي قد تميَّزت عن أصلها، كما جاءت في العهد الصفوي*، بأنها لم تأت تلبية لحاجة سياسية، أي تأمين غطاء سياسي لحاكم سياسي، بل جاءت لتؤكد على أن يكون الفقيه هو الحاكم الديني والسياسي معاً. وهي عندما شرَّعت مسألتين: الخروج من إشكالية الانتظار إلى أبد الآبدين، وإلى تشريع أن يحكم دولة إسلامية غير المهدي المنتظر، أي نائبه من الفقهاء العدول، فإنما فتحت الأبواب على مصراعيها أمام الشيعة لكي ينتقلوا من الجدل حول شرعية الجهة التي يجوز لها أن تحكم المسلمين إلى البحث عن مضمون النظام الذي يؤمن لهم العدالة والمساواة. وهذا الاحتمال لم يطل انتظاره، فبرز إلى الواجهة العملية، من خلال أنموذجين: أحدهما عملي خضع للتطبيق تحت شعار حكم الفقيه في إيران، والآخر نظري، كما جاء في عقائد حزب الله في لبنان واتجاهاته السياسية:

- ففي إيران، ومن خلال الصراع بين المتشددين والإصلاحيين، انتقلت نظرية ولاية الفقيه من ضوابطها التي وضعتها النظرية الخمينية إلى رحاب أوسع، عندما دعت الخاتمية** -وهي من المدرسة الخمينية نفسها- إلى أخذ مصلحة الأمة في المقام الأول. ولهذا كانت الخاتمية جريئة عندما أعطت الشرعية لأي نظام آخر، وإن كان نظاماً غير إسلامي، على شرط تشريع مبدأ الحرية في إبداء الرأي من دون خوف.

---

* كان مفهوم ولاية الفقيه، في العهد الصفوي، يقوم على الفصل بين الولاية الدينية والولاية السياسية للفقيه. أما الخميني فقد أعطى للفقيه (الولي)، في عصر الغيبة كل ما يُعطى للإمام المعصوم، فهو يقول: «إذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عادل، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي (ص) منهم. ووجب على الناس أن يسمعوا إليه ويطيعوه» [راجع، عماد، د. عبد الغني: **حاكمية الله وسلطان الفقيه**: دار الطليعة: بيروت: ١٩٩٧: ط ١: ص ١١٨]. أما الأصل الصفوي للنظرية، فيعود إلى القرن السادس الهجري / العاشر الميلادي، وقد كان السبب الذي خرجت من أجله هذه النظرية، هو أن الشاه اسماعيل، ومن بعده ابنه طهماسب، أسس دولة شيعية وكان يريد تأمين فتوى دينية تعترف له بشرعية دولته في عصر الغيبة. فوجد في الفقيه الشيعي الشيخ الكركي مبتغاه. أفتى الكركي بتشكيل مؤسسة دينية رسمية استناداً إلى ما عدَّه (فكرة الولاية العامة للفقيه)، وتقوم على أساس أن يكون الكركي، كفقيه، نائباً عاماً عن المهدي المنتظر، وباعتبار الشاه نائباً للفقيه [راجع، عماد، د. عبد الغني: م. ن: ص ٩٥].

** يقول خاتمي، رئيس جمهورية إيران، وهو من أصحاب الخميني، ما يلي: «لم يقل [الإسلام] بأنه من الممكن لنا إجراء حكم الله بأية طريقة وأي شكل وبأي ثمن كان... [فإذا لم يرد الناس حكومة دينية] وانتخبوا حكومة لا ضوابط إسلامية لها... فإن علينا احترام رأيهم... شريطة أن تُصان آنئذٍ حريتي في نقدها، وإعلان ذلك دونما خوف». [راجع: خاتمي، محمد: **مطالعات في الدين والإسلام والعصر**: دار الجديد: بيروت: ١٩٩٨م: ط٢: صص ١٠٤ و١٠٦].

- أما مظاهر التغيير في اتجاهات الحركة السياسية الشيعية عند حزب الله في لبنان، فقد انتقلت من تكفير النظام اللبناني القائم لعدم شرعيته الإسلامية إلى تشريع التعاون معه، والعمل من ضمن مؤسساته.

ويأتي من داخل المتغيرات في الفكر الشيعي تيارات فكرية تدعم، في بعض اتجاهاتها، التيارات السياسية المُختَزَلة حتى الآن بتيارين رئيسين: حركة أمل وحزب الله من جهة، وكي تتعارض معهما في بعض اتجاهاتهما الأخرى من جهة أخرى. ومن أهم بعض تلك الظواهر، والتي تشكّل تياراً ثالثاً، يشق طريقه ويفعل ويتفاعل بغيره ومع الآخر. إن هذا التيار، وإن لم يكن بحجم العمل المنظَّم؛ بل يشكّل، بوجوده واستمراره، حاجة وضرورة في سبيل إبقاء احتمالات التغيير في الاتجاهات الفكرية والسياسية للشيعة من خلال حالة حوارية متواصلة، قد لا تؤمّنها التيارات السياسية القائمة لأنها تغرق، في أحيان كثيرة، إما بهدف الدفاع عن مصالح شرائحها السياسية، وإما بهدف الدفاع عن إيديولوجيتها التي تميِّزها داخل الطائفة الشيعية. وإن الخروج عن تلك الإيديولوجية يُضعِف تأثيراتها في البيئة المذهبية أو الدينية التي تُبرِّر لها وجودها وتضمن استمرارها. ولهذا نرى من المفيد أن نحدد، ولو بإطلالة سريعة، أهم ما تتميَّز به تلك الظواهر - التيارات الفكرية في داخل الشيعة:

ونعطي، هنا، مثالاً محمد حسين فضل الله: فهو لم يكن جزءاً من أي تنظيم، لكنه يحاور الجميع، يلتقي معهم فيما يتّفقون عليه، ويعملون على دراسة ما يختلفون حوله «بشكل لا يُسيء إلى القضية». وهو كما يقول كان يعمل «من أجل الإسلام أينما كان من دون أن أكون جزءاً منه»[1].

ويعمل فضل الله على تمييز نفسه بعدة مسائل، ومن أهمها: إن المذهب الشيعي كان يروّض مناصريه على الحرمان الدنيوي، وكان فقهاء الشيعة قد عملوا على تطوير هذا الترويض وغرسه في الروح الشيعية بتقليد (الندب)[2]. وعلى العكس منهم يمجِّد فضل الله القوة والسلطة»[3]. ويُقدِّم أسانيد دينية وفكرية في هجومه على الأفكار التقليدية لفقهاء الشيعة، وفي دفاعه عن الدعوة إلى استخدام القوة، وكذلك عن واجب رجال الدين أن يتدخلوا في السياسة[4].

---

(١) ينطبق أسلوبه في بناء العلاقات مع التنظيمات الإسلامية، على كل من: حزب الله - رئاسة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى - القاضي الجعفري الممتاز - حركة أمل - حركة التوحيد - الجماعة الإسلامية - حزب الدعوة خارج لبنان... [مجلة الشراع: تاريخ ١٦ / ٦ / ١٩٨٦: نقلاً عن توفيق المديني: م. س: ص ١٩٦].

(٢) عجمي، د. فؤاد: م. س: ص ٣٠٠. والندب هو لطم الصدور على وقع شعارات مرتَّلة حزينة تستعيد بطولات الحسين بن علي بن أبي طالب، وتُذكِّر بمأساة استشهاده. ويمارس الشيعة هذا العُرف في كل سنة في ذكرى عاشوراء، ذكرى استشهاد الحسين المشهورة.

(٣) فضل الله، محمد حسين: **الإسلام ومنطق القوة**: الدار الإسلامية: بيروت: ١٩٨١: ط ٢: صص ١٥ - ١٦.

(٤) م. ن: ص ١٥.

وعن المهدية، أي نظرية الانتظار، يتساءل فضل الله: هل يجب على الناس أن يتخلوا عن عالم السياسة؟ وهل على الشيعة أن يستبعدوا قيام دولة عادلة في غياب الإمام؟ ويجيب بأن المجتمع بحاجة إلى دولة، لكن «المسألة ليست وجود إمام معصوم، إنما حاجة المجتمع المتأصلة إلى نظام حكم لإنقاذ الناس من الإرباك والفوضى»(١).

وعن إقامة دولة إسلامية في لبنان، يقول: إن المناخات الموضوعية في لبنان ليست متوفرة للإسلام لأن يحكم فيه، ويصف الدعوات التي ترى أن الأمر هو واجب ديني، بأنها «قفزات في الفراغ»(٢).

٢- الأسباب والعوامل التي مهَّدت الطريق من أمام نجاح الحركات ذات الأهداف الطائفية السياسية عند شيعة لبنان:

لماذا استطاعت حركة أمل أن تشدَّ الشيعة إليها؟ ولماذا أخذ الشيعة، منذ تأسيس حركة أمل، يعدُّونها ممثلة لهم أكثر من الأحزاب اليسارية والتنظيمات الأخرى؟

نفتقد إلى إحصائيات دقيقة حول مستوى الوعي الثقافي والسياسي للمنتسبين إلى حركة أمل. ولكن الأرجح أن الغالبية العظمى لهم كانت أمية. لكن هؤلاء، كانوا ينشدُّون إلى حركة أمل لأنها كانت، بالنسبة لهم، بمثابة رمز مذهبي يؤمن لهم قوة الحماية المادية والمعنوية في ظل جوٍّ كانت فيه المذاهب الأخرى تمتلك ما يؤمن لها تلك الحماية. وقد ازداد تعلقهم بحركة أمل وانشدادهم إليها بعد أن أصبحت تمتلك قدرات سياسية وعسكرية وتنظيمية توحي بالثقة لهم، وهذا يعني منع ابتزازهم من أية قوة أخرى. ومن خلالها أخذوا يحلمون بأن مصلحة الشيعة التي كانت مسروقة من قبل الآخرين لا بُدَّ من أن تعود إليهم بفضل القوة التي وفَّرتها لهم الحركة، والكفيلة بتشكيل عوامل الضغط على من سلبها منهم.

لم تكن حركة أمل حزباً واضح المعالم وفق ما هو متعارَفٌ عليه، بل كانت حركة سياسية - عسكرية تضم إليها أعضاء يمكن تحريضهم واستثارتهم ودفعهم أكثر مما يمكن توجيههم(٣).

لكن حركة أمل نشأت، منذ البداية، كحركة احتجاج ذات طابع إصلاحي. فهي حركة شيعية واعية لذاتها، تحسب الالتزام بالتراث الشيعي أحد مبادئها المقرَّرة، ولكنها لا تدعو إلى إقامة دولة إسلامية أو شيعية في لبنان، وهي تعترف بلبنان بلداً يمتاز تاريخياً بالتسامح الديني.

---

(١) م. ن: ص ٢٣٦ وما بعدها.

(٢) فضل الله، محمد حسين: الحركة الإسلامية: هموم وقضايا: دار الملاك: بيروت: ١٩٩٣: ط ٣: صص ٢٥٩ - ٢٦٥.

(٣) أ. ر. نورتون: م. س: صص ٢٢٣ - ٢٢٤.

لكن، على الرغم من أن حركة أمل كانت شيعية في منطلقاتها، وكانت تمثل السقف الذي يتظلل تحته شيعة لبنان، ما هي العوامل التي دفعت بهم إلى التحول إلى صفوف حزب الله؟

لقد لاقى التوجه الإيراني استقطاباً عاطفياً في صفوف شيعة لبنان، وكان هذا مترافقاً مع استمرار سيادة مناخ اليأس. وهذا ما دفع بالعديد منهم إلى البحث لدى التشيع المتطرف عن أجوبة وحلول عجز اعتدال حركة أمل عن توفيرها[1].

هل استقر الوضع الشيعي عند حدود لن تتغير معالمها في المستقبل؟ وهل انقسامهم إلى تيارات، كما هو حاصل الآن، سيبقى من الثوابت التي لن تتغير؟

لم يستطع الشيعة حتى الآن أن يتفقوا، فوجود تيارات مختلفة ومتناقضة لا يقود إلى الاستنتاج أن مراكب الشيعة في لبنان قد رست إلى شاطئ أمين. ولأنهم لا يزالون منقسمين، فهم لم يتفقوا، إذاً، على هوية تجمعهم. فبأي اتجاه سوف يواصل الشيعة طريقهم للوصول إلى هوية واحدة، يتوحَّدون بها وتستطيع هي أن توحِّدهم؟

إننا نرى أن نحدد العوامل والظروف التي كان فيها الشيعة يقفون على هامش الحركة السياسية من جهة، وثم تحديد العوامل والظروف التي دفعت بهم إلى الواجهة، وأحياناً إلى الصف الأول بامتياز من جهة أخرى.

أما كيف تخطى الشيعة موقع الهامشية السياسية؟

للوصول إلى ما يمكن أن يوضح هذا الأمر، كان لا بُدَّ من أن نوجِّه الاهتمام إلى وحدات التغيير التالية: التعرف على مناحي الحياة الحديثة (الإعلام - السلع الاستهلاكية - التكنولوجيا وغيرها)، تغيير السكن وخصوصاً الهجرة من الريف إلى المدينة. تغيُّر العمل، كالتحول عن العمل الزراعي. إنخفاض نسبة الأمية. تغيُّر نسبة الدخل[2]. الاختلاط السكاني بين التعدديات الحضارية والطائفية. اكتساب الاتجاهات الثقافية الجديدة. وضوح الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، **نظرياً**، والانخراط، **فعلياً**، في النضال من أجلها.

فكانت من أهم العوامل والظروف التي أثَّرت في حرمانهم واضطهادهم التاريخي:

العوامل الفكرية: إضطهاد مزمن تعود جذوره إلى تاريخ مبايعة عليٍّ بن أبي طالب بالخلافة، وما جرَّته من فتن وحروب شديدة أوقعت مئات ألوف الضحايا من المسلمين. مروراً بسلسلة المحن التي تعرَّض لها أولاده وأحفاده من قبل الأمويين والعباسيين، ولم تقم لهم قائمة حتى اضطرهم الأمر إلى إخفاء آخر أئمتهم، محمد المهدي المنتظر. ومنذ ذلك الحين، لم

(١) أ. ر. نورتون: م. س: ص ١٢٨ - ١٢٩.

(٢) أ. ر. نورتون: م. س: ص ٥٢.

يمر على الشيعة ظرف واحد أمَّن لهم الطمأنينة. فإذا اطمأن بال بعض فرقهم عندما استولوا على الحكم في ظروف متباعدة ولفترات قصيرة إذا ما قيست بعمر الإسلام الطويل، إلاّ أن هدوء البال والاطمئنان لم يطل شتى الفرق الشيعية لأنها كانت، أيضاً، متناحرة بين بعضها البعض.

أسَّس الشيعة لأنفسهم نظرية الانتظار، فامتنعوا عن المطالبة بأي حق لهم في الحكم. وطال الزمن، ولم يتحقق حلم الظهور. فملّ بعضهم الانتظار. فكانت نظرية ولاية الفقيه، التي تعود بأصولها إلى العهد الصفوي، فأجازت شرعية قيام نائب للإمام الغائب، فحكم الصفويون باسم الشيعة تحت ظل تلك الإجازة. وتراجعت نظرية ولاية الفقيه بانتهاء حكم الصفويين. وانتظر الشيعة قروناً أخرى، حتى ملّ بعض فقهاء الشيعة الانتظار مرة أخرى، وكان من أبرزهم الخميني، رجل الدين الإيراني الذي فجَّر تحت قيادة نظريته أكبر ثورة إسلامية على الإطلاق في العصر الحديث وأسس جمهورية إسلامية تتبنى قيادة الفقيه العادل.

كانت حركة التغيير في البنى السياسية والدينية قد بدأت في لبنان، على أساس منحى ليبرالي قاده رجل دين شيعي معاصر، يمتلك ثقافة دينية مطعمَّة بالنظريات الليبرالية الحديثة. وتزامنت مرحلة قيادته مع وجود متغيرات على صعيد طرائق الحكم في لبنان، بالإضافة إلى متغيرات أخرى تتوافق مع مسايرة روح العصر: بأفكاره الوافدة من الغرب، والحضارة الجديدة التي أمنت للشيعة وسائل طلب العلم والمال فأنتجت نخباً حديثة بطرائق تفكيرها وطموحاتها واتجاهاتها السياسية والاجتماعية التي كانت تنتظر الظرف المناسب للانقضاض على الاتجاهات التقليدية في الفكر والسياسية تطال بطريقها النخب السياسية والدينية القديمة والتي كانت تحملها وزر التخلف والاضطهاد الذي كان يلاحق الشيعة منذ وجودهم في لبنان.

يأتي النهج الفكري الليبرالي لقيادة الشيعة في لبنان، منذ الخمسينات، مع النهج الديني المتمثل بنظرية ولاية الفقيه، لكي يجمعهما متغير واحد ومشترك، وهو الانقلاب على النظرية الفكرية التقليدية للشيعة، وهو تجويزهم للخروج من عصور التقية، وتشريعهم حركة الشيعة السياسية في عصر انتظار المهدي.

٣- لم تحصل النهضة الشيعية المعاصرة من دون اجتياز موجة الصراعات الداخلية:

بدأ الصراع، قبل الستينات، بين الزعامتين الشيعيتين السياسية والدينية، فكانت الغَلَبة فيه للزعامة السياسية. واستمر، بعد الستينات، بعد وصول موسى الصدر إلى لبنان. والسبب في ذلك أنه كانت له شخصيته المميَّزة، فشدَّ إليه انتباه النخبة الشيعية المثقفة ومعظم النخب

الشيعية الاجتماعية، فصنع الصدر موقعاً جديداً لرجل الدين الشيعي. وفي عهده بدأت مرحلة التوازن، بين السياسيين ورجال الدين الشيعة، تسير بخطى ثابتة. خاصة بعد أن أسبغ الصدر، بفرادته، خطاباً سياسياً يتمثّل فيه المصاعب والحرمان الشيعي المزمن. ولم يقف الأمر عند هذه الحدود، ولأن السلطات اللبنانية التي كان يؤرقها ابتزاز السياسيين الشيعة ساعدت في العهد الشهابي موسى الصدر على بناء مؤسسات مذهبية، كان الشيعة يحسبون أنها طريق سليم يؤمن لهم وحدة الموقف والصوت الذي يسهم في رفع الغبن التاريخي عن كواهلهم.

أما بعد غياب الصدر منذ العام ١٩٧٨م، فقد توزّع الشيعة إرث الصدر في مؤسساته التي أنشأها، فانفصلوا إلى تيارين متنافسين، وهما: تيار المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، ويمثّله عدد كبير من رجال الدين الشيعة. والتيار السياسي الذي استمر في النشاط من خلال مؤسسة الصدر السياسية، والتي تمثلها حركة أمل.

فاتّخذ الصراع الشيعي - الشيعي، منذ تلك اللحظة، وجهتين: وجهة التسييس الطائفي، أي استخدام الطائفة في خدمة المصالح السياسية. ووجهة التطييف السياسي، أي وضع السياسة في خدمة مصالح رجال الدين.

أما بعد انتصار ثورة رجال الدين الشيعة في إيران، منذ العام ١٩٧٩م، فبدأت الصراعات الشيعية - الشيعية في لبنان تتخذ اتجاهات متعارضة. ولهذا أخذنا نشهد إقبالاً واسعاً من القاعدة الشيعية على الانتماء إلى التيار الشيعي الإيراني، بسبب الانبهار الذي زرعه انتصار الزعيم الديني على أعتى قوة وهي سلطة الشاه.

منذ تلك اللحظة، اتسعت دائرة التشرذم في داخل الصف الشيعي، وأصبحت الصورة، كما يلي:

- تيار **التطييف السياسي***، والذي يمثله المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، الذي اطمأن إلى شرعيته المستمدة من تراث موسى الصدر. والذي لا يرضى أن ينافسه أحد على قيادة الشيعة روحياً، وإن كان يرضى، **مُكرَهاً**، باقتسام الحصص السياسية مع قوى أخرى، ويأتي في طليعتها حركة أمل، مؤسسة الصدر السياسية، على أن لا تتعارض اتجاهاتها مع اتجاهات رجال الدين الشيعة الممسكين برأس المؤسسة المذهبية.

- تيار **التسييس الطائفي****، والذي تمثّله حركة أمل، والذي يعد نفسه حزب الشيعة وجيشهم المدافع والمنافح عن كرامتهم ومصالحهم. وهنا تستثير حركة أمل انتباه الشيعة إلى أنها الوحيدة التي دفعت الشهداء بالمئات في سبيل رفع الظلم الفلسطيني عن كاهلهم، كما أنها رفعت عنهم ديكتاتورية الأحزاب اليسارية. وقد ارتفع شأن هذا التيار من خلال استقوائه بسوريا كقوة إقليمية فاعلة.

---

* إخضاع السياسي لخدمة الطائفي.

* * إخضاع الطائفي لخدمة السياسي.

- وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران، جاء من يزاحم التيارين بقوة وزخم شديدين، يحملان معهما إلى الساحة الشيعية أفكاراً دينية وسياسية كانت تراهن على أنها البديل الإلهي لكل ما عداها من المشاريع الشيعية الأخرى التي عرفها الشيعة في لبنان. وتقوم هذه العوامل والأفكار على دعم مادي غير محدود للجماعات الشيعية التي تتجاوب مع أفكارها الجديدة. وكانت هذه الأفكار تقوم على أعمدة سياسية لا تعترف بغير سلطان الفقيه على الشأنين السياسي والديني. وارتفع شأن هذا التيار،أيضاً، من خلال استقوائه بقوتين إقليميتين -إيران وسوريا- مع أرجحية في الولاء المذهبي والسياسي للقوة الإيرانية.

- وبقي في الظل عدد لا يُستهان به من رجال الدين الشيعة المخضرمين الذين لم ينحازوا إلى هذا التيار أو ذاك، من التيارات التي نمى بعضها في أقل من جيلين، ونما بعضها الآخر في أقل من ثلاثة أجيال. وكلاهما كان يعمل بكل جهد لتخريج أعداد من رجال الدين بالقدر الذي يفي بغرض التبشير السياسي - المذهبي.

٤- الاستناد إلى قوى من خارج القطر اللبناني يُدعِّم مواقع الشيعة:

وجد عدد كبير من اللبنانيين أنفسهم سياسياً، وما عادوا يتقبّلون أي نظام سياسي يتجاهل مطالبهم. فالجماعات التي لم تجد لمطالبها أُذُناً صاغية في داخل النظام السياسي كانت، غالباً، ما تتجه نحو القوى الخارجية المستعِدَّة لمساعدتها[1]. ولهذه الأسباب اتجهت حركة أمل الشيعية إلى سوريا، واتّجهت فئة أخرى نحو إيران، فوجدت لديها الأذن الصاغية، وبنَت لنفسها تنظيماً سياسياً وعسكرياً، فكان "حزب الله"، هو تلك الذراع.

لماذا تلجأ جماعة للاستقواء بالخارج؟ أهو من غبنٍ لاحق بها، أو من خوفٍ على مصلحة من الاستيلاء عليها من قِبَل جماعة أخرى.

أم هو الخوف من الضغط على منعها من ممارسة حقوقها الدينية أو المذهبية -كحق انتماء إلى دين أو مذهب- هو ما يدفع بجماعة ما للاستقواء بالخارج المتجانس معها دينياً أو مذهبياً أو اقتصادياً؟

في هذا العصر وُضِعت حدود جغرافية للأوطان أو القوميات، بحيث أصبحت شتى الجماعات الإثنية مُلْزَمَةَ -بقوة القانون أو بقوة الانتماء إلى وطن- بالانتماء لهذا الوطن وقوانينه، فهل يصبح من الجائز أن تستقوي تلك الجماعات أو أن تستند إلى جماعات من خارج وطنها وتكون متماثلة معها في دينها أو مذهبها وتسكن وطناً آخر؟

إذا تنازعت دولتان / وطنان / قوميتان مختلفتان لسبب من الأسباب، وكانت جماعة في كل من هاتين الدولتين / الوطنين / القوميتين تنتسب دينياً أو عرقياً أو فكرياً إلى مذهب

(١) أ. ر. نورتون: م. س: ص ٣٥.

الدولة الأخرى، فهل من الحرية في شيء أن تقف هذه الجماعة في صف المساندة للدولة الخصم؟ وإذا فعلت، فهل يجوز محاسبتها على موقفها، أم هل نعدُّ أن موقفها هو حق من حقوقها؟ وإذا جرت محاسبتها من قِبَل السلطات الحاكمة فهل تكون تلك السلطات قد تجاوزت حدود صلاحياتها؟ أو هل يكون تصرفها اعتداءً على حريات تلك الجماعة، أي انتقاصاً من حقوقها، أي اعتداءً على حقوق شرعة الإنسان؟

وإذا كان سلوك الجماعة يصب في تجاوز حدود الحرية المعترف بها، فعلى أية قواعد قانونية يمكن محاسبتها؟ فهل يجوز أن تُحاكَم على قواعد وقوانين مذهبها العرقي أو الديني أو الفكري، أم على قواعد وقوانين الدولة التي تنتسب إليها سياسياً وجغرافياً؟

إذن، كيف يمكن معالجة إشكالية استقواء الجماعات ـ الأقليات الوطنية / الفكرية / المذهبية / الدينية بجماعاتها المتجانسة معها من الخارج؟

هل يمكن أن تكون الأممية حلاً لتلك الجماعات ـ الأقليات؟

لو صحَّ هذا، سيصح، أيضاً، أن تكون الأممية حلاً توحيدياً. وستكون الأممية، بالتأكيد، دعوة صحيحة وحلاً مؤكَّداً لتوحيد شتى الانتماءات في داخل انتماء واحد تخضع له شتى الجماعات ـ الأقليات. ولو كانت الأممية على هذا المستوى لكان من الواقعي أن تنجح ولو مرَّة واحدة في التاريخ. أفليست كل الدعوات الدينية: السماوية منها أو الوضعية / الوثنية، دعوات أممية؟ فهل حققت أية دعوة منها دولة الحلم الأممي؟

على صعيد الواقع الملموس، وليس على صعيد الحلم الذي يزرع الطمأنينة النظرية في النفوس، نرى أن أية دعوة تحمل حلماً أممياً لم تستطع، حتى الآن، أن تنجح في بناء وطنية صغيرة -أي أن توحِّد جماعة صغيرة على بقعة صغيرة من الأرض- وهي أيسر منالاً بكثير من بناء دولة أممية تضم إليها العالم كله أو جزءاً من هذا العالم!!!

من هنا يأتي جوابنا، كإسهام في ورشة فكرية مُفْتَرَضَة، على الشكل التالي:

لا شك في أن لكل جماعة ـ أقلية في وطن مصالح. ولهذا الوطن حدوده الجغرافية المرسومة وحدوده القانونية الموحَّدَة. ولهذه المصالح قواعد فكرية وسياسية، أو إيمانية دينية، أو دنيوية مادية.

فإذا كانت القوانين تعترف لكل الجماعات ـ الأقليات بحقوق متساوية. وإذا كانت السلطات السياسية تعمل بصدق على تطبيق تلك القوانين بعدالة ومساواة؛ أو تعمل على تعديل تلك القوانين إذا وجدت أنها لا تحقق تلك العدالة وتلك المساواة بين شتى شرائح المجتمع على شتى انتماءاتهم الاجتماعية والفكرية والدينية... فهل هناك ما يضير من الخضوع لتلك القوانين؟

تأتي، هنا، صياغة قانون عادل ومُوَحِّد، ويأتي تطبيق هذا القانون بصدق وعدالة، حلاً منطقياً وسليماً. وساعتئذٍ تترع السكينة في نفوس الجماعات - الأقليات فتطمئن كلٌ منها على مصالحها الخاصة.

وإذا هزَّ أي بشري رأسه قائلاً: هذه طوباوية أخرى؛ فنقول: إنها أملٌ أقرب منالاً من طوباوية أُممية لم يُثبت التاريخ أنها نجحت في محطة من محطاته الطويلة.

٥- إذا كان الشيعة في لبنان قد سلكوا طريق الحصول على حقوقهم المهدورة المسار الطائفي السياسي، فهل يمكن أن نتوافق معهم على سلامة هذا المسار وصحته؟

صحيحٌ أن الشيعة لا يمكن أن يكونوا الطليعة التقدمية الرافضة بمفردها للنظام الطائفي السياسي، وأن لا يكونوا الشمعة المضيئة الوحيدة في ظلام هذا النظام، لكننا لن نتوافق معهم إذا ما أصروا على أن سلوكهم هذا هو الخيار الوحيد والأخير. فإذا كان انتزاع حقوقهم في مرحلة من المراحل قد اقتضى أن يحصِّلوها بمثل تلك الطريقة، فإن إصرارهم على استمرار خطئهم يُعَدُّ، من وجهة نظرنا، إصراراً لامنطقياً. وهو بالتالي تشريع للخطأ. فالواجب على كل الصادقين العاملين في سبيل لبنان وطني، كرابط موحِّدٍ لكل الطوائف والمذاهب على قاعدة تأمين حقوق الجميع بعدالة ومساواة، أن يُحذِّروا من أن سلوك هذا الطريق لن يُبقي حقوق أي طائفة مُصانَةً من كل المخاطر، لأن الاختلال في موازين القوى، لصالح هذه الطائفة أو تلك، لن تبقى بمنأى عن التغيير. فهي قد تتغير من مرحلة إلى أخرى في ظل اختلال موازين القوى، الداخلية والإقليمية والدولية، والتي سوف تقتضي اختلالاً بموازين القوى للطوائف اللبنانية. لأنه لن يتم تحصيل حقوقٍ أو تصحيح غبنٍ يلحق بهذه الطائفة أو تلك، إلاَّ من خلال الاتفاق الداخلي بين التعدديات الطائفية على قواعد ثابتة للعدالة والمساواة. ولن يكون «الاستناد إلى الخارج» عامل تطمين دائم وثابت، بل هو مرهون بمدى ارتباط مصالح الخارج مع مصالح الطوائف في لبنان. ونحن لو استقرأنا تاريخ علاقات الطوائف اللبنانية مع الخارج لتوصلنا إلى إثبات صحة هذا الاستنتاج، وهذا ما يُلزمنا أن نطرح، على الطائفة المارونية، التساؤل التالي: هل استطاع الغرب، بشكل عام، وفرنسا بشكل خاص أن يؤمنوا الحماية لهم في أثناء الحرب الأهلية في لبنان؟

ماذا كان يمكن للشيعة أن يفعلوا لو لم تتوفر لهم عوامل الإسناد الخارجي؟

إذا لم تتوفر لشيعة لبنان عواملُ إسناد شيعية خارجية، فهل يتمكنون من إحراز ما حصلوا عليه بفعل الدعم السوري أولاً، وفعل الدعم الإيراني ثانياً؟

وماذا يفعل المسيحيون بشكل عام، والموارنة بشكل خاص، إذا تخلى الغرب عنهم؟ أوَلم يفعلها الأميركيون معهم طوال سنوات؟

أسئلة حادة مُوجَّهة إلى كل أطراف النظام الطائفي - السياسي في لبنان. لكننا نحذِّر من أن يكون الجواب تقليد للحل الذي جاء به ميثاق العام ١٩٤٣م. وهو الذي ساوى فيه أصحاب الميثاق بين العمق العربي والعلاقة مع الغرب.

ولما كنا نميِّز بين عوامل الاستقواء الخارجية المرتبطة بمصلحة مؤقتة، وبين عوامل الاستقواء الوطني – القطري بعوامل الدعم القومي العربي المستندة إلى المصلحة القومية المشتركة، لكان علينا أن نضع العوامل الأولى في دائرة المتغيرات والثانية في دائرة الثوابت. فالأولى لها علاقة بالمنافع التكتيكية أما الثانية فلها علاقة بالمصير المشترك. وتأتي هذه المسألة لتثير السؤال اللاحق:

٦- لماذا وقفت التيارات المذهبية الشيعية في الخندق المناهض للفكرين الوطني والقومي؟

بل هل كان الشيعة وحدهم يقفون ضد هذا الفكر؟

لو استقرأنا مواقف الأحزاب والحركات اللبنانية التي تنطلق من مفاهيم طائفية أو طائفية – سياسية، سواء كانت الحركات إسلامية أم مسيحية، لوجدنا أن ما يجمعها ليس غير العداء للفكر اليساري الذي تعده من أهم أخصامها: فهو تارة فكر مستورد، وتارة أخرى فكر مخرِّب، وأحياناً فكر ملحد، وأحياناً أخرى وُجد لمحاربة الدين.

وكان زعماء الطوائف: سياسيين ودينيين، من السبّاقين إلى معاداة الفكر اليساري ومحاربته. فكان العداء للفكر اليساري هو الجامع الوحيد بين شتى الأديان والطوائف من جهة، وبين شتى الزعامات السياسية التقليدية من جهة أخرى. فماذا يعني كل هذا؟

يعمل الزعماء الدينيون على إعلان العداء من منطلقات المقارنة بين تفضيلهم التعاليم الإلهية وأوامرها على التعاليم الوضعية. ويعدون أن الصراع بين الفكرين: الديني / الإلهي كما يحسبون، والوضعي/ البشري، هو صراع وجود وليس صراع حدود.

ويعمل الزعماء السياسيون/ الزمنيون على إعلان العداء على قاعدة الدفاع عن المصالح. ولأن شعار العدالة بتوزيع الثروة هو عنوان رئيس في الأهداف الفكرية اليسارية، ففيه ما يتناقض تماماً مع مصالح أولئك الزعماء التي لن تتراكم وتنمو إلاّ في ظل اللاعدالة، أي في ظل الاحتكار وضمان حرية الحركة لرساميلهم وأموالهم لكي تحصل ما تستطيع تحصيله من الأرباح، بغض النظر عن الوسيلة.

تعيش الأحزاب اليسارية، بأفكارها الليبرالية، بين مطرقة زعماء الدين وسندان زعماء السياسة والاقتصاد. فقد تتفق الزعامتان على تسوية ما بينهما، على قاعدة أن الثروة هي نعمة من الله يعطيها من يشاء، وما على الفقراء إلاّ أن يقنعوا بالقسمة التي أصابوها من جهة، وأن يقنعوا بأن الله أنعم على الأغنياء بالثروات التي بين أيديهم، ولكن على شرط بأن يتصدَّق هؤلاء بقسم من أموالهم على الفقراء والمساكين من جهة أخرى.

لكن هل يمكن أن تنشأ علاقة سليمة، أي علاقة توفيقية بين الفكر اليساري من جهة، وكل من الفكرين: الديني، والسياسي الطبقي التقليدي من جهة أخرى؟

إننا غير واهمين بحصول المعجزة، ولهذا سوف يبقى الفكر اليساري «المتهم» الوحيد المطلوب رأسه حياً أو ميتاً من كل من الفكرين التقليديين، الديني والزمني.

لقد تبارى زعماء السياسة التقليديون مع زعماء المؤسسات السياسية الطائفية في داخل الطائفة الشيعية. فتضاءل نفوذ حماة النظام السياسي القديم، بل فَقَد بعضهم مواقعه بشكل كامل. وظهر جيل جديد من القيادات الذين لا ينتسبون إلى عائلات تقليدية. و لا بُدَّ من الإشارة أن الوضع في داخل الطائفتين المارونية والشيعية كان متشابهاً إلى حد كبير. لكن القيادات الجديدة، التي رفضت النمط السياسي القديم، لم تستطع إلاّ أن تلتزم بحماية «هوية مجتمعها الطائفي»[1].

من أهم الاتهامات التي تتوجَّه بها الحركات الطائفية - السياسية إلى الحركات والأحزاب اليسارية، ومنها الأحزاب التي تتبنَّى الإيديولوجيا القومية:

- فكرها العلماني الوضعي الذي يتعارض، بجزء كبير منه، مع التعاليم التي تعدها الحركات الطائفية ذات أصول إلهية.
- دعوتها إلى أن يكون للرباط القومي أو الوطني أولوية في العلاقات بين أبناء المجتمع الواحد، الذي يعيش على بقعة جغرافية واحدة، وهذا ما يتناقض مع ما تؤمن به الأديان باستنكار أن تحل رابطة أخرى بين أبناء المجتمع الواحد غير الرابطة الدينية.

ولأننا لن نغرق في الدفاع كثيراً عن أهمية الفكر العلماني، بأصوله الوضعية، لأن ما كُتِب عنه كان كثيراً. فإنه لا يمكننا إلا أن نُذكِّر ببعض المواقف الحادَّة التي قيلت في الردح فيه، باسم الدين والمذهبية، ولأنه قد تساوى في الموقف ضده كل التيارات الطائفية السياسية من إسلامية ومسيحية. ولأن بحثنا يأخذ الشيعة كمجال مخصَّص للبحث، فإننا ننقل نصاً حرفياً لما قيل في العلمانية: إن أي مجتمع يُقام على أساس غير أساس الإسلام، سيُواجَه بالفشل «هذه السُنَّة إلهية»[2].والحل لن يكون على أيدي العلمانيين، لأنهم «كالإسرائيليين، والعلمانية تعني فصل الدين عن السياسة...»[3]. وإن ما جاء في هذا الأنموذج من الاتهامات يُغني عن متابعة الاستدلالات.

أما حول «الجريمة»، التي يرتكبها أصحاب الاتجاهات القومية والوطنية عندما يؤمنون بأن الرابطة الوطنية أو القومية هي الرابطة الوحيدة التي تشد أبناء المجتمع الواحد، فأقل ما يُقال في اتجاهاتهم إنهم مُعادون للإسلام. لأنهم يدعو إلى عصبية، والعصبية مكروهة في الإسلام!!

---

(١) أ. ر. نورتون: م. س: ص ٣٧.

(٢) نصرالله ،حسن: في محاضرة له نشرتها مجلة العهد (العدد٥٥): بيروت: ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م: ص١٠.

(٣) م . ن : ص ١١.

وهنا لا بُدَّ من أن نتساءل: هل العصبية هي معصية ارتكبها أصحاب الفكر الوطني أو القومي لوحدهم؟ بل هل فعلاً لا يمكن لأية دعوة قومية إلاّ أن تكون مقترنة ومتلازمة مع العصبية؟ هل لا يوجد فكر ديني على مر العصور في التاريخ الذي وصل إلينا حتى الآن مُثقلاً بالعصبية والتعصب؟

- حُكِم على سقراط بالموت، وجرَّعوه السُمَّ، لأنه آمن بآلهة غير تلك التي آمنت بها أمته. وهل كان غير التعصب الديني هو الذي أصدر الحكم؟

- جاء في الإنجيل نصاً يحكم بالموت على من يختار آلهة غير إله **اليهود والمسيحيين:** [١] إذا قام بينكم متنبئ أو رائي حلم...[٢] ...وقال لك تعال بنا إلى آلهة غريبة... فنعبدها[٥] وذلك المتنبئ أو رائي الحلم يُقتَل...[٦] وإن أغراك في الخفاء أخوك ابن أمك... [٨] ... لا تشفق عليه عينك ... ولا تستر عليه [٩] بل اقتله قتلاً... [١٠] ترجمه بالحجارة حتى يموت...(١). وهل غير التعصُّب هو ما دعا التعاليم اليهودية والمسيحية كي تأمر بقتل من يدعو إلى آلهة أخرى غير إلههم؟

- جاء في السُنَّة النبوية، **عند المسلمين:** «من غيّر دينه فاضربوا عنقه»(٢). وهل غير التعصُّب للإسلام هو ما دعا الرسول إلى الأمر بقتل من يرتدّ عن الإسلام؟

إن التعصب ليس سوى حالة نفسية- احتماعية تساعد الجماعة على حماية نفسها، سواء كانت تلك الجماعة تنتسب إلى قوم واحد متجانس يقوم على النسب إلى جدٍّ واحد، أو كانت جماعة دينية، أو جماعة مذهبية... لكن هل من المستحيل أن يحل التوافق بين الجماعات المنغلقة بديلاً للتناحر؟

كانت العصبية القبلية عائقاً أمام انتشار الدعوة الإسلامية في مراحلها الأولى، فجاء الإسلام لكي يُحلَّ محلّها العصبية للإسلام. فهل أصبحت العصبية -في مثل هذه الحالة- مفهوماً إيجابياً بعد أن كانت مفهوماً سلبياً؟

كان من أهم أغراض العصبية القبلية هي حماية القبيلة وأفرادها، ولم يكن هناك راية أشد تأثيراً على أبناء القبيلة الواحدة من مناشدتهم الدفاع عن أعراضهم وكرامتهم، وليس الوقوف في وجه غزو القبائل الأخرى سوى مظهر واضح من مظاهر تأثيرات العصبية، فهي كانت مظهراً إيجابياً. وجاء الإسلام بدعوة توحيدية سياسية للقبائل العربية عمل على إحلال العصبية للإسلام -كدعوة سياسية عملت على توحيد العرب- مكان العصبيات القبلية التي كان يتمزقها التناحر والغزو المتبادل. وكان الإسلام، خاصة في مراحله الأولى، لكي يشد أزره بحاجة أيضاً إلى عصبية إسلامية تجمع المسلمين من حولها. ولما كانت العصبيات القبلية

---

(١) **الكتاب المقدّس (العهد القديم):** المطبعة الكاثوليكية: بيروت: د.ط: ص ٣٢٢.

(٢) بن أنس، مالك: **الموطأ** :دار إحياء العلوم: بيروت: ١٩٨٨: ط ١: ص ٥٥٩.

مصدر إزعاج وعائقاً يحول، في أحيان كثيرة، دون أن يكون المسلمون بنياناً مرصوصاً في معارك الغزو ضد القبائل التي لم تنتسب إلى الإسلام، كان لا بُدَّ من التأكيد على سلبيتها من جهة وعلى إيجابية العصبية الإسلامية من جهة أخرى. بهذا المعنى، فإذا كانت الدعوة الإسلامية قد قضت على عصبية قبلية فهي قد أحلّت مكانها عصبية إسلامية.

فالموقف من العصبية، هنا، ليس له علاقة بقبح أو حسن بذاتها، لكن الموقف منها تفضيل عصبية على أخرى. واستمر هذا المفهوم سائداً حتى الآن، وهو الذي دعا كثيرين من الفقهاء المسلمين، من شتى المذاهب، إلى رفض القومية بشكل عام، والقومية العربية بشكل خاص لأنها تُحِلُّ عصبية أخرى بديلاً للعصبية الإسلامية.

واستناداً إلى ذلك، علينا أن نرفض مظاهر العصبية أياً تكن مصادرها. سواء نُسبت إلى إيديولوجية وضعية، أو نُسِبَت إلى إيديولوجية دينية أسبغ عليها أصحابها الصفات القَدسية. والعصبية المرفوضة، هنا، هي عصبية الانغلاق والتي يعبِّر عنها قول أو ما جاء بمعناه: أن ترى شرار قومك خير من خيار قوم آخرين.

ولهذا يصبح من الضرورة بمكان أن ينظر كل الفقهاء المسلمين إلى المسألة القومية، وعلى رأسها القومية العربية، بمنظار عقلي، بحيث يتحول إلى موقف إيجابي. ويترتب على الإصرار على المواقف السلبية من المسألتين: الروابط القومية والوطنية نتائج خطيرة على بنيان المجتمعات الواحدة التي تتشكل من تعدديات دينية أو مذهبية دينية أو تعدديات حزبية أو فكرية، فما هي النتائج المترتبة؟

أدركت الحركات السياسية الشيعية في لبنان جزءاً من تلك المخاطر عندما تحوَّلت من خطابها المذهبي السياسي، الذي كان يستخدم أسلوب التكفير، خطوة إلى الأمام عندما جوَّزت استثناء لبنان من شمولها بهذا الخطاب. وراحت تُعِدُّ نفسها كي تلعب دوراً سياسياً من داخل التركيبة السياسية اللبنانية كما هي قائمة. وبهذا دلّت أنه لا علاقة للموقف من النظام اللبناني بالعقائد الدينية، لأنها عندما تنتقل من نقده وتكفيره على أساس نصٍّ ديني مُحكَم إلى إجازة العمل من داخله تكون بذلك قد ارتدَّت عن القول بقدسية النص. وبهذا نخلص إلى الاستنتاج أن النص، الذي كانت تتحصن وراءه تلك التيارات بحجة أنه نص مقدس، لم يعد كذلك. وهذا لا يعني أقل من أن قدسية النص هي مسألة سياسية دنيوية لا علاقة له بأي أمر إلهي. وهو، بمثل هذا الاستنتاج، يقترب من منابع وضعية أكثر مما يقترب من منابع إلهية.

أما ما لم تتخلص منه بعض الحركات السياسية الشيعية، فهناك العديد من المسائل التي يُسبغون عليها صفة القداسة والإيمان الديني المقدَّس، كمثل الإصرار على أن المقاومة الإسلامية تتميَّز بروحية تفوق ما عداها من وسائل وأساليب المقاومات الأخرى. وهم بذلك احتكروا العمل المقاوم في لبنان تحت حجة أن إسلاميته هي خير ضمان للحصول على نتائج

نوعية وجذرية. فما هي الآثار السلبية التي تركها هذا الادّعاء على مسيرة العمل السياسي العسكري في مقاومة العدو الصهيوني؟

من أهم نتائجه أنه قد جعل كل عمل مقاوم يأتي باسم اليسار غير مجد. وألغى دوراً كان يجب على المذاهب الإسلامية الأخرى أن تقوم به. وألغى دوراً كان يجب على المسيحيين أن يقوموا به أيضاً. وهو بهذا ألغى مشاركة قوى عديدة في مهمة من أهم المهام الوطنية وأقدسها على الإطلاق، وهل هناك أهم من أن يتشارك كل أبناء المجتمع الوطني في تحرير أرضهم؟ إن ذلك يعني، أن المنهجية المذهبية في احتكار العمل المقاوم، يخلق شرخاً بين أبناء المجتمع الوطني الواحد بين من قام بعبء التحرير وبين من مُنِع عن القيام بواجبه لأكثر من سبب.

لقد أغفلت محبة الكسب الفئوي إيجابيات العمل الجبهوي الوطني، وهو كان الأقدر على أن يصهر نفوس جميع اللبنانيين في أتون إسهام الجميع في حصد نتائج النصر. يتفاعل هذا الشعور على الرغم من أن الجميع قد أعطوا للنتائج التحريرية حق قدرها. ولكن هل أعطت تلك النتائج مكاسب سياسية متميِّزة للطرف الذي مارس منفرداً العمل المقاوم في المراحل الأخيرة؟

أغفل الخطاب السياسي – الديني للمقاومة الإسلامية عوامل أخرى كان لها أثر كبير وحاسم في إيصال نتائج المقاومة الإسلامية إلى ما وصلت إليه، ويأتي على رأسها ما يلي:

– عوامل الإسناد الإقليمي المستندة إلى العمق المذهبي الشيعي. وإن لم نتوقف عندها طويلاً لأنها تخدم الادّعاء بالروحية المتميزة للمقاومة الإسلامية، فالداعم ينتسب إلى المذهب الإسلامي للمقاوم.

– عوامل الإسناد الوطنية، والتي تمثّلت بشتى التسهيلات الرسمية والأمنية التي وضعتها السلطات اللبنانية في خدمة المقاومين. ولا يخفى أن السلطة الرسمية غير ذات لون واحد: دينياً ومذهبياً وسياسياً. وهي بدون شك من العوامل الرئيسة والأساسية فيما لو كانت غير متوفرة لوقع العمل المقاوم في أكثر من مأزق.

– عوامل الإسناد القومي، سواء كان الدعم رسمياً، ومن أهمه عامل الدعم السوري، إذ بدونه لما كان لعوامل الإسناد الإقليمي تأثيراتها الملموسة. وإذا كنا لن نتناسى التأييد الشعبي العربي العارم يصبح من الواضح أن العامل الديني لم يكن وحيداً عندما تصدّى لمهمة تتطلب بلا شك جهود كل تلك العوامل الوطنية والقومية.

لم يبق ما تتميَّز به المقاومة الإسلامية بأكثر من استخدام شعارات في التعبئة مغايرة في المضمون الإيديولوجي لغيرها من التيارات التي كانت منخرطة في الصف المقاوم. لكن تلك الشعارات الأخرى، بإيديولوجيتها وخطابها الوطني أو القومي، لم تكن لتعطي نتائج تقل أهمية عن النتائج التي أعطتها المقاومة الإسلامية.

وكي لا تنساق التيارات السياسية الشيعية مع نتائج تبتعد بها عن الواقع، نقول: لم تكن شعارات المقاومة الإسلامية أكثر فعلاً في النفوس من الشعارات الوطنية والقومية. ولم يكن عملها ليصل إلى ما وصل إليه من نتائج لولا شتى مصادر وعوامل الدعم والإسناد التي وُضِعت في خدمتها: ويأتي على رأس تلك العوامل التي كان بعضها وطني وبعضها الآخر قومي. فاستناداً إلى هذه الحقائق نجزم، على الرغم من أنه لا يجوز استخدام مصطلحات الجزم والحتمية في الدراسات الموضوعية، بأنه من الخطأ الفادح أن تقع التيارات التي تحسب أن المقاومة لم تكن لتعطي النتائج ذاتها فيما لو لم تتحول إلى الأساليب الإسلامية وشعاراتها. ومن مصلحتها الموضوعية أن لا تقف في الخندق المناهض والمتناقض مع التيارات الوطنية والقومية.

***

يبقى، أخيراً، التساؤل الذي كان استهلالاً لهذه الدراسة: إلى أين يصل مستوى العلاقة بين الفكر الديني والسياسة؟ أي هل يستطيع الفكر الديني، بما يحمل من مقدَّسات، أن يلزم الجماعات الدينية بأن لا تخرج عن ذلك النص؟

إنا نرى، من خلال نتائج هذه الدراسة، أن جنوح زعماء المذهب السياسيين، وزعمائه الدينيين، يعملون على إخضاع النص الديني إلى الدرجة التي يبعدونه فيه عن قدسيته عندما يحاولون أن يقاربوا النص المقدس مع الواقع السياسي والاقتصادي المُعاش.

فإذا كان حراس المذاهب والأديان يحسبون أن النص الديني هو من الجوامع الوحيدة بين أبناء المذهب الواحد أو الدين الواحد، فإنهم يدفعون بنا إلى التساؤل: ولماذا يتقاتل أبناء الدين الواحد أو أبناء المذهب الواحد؟*

من هنا لا بُدَّ من العودة إلى ما قال به كثير من فقهاء الشيعة*، بأن الهدف الأسلس من أي نظام سياسي هو خدمة مصالح الناس. فهل يبقى أمام الشيعة، وغيرهم من الطوائف والمذاهب الإسلامية والمسيحية إلاَّ أن يتَّجهوا، على قاعدة الناسخ والمنسوخ، ليس بدلالاتها الإلهية المقدَّسة، بل بدلالاتها التعددية التطويرية التغييرية، إلى إخضاع الشريعة لمصالح البشر؟

*****

* راجع كأمثلة، حول معارك المواجهة، ما صدر عن لقاء ضمَّ أربعة من قياديِّي الشيعة: الزمنيين والروحيين، في مجلة **العهد**: العدد ٦٤: ٢٨ ذي الحجة ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥م. راجع، أيضاً، مجلة **العهد**: العدد ٦٥: ٥ محرم ١٤٠٦هـ، حول معارك طرابلس. والعدد ٦٧: ١٩ محرم ١٤٠٦ هـ. سقط في تلك المعارك حوالي ٥٥٠ قتيلاً، و١٥٠٠ جريح، ونصف مليون مهجَّر.

* من أمثال محمد خاتمي، ومحمد حسين فضل الله، وأحمد شوقي الأمين، ومحمد حسن الأمين، وعبد الحميد الحر، ومحمد جواد مغنية...

الملاحق

ملحق رقم (١)

الوزراء الذين مثّلوا الشيعة بين ٢٥ / ٩ / ١٩٤٣ و ٨ / ٧ / ١٩٧٣

التاريخ	إسم الوزير	الوزارة
١٩٤٣/٩/٢٥	عادل عسيران	الإعاشة والتجارة والصناعة
١٩٤٤/٧/١١	محمد الفضل	التجارة والصناعة والبريد
١٩٤٥/١/٩	أحمد الأسعد	الأشغال العامة والصحة
١٩٤٥/٨/٢٢	أحمد الأسعد	الدفاع الوطني والزراعة
١٩٤٦/٥/٢٢	أحمد الحسيني	العدل
١٩٤٦/١٢/١٤	صبري حماده	نائب رئيس مجلس الوزراء والداخلية
١٩٤٧/٦/٧	أحمد الحسيني	العدل
١٩٤٨/٧/٢٦	أحمد الأسعد	الأشغال العامة
١٩٤٩/١٠/١	أحمد الأسعد	الأشغال العامة
١٩٥١/٦/٧	رشيد بيضون	الدفاع الوطني
	محمد صفي الدين	البريد والأنباء
١٩٥٢/٢/١١	أحمد الحسيني	الأشغال العامة
	حسين العبد الله	البريد والأنباء
١٩٥٢/٩/٣٠	سليم حيدر	التربية والصحة والشؤون الاجتماعية
١٩٥٣/٤/٣٠	رشيد بيضون	البريد والصحة
١٩٥٣/٨/١٦	كاظم الخليل	الزراعة والصحة
١٩٥٤/٣/١	كاظم الخليل	الزراعة والصحة
١٩٥٤/٩/١٦	سليم حيدر	الزراعة والبريد
١٩٥٥/٧/٩	سليم حيدر	الزراعة والبريد
١٩٥٥/٩/١٩	كاظم الخليل	البريد والشؤون الاجتماعية
١٩٥٦/٣/١٩	محمد صبرا	الأنباء والبريد
١٩٥٦/٦/١٨	محمد صبرا	الأنباء والبريد
١٩٥٦/١١/١٨	محمد صبرا	الأشغال العامة والبريد
١٩٥٧/٨/١٨	كاظم الخليل	الزراعة والاقتصاد والتصميم
١٩٥٨/٣/١٤	رشيد بيضون	الدفاع
	كاظم الخليل	الاقتصاد
١٩٥٨/٩/٢٤	محمد صفي الدين	التربية والصحة
١٩٦٠/٥/١٤	حسن عوض المقداد	الصحة
١٩٦١/٥/٢٠	محمد صفي الدين	التربية والعمل والشؤون الاجتماعية
١٩٦١/١٠/٣١	علي بزي	الصحة

	كامل الأسعد	التربية
١٩٦٤/٢/٢٠	رضا وحيد	العمل
	محمد كنيهو	الصحة والبريد
١٩٦٤/٩/٢٥	رضا وحيد	العمل
	محمد كنيهو	الصحة والبريد
١٩٦٤/١١/١٨	علي عرب	الزراعة
	غالب شاهين	التربية
١٩٦٥/٧/٢٥	سليمان الزين	التربية
	محمد كنيهو	الصحة. واستبدل برضا وحيد
١٩٦٦/٤/٩	كامل الأسعد	الموارد والصحة
١٩٦٦/١٢/٦	سليمان الزين	العمل والتربية
١٩٦٨/٢/٨	رشيد بيضون	العدل والتربية
١٩٦٨/١٠/١٢	علي عرب	الخارجية والسياحة
١٩٦٩/١/١٥	عادل عسيران	الداخلية
	حسين منصور	التصميم. واستبدل بمحمد صفي الدين
	عبد اللطيف الزين	الزراعة
١٩٦٩/١١/٢٥	عادل عسيران	العدل
	رفيق شاهين	العمل
	عبد اللطيف الزين	الزراعة
١٩٧٠/١٠/١٣	حسن مشرفية	التصميم
	جعفر شرف الدين	الموارد
١٩٧٢/٥/٢٧	صبري حماده	الأشغال
	كاظم الخليل	العمل
	أنور الصباح	الاقتصاد
١٩٧٣/٤/٢٥	كاظم الخليل	العدل
	فهمي شاهين	الزراعة
	علي الخليل	السياحة
١٩٧٣/٧/٨	صبري حماده	الزراعة
	كاظم الخليل	العدل
	فهمي شاهين	الإعلام
	علي الخليل	وزير دولة



ملحق رقم (٢)

الأدوار التشريعية وأسماء ممثلي الشيعة في المجلس النيابي منذ ٢١ / ٩ / ١٩٤٣ حتى ٣٠ / ٤ / ١٩٧٢م

الدور التشريعي الخامس: ٢١ / ٩ / ١٩٤٣ - ٨ / ٤ / ١٩٤٧:

المنطقة	أسماء النواب
بيروت	محمد بيضون
جبل لبنان	أحمد الحسيني
الجنوب	عادل عسيران - محمد الفضل - أحمد الأسعد - كاظم الخليل - علي العبد الله - رشيد بيضون - رياض الصلح.
البقاع	صبري حماده - إبراهيم حيدر.

الدور التشريعي السادس: ٢٥ / ٥ / ١٩٤٧ - ٢٠ / ٣ / ١٩٥١:

المنطقة	أسماء النواب
بيروت	رشيد بيضون
جبل لبنان	أحمد الحسيني
الجنوب	عادل عسيران - محمد الفضل - أحمد الأسعد - رياض الصلح - محمد صفي الدين - يوسف الزين - محمد علي غطيمي.
البقاع	صبري حماده - إبراهيم حيدر.

الدور التشريعي السابع: ٥ / ٦ / ١٩٥١ - ٣ / ٥ / ١٩٥٣:

المنطقة	أسماء النواب
بيروت	رشيد بيضون
جبل لبنان	أحمد الحسيني - عبد الله الحاج.
الجنوب	محمد الفضل - أحمد الأسعد - رياض الصلح - محمد صفي الدين - محمد علي غطيمي - علي بزي - علي بدر الدين - حسين العبد الله - سليمان عرب.
البقاع	صبري حماده - إبراهيم حيدر.

الدور التشريعي الثامن: ١٢ / ٨ / ١٩٥٣ - ٧ / ٥ / ١٩٥٧:

المنطقة	أسماء النواب
بيروت	عبد الله الحاج.
جبل لبنان	- - - - -
الجنوب	عادل عسيران - أحمد الأسعد - يوسف الزين - كامل الأسعد - كاظم الخليل.
البقاع	صبري حماده - سليم حيدر.

الدور التشريعي التاسع: ١٢ / ٨ / ١٩٥٧ - ٤ / ٥ / ١٩٦٠:

المنطقة	أسماء النواب
بيروت	رشيد بيضون
جبل لبنان	محمود عمار.
الجنوب	كامل الأسعد - علي بزي - عادل عسيران - يوسف الزين - محمد الفضل - كاظم الخليل - رضا وحيد. -
البقاع	صبري حماده - إبراهيم حيدر - شفيق مرتضى.

الدور التشريعي العاشر: ١٨ / ٧ / ١٩٦٠ - ١٩ / ٢ / ١٩٦٤:

المنطقة	أسماء النواب
بيروت	محسن سليم.
جبل لبنان	
الجنوب	أحمد الأسعد - علي بزي - عادل عسيران - سميح عسيران - يوسف الزين - محمد صفي الدين - رفيق شاهين - جعفر شرف الدين - سليمان عرب - سعيد فواز - إبراهيم العبد الله.
البقاع	صبري حماده - شفيق مرتضى - حسين منصور - فضل الله دندش - نايف المصري.

الدور التشريعي الحادي عشر: ٨ / ٥ / ١٩٦٤ - ٢٨ / ٢ / ١٩٦٨:

المنطقة	أسماء النواب
بيروت	رشيد بيضون
جبل لبنان	محمود عمار.
الجنوب	عبد الكريم الزين - عبد اللطيف الزين - أنور صباح - غالب شاهين - محمد صفي الدين - جعفر شرف الدين - علي عرب - عبد اللطيف بيضون - عبد الله غطيمي - كامل الأسعد - علي العبد الله.
البقاع	صبري حماده - حسين منصور - فضل الله دندش - نايف المصري - محمد عباس ياغي.

الدور التشريعي الثاني عشر: ٩ / ٥ / ١٩٦٨ - ١٠ / ٥ / ١٩٧٢م.

المنطقة	أسماء النواب
بيروت	عبد المجيد الزين.
جبل لبنان	محمود عمار.
الجنوب	عبد اللطيف الزين - رفيق شاهين - محمد صفي الدين - جعفر شرف الدين - علي عرب - سميح عسيران - كامل الأسعد - علي العبد الله - سعيد فواز - إبراهيم شعيتو.
البقاع	صبري حماده - حسين منصور - سليم حيدر - نايف المصري - محمد زعيتر.

الدور التشريعي الثالث عشر: ١٠ / ٥ / ١٩٧٢ - ١٠ / ٥ / ١٩٧٦م.

المنطقة	أسماء النواب
بيروت	محمد يوسف بيضون.
جبل لبنان	محمود عمار.
الجنوب	عبد اللطيف الزين - أنور صباح - فهمي شاهين - عبد اللطيف بيضون - كامل الأسعد - علي العبد الله - عادل عسيران - كاظم الخليل - يوسف حمود - حميد دكروب.
البقاع	صبري حماده - حسين منصور - عبد المولى أمهز - صبحي ياغي - حسين الحسيني.



ملحق رقم (٣)

رئاسة مجلس النواب منذ تأسيسه وحتى العام ١٩٧٦م.

رقم الدور التشريعي وتاريخه	إسم رئيس المجلس
الأول:	محمد الجسر
الثاني:	محمد الجسر
الثالث:	خالد شهاب
الرابع:	بترو طراد
الخامس ٢١/ ٩ / ١٩٤٣ - ٨ / ٤ / ١٩٤٧	جورج زوين - حبيب أبو شهلا - صبري حماده
السادس: ٢٥/ ١٩٤٧/٥ - ٢٠ / ٣ / ١٩٥١	صبري حماده
السابع: ٥ / ٦ / ١٩٥١ - ٣ / ٥ / ١٩٥٣	أحمد الأسعد
الثامن: ١٣/ ٨ / ١٩٥٣ - ٧ / ٥ / ١٩٥٧	عادل عسيران
التاسع: ١٢/ ٨ / ١٩٥٧ - ٤ / ٥ / ١٩٦٠	عادل عسيران
العاشر: ١٨ / ٧ / ١٩٦٠ - ١٩/ ٢ / ١٩٦٤	صبري حماده
الحادي عشر: ٨/٥ / ١٩٦٤ - ٢٨ / ٢ / ١٩٦٨	كامل الأسعد - صبري حماده
الثاني عشر: ٩/ ٥ / ١٩٦٨ - ١٠ / ٥ / ١٩٧٢	صبري حماده
الثالث عشر: ١٠ /١٩٧٢/٥ - ١٠ / ٥ /١٩٧٦	كامل الأسعد

ملحق رقم (٤)

جدول بأسماء العائلات التي انضمّت إلى نادي النواب والوزراء الشيعة من غير العائلات التقليدية:

(راعينا، في تنظيم الجدول، أسبقية التسلسل الزمني لانضمام العائلات الجديدة إلى مجلس النواب):

العائلة	بدء التمثيل	إنتهاؤه	العائلة	بدء التمثيل	إنتهاؤه
الغطيمي	١٩٤٧	١٩٦٨	صفي الدين	١٩٦٠	١٩٧٢
بزي	١٩٥١	١٩٦٤	فواز	١٩٦٠	١٩٧٢
بدر الدين	١٩٥١	١٩٥٣	المصري	١٩٦٠	١٩٧٢
الحاج	١٩٥١	١٩٥٧	منصور	١٩٦٠	١٩٧٦
عرب	١٩٥١	١٩٦٨	الصبّاح	١٩٦٤	١٩٧٦
عمار	١٩٥٧	١٩٧٦	ياغي	١٩٦٤	١٩٧٦
مرتضى	١٩٥٧	١٩٦٤	زعيتر	١٩٦٨	١٩٧٢
وحيد	١٩٥٧	١٩٦٠	شعيتو	١٩٦٨	١٩٧٢
دندش	١٩٦٠	١٩٦٨	أمهز	١٩٧٢	١٩٧٦
شاهين	١٩٦٠	١٩٧٦	حمود	١٩٧٢	١٩٧٦
شرف الدين	١٩٦٠	١٩٧٢	دكروب	١٩٧٢	١٩٧٦

ملاحظات حول الجدول:

إن النواب الذين حسبنا أنهم أنهوا انضمامهم للنادي السياسي الشيعي في العام ١٩٧٦، لم يكن دقيقا؛ لأن انتهاء انتسابهم كان عمليا في العام ١٩٩٢م. وقد حسبنا أن انتهاء الدورة التشريعية الثالثة عشرة تنتهي في ١٠ / ٥ / ١٩٧٦.

صحيح أن هؤلاء والآخرين من العائلات التقليدية قد انهوا تمثيلهم الرسمي في العام ١٩٩٢م، لكن الحرب اللبنانية التي ابتدأت في العام ١٩٧٥م، وانتهت عمليا في العام ١٩٩٢م، لم تترك لكل هؤلاء حصة في القرار السياسي والأمني. وإن المجلس المنتخَب في العام ١٩٧٢م، إستمر في مهماته شكليا بحكم الأمر الواقع من دون أن يكون له أية تأثيرات ميدانية، فالقرار السياسي والأمني قد تجاوزهم وأصبح في عهدة قوى الأمر الواقع. ولهذا سوف نشهد، في أثناء دراستنا للمراحل اللاحقة، من تاريخ لبنان والشيعة، أنها قد أنهت بشكل واسع كل آثار مرحلة حكم التقليدين.



ملحق رقم (٥)

الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بجنوب لبنان

من العام ١٩٦٧م إلى العام ١٩٨٢م.

السنة	قتلى	جرحى	خطف	منازل مدمّرة	منازل متصدعة	مواشي	مراكب
١٩٦٧ ١٩٧٥	٣٣٦	٨٦٥	١٢٨	٥١٠	٨٥٠	٧٥٠	٢٠
١٩٧٥	٢٠٣	٢٩١	٤٨	١٥٧ + كفرشوبا	١٤١	١٣٣	
١٩٧٦	٤٨	٤٨	١٩	حانين	لم تُحدد الخسائر بشكل دقيق		
١٩٧٧	٩١	٢٥٠		قريتان	عشرات آلاف المهجّرين		
١٩٧٨	مئات	آلاف	مئات	ست قرى	٨٢ قرية		
١٩٧٩	٦٧٤	١٧٥١	١٢٣	مئات	مئات		
١٩٨٠	١٤٨	٢٥٩	٩٨	١٦٤	٤٠٥		
١٩٨١	٤٢٩	١٣١٧	٤٢	٣٣٨	٥٧٦		
١٩٨٢	١٩٠٨٥ ❖	٣١٩١٥ ❖					
المجموع	١١٠٩٣	١٩٩١٦	٣٣٠	٦٥٩	١١٢٢		

❖ تدل الأرقام على الخسائر في كل لبنان. ولكن حصلت معظم الخسائر في الجنوب، لأنه كان مُحتلا بشكل كامل. لذلك وضعنا تقديرا تقريبيا لخسائر الجنوب، أي بنسبة ٥٠ ٪ من مجمل الخسائر في لبنان. فيكون عدد القتلى ٩٥٠٠ وعدد الجرحى ١٦٠٠٠.

❖ لم يشمل إحصاء المنازل المدمرَة القرى التي دُمِرت تدميرا كاملا أو شبه كامل. وقد بلغ عددها العشرات. ويصح الأمر نفسه على إحصاء المنازل المتصدعة.

❖ أُخِذَت الإحصائيات عن المصدر التالي:

- **لبنان ١٩٤٩ – ١٩٨٥: الاعتداءات الإسرائيلية**: المركز العربي للمعلومات: بيروت: ١٩٨٦: ط ١:
- راجع ص ٧٠٤ لإحصائيات الفترة الممتدة من العام ١٩٦٧ إلى العام ١٩٧٤م.
- وراجع ص ص ١٠١ – ٣٢٦، من العام ١٩٧٥ إلى العام ١٩٨٢.



ملحق رقم (٦)

الاعتداءات الصهيونية على جنوب لبنان

من العام ١٩٦٧م إلى العام ١٩٨٢م.

السنة	خرق أجواء	قصف مدفعي	دخول أراضي	قصف جوي	دخول مياه إقليمية	شق طرقات	تمركز في الداخل
١٩٦٧ / ١٩٧٤	١٣٠٠	١٧٠٠	٢٨٠	١١٠	٢٠٥	٣٤	٤٥٠
١٩٧٥	٦٧	٨٥	٤٤	١٠	٥٢		١
١٩٧٦	٦٧	٤٤	٦٤	؟	٣٦		٢
١٩٧٧	تكاثرت الاعتداءات بعد أن احتلت "إسرائيل" مناطق ثابتة في داخل الأراضي اللبنانية في منطقتيْ مرجعيون وبنت جبيل.						
١٩٧٨	إستمرت الاعتداءات بكثافة، وكان من أبرزها اجيتاح ١٦ / ٣، حيث وصلت قوات العدو إلى حدود نهر الليطاني، واستمرت أكثر من ستة أشهر. حيث انسحبت قوات العدو بناء على القرار ٤٢٥، ولكنها احتفظت بشريط أمني من الناقورة حتى جبل الشيخ وبعرض يتراوح بين ٥ و ١٠ كلم في داخل الأراضي اللبنانية.						
١٩٧٩ حتى حزيران / يونيو ١٩٨٢	أصبحت الاعتداءات يومية، واستخدم فيها العدو شتى الوسائل. حتى العام ١٩٨٢م، حيث قام العدو باجتياح واسعٍ وصلتٍ طلائعه العاصمة بيروت. وقد شملت الجنوب كله، والبقاع الغربي كله، وقسما كبيرا من جبل لبنان فوصلت قوات العدو حتى ظهر البيدر. ودخلت العاصمة. وأجبرت منظمة التحرير الفلسطينية على ترحيل آلاف المقاتلين إلى خارج لبنان.						
١٩٨٣ / ١٩؟؟	انسحب العدو تدريجيا، منذ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣م عن منطقة جبل لبنان. وفي شباط / فبراير ١٩٨٥م، عن قسمٍ كبير من مناطق الجنوب. وفي هذه المرحلة عدل حدود إلشريط الأمني، بحيث ظلَّ محتفظاً بمنطقة جزين والتلال التي تسيطر عسكريا على مجرى نهر الأولي شمالي مدينة صيدا.						

❖ أُخِذَت الإحصائيات عن المصدر التالي:

- **لبنان ١٩٤٩ – ١٩٨٥: الاعتداءات الإسرائيلية**: المركز العربي للمعلومات: بيروت: ١٩٨٦: ط ١:
- راجع ص ٧٠٤ لإحصائيات الفترة الممتدة من العام ١٩٦٧ إلى العام ١٩٧٤م.
- وراجع ص ص ١٠١ – ٣٢٦، من العام ١٩٧٥ إلى العام ١٩٨٢.



ملحق رقم (٧)

- في العام ١٩٥١م، كانت رتبة رئيس المحاكم الشرعية الجعفرية أعلى منصب رسمي ديني شيعي في لبنان.
- أُقرَّ قانون تنظِيم القضاء الجعفري، فيما له علاقة بتعيين القضاة، بحيث أصبح تعيينهم خاضعا لشرطيْ حيازة الشهادة من النجف، والنجاح في الامتحان.
- تعديل المادة ٢٤٠ من قانون المحاكم الشرعية الإسلامية، وتعطي هذه المادة الحق للأكثرية في مجلسِ إِلقضاء الشرعي بتعيين القضاة الشرعيين ونقلهم وترقيتهم، وكان هذا المجلس مختَلطا بين الشيعة والسنة -وكان يمثل الشيعة فيه عضو واحد- مما يعني أن الأكثرية السنية هي التي كانت تقرر تعيين قضاة الشرع الجعفريين. ونتيجة للمطالبة حصل الشيعة على تعديل للمادة، بحيث أصبحت أحكام هذه المادة لا تطبَّق بحق القضاة الجعفريين إلا إذا وافق العضو الشيعي على القرار.
- أسس السيد محمد حسين فضل الله المعهد الشرعي الإسلامي في العام ١٩٦٦م.
- بتاريخ ١٣ / ١ / ١٩٥٥م، صدر قانون تنظيم خاص بالطائفة الإسلامية السنية.
- وبتاريخ ١٣ / ٧ / ١٩٦٢م، صدر قانون تنظيم خاص بالطائفة الدرزية.
- خرج قانون إنشاء المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى يحمل الرقم ٧٢ / ٦٧. إلى حيِّز الوجود في ١٨ أيار / مايو ١٩٦٩م.
- في ٢٣ أيار / مايو ١٩٦٩م، تم انتخاب السيد موسى الصدر رئيساً للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى.
- في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٩م، تمَّ توقيع اتفاق القاهرة بين إميل البستاني -قائد الجيش اللبناني، وياسر عرفات -رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بحضور جمال عبد الناصر -رئيس جمهورية مصر العربية.
- بعد غارة إسرائيلية على جنوب لبنان في العام ١٩٧٠م، تأسس مجلس الجنوب ومهماته التعويض عن الأضرار التي تُلحقها الاعتداءات الإسرائيلية.
- في ١٧ آذار / مارس من العام ١٩٧٤م، تأسست حركة المحرومين.
- تأسست حركة أمل »أفواج المقاومة اللبنانية« في تموز / يوليو ١٩٧٥م.
- في ١٧ أيار / مايو ١٩٧٣م، وقع الجيش اللبناني إتفاق ملكارت مع المقاومة الفلسطينية.
- تمَّ اجتياح العدو الصهيوني للأراضي اللبنانية، حتى نهر الليطاني، في ١٦ آذار / مارس من العام ١٩٧٨م. وصدر على أثره قرار مجلس الأمن الدولي الذي يحمل الرقم ٤٢٥.

- تم اجتياح العدو الصهيوني للأراضي اللبنانية، وصولاً حتى بيروت، في ٦ حزيران/يونيو من العام ١٩٨٢م.
- إغتيل بشير الجميل، الرئيس المنتخب بعد الاجتياح الصهيوني، بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر من العام ١٩٨٢م.
- عقدت معاهدة السلام بين لبنان و»إسرائيل« بتاريخ ١٧ أيار / مايو من العام ١٩٨٣م.
- تم الانسحاب الصهيوني من جبال الشوف، والتي على إثرها اندلعت حرب أهلية دامية، في ٣ أيلول / سبتمبر من العام ١٩٨٣، وأوقفت بتاريخ ٢٥/ ٩/ ١٩٨٣م.
- تمَّ تدمير مقر المارينز، ومقر القوات الفرنسية العاملة تحت لواء القوات المتعددة الجنسيات، بتاريخ ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر من العام ١٩٨٣م.
- عُقِد مؤتمر الحوار الوطني اللبناني في جنيف بتاريخ ٣١/ ١٠/ ١٩٨٣م.
- حصلت انتفاضة ٦ شباط / فبراير من العام ١٩٨٤م، ردًّا على انحياز الجيش اللبناني إلى جانب قوات »الجبهة اللبنانية« في حرب الجبل بينها وبين الحزب التقدمي الاشتراكي.
- عُقد ثاني مؤتمر للحوار الوطني اللبناني بتاريخ ١٢ آذار / مارس من العام ١٩٨٤م.
- شُكِّلت حكومة اتحاد وطني، كنتيجة من نتائج مؤتمرات الحوار، بتاريخ ٣١/ ٥/ ١٩٨٤م.
- إنسحبت القوات الصهيونية، للمرة الثانية، من معظم مناطق الجنوب، بتاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٨٥م. وقد اندلعت حرب أهلية أخرى في منطقة شرقي صيدا.
- تأسس حزب الله في ١٦ شباط / فبراير ١٩٨٥م.



مصادر الجزء الثاني ومراجعه

- الأمين، عبد الله: **لماذا لبنان؟**: دار المسيرة: بيروت: ١٩٨٠: ط ١.
- الأمين، فضل: **وقف التريف والتصدي للمؤامرة** (ج ١): دار المشرق العربي الكبير: بيروت: ١٩٨٤: ط ٣.
- أبو ربيع، إبراهيم: "كيف ندرس التاريخ الفكري للعالم العربي الحديث: العامل الإسلامي" (٦١-٨٤): مجلة **قراءات سياسية**: العدد الثاني: السنة الثالثة: ١٩٩٣.
- الياس، جوزيف: **عفلق والبعث**: دار النضال: بيروت:١٩٩١: ط١.

- بال، جورج: **خطأ وخيانة في لبنان**: الدار العالمية: بيروت: ١٩٨٦: د. ط: (تعريب عفيف تلحوق).
- بقرادوني، كريم: **السلام المفقود**: عبر الشرق للمنشورات: بيروت: د. ت: د. ط.
- بلقزيز، د. عبد الإله: **المقاومة وتحرير جنوب لبنان**: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ٢٠٠٠: ط ١.
- بن أنس، مالك: **الموطأ** :د ار إحياء العلوم: بيروت: ١٩٨٨: ط ١.
- بوتومور: **الصفوة والمجتمع**: دار المعارف: القاهرة: ١٩٧٨: ط٢. (تعريب محمد الجوهري).

- الجابري، محمد عابد: **الخطاب العربي المعاصر**: دار الطليعة: بيروت: ١٩٨٨: ط٣.
- ....: «الحركة السلفية والجماعات الدينية المعاصرة في المغرب» (١٨٧ - ٢٤٥): **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ١٩٨٧: ط١:
- الجسر، باسم: **ميثاق ١٩٤٣م**: دار النهار للنشر: بيروت: ١٩٧٨م.
- جنبلاط، كمال: **هذه وصيتي**: مؤسسة الوطن العربي: باريس: ١٩٧٨: ط ١.
- الجنحاني، حبيب: «الصحوة الإسلامية في بلاد الشام: مثال سوريا» (١٠٣ - ١٥٩): **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ١٩٨٧: ط٣.

- حزب الكتائب اللبنانية: **القوى النظامية الكتائبية**: مطابع عيد: بيروت: ١٩٨٦: ط ١.
- حزب التحرير الإسلامي (ولاية لبنان): **قانون الزواج المدني هو قانون كفر**: بيان منشور في ١٩٩٨/٣/١٩.

- الحصري، خلدون ساطع: **القومية العربية والإسلام**: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ١٩٨٨: ط٣.
- حتي، د. فيليب: تاريخ العرب: دار غندور: بيروت: ١٩٧٤: ط٥.
- حلاق، د. حسان: **التيارات السياسية في لبنان (١٩٤٣- ١٩٥٢)**: معهد الإنماء العربي: بيروت: د. ت: د. ط.
- ....: **دراسات في تاريخ لبنان المعاصر**: دار النهضة العربية: بيروت: ١٩٨٥: د. ط.

-خاتمي، محمد: **مطالعات في الدين والإسلام والعصر**: دار الجديد: بيروت: ١٩٩٨م: ط٢.
- خالد، حسن: **المسلمون في لبنان والحرب الأهلية**: دار الكندي: بيروت: ١٩٧٨: ط١.
- خليفة، عصام: «الميثاق الوطني ليس سبب كارثتنا» (٩-٣٥): مجلة **المنبر**: باريس: أيار/مايو ١٩٨٨م.
- خلف الله، محمد احمد: «الصحوة الإسلامية في مصر» (٣٥-١٠٤): **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ١٩٨٧: ط٣.
- خليل، د. خليل أحمد:**العرب والديمقراطية**: دار الحداثة: بيروت: ١٩٨٤: ط١: ص ١٣.
- ....: «العرب ومواجهات القرن المقبل» (٣ - ١٩): مجلة **دراسات عربية** (العدد ١٢/ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠): بيروت.
- الخميني: **الحكومة الإسلامية** (ولاية الفقيه): دار القدس: بيروت: د. ت: د. ن.
- الخوري، د. يوسف قزما: **البيانات الوزارية اللبنانية**... [١٩٢٦ - ١٩٦٦م] (م ١): مؤسسة الدراسات اللبنانية: بيروت: ١٩٨٦: ط ١.
- ....: **البيانات الوزارية اللبنانية**... [١٩٦٦ - ١٩٧٤م] (م٢): مؤسسة الدراسات اللبنانية: بيروت: ١٩٨٦: ط ١.
- ....: **البيانات الوزارية اللبنانية** (١٩٧٤ - ١٩٨٤) الجزء الثالث: مؤسسة الدراسات اللبنانية: بيروت: ١٩٨٦: ط ١.
- ....: **المشاريع الوحدوية العربية** «١٩١٣ - ١٩٨٧»: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ١٩٨٨: ط١.
- ....: **مشاريع الإصلاح والتسوية في لبنان** (ج ١): دار الحمراء: بيروت: ١٩٨٩: ط ١.
- ....: **مشاريع الإصلاح والتسوية في لبنان** (١٩٨٠ - ١٩٨٩) الجزء الثاني: دار الحمراء: بيروت: ١٩٨٩: ط١.

- خويري، أنطوان: **حوادث لبنان ١٩٧٥** (ج١): دار الأبجدية: بيروت: ١٩٧٦: د. ط.
-..............: **الحرب في لبنان** (ج١) ١٩٧٦: دار الأبجدية: بيروت: ١٩٧٧: د. ط.
-..............: **حوادث لبنان** (ج ٢) ١٩٧٦: دار الأبجدية: بيروت: ١٩٧٧: د. ط.
-.............:**حوادث لبنان ١٩٧٧ - ١٩٧٨** (ج٦): دار الأبجدية: بيروت: ١٩٧٨: د. ط.
-..............: **حوادث لبنان ١٩٨٠** (ج٩): دار الأبجدية: بيروت: ١٩٨٢: د. ط.

- دحماني، مصطفى: «الأصولية في الجزائر» (٣-١٦): مجلة **دراسات عربية**: بيروت: العدد ١٢: السنة ٢٨: تشرين الثاني / نوفمبر: ١٩٩٢.
- الدوري، عبد العزيز: **التكوين التاريخي للأمة العربية**: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ١٩٨٤: ط١.

- ذبيان، سامي: **الحركة الوطنية اللبنانية**: دار المسيرة: بيروت: ١٩٧٧: ط ١.

- الرافعي، عبد المجيد: **آراء ومواقف في القضية اللبنانية**: بيروت: ١٩٨٣.
- رعد، إنعام:**ملاحق كمب ديفيد الأميركية والأوروبية**:دار المسيرة:بيروت: ١٩٨١: ط١.
- رودنسون، مكسيم: **العرب**: دار الحقيقة: بيروت: ١٩٨٠: ط١:(تعريب د. خليل أحمد خليل).
- رؤوف، عماد عبد السلام: «الجمعيات العربية وفكرها القومي» (١٠٣-١٤٠): **تطور الفكر القومي**: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ١٩٨٦: ط١.

- زبادية، عبد القادر: «دور الإسلام والعربية، لغة وثقافة، في تكوين مقومات العربية وفي بعث الوعي القومي العربي» (١١١-١٤٣): نقلاً عن: **القومية العربية والإسلام**: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ١٩٨٢: ط٢.
- الزين، نزار: ملحق جريدة **النهار**: العدد ٥٩: تاريخ ١٩٩٣/٤/٢٤.

- شرارة، وضاح: **دولة حزب الله**: دار النهار: بيروت: ١٩٨: ط ٣.
- شرف الدين، حسين: **الإمام السيد موسى الصدر**: دار الأرقم: بيروت: ١٩٩٦: ط١.
- شيبان، د. أنطوان : **قرار أميركا بالفشل في الشرق الأوسط**: ١٩٨٤: ط. خاصة.
- الشيخ علي، غسان: مجلة **الباحث**: بيروت: (العددان ٢٠ و ٢١ / ت٢/ نوفمبر ١٩٨١ - شباط / فبراير ١٩٨٢).
- شيفر، شيمون: **كرة الثلج** (أسرار التدخل الإسرائيلي في لبنان): د. م: ١٩٨٤: ط١.

- صادق، حبيب: **عامان من الاحتلال عامان من المقاومة**: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي: بيروت: ١٩٨٤م.
- الصليبي، كمال: **تاريخ لبنان الحديث**: دار النهار للنشر: بيروت: ١٩٧٨م: ط٤.
- صليبا، جميل: **المعجم الفلسفي**: دار الكتاب اللبناني: بيروت: ١٩٨٢.

- طربين، أحمد: **التجزئة العربية، كيف تحققت تاريخياً ؟**: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ١٩٨٧: ط١.
- طوق، جوزيف الخوري: **الاتفاق الثلاثي**: إقليم الجبّة- بشري: لبنان: ١٩٨٥.
- ....: **الانتفاضة**: لبنان: ١٩٨٦: د.ط.

- عبود، أحمد: **إنتفاضة الجنوب**: دار الكتاب الحديث: بيروت: ١٩٩٤: ط١.
- عجمي، د. فؤاد: **الإمام المُغيَّب موسى الصدر**: دار الأندلس: بيروت: ١٩٨٧: ط ١.
- عساف، د. ساسين: **مسألة العيش المشترك**: مختارات: بيروت: ١٩٨٨: ط ١.
- عفلق، ميشيل: **في سبيل البعث** (الكتابات السياسية الكاملة) (ج ٥): دار الحرية: بغداد: ١٩٨٦-١٩٨٨: ط١.
- عماد، د. عبد الغني: **حاكمية الله وسلطان الفقيه**: دار الطليعة: بيروت: ١٩٩٧: ط ١.
- عنداري، بول: **الجبل حقيقة لا ترحم**: د. ن: د.ت: د. ط.

- غريب، حسن خ.: **في سبيل علاقة سليمة بين العروبة والإسلام**: دار الطليعة: بيروت: ١٩٩٩: ط ١.
- ....: **الردة في الإسلام**: دار الكنوز الأدبية: بيروت: ٢٠٠٠: ط٢.
- غليون، برهان: **المحنة العربية :الدولة ضد الأمة**: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ١٩٩٣: ط١.

- فارس، هاني: **النزعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث**: الأهلية للتوزيع والنشر: بيروت: ١٩٨٠: د. ط.
- فارس، وليد: **التعددية في لبنان**: الكسليك: بيروت: ١٩٧٩: د. ط.
- فانس، سايروس : **خيارات صعبة**: المركز العربي للمعلومات: بيروت: ١٩٨٣: ط ١.
- فضل الله، محمد حسين: **الإسلام ومنطق القوة**: الدار الإسلامية: بيروت: ١٩٨١: ط٢.
- ....: **الحركة الإسلامية: هموم وقضايا**:دار الملاك: بيروت: ١٩٩٣: ط٣.
- ....:**حركات الإسلامية في لبنان**: ملف مجلة الشراع: بيروت: ١٩٨٥ ؟

- قربان، ملحم: **تاريخ لبنان السياسي الحديث** (ج ١): الأهلية للنشر والتوزيع: بيروت: ١٩٧٨: د. ط.
- القرضاوي، يوسف: **الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه**: مؤسسة الرسالة: بيروت: ١٩٩٢: ط٣.
- قرم، د. جورج: **إنفجار المشرق العربي**: دار الطليعة: بيروت: ١٩٨٧: ط ١.
- قصير، د. أحمد: **الإمام موسى الصدر: الإسلام المعاصر وتجربة القيادة المؤسسية**: د.ن: د. م: ١٩٩٨: د. ط.

- كارتر، جيمي: **دم إبراهام**: دار المروج: بيروت: ١٩٨٦: د. ط.
- كانتوري، لويس : «المحافظة والتقدم في مصر: الإحياء الإسلامي» (٨ - ٢٦): مجلة **قراءات سياسية**: العدد الثاني: السنة الثالثة: ١٩٩٣: فلوريدا.
- الكيالي، عبد الوهاب: **موسوعة السياسة** (ج١): المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت: ١٩٨٥: ط٢.
- ....: **موسوعة السياسة** (ج ٢): المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت: ١٩٨١: ط١.
- ....: **موسوعة السياسة** (ج٣): المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت: ١٩٨٣ ط١.
- ....: **موسوعة السياسة** (ج ٤): المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت: ١٩٨٦: ط١.
- ....: **موسوعة السياسة** (ج ٥): المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت: ١٩٨٧: ط١.
- ....: **موسوعة السياسة** (ج ٦): المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت: ١٩٩٠: ط١.
- الكبيسي، باسل: **حركة القوميين العرب**: مؤسسة الأبحاث العربية: بيروت: ١٩٨٥: ط٤.
- كوثراني، وجيه: «الإمكان التاريخي لصياغة ميثاق وطني جديد» (٤٧-٥٤): مجلة **المنبر**: باريس: أيار/مايو: ١٩٨٨م.
- كونسلمان، جردهارد: **سطوع نجم الشيعة**: مكتبة مدبولي: القاهرة: ١٩٩٢م: ط ١: (تعريب محمد أبو رحمة).

- لوران، آني و بصبوص، أنطوان: **الحروب السرية في لبنان**: طبعة خاصة: بيروت: ١٩٨٨: د. ط.

- المديني، توفيق: **أمل وحزب الله**: الأهالي: دمشق: ١٩٩٩: ط ١.
- مراد، سعيد: **الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين**: معهد الإنماء العربي: بيروت: ١٩٨٦: ط ١.
- مروة، كريم: **المقاومة**: دار الفارابي: بيروت: ١٩٨٥م.
- المظفر، محمد رضا: **عقائد الإمامية**: دار الزهراء: بيروت: ١٩٨٣م: ط ٥.
- مغنية، محمد جواد: **تجارب محمد جواد مغنية**: دار الجواد: بيروت: ١٩٨٠م: ط ١.

- نظمي، وميض: «فكر ساطع الحصري القومي» (٢٠١-٢٢٤): **تطور الفكر القومي العربي**: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ١٩٨٦: ط ١.
- النقيب، خلدون حسن : **المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية**: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ١٩٨٧: ط١.
- أ. نورثون: **أمل والشيعة**: دار بلال: بيروت: ١٩٨٨: ط ١: [تعريب غسان الحاج عبدالله].
- نيكسون، ريتشارد: **الحرب الحقيقية**: دار حسان: دمشق: ١٩٨٣: ط ١.
- ....: **أميركا والفرصة التاريخية**: مكتبة بيسان: بيروت: ١٩٩٢:ط١.

- هاشم، حسن: **قراءة في الميثاق**: دار المستقبل: بيروت: د. ن: د. ط.
- هلال، علي الدين: **العرب والعالم**: مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت: ١٩٨٨: ط١.
- هيكل، محمد حسنين: **سنوات الغليان** (ج١): مركز الأهرام: القاهرة: ١٩٨٨: ط ١.
- ....: **الانفجار (١٩٦٧)**: مركز الأهرام: مصر: ١٩٩٠: ط ١.

- اليازجي، يوسف: **الحرب اللبنانية**: مكتبة أنطوان: بيروت: ١٩٩٢: د. ط.
- يونس، عماد: **سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية** (ج ١) و(ج٢): طبعة خاصة: بيروت: ١٩٨٥: د.ط.

الموسوعات والمعاجم والملفات

- صليبا، جميل: **المعجم الفلسفي**: دار الكتاب اللبناني: بيروت: ١٩٨٢.
- **الكتاب المقدّس (العهد القديم)**: المطبعة الكاثوليكية: بيروت: د.ط.
- **الحركات الإسلامية في لبنان**: ملف مجلة الشراع: بيروت: ١٩٨٥ ؟: د. ط.
- حزب البعث العربي الاشتراكي: **التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر**: دار الحرية: بغداد: ١٩٨٠.

كتابخانه تخصصي تاريخ اسلام وايران تأسيس ١٣٧٢

- **نضال البعث** (ج ٤): دار الطليعة: بيروت: ١٩٧٠: ط٣.
- **نضال البعث** (ج ٨): دار الطليعة: بيروت: ١٩٧٦: ط ٢.
- **نضال البعث** (ج ١١): دار الطليعة: بيروت: ١٩٧٦: ط ٢.
- **المفاوضات العربية - الإسرائيلية (١٩٤٩- ١٩٩١)**: المركز العربي للأبحاث والتوثيق: بيروت: ١٩٩٢: ط ١.
-**حرب الجبل في لبنان**: إعداد اللجنة الإعلامية في الإدارة المدنية في الشوف: لبنان: ١٩٨٤: ط١.
- تقرير اللجنة المركزية لمنظمة العمل الشيوعي للعام ١٩٧٧م: **معركة المصير الوطني اللبناني وقضية العرب القومية**: منشورات منظمة العمل الشيوعي: لبنان.
- **المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي اللبناني (١٩٧٩م)**: منشورات الحزب الشيوعي اللبناني.
- **لبنان ١٩٨٢: يوميات الغزو الإسرائيلي**: المركز العربي للمعلومات: بيروت: ١٩٨٣: ط٢.

المجلات والصحف والدوريات

- جريدة **السفير**: ٢٥/ ٩/ ١٩٨٦م.
- مجلة **العهد**: بيروت: العدد ٣٥: تاريخ ٣ جمادى الثانية ١٤٠٥ هـ/ الموافق ١٩٨٥م.
- **مجلة العهد (العدد٥٣)**: بيروت: ١٤٠٥ هـ=١٩٨٥م.
- مجلة **العهد (العدد٥٤)**: بيروت: ١٤٠٥ هـ= ١٩٨٥م.
- مجلة **العهد (العدد٥٥)**: بيروت: ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.
- مجلة **العهد (العدد٧٠)**: بيروت: ١٤٠٦هـ= ١٩٨٥م.
- مجلة **العهد** (العدد ٧١) تاريخ ١٧ صفر ١٤٠٦ هـ. و
- مجلة **العهد** (العدد ٨٠) تاريخ ٢١ ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ / أواخر العام ١٩٨٥م.
- مجلة **العهد** (العدد ٨١) تاريخ ٢٨ ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ.
- مجلة **العهد**: (العدد ٨٣) ١٣ جمادي الأول ١٤٠٦ هـ / أواخر العام ١٩٨٥م.
- مجلة **العهد**: الأعداد التالية : (١٤٠) و (١٤١) و (١٤٢) تاريخ ١٣ رجب ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
- مجلة **العهد**: العدد ١٤٦: ١٢ شعبان ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- مجلة **العهد (العدد٣٦١)**: بيروت: ١٤١١هـ= ١٩٩١م.
- مجلة **المنبر**: باريس: أيار / مايو ١٩٨٨م.
- ملحق جريدة **النهار**: العدد ٥٩: تاريخ ٢٤/٤/١٩٩٣.
- جريدة **النهار**: تاريخ ٣٠ / ١١ / ١٩٧٥.
- جريدة **النهار**: تاريخ ٧ / ١٢ / ١٩٧٥.
- جريدة **النهار**: تاريخ ١١ / ٤ / ١٩٧٦م.

تاریخ تشیع

- جريدة **النهــار**: تاريخ ٩ / ٥ / ١٩٧٦م.
- جريدة **النهــار**: تاريخ ٢٦ / ٥ / ١٩٧٦.
- جريدة **النهــار**: تاريخ ٣١ / ٥ / ١٩٧٦.
- جريدة **النهــار**: تاريخ ٦ / ٦ / ١٩٧٦.
- جريدة **النهــار**: تاريخ ٧ / ٦ / ١٩٧٦.
- جريدة **النهــار**: تاريخ ١٥ / ١١ / ١٩٧٦.
- جريدة النهار: تاريخ ٢٣ / ٣ / ١٩٨٣م.
- **النهار العربي والدولي**: تاريخ ١٠ - ١٦/ ٦/ ١٩٨٥.
- صحف **الأنوار واللواء والنهار**: تاريخ ٢٨ / ٧ / ١٩٨٤م.
- مجلة **الطريق**: بيروت: العدد ٨: آب/ أغسطس ١٩٧٥.
- مجلة **الطريق**: العدد ٢: نيسان/ أبريل ١٩٧٨.
- مجلة **الطريق**: بيروت: العدد ٥: تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦م.
- مجلة **الفكر الإسلامي**: بيروت: العدد الأول / السنة ١٦: ك٢ / يناير ١٩٨٧.
- مجلــة **المسيرة**: بيروت: العدد ١٦٢: تاريخ ٥ / ١٢ / ١٩٨٨.
- مجلة **المنطلق**: بيروت: العدد ٣٤: تموز/ يوليو ١٩٨٧م.
- مجلة **دراسات عربيــة** (العدد ١٢/ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٠): بيروت.
- مجلة **الباحث**: بيروت: (العددان ٢٠ و ٢١ / ت٢/ نوفمبر ١٩٨١ - شــباط / فــبراير ١٩٨٢).
- مجلــة **العرفان**: العددان ١ و ٢: المجلد ٧٣: آذار / مارس - نيسان / أبريل ١٩٨٥.
- مجلة **العواصف**: بيروت: العدد الأول: تاريخ ٥ / ١ / ١٩٩٠.
- مجلة **العواصف**: بيروت: العدد الثاني: تاريخ ١٢ / ١ / ١٩٩٠.
- مجلة **أمل**: تاريخ ٨ / ١٠ / ١٩٨٢م.
- مجلة **الوسط**: لندن: العدد ٨٢: تاريخ ٢٣ - ٢٩ / ٨ / ١٩٩٣.

*****

